مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين

تأليف

الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري

١-٢

المكتبة العصرية

مقالات الإسلاميين
واختلاف المصلين

تأليف

شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل
الأشعري
المتوفى ٣٣٠ سنة هـ

تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الأول

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

١٤١١هـ - ١٩٩٠م

شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار النموذجية — المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب ٨٣٥٥ - تلكس SCS ٢٠٤٢٧ LE
صيدا - ص.ب ٢٢١ - تلكس ٢٩١٩٨ LE

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على سابغ نعمائه، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه.

وأما بعد؛ فإنى منذ عهد غير قريب وجدتُ من وقتى فراغاً يتسع لدراسة دقيقة لكتابَىْ شيخ الإسلام «أبى العباس أحمد بن عبد الحليم الحرانى الدمشقى الحنبلى» المعروف بابن تيمية، المتوفى فى عام ٧٢٨ من الهجرة، وهما كتاب «منهاج السنة المحمدية، فى نقض كلام الشيعة وَالقَدَرِية»، وكتابُ «موافقة صريح المعقول، لصحيح المنقول»، فأخذتُ نفسى بأن أقرأ كل يوم عدة أوراق من أحد الكتابين، وأن أقف عند نهاية كل مبحث وَقْفَةَ فَاحِصٍ متدبِّرٍ، يُحِبُّ أن يُفيد مما يقرأ، وكنتُ أجد فى كل يوم من غَزَارة علم الشيخ، وسَعَة اطِّلاعه على ما أَلَّفَ الناسُ وما قالوه، وما نُسِبَ إليهم، ومديد باعه فى الحِوَار والجدل، ورجاحة عقله التى تَنْخُلُ الآراء والأقاويل، وَتُبَهْرِجُ زائفها، وقوة عارضته فى إقامة الحجة، مالا يُقْضَى العجبُ منه.

وقد لَفَتَ نظرى يومئذ أن الشيخ لا يفتأ يذكر شيخ أهل السُّنة والجماعة أبا الحسن علىَّ بن إسماعيل بن أبى بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله ابن موسى بن بلال بن أبى بُرْدَةَ عامر بن أبى موسى عبد الله بن قيس الأشعرى، المتوفى فى أوائل الربع الثانى من القرن الرابع الهجرى، وَيُثْنِي عليه، ويصفه بأنه أقرب إلى مذهب إمام أهل هذه الملة، الصابر على قضاء الله، المحتَسِبِ أجْرَهُ على الله تعالى «أحمد بن حنبل» من كثيرٍ من أصحاب أحمد وأتباعه المنتسبين إليه، وبأنه أبرع مَنْ كتب فى المقالات وأثبتهم وأوثقهم، ويذكر مؤلفاته بما هى خليقة به من الثناء والتبجيل.

لَفَتَ هذا الثناء نظرى إلى مؤلفات أبى الحسن الأشعرى عامة ، وإلى كتابه « مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين » خاصة ، فلم أكد أنتهى من قراءة الكتابين حتى تاقت نفسى إلى قراءة كتب الأشعرى ، ومن بينها « كتاب المقالات » ، فما شرعت فى ذلك حتى أدركت السرّ الذى دفع ابن تيمية إلى كثرة الإشارة إليها ، والعناية بها ، والاحتفال لها ، والنقل عنها

وما زالت همتى مصروفة ، منذ ذلك الوقت ، إلى كتاب « المقالات » ، حتى وجدتُ فرصة سانحة لنَشْرِهِ على الوجه الذى يرضى عنه أهلُ العلم ، فاهْتَبَلْتُ هذه الفرصه ، واجتهدت فى تحقيق أصله ، وَالتَّنَوق فى هذا التحقيق : بضبط ما يحتاج إلى الضَّبْطِ منه ، وبشرح بعض مسائله شرحاً وسطاً بين الوجيز والبسيط ، وبالترجمة لأعلامه ترجماتٍ مختصرةً ، وبالدلالة على مواطن البحث فى الكتب التى صُنِّفَتْ فى هذا الموضوع ، وفى كتب التاريخ أيضاً ، إذ كان لكثير من أهل هذه المقالات يدٌ بعيدةُ الأثر فى مَجْرَى حوادث التاريخ ، كما بينتُ كثيراً مما وقع فى أصول هذا الكتاب من أخطاء فى أعلام الأناسيِّ ، وفى حوادث التاريخ مع إبقائى عبارَةَ الكتاب على حالها فى الأعمّ الأغلب ، وسلختُ فى هذا العمل الجليل عامين ، أو أكثر من عامين بقليل .

وإنى لأرجو — بعد هذا كله — أن أكون قد وفيت ببعض حق هذا الكتاب الذى يعتبر أقدم ما وصل إلى أيدينا من الكتب المفصلة بَعْضَ التفصيل فى هذا الموضوع ، والذى يُعَدُّ بحقّ أولىٰ ما يجب أن تتسارع العزائم إلى قراءته ، وإتقان دراسته ، وإن كتاباً يُوَشّى ديباجته شيخُ أهل السنة والجماعة ، وقدوة علماء هذه الأمة « أبو الحسن الأشعرى » ويتلقاه جهابذة أهل العلم بالقبول ، ويحتفلون له ، وَيُثْنُونَ عليه وعلى مؤلفه ! لحقيقٌ بما يُبذل فى تحقيقه وفى دراسته من وقتٍ وجَهْد

ربنا اغفرْ لنا ، ولإخواننا الذين سَبَقُونا بالإيمان ، ولا تجعل فى قلوبنا غلاً للذين آمنوا ، ربنا إنك رَءوفٌ رحيم .

ربنا إنك تعلم ما نخفى وما نعلن ، وما يخفى على الله من شىء فى الأرض ولا فى السماء .

ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير ؟

كتبه المعتز بالله تعالى وحده

محمد محيي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاةُ والسلامُ على رُسُل الله ، وآلهم وأصحابهم .

— ١ —

كان العالم يوم بعث الله رسولَه بالهدى ودين الحق يتيه فى بَيْدَاوَاتٍ من ظلَم الجهل ، والتقليد ، وفوضى الأخلاق ، وانتكاس أُسُسِ الاجتماع ؛ فالعرب ـ وهم قومُهُ ، ومنهم أهلُه وعشيرتُه الأَدْنَوْنَ ـ أمة عريقة فى الجاهلية الجهلاء ، واغلة فى الوثنية ، ليست لهم قُدْمة ولا سابقة فى الرقى الاجتماعى الصحيح ، ولا لهم عاطفة ، ولا وازع يصرفهم عن المغاورة والتكسب من طريق النهب ، وشنّ الحروب ، والاعتداء على الحقوق والحرمات ، ووأد البنات ، وما أشبه ذلك من دنىء الفعال ، ولا لهم من حَصَافة العقل ، ورقىّ الإدراك ، ونور المعرفة ما يحول بينهم وبين عبادة الأصنام ، والتقرب إليها ، وإتيان السَّحَرَة والكهنة والعرَّافين والمُتخرِّقين يلتمسون عندهم المعرفة وأخبارَ الغيب ، والفصلَ فى أسباب النزاع والخصومات ، وَمَنْ كان منهم ذا دين فإنما صار دينه إلى جُمَل محرفة ، وعبارات مُبَدَّلة ممسوخة مما وضعه رؤساؤهم وأولو الأمر منهم ؛ فهؤلاء قوم زُيِّنَ لهم سوء عملهم فرأوه حسناً فاعتقدوا التثليث ، والحلول ، والوساطة بين الخالق والمخلوق ، وهؤلاء قوم تَخَلَّوْا عن عقولهم ، ودانوا بما ابتدعه أحبارهم من التجسيم وغير التجسيم مما لا يليق بالواحد القهار ، وهؤلاء قومٌ عبدوا الأجرام العُلوية ، ونصبوا لها الهيا كل ، ورصدوها ، وقدسوها ، وغير العرب شر من العرب فى ذلك : منهم الثَّنَوِية ، ومنهم عبدة النار ، ومنهم الدهريون والطبيعيون ، ومنهم منكرو ما وراء الحس ، ومنهم منكرو النبوات ، ومَنْ كان يتديَّنُ ديناً منهم فليس هو بأهْدَى ممن يتديَّنُ من العرب ، ولا بأقْوَمَ سبيلا .

فى وسط هذا الاضطراب الاجتماعى والدينى بعث الله تعالى عبده ورسوله محمد بن عبد الله بالهدى ودين الحق ، ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون ، فأقام الحجة ، وأيقظ العقل ، وأذاع فى الناس سلطان هذا العقل الذى حَقَّروه ، وحاكمهم إليه ، ودعاهم إلى نَبْذِ التقليد ، وألا يتخذ بعضهم بعضاً أربابا من دون الله ، وسلك لهذا ونحوه مسلكا لا يَدِقُّ على أذهان العامة ، ولا يرتفع عن مستوى إدراكهم ارتفاعا يباعد بينهم وبين علم الحقيقة مما يدعوهم إليه ، ولا يُسِفُّ حتى يستبذله الخاصة ويستنكروه ، انظر إلى هذا الدعاء الذى يمجد فيه العقل والعلم ، ويقيم الحجة الواضحة فى هدوء ورفق فى قول الله تعالى : (قل يا أهل الكتاب تعالَوْا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فإن تَوَلَّوْا فقولوا : اشهدوا بأنا مسلمون ، يا أهل الكتاب لم تحاجُّون فى إبراهيم وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده أفلا تعقلون ؟ ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم ، فلم تحاجُّون فيما ليس لكم به علم ؟ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ، ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ، ولكن كان حنيفاً مسلماً ، وما كان من المشركين . إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبى والذين آمنوا ، والله ولىُّ المؤمنين) فإذا أنت قرأت هذه الآيات فتأمل فى يُسرها وسهولة مَدْخلها إلى العقل ، وأنها لا تحتاج إلى أن تستأذن لتلج أدقَّ الموالج ، وتؤثر أبعد الأثر ، ثم اقرأها مرة ثانية وتدبر : هل تجد أبرع من عبارتها وأقوم منهما حجة ؟ وهل تجد للتسلسل المنطقى الذى ينشده أهل البحث مثالا تضرب به له خيراً من هذه الآيات ؟ فإذا أنت اطمأننت إلىّ هذا كله فاعلم أنك واجد فى كل ما أوحى الله به إلى محمد صلى الله عليه وسلم ، وفى كل ما أجراه — سبحانه ! — على لسانه من سنته ، وفى كل ما عمل به حياتَهُ كلها إلى أن لحق بالرفيق الأعلى ، اعلم أنك واجد فى كل أولئك أصْدَقَ المُثُل وأعلاها لهذه الدعوة التى أشرنا إلى بعض خصائصها .

ولم يلبث العرب — حين رأوا أنْ قد دَمَغَتهم الحجة ، وأخذت عليهم سُبل الالتواء والمعارضة — أن دانوا لهذه الدعوة تباعًا ، ودخلوا فى دين الله أفواجا ، فرأوا النبى صلى الله عليه وسلم يصف لهم ربه — سبحانه ! — بما وصف به نفسه فى كتابه الكريم ، وبما أجراه على لسانه من سنته ، فلم يسأله أحد منهم — على اختلاف عقولهم — عن شىء من ذلك ، كما كانوا يسألونه عن أمر الصلاة والصيام والزكاة والحج وغير ذلك من كل ما علموا أن لله فيه أمراً ونهياً ، وكما سألوه عن أحوال الآخرة وعن الجنة والنار ، نقول « لم يسأله أحد منهم عن شىء مما وصف به ربه » لأن هذا من الأمور التى تتوفر الدواعى على نقله لو أنه حدث ، ولم يُنقل لنا أن أحداً التبس عليه فهمُ شىء من ذلك فأنشأ يسأل ليكشف شُبْهة ، أو يزيل لَبْسًا ، أو يشرح غامضاً ، كما نُقلت الأحاديثُ الكثيرة التى تتضمن السؤالَ عن أحكام الحلال والحرام وعن أحوال القيامة وعن الملاحم والفتن ونحو ذلك. فدلَّ هذا كله على أنهم فهموا ذلك وعَقَلوهُ فى يُسْر وهَوادةٍ من غير أن يُفَلْسِفوه أو شيئا منه، و «من أمْعَنَ النظر فى دواوين الحديث النبوى ، ووقف على الآثار السَّلفية ، عَلِم أنه لم يردْ قطُّ — من طريق صحيح ولا سَقيم — عن أحدٍ من الصحابة رضى الله عنهم — على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم — أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى شىء مما وصف الربُّ — سبحانه ! — به نفسه الكريمةَ فى القرآن الكريم وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام فى الصفات ، نعم ، ولا فَرَّق أحد منهم بين كونها صفة ذاتٍ أو صفة فعلٍ ، وإنما أثبتوا له تعالى صفاتٍ أزليةً من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجودِ والإنعام والعز والعظمة ، وساقوا الكلامَ سَوْقًا واحداً ، وهكذا أثبتوا — رضى الله عنهم ! — ما أطْلَقَهُ الله — سبحانه ! — على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك ، مع نفى مماثلة المخلوقين ، فأثبتوا — رضى الله عنهم ! — بلا تشبيه ، ونزهوا من غير تعطيل ،

لم يتعرض — مع ذلك — أحد منهم إلى شيء من هذا ، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت ، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وَحْدَانية الله تعالى وعلى إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم سوى كتاب الله تعالى ، ولا عرف أحد منهم الطرق الكلامية ، ولا مسائل الفلسفة »[1].

على هذا ، وفى هذا الموضوع الذى ثارت فيه مَحَاجَةُ الكلام فيما بعدُ ، انتهى القرن الأول ، لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومَنْ تبعهم بإحسان ، فهموا ما ذكره الرسولُ عن ربه ، ولم يروا بأنفسهم حاجة إلى الفلسفة وقواعدها ولا إلى مباحث الكلام التى تمتُّ بأوثق الأسباب إلى الفلسفة وقواعدها ، فكتاب الله تعالى الذى حَدَّثهم عن ربهم ، وفَرَض عليهم حقوقاً يؤدونها إلى ربهم ، وحقوقاً يؤديها بعضهم إلى بعض ، هذا الكتابُ عربى مبين ، وهم قد فهموا العبارة التى فرضت عليهم هذه الحقوق وتلك ، وما احتاج من هذه العبارة إلى كشفٍ سألوا عنه رسول الله فبينه لهم ، فلماذا لا يفهمون العبارة التى يُحَدِّثهم الكتاب الكريم فيها عن ربهم ؟ وكيف سكتوا عن طلب البيان إن لم يكونوا قد فهموها أو شيئاً منها ؟ ولسانُ الرسول عربى مبين ، وشأنُ ما تحدَّث به إليهم شأنُ ما أُنزل عليه من القرآن الكريم ، وهم ـ فى الأكثر ـ عَرَب ، يتكلمون العربية الفصحى ، ويفهمونها إذا خُوطبوا بها ، فليفهموا القرآن والسُّنة على النحو الذى يَفْهَمون ويُفْهِمُون ، ومن كان منهم غير عربى فليس يحتاج لأن يفهم مثل ما فهموا إلا إلى معرفة اللسان العربى وإدراك خصائصه ، فإذا تيسر له ذلك فسبيلُه سبيل أهل العربية الأصيليين .

— ٢ —

ونَبَت فى القرن الأول رجلان شَغَلاَ الناسَ بما لم يكونوا يعرفونه عن نبيهم وعن صحابته الأخيار رضوان الله عليهم أجمعين ! شغلا بعض الصحابة ، وشغلا

(١) من كلام العلامة المقريزى فى كتابه « الخطط والآثار » (٢/٣٥٦ بولاق)

كثيراً من التابعين ، وشغلا بعض أهل الأقطار التى ارتفعت فيها راية الإسلام ، وشغلا بعض أهل المدينة حاضرة بلاد الإسلام ومَهبط الوحى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودار مُهاجره ومثوى جثمانه الطاهر ، وكلا الرجلين كان دخيلاً فى الإسلام ، فاسدَ الطَّوِيَّة ، ولعل انتصار الإسلام والمسلمين فى مواطن القتال كلها قد وَلّد فى أنفسهما من الحَسيكة والضِّغْن ما جعلهما يتلمَّسَان له الفسادَ بالدسِّ والوقيعة .

أما أحدهما فرجل نصرانى من أهل العراق يقال له « سوسن » أظهر الإسلام وصحب مَعْبَد بن عبد الله[1] الجُهنى البصرىَّ ونَفَثَ فى صدره سمومه ، وعلمه القول بالقدر ، وبيَّنه له ، فكان معبدٌ هذا أول من قال بالقدر فى الملة المحمدية ، وقدم مدينة الرسول فأفسد بها ناساً ، فاشتغل أهل زمانه بتحذير الناس منه فروى أن ابن عمر رضى الله عنهما حين بلغه شأنه أعلن البراءة منه ، وروى أن الحسن كان يقول : إياكم ومعبداً فإنه ضالّ مُضِل ، وروى أن مسلم بن يسار كان يجلس إلى سارية فى المسجد يقول : إن معبداً يقول بقول النصارى ، وما زال كذلك حتى أخذه عبد الملك بن مروان فى سنة ثمانين[2] فقتله وصلبه بدمشق[3] .

وقد أخذ عن معبد الجهنىِّ غَيْلاَنُ بن مروان (أو ابن مسلم) الدمشقى فقال بالقدر خَيْرِه وشره : إنه من العبْد ، وقال فى الإمامة : إنها تصلح فى غير قريش ،

---

(١) لمعبد الجهنى ترجمة فى تاريخ الإسلام للذهبي (٣ / ٣٠) وفى تهذيب التهذيب (١٠/٢٢٦) وقد اختلف فى اسم أبيه واسم جده ؛ فيقال : هو معبد بن عبد الله بن حكيم (أو ابن عكيم ، أو ابن عليم) ويقال : معبد بن عبيد الله بن عويمر (أو ابن عويم) ويقال : معبد بن خالد ، ويقع اسم معلمه النصرانى فى بعض الأصول « سويس » ويقال : سنسويه .

(٢) ويقال : مات قبل التسعين

(٣) وانظر التاريخ الكامل لابن الأثير (٤/١٨٩) والنجوم الزاهرة لابن تغرى بردى (١ / ٢٠١) .

وإن كلَّ مَنْ كان قائماً بالكتاب والسنة كان مستحقاً لها ، وإنها لا تثبت إلا بإجماع الأمة . وكانت نهاية أمره أن أخذه هشام بن عبد الملك بن مروان فأمر بقطع يديه ورجليه(١) .

وأما الآخر فرجل يهوديٌّ احترقت أحشاؤه من نَصْر الله تعالى المؤمنين فاصطنع الإسلامَ وهو يضمر أن يكيد له ، وذلك هو عبد الله بن وهب بن سبأ ، المعروف بابن السوداء ، وقد تكلمنا عن هذا الرجل كلاماً وافياً فى حواشينا التى أكملنا بها مباحِثَ هذا الكتاب ، وتتلخص شرور هذا الرجل فى أنه أحدث فى هذه الأمة ثلاثة أمورٍ ، كان لكل واحد منها الأثر البالغ فى تفريق كلمتها ، وتَشَتُّتِ أمرها : الأمر الأول : كان هو أول مَنْ أحدث القول بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه بالإمامة ، فعلى وَصِىُّ الرسول صلى الله عليه وسلم وخليفته على أمته من بعده بالنص ، الأمر الثانى : كان هو أول من أحدث القولَ برَجْعَة على رضى الله عنه إلى الدنيا بعد موته ، وبرجعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً ، والأمر الثالث : كان هو أول من أحدث القولَ بأن عليا - رضى الله عنه ! - لم يُقْتَل ، وأنه لا يزال حيا ، وأنه يسكن السحاب ، وأن الرعد صَوْته ، وأن البَرْق سَوْطُه ، وأن فيه جُزْءاً إلهيًّا ، وأنه لابد أن ينزل إلى الأرض فيملأها عدلا كما مُلئت جَوْراً ، وأكثر هذه القضايا مأخوذ عن اليهودية التى كان يتعارفها قومُه يومئذ ، بل إنه كان يستدل لمن يَخْدَعُهم على صحة هذه القضايا ببعض ما عُرِف من أحوال موسى صلى الله عليه وسلم مع شىء من التمويه والتحريف .

ومن هذه الآراء الفاسدة التى نفث سمومَها عبدُ الله بن سبأ هذا تفرعت آراء كثير من الفرق ، فمن تعاليمه تشعبت أقاويلُ الغلاة من الرافضة ، أفليس كثير منهم يذهبون

---

(١) تاريخ الطبرى ٨ / ٢٨٥ .

إلى أن الإمامة موقوفة على قوم بأعيانهم كقول الإمامية : إنها محصورة فى الأئمة الاثنى عشر ، وكقول الإسماعيلية : إنها محصورة فى ولد إسماعيل بن جعفر الصادق .

ثم أليس كثير من الإمامية يذهبون إلى القول بغَيْبَة الإمام ورَجْعَتِه إلى الدنيا بعد الموت ، وهو ما يشير إليه قولُ كُثَيِّر بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة :

وسبط لا يذوق الموت حتى يقودَ الخيلَ يقْدُمها اللواء
تغيّبَ لا يُرَى فيهم زماناً بِرَضْوى عنده عَسَلٌ وماءُ

وقولُ السيد الحِميرى :

يُغَيَّبُ عنهمُ حتى يقولوا تَضَمَّنَهُ بِطيبَةَ بطنُ لَحدِ

ثم أليس من هؤلاء الإمامية قوم يذهبون إلى أنَّ الجزء الإلهى يحلُّ فى الأئمة بعد على بن أبى طالب ـ رضى الله عنه ! ـ وأنهم بهذا استحقوا الإمامة دون غيرهم ؟ وعلى هذا الرأى كان ـ فيما بعد ـ استنادُ دعاة الخلفاء الفاطميين ببلاد مصر .

وابنُ سبأ هذا هو الذى أثار فتنة أمير المؤمنين ذى النورين عثمان بن عفان ـ رضى الله تعالى عنه ! ـ وما زال يُذْكِى لَهَبَها ، ويجمع لها أوْشابَ الناس وطَغَامهم ، حتى قُتل الخليفة المظلوم ، وكان له أتباعُ كثيرون فى معظم الأقطار ، فلذلك كثرت الشيعة ، وما زال أمرهم يَقْوى وعددهم يكثر .

ـ ٣ ـ

وفى القرن الأول ـ أيضاً ـ انفصلت شُعْبة من شيعة على بن أبى طالب عنه ، وناصبَتْه العداوة ، وجمعت له الجموع ، وأشعلت شُوَاظ الفتنة ضده ، بعد ما كانت تَفْدِيه بالأنفس والأموال ، وبعد ما كانت ترى طاعته مغْنَماً ، وهؤلاء هم الخوارج الذين شايعوا علياً ـ رضى الله عنه ! ـ أول الأمر على قتال معاوية وأهل الشام ، حتى إذا كان النصرُ منه قابَ قوسَين أو أدنى أظهروا الانخداع بخديعة عمرو بن العاص

وحملوا علياً على قبول التحكيم ، وعلى أن يُنيبَ عنه أبا موسى الأشعرى ، ولم يقبلوا التريُّثَ حتى تتم لهم الغَلَبةُ على أهل الشام ، كما لم يقبلوا أن يختار على نائبَهُ كما اختار معاوية نائبه ، فلما أذعن لهم على وأصحابُ على وقبلوا كل ما طلبوه إليه ، وتمت مهزلة التحكيم ، راحوا يُعلنون كفر على وكفر كل من قبل تحكيم الرجال ، ولم تنجع فى هؤلاء القوم حجج المحتجين ولا نصيحة الناصحين ، وأبوا أن يَفيئوا إلا أن يعلن على أنه كَفَرَ بتحكيمه الرجال وأنه تائب إلى الله تعالى من هذا الكفر ، وما كان على ليَرْضى إعلان ذلك وهو ما حكم إلا ليدفع ثورة كانت توشك أن تلتهم الأخضر واليابس ، وهو يعتقد ــ فوق ذلك ــ أنه لو حكَّم مختاراً طائعاً لما كان فى ذلك كفر ولا شبهة كفر ، بل ولا معصية ولا شبهة معصية .

والذى يحار فيه عقل الأريب من أمر هؤلاء أنهم خرجوا فجأة ومن غير سابقة خلاف ، وأن ما خرجوا من أجله كانوا هم الدعاة إليه والمتشبثين به ، وأنهم خرجوا باسم الحرص على أحكام الله تعالى والتشدد فيها والرَّغبة الصادقة فى إنفاذها ، وأبسَط الناس تفكيراً يجد فى حالهم ما يريبُ أحسن الناس ظناً بهم .

فهل كَذَبَنا المؤرخون جميعاً ، ومنهم الشيعى ومنهم غير الشيعى ، فقصوا علينا أحداثهم على صورة يظهر فيها الغُلو فى الاستمساك بالباطل والتشدد فيما لا ينبغى التشدد فيه ؟ وإذا صَحَّ هذا عن المؤرخين الذين هواهم عَلَوى فكيف يصح عن الثقات الذين كتَبُوا لوجه الحقِّ ؟ وكيف يصح ذلك ولم يكتب هؤلاء المؤرخون ما كتبوا فى ظل دولة للعلويين أو لأنصار العلويين؟ وإنما كتب مَنْ وصلت إلينا مؤلفاتهم فى ظل قوم أقلُّ مايقال فيهم : إنهم ما كانوا يأبَهُونَ لماضى العلويين ، وإنه يستوى عندهم أن يثبت أن العلويين كانوا من قَبْلُ ظالمين أو مظلومين .

فإن لم يكن المؤرخون قد كذبونا ، وهو أرْجَحُ الاحتمالَيْنِ عندنا ، فهل كان فى شيعة على الذين حاربوا معه وانتصروا له مَنْ كان يُضْمر أن ينتقض عليه متى لاحت له الفرصة ؟ أو يختلق الفرصة اختلاقا إن لم تسنح له ، ونريد أن نقول : هل

كان عبد الله بن وهب بن سبأ قد أفضى بذات نفسه إلى بعض شيعة على وأفهمهم أن ما يُمَخرق به على الناس: من تمجيد على وتأليهه تارةً، والقول بأنه وصى الرسول تارة أخرى، إنما هو خُدْعة ابتدعها لينتزع بها إعجابَ العامة من أصحاب على، وهو - فى حقيقة الأمر - يريد أن يُفْسِد على علىٍّ أصحابه، وأخذ عليهم العهودَ أن يفعلوا هم ذلك إن اخترمته المنون قبل أن يبلغ ما يريد؟.

ومهما يكن من شىء، فقد نبتت نابتة الخوارج فى أواخر حُرُوب صفين، بين أهل العراق شيعة على، وأهل الشام شيعة معاوية بن أبى سفيان، واستشرى شرهم، وصاروا من بَعْدُ حزباً كثير المدَد، وخلطوا شؤون الدين بشؤون الدولة، فكانت لهم آراء فى كثير من مسائل الدين أصولِه وفروعِهِ، وكانت لهم آراء فى الخروج على الدولة، والانتقاض على الأمراء، أو الكف عن ذلك مما تجدهُ مُفصّلاً فى هذا الكتاب.

* * *

— ٤ —

وفى أخريات القرن الأول - أيضاً - أو أوائل القرن الثانى ظهر رجل، يقال له « جَهم بن صفوان » بترمذ وبلاد المشرق « فأورد على أهل الإسلام شكوكا أثّرَتْ فى بلاد الملة الإسلامية آثاراً قبيحة تولد عنها بلاء كبير، فكثر أتباعه على أقواله التى تؤول إلى التعطيل »[(١)]، فأخذ يعلن فى الناس أن « لمقدورات الله تعالى ومعلوماته غاية ونهاية، وأن لأفعاله آخراً، وأن الجنة والنار تفنيان، ويفنى أهلهُما حتى يكون الله تعالى آخراً لا شىء معه كما كان أولا لا شىء معه»[(٢)] و«أن الإيمان: هو المعرفة بالله فقط، والكفر: هو الجهل بالله فقط، وأنه لا فعل

(١) من كلام المقريزى عنه (٢ / ٣٥٧).
(٢) انظر كتابنا هذا (١ / ٢٢٤).

لأحد فى الحقيقة إلا الله وحده ، وأنه هو الفاعل ، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز ، كما يقال : تحركت الشجرة ، ودار الفلكُ ، وزالت الشمس»[١] ونفى أن يكون لله تعالى صفة[٢] ، وذهب إلى أن علم الله تعالى محدث ، وإلى القول بخلق القرآن ، ومن ثمة نسبَه قومٌ إلى مذهب المعتزلة ، « وجهمٌ عند المعتزلة - فى سوء الحال ، والخروج من الإسلام - كهشام بن الحكم »[٣] وقد أكبر أهلُ الدين بدعته ، وتمالأوا على إنكارها ، وتضليل أهلها ، وحذروا الناس من الجهمية ، وعادوهم فى الله تعالى ، وذموا من جلس إليهم ، ومن قال بمقالتهم ، أو انتحل نحلتهم .

وأراد الله تعالى أن يقود جهماً إلى حَتْفه ، فخرج مع الحارث بن سُرَيج فى سنة ثمان وعشرين ومائة من الهجرة ، على خلفاء بنى أمية ، وكانت خلافتهم قد آلت إلى مروان بن محمد ، فامتنع الحارث بن سريج من قبولها ، وتكلم فى مروان ، فجاءه سَلْم بن أحْوَز أميرُ الشرطة ، وجماعةٌ من رؤوس الأجناد والأمراء ، وطلبوا منه أن يكفَّ لسانه ويده ، وألا يفرق جماعة المسلمين ، فأبى ، وبرز ناحية عن الناس ، ودعا نصر بن سيار - وكان نائب خراسان - إلى ما هو عليه من الدعوة - زعم - إلى الكتاب والسنة ، فامتنع نصر من موافقته ، واستمر هو على خروجه على أهل الإسلام ، وأمر جَهْمَ بن صفوان أن يقرأ كتاباً فيه سيرة الحارث بن سُريج على الناس ، وبعد خطوب تناظر نصر بن سيار والحارث بن سريج ، ورضيا أن يحكم بينهما مقاتل بن حيان والجهم بن صفوان ، فحكما أن يعزل نصر ويكون الأمر شورى ، فامتنع نصر من قبول ذلك ، ولزم الجهم قراءة سيرة الحارث بن سريج على الناس فى الجامع والطرق ، فاستجاب له خلق

---

(١) انظر كتابنا (١ / ٣١٢) (٢) المقريزى (٢ / ٣٥٧)
(٣) انظر كتاب الانتصار فى الرد على ابن الراوندى (١٢٦) .

كثيرٌ ، وجمٌ غفير من الناس ، فعند ذلك انتدب لقتاله جماعة من الجيوش ، عن أمر نصر بن سيار ، فقصدوه ، وحارب أصحابه دونه ، فقتل منهم طائفة كثيرة : منهم الجهم بن صفوان ، طعنه رجل فى فيه فقتله ، ويقال : بل أُسر الجهم ، فأوقف بين يدى سَلْم بن أحْوَزَ ، فأمر سلم بقتله ، فقال جهم : إن لى أمانا من أبيك ، فقال . ما كان له أن يؤمنك ، ولو فعل ما أمنتك ، ولو ملأت هذه الملاءة كواكب وأنزلت عيسى بن مريم ما نجوت ، والله لو كنت فى بطنى لشققت بطنى حتى أقتلك ، وأمر ابن مُيسِّر فقتله[1] .

ونريد أن نقف بك قليلا عند الجهم بن صفوان والحارث بن سريج الذى كان الجهمُ يَحْطِبُ فى حَبْله ، فقد رابَنَا أمرهما جميعا ، وأول هذه الريبة أننا رأينا الحافظ ابن كثير يقول «فى سنة ثمان وعشرين ومائة كان مقتل الحارث بن سريج ، وكان سبب ذلك أن يزيد بن الوليد الناقصَ كان قد كتب إليه كتابَ أمان ، حتى خرج من بلاد الترك وصار إلى المسلمين ، ورجع عن مُوَالاة المشركين إلى نصرة الإسلام وأهله » وإذن فالحارث بن سُرَيج كان رجلا غير صحيح الدين ولا سليم العقيدة ، كان يوالى المشركين ، ويذهب إليهم يستنصر بهم على أهل الإسلام ، ويحرضهم على قتالهم ، وجَهْمُ بن صفوان كاتبُ الحارث بن سريج ، ولا يكتفى بأن يكون كاتبه بل هو يقرأ على الناس كتابا فى فَضْل الحارث بن سريج ومعنى هذا أنه داعية له ، ورَجُلٌ هذا شأنُه لابد أن يكون صادراً فى مقالتِهِ عن فسادِ طويّة وسوء دِخلَةٍ ، وهذا يفسر لنا العبارة التى يقولها المقريزى عنه «فأورد على أهل الإسلام شكوكا أثَّرَتْ فى الملة الإسلامية آثاراً قبيحة تولد عنها بلاء كبير» وهذا كله يؤيد ما نذهب إليه من أن رؤوس النحل التى طرأت على الإسلام ـ بعد نقائه وصفاء جوهره ـ كانوا دُخَلاء فيه ، وكان أول غرضهم أن يُفْسدوا

---

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير (١٠ / ٢٦ و ٢٧) .

ما يريد الله أن يظهره على الدين كله ، والله غالب على أمره ، ولن يشاقَّ اللهَ أحدٌ إلا قصَمه .

وقد حفظ لنا التاريخ اسمَ كتابين ألِّفا فى أوائل القرن الثانى ، وفى الرد على بعض مَنْ ظهر فى هذه المدة بِنِحْلَةٍ تخالف ما عليه جماعةُ المسلمين ، فأما أحد الكتابين فكتاب « الرد على القَدَرية » صنفه شيخ المعتزلة وزاهدهم عمرو بن عُبَيد (٨٠ — ١٤٤ من الهجرة) وأما الكتاب الآخر فكتابُ « أصناف المُرْجئة » الذى ألفه أولُ المعتزلة وأعجوبتهم واصِلُ بن عطاء مولى بنى ضبة — ويقال: مولى بنى مخزوم — المعروف بالغزّال (٨٠ — ١٨١ من الهجرة) .

* * *

— ٥ —

وفى أوائل القرن الثانى كان شر الخوارج قد استطار ، وكانوا قد أعلنوا أن مرتكب الكبيرة كافر مخلد فى النار لا يخرج منها أبداً ، وكان جماعة المسلمين يقولون : إنه مؤمن وإن فَسَق بارتكاب الكبيرة ، وكان أبو حُذَيفة واصل بن عطاء يجلس إلى الحسن البصرى ويتتلمذ عليه ، فجرى يوماً ذكر هذه المسألة ، فقال واصل : أنا أقول فى مرتكب الكبيرة من هذه الأمة : إنه لا مؤمن ولا كافر ، منزلة بين المنزلتين ، فغضب الحسن لذلك ، وطرده من مجلسه ، فاعتزل عنه وجلس فى ناحية من المسجد ، وانضم إليه عمرو بن عبيد وجماعة ، فقيل لهما ولأتباعهما : المعتزلون ، أو المعتزلة[1] .

فأما واصل بن عطاء « فكان أحد الأئمة البلغاء المتكلمين ، وكان يلثغ بالراء فيجعلها غينا ، قال أبو العباس المبرد فى حقه فى كتاب الكامل : كان واصل ابن عطاء أحَدَ الأعاجيب ، وذلك أنه كان ألثغ قبيح اللثغة فى الراء ، فكان يخلص

(١) انظر وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/١٣٠ و ٢٤٨ — ٥ / ٦١ بتحقيقنا)

كلامه من الراء ، ولا يُفْطَن لذلك ؛ لاقتداره على الكلام وسهولة ألفاظه ، ففي ذلك يقول شاعر من المعتزله ـ وهو أبو الطروق الضبي ـ يمدحه بإطالة الخطب واجتنابه الراء على كثرة ترددها في الكلام حتى كأنها ليست فيه :

عليم بإبدال الحروف ، وقامع لكل خطيبٍ ، يغلبُ الحقّ باطله

وقال آخر :

ويجعل البرّ قمحاً في تصرفه وخالفَ الراء ، حتى احتال للشعَرِ

ولم يُطِقْ «مطرا» والقولُ يعجله فعاذ بالغيث إشفاقا من المطر

ولم يكن واصل بن عطاء غزّالا ، ولكنه كان يلقبُ بذلك لأنه كان يلازم الغزّالين ليعرف المتعففات من النساء فيجعل صدقته لهن ، وله من التصانيف كتاب «أصناف المرجئة» وكتاب في التوبة ، وكتاب «المنزلة بين المنزلتين» وكتاب «معاني القرآن» وكتاب «الخطب ، في التوحيد والعدل» وكتاب «ماجرى بينه وبين عمرو بن عبيد» وكتاب «السبيل إلى معرفة الحق» وكتاب في «الدعوة» وكتاب «طبقات أهل العلم والجهل» وغير ذلك ، وكان مولده بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم في سنة ثمانين ، وتوفي سنة إحدى وثمانين ومائة »[١] .

وأما عمرو بن عُبَيْد فهو «أبو عثمان عمرو بن عُبَيْد بن باب، المتكلم، الزاهد، مولى بني عقيل، وكان جدُّه بابٌ من سَبْي كابل إحدى بلاد السند ، وكان عمرو شيخَ المعتزلة في وقته ، وكان آدمَ ، مَرْبوعاً، بين عينيه أثر السجود ، وسئل الحسنُ البصري عنه فقال : لقد سألت عن رجل كأن الملائكة أدبَتْه ، وكأن الأنبياء رَبّتْهُ ، إن قام بأمر قعد به ، وإن قعد بأمر قام به ، وإن أمر بشيء كان ألزم الناس له، وإن نهى عن أمر كان أتركَ الناس له ، ما رأيت ظاهراً أشبهَ بباطن منه، ولا باطنا أشبه بظاهر منه . ودخل عمرو بن عبيد يوماً على أبي جعفر المنصور في خلافته

(١) انظر الترجمة رقم ٧٣٩ في وفيات الأعيان لابن خلكان (٥ / ٦٠ بتحقيقنا)

ـ وكان صاحبه وصديقه قبل الخلافة ، وله معه مجالس وأخبار ـ فقر به أبو جعفر وأجلسه ، ثم قال له : عِظْنى ، فوعظه فـكان فيما قاله له : إن هذا الأمر الذى أصبح فى يدك لو بقى فى يد غيرك ممن كان قبلك لم يصل إليك، فاحذر ليلة تتمخض بيوم لا ليلة بعده . فلما أراد النهوض قال أبو جعفر : قد أمرنا لك بعشرة آلاف درهم . فقال : لا حاجة لى فيها . قال : والله تأخذها . فقال : لا ، والله لا آخذها، وكان المهدى بن أبى جعفر حاضراً فقال: يحلف أمير المؤمنين وتحلف أنت ؟ فالتفت عمرو بن عبيد إلى المنصور وقال : مَنْ هذا الفتى ؟ قال : هو ولى العهد أبنى المهدى ، فقال عمرو : أما والله لقد ألبسته لباساً ما هو من لباس الأبرار ، و سميته باسم ما استحقه ، ومَهّدْت له أمراً أمتع مايكون به أشغل مايكون عنه ! ثم التفت عمرو إلى المهدى فقال : نعم يا بن أخى ، إذا حلف أبوك أحْنَثَهُ عمك ، لأن أباك أقوى على الـكفارات من عمك ، فقال له المنصور: هل من حاجة؟ قال : لا تبعث إلى حتى آتيك ، قال : إذاً لا تلقانى ، قال: هى حاجتى ، ومضى ، فأتبعه المنصور طَرْفَهُ وهو يقول :

كلُّكم يمشى رُوَيْدْ كلكم يطلب صَيْدْ
غـــير عمرو بن عُبَيْدْ

وكانت ولادة عمرو فى سنة ثمانين ، وتوفى بمرّان وهو راجع إلى مكة فى عام أربعة وأربعين ومائة ، ورثاه المنصور بقوله :

صلَّى الإلٰه عليك من مُتَوَسِّدٍ قبراً مررت به على مَرّانِ
قبراً تضمّنَ مؤمناً مُتَحَنِّفاً صَدَقَ الإلٰهَ ودَان بالعرفان
لو أن هـــذا الدهرَ أبقَى صالحاً أبقى لنا عمراً أبا عثمان

ولم يسمع بخليفة يَرْثى مَنْ دونه سواه(١) » .

وأصبحت المعتزلة بعد هذين الرجلين فرقة لها أصول وقواعد ، وتعابعت

---

(١) انظر الترجمة رقم ٤٧٦ من وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ١٣٠ بتحقيقنا)

طبقاتها ، وقد رزقهم الله تعالى فى كل عصر بجماعة من فحول أهل العلم وذوى البَرَاعة فى التمحيص ، فنشروا آراء الفرقة ، واستعْلَوْا بحججهم على كل ذى حجة ، واتصل منهم قومٌ بالخلفاء والأمراء فاتخذوا من جاههم وسيلة لإعلاء كلمتهم وأخْذِ الناس بما يذهبون إليه .

فمن عمرو بن عبيد وأصحابه أخذ بشر بن المعتمر ، وأبو الهذيل محمد بن الهذيل ابن عبد الله بن مكحول المعروف بالعلاف[(1)] ، وعن أبى الهذيل أخذ ابنُ أختِهِ إبراهيمُ بن سَيَّار المعروف بالنَّظَّام، وهشام بن عمرو الشيبانى المعروف بالفُوَطى ، وأبو يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام البصرى ، وعن النظام أخذ أبو عثمان عمرو ابن بحر بن محبوب ، الكنانى ، البصرى ، المعروف بالجاحظ ، والقاضى أبو عبدالله أحمد بن فرح بن جرير الإيادى ، المعروف بابن أبى دؤاد[(2)] ، وعن أبى يوسف الشحام أخذ محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حُمْرَان بن أبان المعروف بالجُبَّائى[(3)] . وعن الجاحظ أخذ أبو موسى بن صبيح . وعن أبى موسى أخذ جعفر بن مبشر وجعفر بن حرب . وعنهما أخذ محمد بن عبد الله الإسكافى .

وعن أبى على الجبائى أخذ ابنُه أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبدالوهاب الجبائى ، كما أخذ عنه شيخ أهل السنة والجماعة ـ فيما بعدُ ـ أبو الحسن على ابن إسماعيل الأشعرى ، ويقص العلماء مناظرة جرت بين أبى على الجبائى وتلميذه أبى الحسن الأشعرى كانت نهاية لتلمذة أبى الحسن عليه[(4)] .

---

(1) له ترجمة فى وفيات الأعيان لابن خلكان رقم ٥٧٨ ، وله ترجمة فى « نكت الهميان » للصفدى (ص ٢٧٧) .

(2) له ترجمة فى وفيات الأعيان رقم ٣١

(3) له ترجمة فى وفيات الأعيان رقم ٥٧٩

(4) انظر هذه المناظرة فى ترجمة الجبائى من وفيات الأعيان (٣/٣٩٨ بتحقيقنا)

— ٦ —

كان المعتزلة منذ نشأوا أكثر أهل الفرق نشاطاً ، وقد عاونهم على هــذا النشاط ثلاثة أمور :

أولها : أن الله تعالى قيّضَ لهم فى كل طبقة من طبقاتهم قوماً من أهل البراعة واللَّسَن ، فواصل بن عطاء من أوسع الناس عقلاوأغزرهم علماً ، وأقدرهم على الجدل والمناظرة ، وأسرعهم بديهة فى استحضار آيات القرآن الكريم التى يؤيد ظاهرها مذهبه وفى تأويل مالا يتفق مع ما يدعو إليه ، وهو ـ مع ذلك ـ أعلم الناس بكلام غالية الشيعة ومارقة الخوارج ، وكلام الزنادقة والدهرية والمرجئة وسائر المخالفين ، وأقدرهم على الرد عليهم ، وأبو الهذيل العَلاّف «نَسِيجُ وَحْدِهِ وواحدُ دهره فى البيان ومعرفة جيد الكلام» وهو الذى يقول عنه المبرد« مارأيت أفصح من أبى الهذيل والجاحظ ، وكان أبو الهذيل أحسن مناظرة ، شهدته فى مجلس وقد استشهد فى جملة كلامه بثلاثمائة بيت » « وقدامتلأت حياته بالمناظرة والجدل مع الزنادقة والشُّكَّاك والمجوس والثَّنَوية ، ورَوَوْا أنه أسلم على يده أكثر من ثلاثة آلاف رجل » « وقد تكلم وحاجّ خصومه وفَلَجَ عليهم وهو ابن خمس عشرة سنة » ، ثم إبراهيم بن سَيّار النظام شيخ أبى عثمان الجاحظ إمام أهل الأدب وأوسعهم اطلاعا، وهو آية من آيات الله تعالى فى النبوغ وحدة الذهن وصفاء القريحة وسعة الاطلاع والغَوْص على المعانى الدقيقة ثم صَوْغها فى أبرع قالب وأجمل بيان ، وغير هؤلاء ممن لا يحصيهم العَدّ ولا يأتى عليهم الحساب .

والأمر الثانى : اتصالهم بالخلفاء والأمراء ، واستطاعتهم ـ بما مُنِحوا من خَلاَبة وقوة عارضة ـ أن يؤثروا فيهم ، وأن يُحْرِزوا عندهم منازلَ مَرْموقة، وأن يَسْتَمِدُّوهم على خصومهم إن أرادوا ؛ فعمرو بن عبيد صَفِيُّ أمير المؤمنين أبى جعفر المنصور وصَدِيقُه ، بل إن أمير المؤمنين ليعرض جائزته عليه فيترفع عن قبولها ،

بل إنه ليَطلُبُ إليه ألا يدعوه إلى لقائه ، بل إنه ليتكلم فى شأن ولى العهد أمام الخليفة بما لم يكن أبو جعفر ليحتمله لولا ما يكنُّه لعمرو بن عبيد من التَّجِلَّة والإكرام ، وأبو الهذَيل العلاّف أستاذ أمير المؤمنين المأمون ، وفيه يقول أبو حنيفة الدينورى « وعَقَدَ المأمون المجالس فى خلافته للمناظرة فى الأديان والمقالات ، وكان أستاذه فيها أبا الهذيل محمد بن الهذيل العلاف » وكان النظام متصلا بمحمد بن على ابن سليمان أحد أمراء البيت العباسى ، وأحمد بن أبى دُوَاد قاضى قضاة المعتصم وهو الذى كتب المأمون عنه إلى أخيه المعتصم فى وصيته عند الموت « وأبو عبد الله أحمد ابن أبى دُواد لا يفارقك الشركَةَ فى المشورة فى كل أمرك ؛ فإنه موضع ذلك[1] »

والأمر الثالث : تعاون هؤلاء الناس على ما هم بسبيله ، وصلة بعضهم ببعض الصلَةَ الوثيقة العروة ، وعطف بعضهم على بعض ، حتى ضرب الأدباء المثل بتآلفهم كتب أبو محمد العلوى إلى أبى بكر الخوارزمى يقول « إن اعتداده به اعتدادُ العَلَوى بالشيعى ، والمعتزلى بالمعتزلى » .

وكان من أثر ذلك أن ظل المعتزلة يَفتِلُونَ للمأمون فى الذِّرْوَةِ والغارب حتى أخذ الناس فى عهده بالقول بخَلْق القرآن ، وأرسل بذلك منشوراً لولاة الأمصار يأمرهم فيه بتنفيذ ذلك ، وقد جاء هذا المنشور مصر فى جُمادى الثانية من سنة ٢١٨ من الهجرة ، فامتحن والى مصر قاضيها حتى قال بخلق القرآن ، وامتحن الشهود والمحدثين ، وما زال أمر هذه الفتنة يتطاير ـ فى زمن المأمون وبعده ـ حتى « لم يبق أحد من فقيه ولا محدث ولا مؤذن ولا معلم إلا أخذ بالمحنة ؛ فهرب كثير من الناس ، ومُلئت السجون ممن أنكر عليهم ، وأمر ابن أبى الليث بأن يكتب على المساجد : لا إله إلا الله ربُّ القرآن المخلوق ، فكتب ذلك على المساجد فى فُسْطاط مصر ، ومُنع الفقهاء من أصحاب مالك والشافعى من الجلوس فى المسجد ، وأمروا ألا يقربوه »

---

(١) ابن خلكان (١ / ٦٧) .

ومن قبل ذلك كان واصل بن عطاء قد كوّن حوله رجالا كثيرين ، وبعث منهم دُعَاة إلى البُلدان يعلنون الاعتزال وينشرونه بين الناس ، فبعث عبد الله ابن الحارث إلى بلاد المغرب ، وبعث حفص بن سالم إلى خُراسان لجاء ترمذ ، وناظر جَهْمَ بن صفوان حتى قطعه ، وبعث القاسم إلى اليمن ، وبعث أيوب إلى الجزيرة ، وبعث الحسن بن ذكوان إلى الكوفة ، وبعث عثمان الطويل إلى أرمينية ، وجَدّ هؤلاء المبعوثون فيما أرْسِلُوا به ، وكان لهم نشاط ملحوظ ، وزاحَمُوا بالمناكب علماء هذه البلاد والطارئين عليها ، ثم كانت المحنة ومنشور المأمون الذى ذكرنا نشأته فزاد عدد أتباعهم ، وقويت شوكتهم ، وامتد سلطانهم حتى لم يبق غريباً أن تسمع ياقوتا يقول «إن مجمع الواصلية (أتباع واصل بن عطاء) كان قريباً من تاهَرْتَ ، وكان عددهم نحو ثلاثين ألفاً فى بيوت كبيوت الأعراب يحملونها» وتسمع الصفدى يقول «ومَنْ وقف على طبقات المعتزلة للقاضى عبد الجبار علم قدر ما كانوا عليه من المَدَد والعُدَد» .

— ٧ —

وكان المعتزلة «أول من استعان بالفلسفة اليونانية ، واستَقَوْا منها فى تأييد نزعاتهم؛ فأقوالُ كثيرة من أقوال النظام وأبى الهذيل والجاحظ وغيرهم بعضُها نَقْل بحت من أقوال فلاسفة اليونان ، وبعضها يستقى من نَبْعه ويغترف من مَعينه بشىء من التحوير والتعديل» .

وكان الذين عرَفوا الفلسفة اليونانية واتصلوا بها وجعلوها تجرى من علومهم ومن حِوَارهم مع خصومهم مجرى الأصل الذى يجب ألا يُعْدَلَ عنه ، كان هؤلاء يتهمون المتكلمين — وخصوصاً أهل السنة منهم — بالتعصب واستحسان التقاليد واللجاج فى الخصومة ، وأنهم قد انفتح عليهم باب الحَيْرَة وأوصدت فى وجوههم أبوابُ اليقين ، فلم يكن بُدٌّ من أن يُقَيض الله — سبحانه ! — لهذا الدين رجلا

مأمونَ السر والعلانية ، يعتصم بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الطيبين الطاهرين وبما كان عليه السلف الصالح من أئمة الحديث ، ثم يكون له من العلم بالجَدَل وأصول المناظرة وما طرأ على أهل هذه الملة من وُجوه المعرفة ما يستطيع أن يَدْرأ به فى نحُور أهل الباطل ، ويرُدَّ كَيْدَهم عليهم ، فكان هذا الرجل هو أبا الحسن على بن إسماعيل الأشعرى .

ظهر أبو الحسن الأشعرى فأعلن عقيدتَه فى هذه العبارة « قولُنا الذى نقول به ، وديانتنا التى ندين بها : التمسُّكُ بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما رُوى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ، ونحن بذلك معتصمون ، وبما كان عليه أحمد بن حَنْبَل ـ نضَّر الله وجهه ، ورفع درجته ، وأجزلَ مَثُوبته !! ـ قائلون ، ولمن خالف قولُه قولَه مُجانبون ؛ لأنه الإمامُ الفاضل ، والرئيس الكامل ، الذى أبان الله به الحقَّ عند ظهور الضلال » وفيما ذكره فى كتاب « المقالات » ـ وهو كتابنا هذا ـ بعد أن حكى مذاهب أهل السنة والحديث تفصيلا ، وذلك قوله(١) « وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول ، وإليه نذهب ، وما توفيقنا إلا بالله ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، وبه نستعين ، وعليه نتوكل ، وإليه المصير » .

والظاهر أن أهل الحديث لم يتقبلوا أبا الحسن الأشعرى يوم ظهر بمذهبه هذا الذى حاول به أن يوفق بين مذهب أهل السنة والعقل ، بما كان يتوقع ، إما لأن نشأته فى أحضان المعتزلة لم تكن لتزيل عنه أوهامهم وشكوكهم ، وإما لأنهم يمقتون مذاهب المتكلمين ولا يقبلون أن يلفظوا بعبارة من عباراتهم التى أحدثوها ، ويظهر أثر نفور أهل الحديث من الأشعرى فيما ذكره ابن الجوزى فيما بعد عنه من « أن الأشعرى ظل على مذهب المعتزلة زماناً طويلا ، ثم تركه وأتى بمقالة خَبَطَ بها عقائد الناس » ولكن قوما من أهل الحديث جاءوا من بعدُ قد عرفوا لأبى

---

(١) مقالات الإسلاميين (١ / ٣٢٥) .

الحسن الأشعرى منزلته ، وقدّ رواه جميل مقصده ، فكان من أثر ذلك مايقول ابن تيمية فى كتابه « موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول »[1] « وأبو الحسن الأشعرى لما رجع عن مذهب المعتزلة سلك طريقة ابن كلاب ، ومال إلى أهل السنة والحديث ، وانتسب إلى الإمام أحمد ، كما قد ذكر ذلك فى كتبه كلها كالإبانة والموجز والمقالات وغيرها ، وكان مختلطاً بأهل السنة والحديث كاختلاط المتكلم بهم ، بمنزلة ابن عقيل عند متأخريهم ، لكن الأشعرى وأئمة أصحابه أتبعُ لأصول الإمام أحمد وأمثالهِ من أئمة السنة ، مِنْ مثل ابن عقيل فى كثير من أحواله وممن اتبع ابن عقيل كأبى الفرج بن الجوزى فى كثير من كتبه ، وكان القدماء من أصحاب أحمد ـ كأبى بكر عبد العزيز وأبى الحسن التميمى وأمثالهما ـ يذكرونه فى كتبهم على طريق ذكر الموافق للسنة فى الجملة ، ويذكرون ما ذكره من تناقض المعتزلة » ويذكر ابن تيمية سبب انحراف أهل الحديث عن الأشعرى بعد ذلك بقليل ، وذلك قوله «وأما مسألة قيام الأفعال الاختيارية به فإن ابن كلاب والأشعرى وغيرهما ينفونها ، وعلى ذلك بَنَوْا قولهم فى مسألة القرآن ، وبسبب ذلك وغيره تكلم الناسُ فيهم فى هذا الباب بما هو معروف فى كتب أهل العلم ، ونَسَبُوهم إلى البدعة وبقايا الاعتزال فيهم، وشاع النزاع فى ذلك بين عامة المنتسبين إلى السنة من أصحاب أحمد وغيرهم » وذكر بعد ذلك مَنْ يوافق الأشعرىّ فيما ذهب إليه فى هذه المسألة من أصحاب أحمد .

وإذن فالمسألة التى خالف الأشعرىُّ فيها ما نقل عن الإمام أحمد لم ينفرد فيها الأشعرى بالخلاف ، بل إن كثيراً من أتباع الإمام أحمد كالقاضى أبى يعلى وأتباعه كابن عقيل وأبى الحسن الزاغونى وأمثالهم يذهبون فيها إلى مثل ما ذهب إليه أبو الحسن الأشعرى ، فليس لتَبْديع الأشعرى ورَمْيه ببقاء أثر الاعتزال

(١) انظره (٢ / ١٠ بتحقيقنا)

فى صَدْرِه من وَجْه ، والذى دعا الأشعرىَّ إلى ما ذهب إليه فى هذه المسألة هو رغبته الصادقة فى التوفيق بين مذهب أهل السنة والعقل .

هذا ما نَراهُ نحن ومن سبقنا فى هذه المسألة وأمثالها بعد مضى الحقب المتطاولة وفى هدوء يمكن لنا من البحث ومعرفة الآراء المختلفة لمن ثار بينهم النزاع ؛ ولكننا - مع الأسف - لا نجد هذا الهدوء وهذا التروى فيما تقصه علينا الأحداث عند ظهور مذهب الأشعرى وبعده ؛ فإنه ما كاد مذهب الأشعرى يعلن عن نفسه حتى بدأت تظهر آثار الاضطهاد له ؛ « وقد حاول الحنابلة أن يمنعوا الخطيب البغدادى (المتوفى فى عام ٤٦٣ من الهجرة) من دخول المسجد الجامع ببغداد ؛ لأنه كان يذهب مذهب الأشعرى ؛ وكان أكابر الأشاعرة فى ذلك العهد يضطهدون ويُساء إليهم ، وقد تحاملت الحنابلة على رجل من كبار الأشاعرة ذوى النفوذ وهو القشيرى (المتوفى فى عام ٥١٤ من الهجرة) ووقع بسبب ذلك قتال فى الشوارع واضطر القشيرى إلى ترك بغداد ، ومن هذه الحادثة أرَّخَ ابن عساكر مبدأ وقوع الانحراف بين الحنابلة والأشاعرة » ، وكان شيخ الحنابلة فى أخريات القرن الرابع الهجرى « يلعن أبا الحسن الأشعرى وينال من الأشاعرة »[(١)] ومن ناحية أخرى « كان الكرامية قد تحزبوا على الأشاعرة وهاجموهم مهاجمة عنيفة ، ورفعوا أمرهم إلى السلطان محمود بن سبكتكين مُدَّعين أن الأشاعرة يعتقدون أن النبى صلى الله عليه وسلم ليس نبيا اليوم ، وأن رسالته قد انقطعت بموته ، ولم يكن هذا معتقداً للأشاعرة يوما ما »[(٢)] .

* * *

— ٨ —

ومهما يكن من شىء فقد أذن الله تعالى لمذهب الأشعرى أن ينتشر ويذيع فى الناس ، انتشاراً وذيوعاً بطيئين ، كما ذاع فى أقصى المشرق مذهب أبى منصور

(١) انظر طبقات الشافعية لابن السبكى (٣ / ١١٧) (٢) انظره (٣ / ٥٤)

الماتريدى الذى كان بينه وبين مذهب أبي الحسن الأشعرى تشابه كثير فى الأصول « وتدخلت الحكومة فى أوائل القرن الخامس الهجرى نوعا من التدخل الرسمى لفض المنازعات المذهبية ، ففى عام ٤٠٨ من الهجرة (= ١٠١٧ — من الميلاد) أصدر الخليفة القادر كتابا ضد المعتزلة ، يأمرهم فيه بترك الكلام والتدريس والمناظرة فى الاعتزال والمقالات المخالفة للاصلام ، وأنذرهم — إن هم خالفوا أمره — بحلول النكال والعقوبة ، وانتهج السلطان محمود فى غَزْنَةَ نهج أمير المؤمنين القادر ،واستن بسنته فى قتل المخالفين ونَفْيِهم وحبسهم ، وأمر بلعنهم على المنابر ، وصدر فى بغداد كتاب سمى «الاعتقاد القادرى» فى سنة ٤٣٣ من الهجرة (١٠٤١ من الميلاد) وقرىء فى الدواوين ، وكتب الفقهاء خطوطهم فيه ، وذكروا أن هذا اعتقاد المسلمين وأن من خالفه فقد فسق وكفر ، فكان هذا إيذانا بنهاية هذه الثائرة التى ضلت فى غيابتها الأفهام ، وكان عمل القادر بالله خاتمة لعمل المأمون من قبل، وقد جاء فى هذا المنشور الرسمى « والله هو القادر بقدرة ،والعالم بعلم أزلى غير مستفاد ، وهو السميع يسمع ، والمبصر ببصر ، يعرف صفتهما من نفسه ، لا يبلغ كنهها أحد من خلقه ، متكلم بكلام لا بآلة مخلوقة كآله المخلوقين ، لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه عليه الصلاة والسلام ، وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفهُ بها رسوله فهى صفة حقيقية لا مجازية ، وإن كلام الله تعالى غير مخلوق ، تكلم به تَكَلُّماً، وأنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل بعد ما سمعه جبريل منه ، وتلاه محمد على أصحابه ، وتَلَاهُ أصحابه على الأمة ، ولم يصر بتلاوة المخلوقين مخلوقا ، لأنه ذلك الكلام بعينه الذى تكلم الله به ، فهو غير مخلوق فى كل حال متلوا ومحفوظا ومكتوبا ومسموعا ، ومن قال إنه مخلوق على حال من الأحوال فهو كافر حلال الدم بعد الاستتابة منه » وهو كما ترى أبعد عن كلام المعتزلة من رحم الفيل من ولد الأتان .

* * *

— ٩ —

وقد كان من آثار هذه الاختلافات التى ألمنا إليها فى كلمتنا هذه إلماعاً إذ كان للتفصيل والموازنة ورد المسائل إلى أصولها وبيان تفرع بعضها عن بعض موضع غير هذه المقدمة الموجزة ، أن صنف الناس فى المقالات ، ونحن إذا تتبعنا هذه المرحلة وجدنا تآليفهم فيها على ثلاثة أنواع : الأول : ذكر مقالة واحدة مخالفة لما يذهب إليه المؤلف ، وتفصيل أقوال أصحابها ونقضها عليهم ، والاستدلال من العقل أو من النقل أو منهما على هذا النقض ، وقد حفظ لنا التاريخ أسماء كثير من الكتب التى صنفت من هذا النوع ، وارجع إلى تراجم المتكلمين الذين ذكرهم ابن النديم فى كتاب الفهرست ، تجده قد ذكر مع ترجمة كل واحد منهم أسماء الكتب التى صنفها فى الرد على بعض من يخالفه ، الثانى: ذكر جملة المقالات المعروفة لأهل الملة المحمدية ، وبيان أشهر رجالها ، وما انفرد كل واحد منهم بالقول به ، ثم إن كان قد تفرع عن هذه النحلة فروع ذكروها ،وقد حفظ لنا التاريخ جملة من أسماء هذه المؤلفات، ووصلتنا من هذه الكتب جملة سنذكرها فيما بعد إن شاء الله ، والثالث : ذكر جملة المقالات التى ليس أصحابها من أهل الإسلام كفلاسفة اليونانيين ، والهنود وعبدة الأوثان ، ونحو ذلك . وربما جمع المؤلف الواحد بين النوعين الثانى والثالث من هذه الأنواع الثلاثة .

وأقدم ما وصل إلينا من كتب النوع الثانى كتاب « مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين » ، لأبى الحسن على بن إسماعيل الأشعرى ، شيخ أهل السنة والجماعة ، المتوفى فى عام ٣٣٠ من الهجرة [١] ، ثم كتاب

(١) ذكر ابن خلكان فى ترجمة أبى الحسن الأشعرى (الترجمة رقم ٤٠٢ فى ٢/٤٤٦ بتحقيقنا) اختلافا فى سنة وفاته ، فقيل : سنة ثلاثين وثلاثمائة ، وقيل : سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ، وقيل : سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة .

للرحالة المؤرخ أبى الحسن على بن الحسين بن على المسعودى ، المتوفى فى عام ٣٤٦ من الهجرة ، وهو مؤلف كتاب : « مروج الذهب ومعادن الجوهر » وقد ذكر كتابه هذا فى مروج الذهب مراراً ، ونقل عنه لمعاً ، واقتطف منه مايدل عليه ويشير إليه ، ثم كتاب « الفرق بين الفرق » لأبى منصور عبد القاهر ابن طاهر البغدادى ، المتوفى فى عام ٤٢٩ من الهجرة .

وقد وصل إلى أسماعنا من كتب النوع الثالث كتاب فى « مقالات غير الإسلاميين» لأبى الحسن الأشعرى أيضاً ، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الكتاب فى كتابه : « موافقة صريح المنقول ، لصحيح المعقول[1] » حيث يقول فى معرض اختلاف الفلاسفة وكثرة مذاهبهم وتشعبها ، وأنهم أعظم اختلافا من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى ما نصه « واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم فى العلوم الرياضية والطبيعية ، كما نقله الأشعرى فى كتابه فى مقالات غير الإسلاميين » . وقد وصلنا من هذا النوع كتاب « تحقيق ما للهند من مَقُوله ، مقبولة فى العقل أو مرذولة» لأبى الريحان البيرونى المتوفى فى عام ٤٤٠ من الهجرة .

وممن جمع بين النوعين الثانى والثالث أبو الحسن الأشعرى أيضاً ، فإن له كتابا سماه « جمل المقالات[2] » ثم المسعودى ، المتوفى فى عام ٣٤٦ ، فإن له كتابا آخر يذكره أيضاً فى مروج الذهب كثيراً ، واسمه : « المقالات . فى أصول الديانات » والبغدادى المتوفى فى عام ٤٢٩ ، فإن له كتابا آخر سماه «الملل والنحل» . والحافظ أبو محمد على بن أحمد بن حزم الظاهرى ، المتوفى فى عام ٤٥٦ من الهجرة صاحب كتاب « الفصل فى الملل والنحل » ، وأبو الفتح

(١) انظره (١/ ٩١ بتحقيقنا) .

(٢) نص عليه هو فيما نقله عنه الحافظ ابن عساكر فى كتابه تبيين كذب المفترى ١٣١

محمد بن عبد الكريم الشهرستانى ، المتوفى فى عام ٥٤٨ من الهجرة ، صاحب الكتاب المشهور ، باسم « الملل والنحل » ، وصاحب مصنفات كثيرة فى الكلام ، أشهرها « نهاية الاقدام ، فى علم الكلام » .

* * *

— ١٠ —

ولا ريب عندنا فى أن كتاب « مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين » الذى نقدمه للباحثين اليوم ، أحد تصانيف إمام أهل السنة والجماعة أبى الحسن على بن إسماعيل الأشعرى ، وهو أحد ثلاثة كتب له فى موضوع المقالات ، وثانيهما : كتاب « مقالات غير الإسلاميين » الذى ذكره ابن تيمية ، وثالثهما كتاب « جمل المقالات » بين فيه مقالات الملحدين ، وجمل أقاويل الموحدين ، وقد أشرنا إليه فيما سبق .

وقد كنا على نية أن ننقل إليك هنا بعض النصوص التى نقلها ابن تيميه عن هذا الكتاب فى كتابيه . « منهاج السنة المحمدية » و « موافقة صحيح المنقول ، لصريح المعقول » ، وما نقله تلميذه ابن قيم الجوزية فى كتبه العديدة : « حادى الأرواح » و « اجتماع الجيوش الإسلامية ، على غزو المعطلة والجهمية » و « الروح » ، وما نقله غير هذين ، ثم ندلك على موطن هذه النصوص من هذا الكتاب ، ليكون هذا دليلا على صحة نسبة هذا الكتاب إليه ، ولكننا أعرضنا عن ذلك ، لئلا يطول بنا القول فى هذه المسألة ! ورأينا أن نجتزىء عن ذلك كله بأن نذكر لك أن أبا الحسن نفسه قد ذكر أسامى ما صنفه من الكتب إلى سنة عشرين وثلثمائة فى بعض مصنفاته ، وقد نقل الحافظ المؤرخ أبو القاسم على بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر المتوفى فى عام ٥٧١ من الهجرة هذا النص ، عن أبى الحسن الأشعرى ، وقد جاء فى هذا النص « وألفنا كتابا فى مقالات المسلمين ، يستوعب جميع

اختلافهم ومقالاتهم ، وألفنا كتابا فى جمل مقالات الملحدين ، وجمل أقاويل الموحِّدِين ، سميناه كتاب جمل المقالات » ، فإن هذا دليل يفوق كل دليل .

هذا ، وإنى لأرجو أن يكون نشر هذا الكتاب على هذا الوجه مرضياً عند أهل العلم ، موافقاً لما يبتغونه من تحقيق آثار السلف ، وأن يكون باعثاً على الإفادة منه ، وعلى احتذائه ، والله سبحانه وليُّ الإجابة ، لا ولىَّ إلا هو ، ولا مَرْجُوَّ سواه ؟

كتبه : المعتز بالله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد

مقالات الإسلاميين
واختلاف المصلين

تأليف

شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري

المتوفى ٣٣٠ هـ

تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية

صيدا - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذى العِزَّة والإفضال ، والجود والنَّوَال ، أحمده على ما خصَّ وعَمَّ من نعمه ، وأستعينه على أداء فَرائِضِه ، وأسأله الصلاة على خَتم رُسُلِهِ .

أما بعد : فإنه لا بدَّ — لمن أراد معرفةَ الديانات والتمييزَ بينها — مِنْ معرفة المذاهب والمقالات ، ورأيتُ الناسَ فى حكاية ما يَحكُون من ذكر المقالات ، ويُصَنِّفُون فى النِّحَل والدِّيانات ، من بين مُقَصِّر فيما يحكيه ، وغالط فيما يذكره من قول مخالفيه ، ومن بين متعمد للكذب فى الحكاية إرادة التشنيع على مَنْ يخالفه ، ومن بين تارك للتَّقَصِّى فى روايته لما يَرْويه من اختلاف المختلفين ومن بين مَنْ يُضِيف إلى قول مخالفيه ما يظن أن الحجة تَلْزَمُهم به ، وليس هذا سبيل الربَّانيِّين ، ولا سبيل الفُطَنَاء المميِّزين ، فحدانى ما رأيتُ من ذلك ، على شرح ما التمستَ شرحَه من أمر المقالات ، واختصار ذلك ، وترك الإطالة والإكثار ، وأنا مبتدىء شَرْحَ ذلك بعَوْن الله وقوته .

— ١ —

اختلف الناسُ بعد نبيِّهم — صلى الله عليه وسلم — في أشياء كثيرة ضَلَّلَ بعضهم بعضاً ، وبرىء بعضهم من بعض ، فصاروا فرقاً متباينين ، وأحزابا متشتتين ، إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم(١) .

(١) اعلم أولا أن أصحاب الرسول كانوا كلهم أجمعون ـ عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعدها ـ على عقيدة واحدة ، وطريق واحد ، ولم يكن أحدهم ليختلف مع آخر إلا في فهم أوتيه في كتاب الله أو سنة رسوله ، يعرضه على أخيه فإن لم يكن عنده ما يدفعه من سنة أو فهم في كتاب أو سنة رجع إلى قول أخيه وتقبله أحسن القبول ، إلا قوما كانوا يبطنون النفاق ويظهرون الوفاق ، كان منهم المعروف في عصر النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وإذا أنت نظرت فيما اختلفوا فيه وجدتهم قد اختلفوا في أمور اجتهادية لا يوجب الخلاف في أحدها إيمانا ولا كفراً ، بل لا يوجب الخلاف فيها كلها مجتمعة إيمانا ولا كفراً ، ووجدت أنه قد كان غرض كل واحد من المختلفين في كل مسألة منها إقامة مراسم الدين وإدامة مناهج الشرع القويم ، بل أنت تجدهم قد اختلفوا في بعض هذه المسائل والرسول صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم لم يفارق هذه الدنيا .

ثم جاء من بعد عصرهم رضوان الله تعالى عليهم قوم استغلوا أحيانا اختلاف الصحابة في بعض المسائل ، واتخذوا من هذا الخلاف سبيلا يسلكونه إلى تفريق كلمة هذه الأمة ، وراحوا يلتمسون لبعض وجهات النظر أدلة لم يقتنع بها الذين خالفوا هذا الاتجاه في العصر السابق ، بل لعل الذين كانوا يرون هذا الاتجاه قد عدلوا عنه ولم يبقوا متمسكين به : إما اقتناعا بما استدل به من خالفهم ، وإما إبقاء على وحدة الأمة واستمساكها بالإيلاف الذي امتن الله تعالى به عليهم ، إذ لم يكن في أحد الرأيين ما يخالف نصاً من كتاب أو سنة صريحة ، وهم بذلك يضربون أبرع المثل لفناء الفرد في الجماعة الصالحة .

ونستطيع أن نقسم لك ـ بعد الذي أسلفناه ـ الاختلاف الحاصل في المسائل الاجتهادية بين الصحابة إلى قسمين : القسم الأول : الاختلاف في مسائل لم تصر فيما بعد من شعار

. . . .

جماعة من أهل الفرق ، والقسم الثانى الاختلاف فى مسائل اجتهادية أيضاً اتخذها قوم من بعدهم تـكأة إما للطعن فى بعض الصحابة ، وإما جعلوها أساساً لنحلتهم أو استدلوا بها فى مسألة من مسائلهم التى اتخذوها شعارا لهم .

وهذا التقسيم يمكن أن يؤخذ من قول المؤلف عقيب ذكر الاختلاف فى شأن عثمان رضى الله عنه وعقيب الاختلاف فى عهد على « وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم » .

ونضرب لك أمثلة من كل واحد من هذين النوعين ، ليتضح أمرهما اتضاحا لايحتاج بعده إلى شىء :

١ — لما اشتد الوجع برسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمن حوله من أصحابه « ائتونى بقرطاس أكتب لـكم كتابا لاتضلوا بعدى » فاختلف من حوله : هل يجيئون بقرطاس ليملى عليهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه أم يكتفون بما علموه من كتاب الله وسنة رسوله ؟ وقال عمر بن الخطاب : إن النبى قد غلبه الوجع ، حسبنا كتاب الله ، وكثر اللغط فى ذلك ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم « قوموا عنى ، لاينبغى عندى التنازع » .

٢ — كان النبى صلى الله عليه وسلم — قبيل مرضه الذى عقبه انتقاله للرفيق الأعلى — قد جهز جيشاً وجعل على رأسه أسامة بن زيد ، ولما أخذه المرض توقف الجيش عن المسير ، وقال النبى فى آخر حياته « جهزوا جيش أسامة ، لعن الله من تخلف عنه » ومع هذا اختلفوا : أيتمون بعث أسامة إيذانا للعرب ولغيرهم بأن وجع النبى صلى الله عليه وسلم ووفاته لم تثن عزائم أصحابه عن إتمام ماشرع فيه ، أم يبقون أسامة ومن معه يترقبون ما يكون من العرب ، فقد كان بعضهم يخشى انتقاض العرب ، اختلفوا فى ذلك قبيل وفاة النبى وبعد وفاته ، ولـكن أبا بكر رضى الله عنه أصر على اتباع الأمر ، ثقة منه بأن البركة فى اتباع أمره صلى الله عليه وسلم ، وأن فى بعثه إرهابا لمن تحدثه نفسه من العرب بالانتقاض .

٣ — لما أذيع نعى النبى صلى الله عليه وسلم هال الخبر بعض أصحابه حتى غيب عقولهم ، فاختلفوا : أمات الرسول صلى الله عليه وسلم أم لم يمت ؟ حتى قال عمر بن الخطاب ، وهو من هو ، فى هذا الصدد : من قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات ضربته بالسيف ، ووقف أبو بكر رضى الله عنه يعلن أن النبى صلى الله عليه

. . . .

وسلم قد لحق بربه ، وأن شأنه فى هذا الأمر شأن غيره من الناس ، ويتلو على الذين هالتهم المصيبة قول الله تعالى : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً ، وسيجزى الله الشاكرين) ويسمع عمر المضطرب القوى ، الضعيف عن احتمال الفاجعة ، هذه الآية الكريمة فيثوب إليه الرشد ، ويعلم أن وعد الله حق ، ويتذكر ما حفظه من قبل من هذه الآية ومن نحو قوله تعالى : (إنك ميت وإنهم ميتون) ومن نحو قوله سبحانه : (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ، أفئن مت فهم الخالدون) فيخضع لقضاء الله ، ويؤمن بأن الله تعالى قد اختار لرسوله ما عنده بعد أن أكمل به الدين الذى رضيه لهم ، ويقول : والله لكأنى لم أسمع هذه الآية من قبل !

٤ — واختلفوا فى المكان الذى يدفنون فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيذهبون بجثمانه الطاهر إلى مكة فيدفنونه هناك فى مقابر آبائه الأدنين ، ولأن مكة مكان مولده ومبعثه ، ثم فيها البيت الحرام الذى جعله الله قبلته ، وفيها قبر أبيه إسماعيل عليه السلام ، أم يذهبون به إلى بيت المقدس فيدفنونه هناك حيث يوجد قبر أبيه الخليل إبراهيم عليه السلام وكثير من الأنبياء ، أم يبقونه فى المدينة لأنها دار هجرته ومقر أنصاره الذين أظهر الله بهم دينه ؟ ويقف أبو بكر الصديق رضى الله عنه فى هذه المسألة موقف الحكيم الرزين فيروى لهم أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقرر «أن الأنبياء يدفنون حيث يقبضون» فتجتمع كلمتهم على أن يدفن فى حجرة عائشة التى مات بها ، وهى فى داره صلى الله عليه وسلم الملاصقة لمسجده والشارعة أبوابها فيه .

٥ — واستحل جماعة من العرب منع الزكاة بعد موت النبى صلى الله عليه وسلم ، ويختلف الصحابة فى أمرهم : أيقاتلونهم كما كان النبى يقاتل الكفار ؟ أم يتركونهم مخافة ألا يقووا على قتالهم فتضيع هيبة العرب إياهم ؟ وينحاز عمر بن الخطاب إلى القائلين بترك قتالهم ، ويشتد فى خلاف أبى بكر ، ويستدل لما ذهب إليه من الرأى ، ويقول لأبى بكر : كيف تقاتلهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم»؟ ويجد أبو بكر مساغا للرد عليه ويقول له : أليس قد قال النبى صلى الله عليه وسلم بعد

. . . .

هذا « إلا بحقها » ومن حقها إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ؟ والله لو منعونى عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه . ويذعن عمر رضى الله عنه ! وينقاد لفهم أبى بكر فى الحديث .

٦ — ويحارب المسلمون من ارتد من العرب ، ويحاربون غيرهم ، وفى المسلمين كثير ممن حفظ القرآن الكريم ، ويموت بعض هؤلاء فى حروب الردة وغيرها فيخاف عمر أن يستحر القتل فى حفظة القرآن الكريم ، فيذهب إلى أبى بكر يلتمس منه أن يجمع القرآن ويعرضه على ثقات الحفاظ ، ويأبى أبو بكر رضى الله عنه ، لأن ذلك شىء لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحاول عمر إقناعه بأن المصلحة فيما يدعوه إليه ، وأن الضرر الذى ينجم عن الامتناع أكثر مما يتعلل به ، وينضم إلى أبى بكر جماعة من الصحابة ، ولكن إخلاص عمر رضى الله عنه فى الذى يدعوهم إليه ما يزال يدفعه إلى مقاولتهم وحجاجهم حتى يشرح الله صدورهم لما شرح له صدر عمر ، فيأخذوا فى جمع الصحف والعسب والرقاع والأدم ، ويرسم أبو بكر الطريق إلى بلوغ هذه الغاية ، ويستقر رأى جميعهم على ماشرح الله له صدور الذين كانوا يختلفون .

اختلفوا فى هذه المسائل وأشباهها ، وانقاد بعض المخالفين لبعض ، ولم يتذرع بهذا الاختلاف قوم من أرباب النحل الذين جاءوا بعد عصر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، اختلفوا فى ميراث الجد مع الإخوة والأخوات ، واختلفوا فى ميراث الأخوات مع الأب والأم أو مع الأب ، واختلفوا فى العول ، واختلفوا فى الكلالة ، واختلفوا فى رد الباقى من نصيب المفروض لهم فى كتاب الله عليهم ، واختلفوا فى بعض مسائل العصوبة ، واختلفوا فى بعض مسائل الولاء ، ولم يورث هذا الاختلاف تفرقة بينهم ، ولا جعله بعضهم سبباً لتضليل بعض ولا لتفسيقه ، ولم نجد أحداً من بعدهم جعل اختلاف قوم منهم فى بعض هذه المسائل ذريعة لأن يتولى فريقاً معيناً من المخالفين ولا وسيلة للتشنيع به على فريق معين منهم ، فأما أن بعضهم لم يجعل الاختلاف فى هذه المسائل سبباً فى تضليل بعض ولا تفسيقه فلأنها مسائل لا تمس العقيدة من قريب أو بعيد ، وإنما هى مسائل فرعية ، ثم هى مما لم يرد فيها نص صريح عن الله تعالى أو

. . . .

عن رسوله أو جاءت في بعضها نصوص مختلفة بعضها يعارض بعضاً في ظاهر الأمر ، فلم يكن بد لأحدهم من أن يجتهد برأيه فيستنبط من نصوص الشريعة العامة حكم بعض المسائل أو يقيس شيئاً على شيء ، ولم يكن بد لأحدهم ـ إذا جاءته نصوص مختلفة ـ من أن يوازن بين هذه النصوص فيلغى بعضها أو يخصص كل نص بحالة تغاير حالة النص الآخر أو غير ذلك من وجوه التخريج .

أما اختلافهم في الخلافة عن الرسول ـ وهو الموضوع الذى تعرض له المؤلف ههنا ـ فقد بقى بعد عصرهم ، وبقى مصدر اضطراب فى الأمة الإسلامية ، ولم يخل عصر من عصور الدولة الإسلامية ، بعد انقضاء عصر أبى بكر وعمر ، من قوم يتخذون من هذا الخلاف وسيلة للخروج على سلطان الدولة ، وصارت مسألة الإمامة مع أنها فى ذاتها من مسائل الفروع ، مسألة من مسائل العقيدة ، فتولى الشيخين أبى بكر وعمر ، وحب السبطين الحسن والحسين ابنى فاطمة الزهراء ، واعتقاد جواز المسح على الخفين ، هذه الأمور الثلاثة مجتمعة شعار قوم من أهل النحل ، ويحترزون بتولى الشيخين عن عقيدة بعض الغلاة من الشيعة ، ويحترزون بحب السبطين عن عقيدة الغلاة من النواصب ، ويحترزون باعتقاد جواز المسح على الخفين عما يراه بعض الخوارج ، وهكذا .

واعلم ـ بعد الذى ذكرنا لك من التفصيل ـ أن المؤلف ذكر اختلاف الصحابة فى موضوع الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من النوع الثانى على ما قررناه ، وذكر هذه المسألة من الاختلاف صحيح لا غبار عليه ، ولكن المؤلف سيذكر فيما بعد أنه لم يكن فى عصر أبى بكر اختلاف فى غير هذه المسألة ، وهذا الحكم ليس بمستقيم ، سواء أكان غرضه أنه لم يكن فى عصر أبى بكر اختلاف فى غير هذه المسألة ، مطلقاً ، أم كان غرضه أنه لم يكن ثمة اختلاف من النوع الذى بقى أثره عند بعض الناس ، أما عدم استقامة هذا الحكم على الفرض الأول فهو أظهر من أن يشار إليه ، وبخاصة بعد أن ذكرنا لك من مثل الخلاف على وجه التفصيل جملة تدفع تعميم هذا الحكم ، وأما عدم استقامة هذا الحكم على الفرض الثانى فلأنه قد كان فى عصرهم اختلاف آخر بقى له أثر فى نحل بعض الفرق ، وقد استدلوا لأحد وجهى النظر ، واتخذوا من هذا الخلاف ذريعة للنيل ممن خالف وجهة النظر التى

وأولُ ما حدث من الاختلاف بين المسلمين ـ بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم ـ اختلافُهم فى الإمامة ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قَبَضه الله عزّ وجلّ ، ونقله إلى جنّته ودارِ كرامته ، اجتمعت الأنصارُ فى سقيفة بنى ساعدة[1] بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأرادوا عقد الإمامة لسعد بن عُبَادة[2] ،

يؤيدونها ، وموضوع هذا الخلاف ما ترك النبى صلى الله عليه وسلم مما له قيمة مالية: هل يقسم على ورثته كما تقسم تركة كل واحد من المسلمين على ورثته ، أم يرد إلى خليفته من بعده ليجعله من مصارف الدولة الإسلامية ؟ وسنذكر وجهى النظر فى هذه المسألة بعد أن نبين المسألة التى تعرض لها المؤلف .

(١) بنو ساعدة : قوم من الأنصار ، من بنى كعب بن الخزرج بن ساعدة ، منهم سعد بن عبادة وسهل بن سعد الساعديان ، رضى الله عنهما ! وسقيفتهم فى المدينة بمنزلة دار الندوة التى كانت لقريش فى مكة ، وكانت السقيفة مكاناً يجتمعون فيه حين يجد ما يدعو إلى تداول الرأى .

(٢) هو سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة بن حرام ، أحد بنى الخزرج بن ساعدة ابن كعب بن الخزرج ، وهو سيد الخزرج ، ويكنى أبا ثابت وأبا قيس ، شهد بيعة العقبة ، وكان أحد النقباء ، واختلف فى شهوده موقعة بدر الكبرى ، فأثبته البخارى ، وقال ابن سعد : كان يتهيأ للخروج فنهس فأقام ، وقال النبى صلى الله عليه وسلم فى حقه : « لقد كان حريصاً عليها » . قال ابن سعد : وكان يكتب بالعربية ، ويحسن السباحة والرمى ، ولهذا كان يقال له « الكامل » وكانت له شهرة مستفيضة بالجود ، هو وأبوه وجده وولده ، وكان لهم حصن ينادى من فوقه كل يوم : من أحب الشحم واللحم فليأت أطم دليم بن حارثة ، ويروى عن ابن عباس أنه قال : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى كل غزواته رايتان : راية للمهاجرين يحملها على بن أبى طالب ، وراية للأنصار يحملها سعد بن عبادة .

وسيأتى ذكر ابنه قيس بن سعد بن عبادة ، وأنه حمل الراية بدل أبيه فى بعض المواقع ، كما سنذكر أن أبا بكر حمل راية المهاجرين يوم تبوك لتغيب على عن هذه الوقعة

وبلغ ذلك أبا بكر (١) وعمر (٢) — رضوان الله عليهما ! — فقصدا نحو مُجْتَمع

(١) أبو بكر : اسمه عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم ابن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب ، القرشى ، التيمى ، صديق رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليله وخليفته ، وثانى اثنين إذ هما فى الغار ، وكنية أبيه عثمان أبو قحافة ، ولد بعد عام الفيل بسنتين وستة أشهر ، وصحب النبى صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، وسبق إلى الإيمان به ، واستمر معه طول إقامته بمكة ، ورافقه فى الهجرة وفى الغار وفى المشاهد كلها ، إلى أن انتقل النبى صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه ، وكانت الراية معه يوم تبوك ، ولم يكن على ممن حضر تبوك ، وحج بالناس فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم سنة تسع من الهجرة ، واستقر خليفة فى الأرض بعده ، ولقبه المسلمون « خليفة رسول الله » وروى عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: اسم أبى بكر الذى سماه به أهله عبد الله ، ولكن غلب عليه فى ألسنة الناس عتيق .

(٢) هو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن رزاح ابن عدى بن كعب بن لؤى بن غالب ، القرشى . العدوى ، أبو حفص ، أمير المؤمنين ، ولد قبل مبعث النبى صلى الله عليه وسلم بثلاثين سنة ، وكان إليه فى الجاهلية السفارة ، وكان عند البعثة النبوية شديدا على النبى وأصحابه ، ثم أسلم فكان إسلامه فتحا على المسلمين وفرجا لهم من الضيق ، حتى قال ابن مسعود : ماعبدنا الله جهرة حتى أسلم عمر ، وحدث بعض ولده قال : سمعنا أشياخنا يذكرون أن عمر كان أبيض ، فلما كان عام الرمادة ـ وهى سنة المجاعة ـ ترك أكل اللحم والسمن وأدمن أكل الزيت حتى تغير لونه فشحب ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم قبل أن يسلم عمر يقول : « اللهم أعز الإسلام بأحب العمرين إليك : أبى جهل عمرو بن هشام ، وعمر بن الخطاب » فكان أحبهما إلى الله عمر بن الخطاب ، فأعز به دينه ، ولما أسلم طلب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعلن دينه ويظهره ويخرج هو وأصحابه من دار الأرقم بن أبى الأرقم التى كانوا يختلفون إليها خفية من الكفار ، فخرج الرسول بينه وبين حمزة بن عبد المطلب ، وأصحابه معه ، فلما رآهم قريش ورأت عمر معهم علموا أن النبى قد امتنع منهم به ، فلم تصبهم كآبة كالتى أصابتهم يومئذ ، ومن يومئذ لقبه النبى صلى الله عليه وسلم « الفاروق » .

الأنصار فى رجال من المهاجرين ، فأعلمهم أبو بكر أن الإمامة لا تكون إلا فى قريش ، واحتجّ عليهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الإمامة فى قريش » فأذعنوا لذلك منقادين ، ورجعوا إلى الحق طائعين ، بعد أن قالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير ، وبعد أن جرّد الحبابُ بن المنذر(١) سَيْفَه وقال : أنا جُذَيْلها المحكَّك، وعُذَيقُها المُرَجَّب(٢). مَنْ يُبَارِزنى ؟ وبعد أن قام قيسُ بن سعد(٣) بنُصْرَة أبيه سعد بن عُبادة حتى قال عمر بن الخطاب فى شأنه ما قال . ثم بايعوا أبا بكر رضوان الله عليه ! واجتمعوا على إمامته ، واتفقوا على خلافته ، وانقادوا لطاعته ، فقاتل أهلَ الرِّدَّة على ارتدادهم كما قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) هو الحباب ــ بضم الحاء ــ بن المنذر بن الجموح بن زيد بن حرام بن كعب ابن غنم بن كعب بن سلمة ، الأنصارى ، الخزرجى ، السلمى ، شهد بدرا ، وهو الذى قال للنبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فى شأن موقفه وموقف أصحابه قبل القتال : يا رسول الله ، أهذا منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتعداه أم هو الرأى والحرب ؟ فقال النبي « بل هو الرأى والحرب » فقال الحباب : كلا ! ليس هذا بمنزل ، فقبل النبي صلى الله عليه وسلم قوله ، وهو القائل فى يوم سقيفة بنى ساعدة هذه العبارة التى ذكرها المؤلف .

(٢) هذه الجملة تضرب مثلا لمن يعتمد على رأيه ويستشفى به من الضلالة ، والجذيل : تصغير جذل ــ بكسر الجيم وسكون الذال ــ وهو فى الأصل عود ينصب للابل الجربى لتحتك به ، والعذيق : تصغير العذق ــ بفتح فسكون ــ وهو النخلة بحملها ، والمرجب : اسم المفعول من قولهم « رجب النخلة ترجيباً » إذا بنى حولها دكانا تعتمد عليه ، وذلك إنما يصنع إذا كثر ثمرها حتى خيف أن تسقط منه ، ولم يرد بالتصغير فى الموضعين إلا المدح .

(٣) قيس بن سعد بن عبادة ، وتقدم ذكر أبيه ، أنصارى ، خزرجى ، كنيته أبو الفضل ، وقيل : أبو القاسم ، كان يحمل راية الأنصار مكان أبيه أحيانا ، وكان كريما سخياً ، داهية ، من ذوى الرأى ، شهد فتح مصر ، وابتنى بها دارا ، وكان من النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير .

على كفرهم ، فأظهره الله عزَّ وجَلَّ عليهم أجمعين ، ونصره على جملة المرتدين ، وعاد الناس إلى الإسلام أجمعين ، وأوضح الله به الحقَّ المبين[1] .

---

(١) حدث أمير المؤمنين أبو حفص عمر الفاروق بن الخطاب ، رضى الله عنه ! قال : « كان من خبرنا ـ حين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ أن علياً والزبير ومن كان معهما تخلفوا فى بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانحاز الأنصار بأجمعهم فى سقيفة بنى ساعدة ، واجتمع المهاجرون إلى أبى بكر ، فقلت له : يا أبا بكر ، انطلق بنا إلى إخواننا من الأنصار ، فانطلقنا نؤمهم حتى لقينا رجلان صالحان فذكرا لنا الذى صنع القوم ، فقالا : أين تريدون يامعشر المهاجرين ؟ فقلت : نريد إخواننا من الأنصار ، فقالا : لا عليكم ألا تقربوهم ، واقضوا أمركم يا معشر المهاجرين ، فقلت : والله لنأتينهم ، فانطلقنا حتى جئناهم فى سقيفة بنى ساعدة ، فإذا هم مجتمعون ، وإذا بين ظهرانيهم رجل مزمل ، فقلت : من هذا ؟ فقالوا : سعد بن عبادة ، فقلت : ماله ؟ قالوا : وجع ، فلما جلسنا قام خطيبهم ، فأثنى على الله بما هو أهله ، وقال : أما بعد فنحن أنصار الله ، وكتيبة الإسلام ، وأنتم يا معشر المهاجرين رهط نبينا ، وقد دفت دافة منكم تريدون أن تخزلونا من أصلنا وتحضنونا من الأمر ، فلما سكت أردت أن أتكلم ـ وكنت قد زورت مقالة أعجبتنى أردت أن أقولها بين يدى أبى بكر ، وكنت أدارى منه بعض الحد ، وهو كان أحكم منى وأوقر ـ والله ما ترك من كلمة أعجبتنى فى تزويرى إلا قالها فى بديهته وأفضل حين سكت ، فقال : أما بعد فما ذكرتم من خير فأنتم أهله ، وما تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش : هم أوسط العرب نسبا ودارا ، وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين أيهما شئتم ، وأخذ بيدى ، ويد أبى عبيدة بن الجراح ، فلم أكره مما قال غيرها ، كان والله أن أقدم فتضرب عنقى لايقربنى ذلك الأمر أحب إلى أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر ، فقال قائل من الأنصار : أنا جذيلها المحكك ، وعذيقها المرجب ، منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش ، فقلت لمالك : ما يعنى « أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب » قال : كأنه يقول أنا داهيتها ، قال : فكثر اللغط ، وارتفعت الأصوات حتى خشينا الاختلاف ، فقلت : ابسط يدك يا أبا بكر ، فبسط يده ، فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعه الأنصار ، قال عمر : أما والله ما وجدنا فيما حضرنا أمرا هو

. . . .

أرفق من مبايعة أبي بكر ، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يحدثوا بعدنا بيعة فإما أن نبايعهم على ما لا نرضى وإما أن نخالفهم فيكون فساد ، قال ابن شهاب عن عروة : إن الرجلين الصالحين اللذين لقيناهما عويم بن ساعدة ومعن بن عدى ، وقال ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : إن الذى قال « أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب » هو الحباب بن المنذر .

قال أبو أحمد غفر الله تعالى له : هذا موجز حديث السقيفة الذى انتهى ببيعة المهاجرين والأنصار لأبى بكر كما رواه الثقات من أهل الحديث عن عمر بن الخطاب أحد أركان هذا الاجتماع ، وقد كان الاختلاف — فى ذلك الوقت — على درجتين : خلاف بين المهاجرين والأنصار فى الأحق بالخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهو رجل من المهاجرين أهل النبى والسابقين إلى الإيمان به والذين تحملوا الجهد والبلاء معه من أهل الشرك فى مكة ثم هجروا وطنهم وأموالهم وأهليهم فى سبيل الله ورسوله ؟ أم رجل من الأنصار الذين آووا رسول الله حين اضطهده قومه وعشيرته الأدنون وآذوه وأخرجوه ومكروا به ، والأنصار هم الذين أعلنوا دين الله وقاوموا عدو الله وواسوا رسول الله وصحبه المهاجرين بأموالهم وأنفسهم ؟ وخلاف بين طوائف المهاجرين أنفسهم فى الأحق بالخلافة عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه : أهو رجل من بنى هاشم رهط النبى وعشيرته : عمه العباس بن عبد المطلب بن هاشم أو ابن عمه على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم ؟ أم رجل من بطن من بطون قريش تكون له سابقة وقدمة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبو بكر الصديق خليل رسول الله وثانى اثنين إذ هما فى الغار ، أو عمر الفاروق الذى أعلن كلمة الإيمان وأعز الله به الإسلام والذى لو نزل عذاب بالناس ما نجا منه غيره ، أو أبو عبيدة عامر ابن عبد الله بن الجراح أمين هذه الأمة وأصلبها فى الحق عوداً ، أو غير هؤلاء من قريش ؟ فأما الخلاف بين المهاجرين والأنصار فقد حسم أبو بكر رضى الله عنه مادته عما ذكره للأنصار فى سقيفة بنى ساعدة ، وكان مما قاله — غير ما ذكرناه فى رواية عمر رضى الله تعالى عنه — أنه قال لسعد بن عبادة بعد أن أثنى على الأنصار فلم يترك شيئاً أنزله الله فى شأنهم ولا قاله رسول الله فيهم إلا قاله — ولقد علمت ياسعد أن رسول الله

. . . .

صلى الله عليه وسلم قال وأنت قاعد : « قريش ولاة هذا الأمر ؛ فبر الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم » فقال له سعد : صدقت ، نحن الوزراء وأنتم الأمراء . وأما الخلاف الذى كان بين المهاجرين أنفسهم فكان مظهره انحياز على بن أبى طالب والعباس ابن عبد المطلب والزبير بن العوام ابن عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيت فاطمة بنت رسول الله أو اشتغالهم بتجهيز رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يقول جماعة من المؤرخين ، وقد عمل أبو بكر وعمر رضى الله عنهما على أن يحسما مادة هذا الخلاف كما عملا على حسم مادة الخلاف بين المهاجرين والأنصار . فقد حدث مالك ابن أنس قال : لما بويع أبو بكر فى السقيفة وكان الغد جاء أبو بكر إلى المسجد فجلس على المنبر ، وقام عمر فتكلم قبل أبى بكر ، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : أيها الناس ، إنى قد كنت قلت لكم بالأمس مقالة ما كانت ولا وجدتها فى كتاب ولا كانت عهداً عهدها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ولكنى كنت أرى أن رسول الله سيدبر أمرنا ، وإن الله قد أبقى فيكم كتابه الذى هدى به رسول الله فإن اعتصمتم به هداكم الله لما كان هداه الله له ، وإن الله قد جمع أمركم على خيركم صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وثانى اثنين إذ هما فى الغار ، فقوموا فبايعوه ، فبايع الناس أبا بكر بيعة العامة بعد بيعة السقيفة ، ثم تكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال : أيها الناس ، إنى قد وليت عليكم ، ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينونى ، وإن أسأت فقومونى ، الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف منكم قوى عندى حتى أزيح علته إن شاء الله ، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ منه الحق إن شاء الله ، لايدع قوم الجهاد فى سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل ، ولا يشيع قوم قط الفاحشة إلا عمهم الله بالبلاء ، أطيعونى ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » .

وتأخر على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه عن مبايعة أبى بكر رضى الله عنه مدة حياة زوجه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن فاطمة رضى الله عنها كانت تعتب فى نفسها على أبى بكر لأمور سنذكرها قريباً ، فكان تخلف على عن الدخول فيما دخل فيه المسلمون من بيعة أبى بكر مجاملة لزوجه فاطمة المريضة الثاكلة لأحب الناس إليها وإلى المسلمين جميعاً ، فلما لقيت ربها ذهب على فبايع ، وتم الإجماع على خلافة الصديق .

. . . .

وقد تطور الخلاف فى الإمامة بعد هذا العصر تطورا آخر ، فخلاف فى الذى تكون به الخلافة : أهو النص من صاحب الشريعة على من يكون خليفة على الناس بعده ، أم هو اختيار أهل الحل والعقد من المسلمين لمن يلى أمرهم ؟ وخلاف آخر هل يجب على المسلمين أن يكون لهم خليفة يقيم الحدود ويسد الثغور ويجهز الجيوش للجهاد ويولى القضاة والحكام ويحمى بيضة المسلمين ، أم لايجب عليهم ذلك مطلقا ، أم يجب عليهم فى حال دون حال ؟ بكل واحد منّ هذه الأحوال قالت طائفة من أهل الكلام .

ونريد أن نبين لك موجز هذا الاختلاف وما كان له من الأثر فى فرق هذه الأمة وأهل النحل فيها ، فنقول : اختلفت الفرق الإسلامية فى الإمامة اختلافين . أحدهما مترتب على الآخر .

أما الاختلاف الأول فحاصله : هل يجب على الأمة الإسلامية أن تقيم على نفسها خليفة ينفذ فيهم أحكام الله ورسوله ، أم لايجب عليهم ذلك؟ وقد ذهبوا فى هذا الموضوع مذهبين ، فقال قوم : إن الإمامة فرض واجب من الله تعالى ، أوجب على جماعة المسلمين أن يقيموا عليهم خليفة من أنفسهم ، لأن الناس لايصلح أمرهم إلا على إمام واحد يجمعهم ، ويمنع بعضهم من التعدى على بعض ، وينفذ فيهم أحكام الشريعة السمحة ، ويقيم الحدود ، ويغزو بالجيوش ، ويقسم الفىء والغنائم والصدقات، وبالجملة يقيم شأن الدولة فى جميع مرافقها ، وإلى هذا ذهب المعتزلة والخوارج — إلا النجدات — والشيعة وأكثر المرجئة ، وقال قوم : إن الإمامة ليست بواجبة ولا لازمة ولكن إن أمكن للناس أن ينصبوا إماما عدلا من غير إراقة دم ولا حرب فحسن ، وإن لم يفعلوا ذلك وقام كل رجل منهم بأمر نفسه وأمر منزله ومن يشتمل المنزل عليه من ذوى رحم وقرابة فأقام فيهم أحكام الله وحدوده على حسب ما فى كتاب الله وسنة رسوله ، جاز ذلك ولم تكن بهم — حينئذ — حاجة إلى إمام .

وأما الاختلاف الثانى فهو واقع بين الذين أوجبوا على الأمة اختيار خليفة منهم وحاصل هذا الخلاف : بم يكون استخلاف الخليفة ؟ أهو باختيار أهل الشورى وأصحاب الحل والعقد ؟ أم هو بالقربى من رسول الله تعالى ؟ أم هو بالنص من الرسول ثم من بعده على من يليه ، وهكذا ؟ ولهم فى ذلك ثلاثة مذاهب أساسية ، وفى بعض هذه المذاهب اختلافات فرعية يصعب جمعها كلها فى هذه التعليقات : فذهب قوم إلى أن

. . . .

الله تعالى ورسوله لم ينصا على رجل باسمه وعينه ولا بأوصافه المميزة له ليكون إماماً للناس، وإلى أن الإمامة شورى بين خيار الأمة وفضلائها يعقدونها لأصلحهم ، وتوسعوا فى هذا فقالوا : إن خاف جماعة من المسلمين حدوث اضطراب وخشوا إن انتظروا اجتماع أهل العقد والحل من الأمة أن يحدث فتق وينصدع شعب ، فبادروا ــ وهم من فضلاء الأمة وأهل الشورى ــ فعقدوا الإمامة لرجل يصلح لها تثبت إمامته ، ووجب على سائر الأمة أن يطيعوه ويرضوه ، وكأن هؤلاء نظروا إلى الواقع فى استخلاف الصديق أبى بكر رضى الله عنه ، وممن ذهب إلى هذا المعتزلة والمرجئة والخوارج وبعض الحشوية وبعض الزيدية ، وذهب قوم إلى أن أولى الناس بالإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أحقهم بوراثته ، وهو عمه العباس بن عبد المطلب ، فإنه أقرب الباقين بعد الرسول إليه نسباً ، وأمسهم به رحماً ، وأولاهم بميراثه ، واحتجوا لذلك بقوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله) قالوا : كان الباقون من قرابة الرسول من بعده : ابنته فاطمة ، وعمه العباس ، وعلى بن أبى طالب ابن عمه وبعض أولاد عمومته ، وسبطاه الحسن والحسين ، ولا إمامة فى النساء فليس لفاطمة فيها شىء ، وبنو البنات لا يرثون ما وجد عاصب ، وأبناء العم لا يرثون مع وجود العم ، فصار العباس صاحب الأمر بعده ، وإلى هذا الرأى ذهبت الراوندية ، ويظهر أن السياسة هى التى دعت إلى القول بهذا الرأى ، فإنه ظهر بعد ظهور الدولة العباسية وقال من قال بذلك رداً للعلويين الذين كانوا يثورون ويطلبون الخلافة لأنفسهم ، ويمثل هذا الرأى قول مروان بن أبى حفصة الشاعر العباسى :

أنى يكون ، وليس ذاك بكائن لبنى البنات وراثة الأعمام ؟

وذهب قوم إلى أن سبب استحقاق الإمامة هو نص الرسول صلى الله عليه وسلم على من يليه ، ونص من يليه على من يكون بعده ، وأهل هذا الرأى يختلفون فيما بين أنفسهم، فمنهم من يقول : إن النبى صلى الله عليه وسلم نص على من يليه باسمه وعينه بذاته ، ومنهم من يقول : إن النبى صلى الله عليه وسلم نص على من يخلفه فى إمامة المسلمين ، لكن لم ينص عليه بالاسم ، ولكن نص عليه بالإشارة وبصفات لا توجد إلا فيه ، ومن العجيب أنك تجد فى الفرق من يقول : إن الرسول صلوات الله وسلامه عليه نص على أبى بكر الصديق باسمه وعينه بذاته ، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من

وكان الاختلاف بعد الرسول صلى الله عليه وسلم فى الإمامة .

ولم يحدث خلافٌ غيره فى حياة أبى بكر رضوان الله عليه[1] وأيام عمر .

الحشوية ، وتجد فى الفرق من يقول : إن الرسول صلى الله عليه وسلم نص على أبى بكر بالإشارة والصفة ، وممن ذهب إلى ذلك جماعة من المرجئة وجماعة من الحشوية ، وتجد جماعة من الفرق تقول : إن رسول الله صلّ الله عليه وسلم نص على أبى الحسنين على بن أبى طالب بالإشارة والصفات التى لاتوجد إلا فيه ، وغالوا فى ذلك حتى زعموا أن الأمة كلها كفرت وضلت بصرفها الأمر إلى غيره . وممن ذهب إلى هذا الجارودية ، مع افتراقهم فى تفريعات بعد ذلك إلى فرق متعددة وستقف عند مايفضى بنا القول إلى تشعب الفرق على كثير من التفصيلات ، والغرض الآن بيان أصول الاختلاف فى هذه المسألة .

(١) لعل المؤلف يريد أنه لم يحدث خلاف له وجه صحيح يجوز أن يبقى له أثر فى عهد أبى بكر رضى الله عنه غير الخلاف فى الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى حكى طرفا منه ، وإلا فقد كان ثمة خلاف آخر بقى له أثر ، وكان هذا الخلاف سبباً فى تأخر بيعة على لأبى بكر إلى أن توفيت فاطمة فى رواية كثير من أهل الحديث وقد كان هذا الخلاف بين أبى بكر الخليفة وفاطمة بنت الرسول صلوات الله وسلامه عليه والعباس بن عبد المطلب وأزواج النبى صلى الله عليه وسلم ، وذلك أن الله تعالى أفاء على رسوله صلى الله عليه وسلم فى سنة سبع من الهجرة قرية بينها وبين المدينة يومان تسمى « فدك » وبقيت له حتى انتقل إلى الرفيق الأعلى ، فلما كان ذلك جاءت فاطمة والعباس وأزواج النبى صلى الله عليه وسلم أبا بكر يطلبون إليه أن يعطيهم هذه القرية على حسب مواريثهم من النبى صلوات الله وسلامه عليه ، فأبى عليهم أبو بكر رضى الله عنه ذلك ، وقال : قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأ كل آ ل محمد من هذا المال » وقال : والله لا أترك أمرا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيه إلا صنعته ، فهجرته فاطمة فلم تكلمه حتى ماتت ، وعاشت بعد وفاة رسول الله ستة أشهر ، ومع أن هذا الحديث الذى رواه أبو بكر قد رواه من أصحاب رسول الله عمر ابن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، والعباس بن عبد المطلب ، وعبد الرحمن بن عوف ، وطلحة بن عبيدالله ، والزبير بن العوام ، وسعدبن أبى وقاص ،

. . . .

وأبو هريرة ، وعائشة أم المؤمنين ، ومع أنه لم يرو أن أحدا ممن كان يشرك فاطمة فى الميراث إن كان ، قد غضب أو عتب على أبى بكر بعد أن ذكر لهم الحديث – نجد الرافضة قد تكلمت فى هذا الموضوع كلاما يدل على البعد عن المعرفة والوقوف عند حدود الحق ، وقد تكلفوا ما لا علم لهم به ، وكذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولم يأتهم تأويله ، وحاولوا أن يردوا خبر أبى بكر بأنه مخالف لما ورد به القرآن الكريم فى غير آية منه ، وذلك قوله تعالى « وورث سليمان داود » وقوله سبحانه حكاية عن زكريا « فهب لى من لدنك وليا يرثنى ويرث من آل يعقوب ، واجعله رب رضيا » وبطلان هذا الاستدلال من وجوه : الأول : أن قوله سبحانه « وورث سليمان داود » إنما أراد به سبحانه أنه جعل سليمان قائما – فى الملك وتدبير الرعية والحكم بين بنى إسرائيل – مقام أبيه ، ولم يرد وراثة المال ، إذ لو كان المقصود المال لم يصح لأنه قد كان لداود من الأولاد عدد كثير يقال مائة أو نحوها ، فلو كان المراد وراثة المال لم يقتصر فى الذكر على سليمان من بين سائر إخوته ، وقوله تعالى عن لسان سليمان بعد ذلك « يأيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شىء ، إن هذا لهو الفضل المبين » يؤيد ما ذكرنا من أن المراد وراثة العلم والحكم والنبوة ، وأما ما ذكروه من قصة زكرياء عليه السلام فإنه أدل مما قدمنا على الجهالة الفاضحة ، وكيف يتمنى زكرياء أن يهبه الله ولدا يرث ماله وهو نبى من الأنبياء ، والدنيا عنده أحقر من أن يتحسر على عدم من لا يرثه فيها ؟ ثم ما ذلك المال الذى كان له حتى يحزن أن لم يكن له وارث ؟ والمعلوم أنه كان نجارا يأكل من كسب يده ، ولم يكن عمله ليدر عليه مالا يدخر منه فوق قوته حتى يسأل الله ولدا يرثه عنه ! ! وإذا لم يصلح هذا المعنى صح أن زكرياء إنما سأل ربه ولدا صالحا يرثه فى الحكمة والقيام بمصالح إسرائيل ، ثم أين كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين احتج أبو بكر بهذا الحديث ، ومن بينهم على رضى الله عنه زوج فاطمة التى تطالب بميراثها ، والعباس بن عبد المطلب أحد الذين كانوا يطالبون بالميراث ؟ وكيف غابت عن أذهانهم جميعا آية زكرياء وآية سليمان بن داود إن كان يصح التمسك بهما أو بواحدة منهما ؟ أليس فى سكوت هؤلاء جميعا عن الاحتجاج بهاتين الآيتين أو بواحدة منهما دليل على أنه ليس فيهما ما يستمسك به ، وأن كل واحدة منهما مصروفة عن الوجه الذى حمله عليها الرافضة إلى الوجه الذى يدل عليه سياق القرآن الكريم ؟

إلى أن ولى عثمان بن عفان(١) ـ رضوان الله عليه ! ـ وأنكر قوم عليه فى آخر أيامه أفعالا كانوا فيما نقَمُوا عليه من ذلك مخطئين ، وعن سَنَن المحجَّة خارجين ، فصار ما أنكروه عليه اختلافا إلى اليوم ، ثم قُتل رضوان الله عليه ، وكانوا فى قتله مختلفين ، فأما أهل السنة والاستقامة فإنهم قالوا : كان ـ رضوان الله عليه ! ـ مصيباً فى أفعاله ، قَتَله قاتلوه ظلماً وعُدْوناً ، وقال قائلون بخلاف ذلك ، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم(٢) .

---

(١) هو عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس ، القرشى ، الأموى ، أمير المؤمنين ، أبو عبد الله وأبو عمر ، ولد بعد عام الفيل بست سنين ، وأسلم قديما على يدى أبى بكر الصديق ، وزوجه النبى صلى الله عليه وسلم ابنته رقية وماتت عنده فى أيام بدر ، فزوجه بعدها أم كلثوم ، فلذلك كان يلقب ذا النورين ، وروى من غير وجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشره بالجنة ، وعده من أهل الجنة ، وشهد له بالشهادة ، ويروى أنه رضى الله عنه لما حاصره الثوار أطل عليهم وناشدهم الله ، وذكرهم أشياء صنعها فى سبيل الله : منها أنه جهز جيش العسرة ، ومنها أن النبى صلى الله عليه وسلم عند بيعة الرضوان تحت الشجرة وضع يده الشريفة عن عثمان لأنه كان قد أرسله إلى مكة ، ومنها أنه اشترى بئر رومة وجعلها فى سبيل الله ، وغير ذلك ، وهو أول من هاجر إلى الحبشة ومعه زوجه رقية بنت رسول الله ، ولم يشهد موقعة بدر لأن رقية كانت مريضة فتخلف لتمريضها ، وكان أوصل الناس للرحم ، وأتقاهم للرب ، وكان يصوم الدهر ، وكان أحد الستة الذين عهد عمر بن الخطاب ـ بعد أن ضربه أبو لؤلؤة المجوسى غلام المغيرة ـ بأن يكون الخليفة بعده أحدهم ، ووقع عليه الاختيار ، فى خطب يطول شرحه .

(٢) لقد قتل أمير المؤمنين ذو النورين عثمان بن عفان فى سنة خمس وثلاثين من الهجرة ، بعد أحداث جرت وخطوب تتابعت ، بتدبير جماعة لم يخالط الإيمان قلوبهم ، ولم يكن لهم من الدين إلا اسمه ، وربما كان أحدهم قد دخل فى زمر المسلمين وهو

. . . .

يعتزم الإيقاع بدينهم وتقويض جماعته ، ومن هؤلاء عبد الله بن سبأ ، وقد كان عبدالله ابن سبأ هذا يهوديا فى قلبه حفيظة على الدين الجديد الذى أزال ما كان اليهود يتمتعون به من الهيمنة والسلطان على عرب المدينة والحجاز عامة ، فأسلم هذا الخبيث فى أيام عثمان ، ثم تنقل فى بلاد الحجاز ، ثم ذهب إلى البصرة ، ثم إلى الكوفة ، ثم إلى الشام ، وهو يحاول فى كل بلد ينزل بها أن يضل ضعاف الأحلام ، ولكنه لم يستطع السبيل إلى ذلك ، فأتى مصر فأقام بين أهلها ، وما فتىء يلفتهم عن أصول دينهم ، ويزين لهم ذلك بما يزخرفه من القول حتى وجد مرتعاً خصيباً ، وكان مما قاله لهم : إنى لأعجب كيف تصدقون أن عيسى بن مريم يرجع إلى هذه الدنيا وتكذبون أن محمداً يرجع إليها ؟ وما زال بهم حتى انقادوا إلى القول بالرجعة ، ثم قال لهم بعد ذلك : إنه قد كان لكل نبى وصى ، وإن على بن أبى طالب هو وصى محمد صلى الله عليه وسلم ! وليس فى الناس من هو أظلم ممن احتجز وصية رسول الله ولم يجزها ، بل هو يتعدى ذلك فيثب على الوصى ويقسره على حقه ، وإن عثمان قد أخذ حق على وظلمه ، فانهضوا فى هذا الأمر ، وليكن سبيلكم إلى إعادة الحق لأهله الطعن على أمرائكم وإظهار الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فإنكم تستميلون بذلك قلوب الناس ، واتخذ لهذه الدعوة أنصاراً بثهم فى الأمصار ، وما زال يكاتبهم ويكاتبونه حتى نفذ قضاء الله ، وكان الضحية الأولى لهذه المؤامرة ذلك الخليفة الذى قتل مظلوما ، وبين يديه كتاب الله ، واعتدى على منزله وحرمه ، وكان قضاء الله قدراً مقدوراً .

وقد صار أهل النحل فى شأن عثمان رضى الله عنه ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى تذهب إلى أن عثمان رضى الله تعالى عنه أحد الخلفاء الراشدين الذين أمر الرسول صلى الله عليه وسلم باتباعهم والاهتداء بهديهم ، وأن ترتيبه فى الفضل كترتيبه فى الخلافة ، وأنه ليس معصوما من الخطأ ؛ لأن العصمة غير ثابتة عندهم إلا للأنبياء ، ولكنه – مع ذلك – إن أخطأ لم يكن خطؤه سبباً فى تفسيقه فضلا عن كفره ، لأنه مجتهد فيما يذهب إليه من الآراء ، وقد رفع الله تعالى الحرج عن مجتهدى هذه الأمة ، وهذه الطائفة أهل السنة والجماعة .

والطائفة الثانية غالت فى بغض عثمان رضى الله عنه ، وطعنت فيه ، وذكرت أنه

. . . .

أحدث أحداثا لم يكن له أن يحدثها ، ولا تتفق مع الإيمان بالله ورسوله ، وأكفرته بهذه الأحداث كما أكفرت عائشة أم المؤمنين والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله بإقدامهم على قتال على ، مع أن هذه الطائفة تذهب إلى صحة إمامة عثمان وخلافته عن رسول الله فى أول أمره ، لأنها تذهب إلى أن الإمامة شورى فيما بين الخلق ، ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، ويصح أن تسند إلى المفضول مع وجود من هو أفضل منه ، وتثبت إمامة أبى بكر وعمر حقا ، وتقول — مع ذلك — إن الأمة أخطأت فى البيعة لهما مع وجود على ، ولكنه خطأ لا يبلغ درجة الفسق ، وهذه الطائفة هى السليمانية أتباع سليمان بن جرير ، وهى فرع من فروع الشيعة .

والطائفة الثالثة تذهب فى أمر عثمان مذهباً أقل مما ذهبت إليه السليمانية ، فقد وقعت فيه وخطأته وذكرت أحداثه ، غير أنها لم تر أن هذه الأحداث توجب كفرا ، وهذه الطائفة هى النظامية أتباع إبراهيم بن سيار النظام شيخ أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وهى فرع من فروع المعتزلة ، ولم تقف هذه الطائفه عند تخطئة عثمان رضى الله عنه والوقيعة فيه ، ولكنها تجاوزت ذلك إلى النيل من أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ومن على وعبد الله بن مسعود وغير هؤلاء من كبار الصحابة ، رضى الله عنهم أجمعين ! .

فأما الأحداث التى أخذتها السليمانية والنظامية على عثمان رضى الله عنه فنحب أن نلم بطرف من خبرها لكى تعرف أنهم بالغوا فى الاعتداد بها عليه :

١ — قالوا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد نفى الحكم بن أبى العاص وطرده من المدينة ، وإنه قد بقى طريدا طول حياة الرسول ومدة خلافة أبى بكر وعمر ، فلما كانت خلافة عثمان قدم الحكم عليه ، وهو عم عثمان ، فأبقاه فى المدينة ، ولم يأمره بالخروج عنها تأسيا بالرسول وصاحبيه ، فقد آوى طريد رسول الله ونصره.

٢ — وقالوا : إنه اتخذ أقرباءه عمالا له على أمصار الإسلام ، ولو أنهم كانوا من أهل الفضل والدين لكان فى توليته إياهم محاباة للقرابة التى بينه وبينهم ، فكيف وهم فسقة فجار ؟ ومن هؤلاء العمال الوليد بن عقبة بن أبى معيط الذى ولاه الكوفة وهو ممن أخبر النبى صلى الله عليه وسلم أنه من أهل النار ، ومنهم عبد الله بن أبى سرح الذى ولاه مصر ، ومعاوية بن أبى سفيان الذى ولاه الشام ، وعبد الله بن عامر الذى

. . . .

ولاه البصرة ، ولما ثبت على الوليد بن عقبة أنه شرب الخمر وتألب عليه أهل الكوفة عزله وولى مكانه سعيد بن العاص .

٣ — قالوا : وآذى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فممن آذاه عبد الله ابن مسعود حتى انحرفت هذيل عن عثمان بسبب ذلك ، وعمار بن ياسر حتى انحرف بنو مخزوم عن عثمان من أجله ، وقالوا : وممن اشتط فى إيذائه أبو ذر الذى نفاه إلى الربذة ومنعه الذهاب إلى مكة والبقاء فى المدينة.

٤ — قالوا : وكان مستسلما فى أموره كلها لابن عمه مروان بن الحكم ، وهو الذى جر عليه هذه الفاجعة ، وهو الذى كان يفسد — بسوء تصرفه وسوء مشورته — ما بينه وبين الناس .

وقد حكى المؤرخون حواراً دار بين على بن أبى طالب وعثمان بن عفان رضى الله عنهما فى هذا الصدد ، حكى على فى هذا الحوار ما يقوله الناس عن عثمان ، واعتذر عثمان عن نفسه ، وبين أنه لم يأت ما يخالف سيرة الشيخين قبله ، وهاكه برواية ابن الأثير (٣ / ٦٣) قال : اجتمع الناس فكلموا على بن أبى طالب ، فدخل على عثمان فقال له : « الناس ورائى ، وقد كلمونى فيك ، والله ما أدرى ما أقول لك ، ولا أعرف شيئاً تجهله ، ولا أدلك على أمر لا تعرفه ، إنك لتعلم ما أعلم ، ما سبقناك إلى شىء فنخبرك عنه ، ولا خلونا بشىء فنبلغكه ، وما خصصنا بأمر دونك ، وقد رأيت وصحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسمعت منه ، ونلت صهره ، وما ابن أبى قحافة بأولى بالعمل بالحق منك ، ولا ابن الخطاب بأولى بشىء من الخير منك، وأنت أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رحما ، ولقد نلت من صهر رسول الله ما لم ينالاه ، وما سبقاك إلى شىء ، فالله الله فى نفسك ، فإنك والله ماتبصر من عمى ، ولا تعلم من جهالة ، وإن الطريق لواضح بين ، وإن أعلام الدين لقائمة ، اعلم يا عثمان أن أفضل عباد الله إمام عادل هدى وهدى فأقام سنة معلومة وأمات بدعة متروكة ، فوالله إن كلا لبين ، وإن السنن لقائمة لها أعلام ، وإن البدع لقائمة لها أعلام ، وأن شر الناس عند الله إمام جائر ضل وأضل فأمات سنة معلومة وأحيا بدعة متروكة ، وإنى أحذرك الله وسطواته ونقماته ، فإن عذابه شديد أليم ، وأحذرك أن تكون إمام هذه الأمة الذى يقتل فيفتح عليها القتل والقتال إلى يوم القيامة ، ويلبس عليها أمورها ،

. . . .

ويتركها شيعا لا يبصرون الحق لعلو الباطل ، يموجون فيها موجاً ، ويمرجون فيها مرجاً » فقال عثمان : « قد علمت والله ليقولن الذى قلت ، أما والله لو كنت مكانى ماعنفتك ولا أسلمتك ، ولا عبت عليك ، ولا جئت منكراً أن وصلت رحما وسددت خلة ، وآويت ضائعا ، وليت شبيها بمن كان عمر يولى ، أنشدك الله ياعلى ، هل تعلم أن المغيرة بن شعبة ليس هناك ؟ » قال « نعم » قال « فتعلم أن عمر ولاه ؟ » قال « نعم » قال « فلم تلومنى أن وليت مثله فى رحمه وقرابته ؟ » قال على « إن عمر كان يطأ على صماخ من ولى إن بلغه عنه حرف جلبه ، ثم بلغ به أقصى العقوبة ، وأنت لاتفعل ، ضعفت ورققت على أقربائك » قال عثمان « وهم أقرباؤك أيضا » قال « أجل إن رحمهم منى لقريبة ، ولكن الفضل فى غيرهم » قال عثمان « هل تعلم أن عمر ولى معاوية ؟ فقد وليته » فقال على « أنشدك الله ، هل تعلم أن معاوية كان أخوف لعمر من يرفأ غلام عمر له ؟ » قال « نعم » قال على « فإن معاوية يقتطع الأمور دونك ، ويقول للناس : هذا أمر عثمان ، وأنت تعلم ذلك فلا تغير عليه » ثم خرج على من عنده ، وخرج عثمان إلى مسجد رسول الله فصعد المنبر وخطب الناس خطبة جاء فيها قوله : « ألا فقد عبتم على ما أقررتم لابن الخطاب بمثله . ولكنه وطئكم برجله ، وضربكم بيده ، وقمعكم بلسانه ، فدنتم له على ما أحببتم وكرهتم ، ولنت لكم وأوطأتكم كتفى وكففت يدى ولسانى عنكم ، فاجترأتم على ، أما والله لأنا أعز نفراً ، وأقرب ناصرا ، وأكثر عدداً ، وأحرى إن قلت هلم أتى إلى ، ولقد عددت لكم أقرانا ، وأفضلت عليكم فضولا ، وكشرت لكم عن نابى ، وأخرجتم منى خلقا لم أكن أحسنه ، ومنطقا لم أنطق به ، فكفوا عنى ألسنتكم وعيبكم وطعنكم على ولاتكم ، فإنى كففت عنكم من لو كان هو الذى يكلمكم لرضيتم منه بدون منطقى هذا ، ألا فما تفقدون من حقكم ؟ والله ما قصرت عن بلوغ ما بلغ من كان قبلى ولم تكونوا تختلفون عليه » .

إذن فالأمر لم يكن من الأمور التى تتفق وجهات النظر على أنه حق أو على أنه غير حق ، كانت وجهات النظر فيه مختلفة ، وكان لكل واحد من أهل الفكر رأى فى المسألة ، وكان لهذا الرأى الذى يراه كل واحد وجه وجيه ، كان على — وقد وكله الثوار أن يناقش الخليفة ويعرض عليه شكواهم ويذكر له حجتهم عليه — يرى أنه يجب أن يكون

ثم بويع على بن أبي طالب[1] ـ رضوان الله عليه ا ـ فاختلف الناس فى أمره ، فمن بين منكر لإمامته ، ومن بين قاعد عنه ، ومن بين قائل بإمامته ، معتقد

ولاة الأقاليم من أمثل الناس دينا وخلقا وأبعدهم عن الشبهة ومظنة الشبهة ؛ وكان عثمان يرى أنه يكفى اختيار جماعة ممن اختارهم عمر الخليفة الذى قبله أو من أشباه من كان يختارهم عمر ، وقد ثبت أن عمر لم يتحر اختيار أمثل الناس ولا أفضلهم ، فإن سياسة الشعوب تحتاج إلى لباقة ودهاء ويقظة وقد لا تتوافر فى أفضل الناس كل هذه الخلال ، وقد لا تتوافر فى أفضل الناس أكثر هذه الخلال ، فلنترك إذن أفضل الناس إلى قوم أقل منهم فضلا ومثالة إذا توافر فى الأقل خصال يجب أن تتوافر فى سواس الشعوب ، وقد كان عمر يفعل ذلك فلم ينكر أحد عليه فعله . ورأى على رضى الله عنه أن عمر قد كان يفعل ذلك ولكنه كان يسد النقص بدوام مراقبة الولاة والبحث عنهم ، وبشدة محاسبته إياهم عما يكون منهم ، فيظل أمرهم معه على ترقب ومخافة ، أما عثمان رضى الله عنه فلم يكن ليشتد على ولاته ، ولم يكن ليحاسبهم حساب عمر ، فأمن الولاة جانبه واستلانوه ، فظهر أثر نقصهم فى أنفسهم ، ويعترف عثمان بذلك ويعلل بأنه لين العريكة سهل الخلق مأمون الجانب . والحق أن عثمان رضى الله تعالى عنه كان رجلا شديد الحياء شديد الوقار ، وكان يتهيب لوقاره وحيائه وشيخوخته أن يشتد على الولاة ، وكان لبعض أقربائه مطامع ، وكانت ببعضهم حاجة ، فكان ذوو المطامع منهم يحتالون عليه ، وكان ذوو الحاجة منهم يرققونه عليهم باحتياجهم وكان هو من جانبه لا يرى أن فى مواساة هؤلاء وهؤلاء بإسناد عمل من أعمال الدولة إليهم إثما ولا حرجا ، لأنهم لن يأخذوا من مال الدولة شيئا إلا وهم يقومون لها بكفاء ما يأخذونه منها ، ولم يكن ليسىء الظن بهم ، شأن الرجل الصالح الذى يظن كل الناس على غراره وشاكلته ، ومن هنا جاء الهم ووقع عليه البلاء ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

(١) هو على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، القرشى ، الهاشمى ، أبو الحسن ، وابن عم النبى صلى الله عليه وسلم ، وزوج ابنته فاطمة الزهراء ، وأبو السبطين ، وليس للرسول عقب إلا من أولاده ، وهو أول الناس إسلاما فى قول كثير من أهل العلم ، ولد قبل البعثة بعشر سنين ، فربى فى حجر النبى صلى الله عليه وسلم وكفالته ، ولم يفارقه ، وشهد معه المشاهد كلها ، وكاو لواء

لخلافته ، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم(1) .

للمهاجرين في يده في أكثر المشاهد ، ولم يشهد غزوة تبوك ، وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم حين رآه حزن لتخلفه عنها « ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى » ولما آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار قال لعلي « أنت أخي » وكان مشهودا له بالشجاعة والفروسية والإقدام ، وهو واحد من الستة الذين عهد إليهم عمر ، وقد عرض عليه عبد الرحمن بن عوف أن يختاره للخلافة ، وشرط عليه شروطا لم يقبل بعضها ، فعدل عنه إلى عثمان ، رضي الله عنهم أجمعين !

(1) ولي أمير المؤمنين أبو السبطين علي بن أبي طالب الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفتنة التي التهبت نيرانها ، واشتعل أوارها ، ثم كان من بعض آثارها أن قتل الخليفة السابق عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ، ولم تصف الأيام لعلي كرم الله وجهه ، فإنه ما انعقدت له البيعة في أعناق المسلمين بمن انعقدت به بيعة الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه ، ورأى أن طاعة المسلمين إياه واجبة له في أعناقهم كما وجبت عليهم طاعة من سبقه ، حتى انتقض عليه الناس : انتقض عليه في المدينة جماعة تزعمهم طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ، وانتقض عليه أهل الشام بزعامة واليهم معاوية بن أبي سفيان الأموي قريب عثمان بن عفان ووالي الشام في أيامه ، فأما طلحة والزبير فانضمت إليهم أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق ، وكانت عائشة في أخريات أيام عثمان قد فارقت المدينة ، وذهبت إلى مكة ، ثم بدا لها أن تعود إلى المدينة ، فلما كانت بسرف لقيها رجل من أخوالها من بني ليث يقال له عبيد بن أبي سلمة ، وهو ابن أم كلاب ، فقالت له : ماوراءك ؟ قال : قتل عثمان ، قالت : ثم صنعوا ماذا ؟ قال : اجتمعوا على بيعة علي ، فقالت : ليت هذه انطبقت على هذه إن تم الأمر لصاحبك ، ردوني ردوني ، فانصرفت إلى مكة وهي تقول : قتل والله عثمان مظلوما والله لأطلبن بدمه ، فقال لها : ولم ! والله إن أول من أمال حرفه لأنت ، ولقد كنت تقولين : اقتلوا نعثلا فقد كفر ، فقالت : إنهم استتابوه ثم قتلوه ، وقد قلت وقالوا ، وقولي الأخير خير من قولي الأول ، ثم رجعت إلى مكة فاجتمع الناس حولها ، فقالت لهم : أيها الناس ، إن الغوغاء من أهل الأمصار وأهل المياه ، وعبيد أهل المدينة اجتمعوا على هذا الرجل المقتول ظلماً بالأمس ، ونقموا عليه استعمال من حدثت سنه ، وقد استعمل أمثالهم من كان قبله ، فلما لم يجدوا حجة ولا عذراً بادروا

. . . .

بالعدوان فسفكوا الدم الحرام واستحلوا البلد الحرام والشهر الحرام ، وأخذوا المال الحرام ؛ والله لأصبع من عثمان خير من طباق الأرض أمثالهم ، ووالله لو أن الذى اعتدوا به عليه كان ذنبا لخلص منه كما يخلص الذهب من خبثه أو الثوب من درنه -

وكان من أثر اجتماع طلحة والزبير وأم المؤمنين موقعة الجمل المعروفة ، ثم كان من أثر انتقاض معاوية وأهل الشام موقعة صفين المعروفة فى التاريخ أيضا ، وما أتى بعقبها من ثورة الخوارج على أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه وتكفير بعضهم إياه بدعوى أنه حكم الرجال ، فكانت بين على وبينهم حروب النهروان ، وهكذا بقيت الحال مضطربة لا استقرار لها حتى قتل عبد الرحمن بن ملجم أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، رضى الله تعالى عنه ! .

ويختلف أهل النحل فى أمر على رضى الله تعالى عنه اختلافا كثيرا ، ويغلو بعضهم فى تقديسه غلوا لا قصد فيه ، ويغلو بعضهم فى الوقيعة به غلواً لا قصد فيه ، وبين هذا الغلو وذاك الغلو مراتب كثيرة يقول بكل واحدة منها فرقة من الفرق ، ويقف أهل السنة والجماعة من هذه المسألة موقف القصد الذى لا غلو فيه ولا تفريط ، فى حق على وحق غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم عائشة وطلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص الذين خرجوا على أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، رضى الله تعالى عنهم أجمعين ! .

فأما أهل السنة والجماعة فيذهبون إلى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفقوا فى سقيفة بنى ساعدة على خلافة أبى بكر فصحت خلافته ، ثم اتفقوا على خلافة عمر بعد أن عينه أبو بكر فصحت خلافته ، ثم اتفقوا بعد الشورى على عثمان بن عفان رضى الله عنه فصحت خلافته ، ثم اتفقوا بعد مقتل عثمان على على رضى الله عنه فصحت خلافته ، والأربعة مترتبون فى الفضل على ترتيبهم فى الإمامة ، وقالوا : لا نقول فى عائشة وطلحة والزبير إلا أنهم رجعوا عن الخطأ ، وطلحة والزبير من العشرة المبشرين بالجنة ، ولا نقول فى معاوية وعمرو بن العاص إلا أنهما بغيا على الإمام الحق الثابتة إمامته باختيار المسلمين ، وأن علياً قاتلهما وأصحابهما مقاتلة الإمام الحق لأهل البغى ،فأما أهل النهروان فهم الشراة المارقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية كما أخبر النبى صلى الله عليه وسلم عنهم ، ويؤكدون أن علياً رضى الله تعالى عنه كان على الحق فى جميع أحواله ، وأنه كان يدور مع الحق حيث دار .

. . . .

وذهب جماعة من الكرامية إلى أن عليا ومعاوية كانا إمامين محقين فى وقت واحد ، وكان واجبا على أتباع كل واحد منهما طاعة أميره ، وذلك بناء على أصلهم الذى أصلوه لأنفسهم . وحاصله أنه يجوز عقد البيعة لإمامين فى قطرين ، ورأوا تصويب معاوية فيما استبد به من الأحكام الشرعية ، وهم مع ذلك يذهبون إلى اتهام على رضى الله عنه فيما صبر عليه مما جرى على عثمان رضى الله تعالى عنه ، يرون أن سكوته عن قمع تلك الفتنة التى أدت إلى قتل الخليفة دليل على رضاه عنها .

قال أبو المظفر الإسفراينى « ولو كان الأمر كما قالوا لوجب أن يكون كل واحد من معاوية وعلى ظالماً فى مقاتلة صاحبه ، لأن من زاحم إماماً عادلا محقاً كان مبطلا ظالماً » اهـ .

وذهب الخوارج إلى أن علياً رضى الله تعالى عنه كان على الحق ، ثم أخطأ فى التحكيم ، لأنه حكم الرجال مع أنه لا حكم إلا لله ، ولم يقفوا عند حدود التخطئة ، بل قالوا : كفر على بذلك ، ولعنوه ، وألجئوا الناس إلى لعنه ، بل إن منهم قوماً جاوزت سخافة عقولهم الحد فزعموا أن الله تعالى أنزل فى حق على رضى الله تعالى عنه ، قوله سبحانه : (ومن الناس من يعجبك قوله فى الحياة الدنيا ويشهد الله على ما فى قلبه وهو ألد الخصام) وهؤلاء صوبوا فعل عبد الرحمن بن ملجم قاتل على ، وزعموا أن الله تعالى أنزل فى حق ابن ملجم — لعنه الله ! — قوله سبحانه : (ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضات الله) وفى ذلك يقول عمران بن حطان أحد شيوخ الخوارج وزهادهم :

يا ضربة من تقى ما أراد بها إلا ليبلغ من ذى العرش رضوانا
إنى لأذكره يوما فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا

وهم مخطئون فى كل ما ذهبوا إليه من ذلك من عدة وجوه :

أما أولا فلأنه لم يقبل خدعة التحكيم التى اخترعها عمرو بن العاص ، بل كان شديد الحرص على أن يبقى أصحابه فى صفوف القتال حتى يذعن لهم أهل الشام وزعماؤهم ، فكان هؤلاء الذين خرجوا عليه فيما بعدهم الذين ألزموه أن يقبل التحكيم ، حتى قالوا له : لئن لم تقبل لنصنعن بك مثل صنيعنا بعثمان ، فلما جاء الأمر

. . . .

إلى اختيار الحكم عرض عليهم على أن يذهب هو بنفسه لأنه يعرف دهاء الحكم الذى اختاره أهل الشام . فقالوا : كيف تكون أنت الخصم والحكم ؟ فذكر لهم عبد الله ابن العباس ، فلم يقبلوا واعترضوا على هذا بأنه ابن عمه فهو لا يكون خالياً من التحيز ثم هو عدنانى وعمرو عدنانى ، ويجب أن يكون بين الحكمين قحطانى واختاروا أبا موسى الأشعرى ، وحاول أمير المؤمنين أن يثنيهم عن أبى موسى فلم يقبلوا ، فكان قبول مبدأ التحكيم منهم ، وكان اختيار شخص الحكم منهم .

وأما ثانياً فلأن تحكيم الرجال جائز ، كيف وقد حكم النبى صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ فى بنى قريظة ؟ .

وذهب أكثر الشيعة إلى أن الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت لعلى منذ انتقل الرسول إلى الرفيق الأعلى بالنص من النبى عليه ، قالوا : ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة فينتصب الإمام بتنصيبهم ، بل هى من أمهات الأمور ، وهى ركن من أركان الدين لا ينبغى أن يظن ظان أن الرسول صلى الله عليه وسلم أهمله أو أغفله أو فوضه إلى العامة أو أرسله إرسالا ، ويزعمون — مع هذا — أن خروج الخلافة عنه كان ظلماً من غيره له أو تقية من عنده ، ويرون ثبوت العصمة للأئمة ، وأنه لا يجوز أن تقع من أحدهم كبيرة أو صغيرة ، وأنه يجب على الناس أن يتولوا الإمام المنصوص عليه قولا وفعلا وأن يتبرأوا ممن ظلمه أو خرج عليه قولا وفعلا أيضاً ، ومن الغلاة منهم من يكفر الصحابة جميعاً لأنهم تركوا بيعة على وبايعوا أبا بكر على ما ذكرنا من قبل ، ومنهم من يكفر القائلين بكفر الصحابة بسبب ماذكرنا ، ولهم اختلافات كثيرة فى الإمامة بعد على ، وليس من شأننا أن نتعرض لها الآن ، لأن الغرض الآن منحصر فى بيان أقاويل أهل النحل فى على توليا وتبرؤاً وإفراطاً وتفريطاً وقصداً ، وقد يتكرر ذلك مع ما سيذكره المؤلف وما سنذكره تبعاً له فى تفصيلات مقالات الفرق ، لكنا لا نبالى هذا التكرار إذ كنت لا تجده هناك مجتمعاً بعضه مع بعض ، ولا تجده فى هذه المسألة بخصوصها .

وذهب اللعين عبد الله بن سبأ ، الذى كان يهوديا فأسلم ليكيد الاسلام ، وقد قدمنا بعض شأنه فى الحديث عن اختلاف الناس فى شأن عثمان بن عفان رضى الله عنه ، فى على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، مذاهب مختلفة ، فأنت تراه أول الأمر يزعم للناس أنه رأى فى التوراة أن لكل نبى وصيا ، وأن عليا وصى محمد صلى الله

. . . .

عليه وسلم ، وأنه خير الأوصياء ، كما أن محمداً خير الأنبياء ، ثم تجده بعد ذلك يغلو فى على رضى الله عنه فيزعم أنه نبى ، ثم يتجاوز ذلك القدر إلى غلو شنيع فيزعم أن علياً إله ويدعو إلى ذلك قوما من غواة الكوفة فيتبعونه على ضلالته هذه ، ويرتفع أمرهم إلى على رضى الله عنه فيأمر من حوله بإحراقهم ، وتحفر لجماعة منهم حفرتان ثم يحرقون فيهما ، حتى يقول فى ذلك بعض الشعراء :

لترم بى الحوادث حيث شاءت إذا لم ترم بى فى الحفرتين

فإذا قتل على رضى الله عنه زعم ابن سبأ — لعنه الله ! — أن الذى قتل ليس هو علياً ، ولكن علياً صعد إلى السماء كما صعد إليها عيسى بن مريم صلوات الله وسلامه عليه ، وقال لمن حوله : كما كذبت اليهود والنصارى فى دعواها قتل عيسى ، كذلك كذبت النواصب والخوارج فى دعواها قتل على ، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصا مصلوبا شبه لهم أنه عيسى ، كذلك القائلون بقتل على ، رأوا قتيلا يشبه عليا فظنوا أنه على ، وعلى فى الحقيقة عنده قد صعد إلى السماء ، وسينزل إلى الدنيا ثم ينتقم من أعدائه ، وزعم بعض هؤلاء الحق أن عليا فى السحاب ، وأن الرعد صوته ، والبرق سوطه ، ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال : وعليك السلام يا أمير المؤمنين ، وفى هؤلاء يقول أحد الشعراء :

برئت من الخوارج لست منهم من الغزال منهم وابن باب
ومن قوم إذا ذكروا علياً يردون السلام على السحاب

وقد روى عن عامر بن شراحيل الشعبى — وهو من كبار التابعين ، توفى فى عام ١٠٤ من الهجرة — أنه قيل لابن سبأ هذا : إن عليا قد قتل ، فقال : إن جئتمونا بدماغه فى صرة لم نصدق بموته ، إنه لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض بحذافيرها . وهذه الطائفة تزعم أن المهدى المنتظر هو على دون غيره . ومن ابن سبأ هذا تشعبت أصناف الغلاة من الرافضة ، وعنه أخذوا القول بأن الأئمة يحل فيهم جزء إلهى ، كما سنذكره .

وقد رد عبد القاهر البغدادى مقالة ابن سبأ فى على وقتله بقوله : « إن كان مقتول عبد الرحمن بن ملجم شيطانا تصور للناس فى صورة على ، فلم لعنتم ابن ملجم ؟ وهلا مدحتموه لأن قاتل الشيطان محمود على فعله غير مذموم به ؟ ! وكيف تصح

دعوا كم أن الرعد صوت علي والبرق سوطه ، وقد كان صوت الرعد مسموعا والبرق محسوساً فى زمن الفلاسفة قبل زمان الإسلام ، ولهذا ذكروا الرعد والبرق فى كتبهم واختلفوا فى علتهما ؟ ! .

ومن الذين غلوا فى على رضى الله تعالى عنه بيان بن سمعان النهدى ، وهو رأس فرقة تنسب إليه اسمها البيانية ، زعم ـ خذله الله ! ـ أن جزءاً إلهياً حل فى على واتحد بجسمه ، وأنه كان يعلم الغيب ، لأنه أخبر عن الملاحم وصح خبره ، وبه كان يحارب الكفار وله النصرة والظفر ، وبه قلع باب خيبر . وربما يظهر فى بعض الأحيان ، وقال فى تفسير قوله تعالى : (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظلل من الغمام) : أراد به عليا فهو الذى يأتى فى ظلل الغمام . والرعد صوته ، والبرق تبسمه ثم اتخذ هذه الدعوى الباطلة سلما يمخرق به لنفسه ، فادعى أن الجزء الإلهى قد انتقل إليه بنوع من التناسخ ، ولذلك استحق أن يكون إماما وخليفة . وكتب إلى محمد بن على بن الحسين يدعوه إلى نفسه ، وكان فيما كتب به إليه « أسلم تسلم وترتق فى سلم ، فإنك لاتدرى حيث يجعل الله النبوة » فأمر محمد الباقر رسوله أن يأكل القرطاس الذى جاء به ، فأكله فمات فى الحال . وقد اجتمعت طائفة من البله والحمقى على بيان هذا ودانوا بمذهبه ، ثم كان أن قتله خالد بن عبد الله القسرى ، فذهب يهوى فى النار إلى يوم القيامة ، نعوذ بالله تعالى من الخزى والخذلان ! ونسأله السداد والتوفيق والرعاية ! .

ثم حدث الاختلاف فى أيام علىّ فى أمر طَلْحَة[1] والزبير[2] ـ رضوان الله

(١) هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة ابن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر ، القرشى ، التيمى ، أبو محمد ، أحد العشرة الذين بشرهم النبى صلى الله عليه وسلم بالجنة ، وأحد ثمانية سبقوا إلى الإسلام ، وأحد الخمسة الذين أسلموا على يدى أبى بكر ، وأحد الستة الذين عهد إليهم عمر بن الخطاب وكان عند موقعة بدر فى تجارة فى الشام ، فلما كتب الله النصر لرسوله وللمسلمين ضرب له بسهمه كأحد الحاضرين ، وشهد أحدا وأبلى فيها بلاء حسنا ، ووقى النبى صلى الله عليه وسلم بنفسه ، واتقى النبل عنه بيده حتى شلت أصبعه ، وقال له النبى صلى الله عليه وسلم يوم غزوة ذى قرد « ما أنت ياطلحة إلا فياض » فبذلك كان يقال له : طلحة الفياض .

(٢) هو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصى بن كلاب ،

عليهما ! ـ وحَرْبهما إياه ، وفى قتال مُعَاوية (١) إياه ، وصار علىٌّ ومعاوية إلى صِفِّينَ (٢) ، وقاتلَه على حتى انكسرت سيوف الفريقين ونصلت رماحهم وذهبت

القرشى ، الأسدى ، أبو عبد الله ، حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمه عمة النبي صفية بنت عبد المطلب ، وأبوه أخو خديجة أم المؤمنين ، والزبير أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة الذين عهد إليهم عمر ، وكانت أمه صفية تكنيه أبا الطاهر ، وهى كنية أخيها الزبير بن عبد المطلب ، ولكنه اكتنى بابنه عبدالله بن الزبير ، أسلم وله ثمان سنين ، وقيل : كان له اثنتا عشرة سنة ، وكان عمه يعلقه فى حصير ويدخن عليه ليرجع إلى دين آبائه ، فيقول : لا أكفر أبداً ، وقد هاجر الهجرتين هجرة الحبشة وهجرة المدينة ، وفيه يقول حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه :

أقام على عهد النبي وهديه حواريه ، والقول بالفعل يعدل

فما مثله فيهم ، ولا كان قبله وليس يكون الدهر مادام يذبل

وقتله عمرو بن جرموز ـ وهو رجل من بنى تميم ـ غدرا ، وهو منصرف عن وقعة الجمل ، بمكان يقال له : وادى السباع .

(١) هو معاوية بن أبى سفيان ـ واسم أبى سفيان صخر ـ بن حرب بن أمية ابن عبد شمس بن عبد مناف ، القرشى ، الأموى ، ولد قبل البعثة بخمس سنين ، وقيل: بسبع ، وقيل : بثلاث عشرة ، والأول أشهر ، وكان من الكتبة الحسبة الفصحاء ، وكان حليما وقورا ، والمشهور أنه أسلم عام الفتح هو وأبوه ، وحكى الواقدى أنه أسلم بعد الحديبية ، وكتم إسلامه حتى أظهره عام الفتح ، وقد ولاه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الشام بعد أخيه يزيد بن أبى سفيان ، وأقره عثمان على ولايته ، ولما قتل عثمان لم يبايع عليا ، ثم حاربه واستقل بالشام ، ثم أضاف إليها مصر ، ثم تسمى بالخلافة بعد التحكيم ، ثم خلص له الأمر بعد أن استنزل الحسن بن على بن أبى طالب واجتمع عليه الناس حتى سمى العام الذى حدث فيه ذلك عام الجماعة ، وقال ابن إسحاق: عاش معاوية عشرين سنة أميرا ، وعشرين سنة خليفة ، وفى العبارة بعض التجوز ، وكانوا يسمونه « كسرى العرب » وأخته أم حبيبة بنت أبى سفيان إحدى أمهات المؤمنين .

(٢) صفين ـ بكسر الصاد وكسر الفاء مشددة ، بزنة سجين ـ موضع بقرب

قوامم، وَجَثوا على الركب، فوهم بَعضُهم على بعض، فقال معاوية لعمرو بن العاص[1]: يا عمرو، ألم تزعم أنك لم تقع فى أمر فظيع فأردت الخروج منه إلاّ

الرقة على شاطىء الفرات من الجانب الغربى، وفيه وقعت الحرب بين على ومعاوية فى سنة سبع وثلاثين فى غرة صفر، وقتل فى هذه الحرب كثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: منهم ممن كان مع على خمسة وعشرون بدريا، وكانت مدة المقام بصفين مائة يوم وعشرة أيام، وكانت عدة الوقائع تسعين وقعة، وفى إحداها قتل عبيد الله بن عمر بن الخطاب فرثاه كعب بن جعيل بقوله:

ألا إنما تبكى العيون لفارس بصفين أجلت خيله وهو واقف
فأضحى عبيد الله بالقاع مسلما تمج دما منه العروق النوازف
ينوء وتعلوه سبائب من دم كما لاح فى جيب القميص الكتائف
وقد ضربت حول ابن عم نبينا من الموت شهباء المناكب شارف

(١) هو عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد - بضم السين - بن سهم ابن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤى، القرشى، السهمى، يكنى أبا عبد الله وأبا محمد، أسلم قبل الفتح فى سنة ثمان، وقيل: أسلم بين الحديبية وخيبر، وذكر الواقدى أن إسلامه كان على يد النجاشى بالحبشة، وحكى الزبير بن بكار أن رجلا سأل عمرو بن العاص: ما الذى أبطأ بك عن الإسلام وأنت أنت بعقلك؟ فقال: إنا كنا مع قوم لهم علينا تقدم، فلما بعث النبى صلى الله عليه وسلم أنكروا عليه فلذنا بهم، فلما ذهبوا وصار الأمر إلينا نظرنا وتدبرنا فإذا حق بين، فوقع فى قلبى الإسلام، فى كلام طويل. ولما أسلم كان الرسول صلوات الله وسلامه عليه يقربه ويدنيه لمعرفته وشجاعته، وقد ولاه غزاة ذات السلاسل، وأمده بأبى بكر وعمر وأبى عبيدة بن الجراح، ثم استعمله على عمان، وانتقل النبى إلى الرفيق الأعلى وعمرو على عمان، وكان من أمراء الأجناد فى الجهاد بأرض الشام أيام عمر بن الخطاب، وهو الذى افتتح قنسرين، وصالح أهل حلب ومنبج وأنطاكية، وولاه عمر فلسطين، وكان العرب يعدونه للمعضلات، وما كان يقع فى حرج إلا وجد لنفسه المخلص منه، وهو فاتح مصر وواليها أيام عمر بن الخطاب، وصدراً من خلافة عثمان، ثم عزله عثمان بعبد الله بن أبى السرح، ثم لم يزل عمرو بغير إمرة حتى كانت

خرجت ؟ قال : بلى ! قال : فما المخرج مما نزل ؟ قال له عمرو بن العاص : فلى عليك ألا تخرج مصر من يدى ما بقيت ؟ قال : لك ذلك ، ولك به عهدُ الله وميثاقه ، قال : فامُرْ بالمصاحف فتُرْفع ، ثم يقول أهل الشام لأهل العراق : يا أهل العراق كتابُ الله بيننا وبينكم ، البَقِيَّةَ البقيَّةَ ، فإنه إن أجابك إلى ما تريده خالفه أصحابه ، وإن خالفك خالفه أصحابه ، وكان عمرو بن العاص فى رأيه الذى أشار به كأنه ينظر إلى الغيب مِنْ وراء حجاب رقيق ، فأمر معاويةُ أصحابه برفع المصاحف وبما أشار به عليه عمرو بن العاص ، ففعلوا ذلك ، فاضطرب أهل العراق على علىّ - رضوان الله عليه ! - وأبَوْا عليه إلا التحكيم ، وأن يبعث علىٌّ حَكَماً ويبعث معاويةُ حَكَماً ، فأجابهم على إلى ذلك بعد امتناع أهل العراق عليه ألا يجيبهم إليه فلما أجاب علىّ إلى ذلك ، بعث معاوية وأهلُ الشأم عمرو بن العاص حَكَماً ، وبعث علىٌّ وأهلُ العراق أبا موسى(1) حَكَماً ، وأخذ بعضهم على بعض العهودَ

الفتنة فانحاز إلى معاوية ودبر الأمر معه ، ثم كان أحد الحكمين ، ثم جهزه معاوية بجيش وصيره إلى مصر فوليها لمعاوية من صفر سنة ثمان وثلاثين إلى أن مات سنة ثلاث وأربعين بعد أن عمر تسعين سنة .

(١) أبو موسى : اسمه عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن عامر بن غنم بن بكر بنى عامر ، الأشعرى ، وكان قد سكن الرملة وحالف سعيد بن العاص ، ثم أسلم وهاجر إلى الحبشة . وقال قوم : رجع إلى بلاد قومه ولم يذهب إلى الحبشة ، وقدم المدينة بعد فتح خيبر ، وقد استعمله النبى صلى الله عليه وسلم على بعض بلاد اليمن كزبيد وعدن وأعمالها ، واستعمله عمر بن الخطاب على البصرة بعد المغيرة بن شعبة ، فافتتح الأهواز ثم أصبهان ، واستعمله عثمان على الكوفة ، ثم كان أحد الحكمين بعد وقائع صفين ، اختاره أصحاب على بن أبى طالب ، على كره من على ، وكان على لا يراه كفئاً لعمرو بن العاص الداهية ، وكان يرى أن يوجه فى مكانه عبد الله بن العباس ، ولكن قدر الله غالب . ثم لما غدر به عمرو بن العاص اعتزل الفريقين ، وكان أبو موسى دينا صالحا ورعا ، شهد له بالنزاهة التامة عمر بن

والمواثيق ـ اختلف أصحابُ عليّ عليه ، وقالوا : قال الله تعالى : (فَقَاتِلُوا التي تَبْغِي حتى تَفِيءَ إلى أمْرِ اللهِ)[١] ولم يقل حاكموهم ، وهم البُغاة ، فإن عُدْتَ إلى قتالهم وأقررت على نفسك بالكفر إذ أجَبْتهم إلى التحكيم[٢] وإلا نابذناك وقاتلناك ، فقال علي ـ رضوان الله عليه ! ـ قد أبَيْتُ عليكم في أول الأمر فأبيتم إلا إجابتهم إلى ما سألوا ، فأجبناهم وأعطيناهم العهودَ والمواثيقَ ، وليس يَسُوغ لنا الغدرُ ؛ فأبَوْا إلا خلعه وإكفاره بالتحكيم ، وخرجوا عليه ، فسُمُّوا خوارج ، لأنهم خرجوا على عليّ بن أبي طالب ـ رضوان الله عليه ! وصار اختلافا إلى اليوم وسنذكر أقاويل الخوارج بعد هذا الموضع من كتابنا .

الخطاب ـ وهو الذي لا يروقه غير الأماثل ـ حتى كتب في وصيته : لا يقر لي عامل أكثر من سنة ، وأقروا الأشعري أربع سنين ، وكان عمر إذا رآه قال له : ذكرنا ربنا يا أبا موسى ، فيتلو القرآن ، وكان حسن الصوت بترتيل القرآن ، وفي الصحيح المرفوع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لقد أوتي أبو موسى مزماراً من مزامير آل داود » وكان عثمان النهدي يقول : ما سمعت صوت صنج ولا بربط ولا ناى أحسن من صوت أبي موسى الأشعري .

(١) من سورة الحجرات من الآية ٩ .

(٢) حذف جواب الشرط للعلم به ، وتقدير الكلام « إن عدت إلى قتالهم ، وأقررت على نفسك بالكفر إذ أجبتهم إلى التحكيم ؛ اتبعناك وصرنا معك » مثلا .

هذا ذكر الاختلاف

أمهات الفرق :

اختلف المسلمون عشرة أصناف[1] : الشيع ، والخوارج ، والمرجئة ، والمعتزلة والجهمية ، والضرارية ، والحسينية ، والبكرية ، والعامة ، وأصحاب الحديث ، والكلابية أصحاب عبد الله بن كلاب القطان .

الشيع ثلاثة أصناف :

فالشيَعُ ثلاثة أصناف ، وإنما قيل لهم الشيعة لأنهم شايعوا عليًّا رضوان الله عليه ، ويقدمونه على سائر[2] أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

---

(١) هكذا وقع فى أصول الكتاب ، وأنت إذا عددت الأسماء التى ذكرت وجدتها أحد عشر اسما .

(٢) قال أبو سعيد نشوان الحميرى فى الحور العين : وكانت الشيعة الذين شايعوا علياً عليه السلام على قتال طلحة والزبير وعائشة ومعاوية والخوراج ، فى حياة على عليه السلام ، ثلاث فرق : الأولى : فرقة منهم — وهم الجمهور الأعظم الكثير — يرون إمامة أبى بكر وعمر ، وعثمان إلى أن غير السيرة وأحدث الأحداث ، والثانية : فرقة منهم أقل من أولئك عدداً ، يرون الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر ثم عمر ثم علياً ، ولا يرون لعثمان إمامة ، وقال أيمن بن خريم :

له فى رقاب الناس عهــد وبيعة كعهد أبى حفص وعهد أبى بكر

وحكى الجاحظ أنه كان فى الصدر الأول لا يسمى شيعياً إلا من قدم علياً على عثمان ، ولذلك قيل : شيعى وعثمانى ؛ فالشيعى : من قدم عليا على عثمان ، والعثمانى : من قدم عثمان على على ، وكان واصل بن عطاء ينسب إلى التشيع فى ذلك الزمان ؛ لأنه كان يقدم عليا على عثمان ، والثالثة ، فرقة منهم يسيرة العدد جداً ، يرون عليا أولى بالإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويرون إمامة أبى بكر وعمر كانت من الناس على وجه الرأى والمشورة ، ويصوبونهم فى رأيهم ، ولا يخطئونهم ، إلا أنهم

غالية الشيعة خمس عشرة فرقة :

فمنهم « الغالية » وإنما سُمُّوا الغالية لأنهم غَلَوْا فى علىّ وقالوا فيه قولا عظيما ، وهم خمسَ عشرَة فرقةً :

البيانيـــة :

(١) فالفرقة الأولى منهم « البَيَانيَّة » أصحاب « بَيَان بن سمعان التميمى »[(١)] .

يقولون : إن إمامة على كانت أصوب وأصلح . اهـ المقصود منه . ومن هذا الكلام تعلم أن أكثر الشيعة لايقدمون علياً على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يفضلونه على عثمان ، وليس تفضيلهم إياه على عثمان مطلقا مجمعا عليه ، بل إن أكثرهم يرونه أفضل من عثمان بعد أن غير عثمان السيرة وأحدث الأحداث ، وهذا يخالف ماذكره المؤلف فى هذا الموضع على جهة الإطلاق ، من غير تقييد بفريق منهم أو بحالة دون حالة أو نحو ذلك ، وقد ذكرنا فيما سبق مقالتهم فى الإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فارجع إلى حديثنا المستفيض عن ذلك فى مواضع متعددة ، وبخاصة ما ذكرناه فى ص ٥٨ وما بعدها من هذا الجزء .

(١) يقع هذا الاسم « بيان بن سمعان النهدى » فى الملل والنحل ، ويقع « بيان ابن سمعان التيمى النهدى اليمنى» فى شرح المواقف وفى الفرق بين الفرق ، وكل ذلك صحيح ، ولكنه يقع فى اعتقادات فرق المسلمين للفخر الرازى « بنان بن إسماعيل الهندى » محرفا فى كل كلمة من كلماته . وبيان بن سمعان : ممخرق ظهر بالعراق فى أوائل القرن الثانى من الهجرة ، وادعى أول أمره أن جزءاً إلهيا حل فى على بن أبى طالب ، ثم انتقل عنه إلى ابنه محمد بن الحنفية ، ثم انتقل عنه إلى ابنه أبى هاشم ابن محمد ، ثم انتقل هذا الجزء الإلهى بعد أبى هاشم إلى بيان بن سمعان نفسه ، ثم تضاعفت مخرقته وزاد هوسه فادعى لنفسه النبوة ، وزعم ـ قبحه الله ! ـ أنه نسخ بعض شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وكتب إلى أبى جعفر محمد بن على بن الحسين يدعوه إلى الإيمان به ، ومما جاء فى كتابه إليه « أسلم تسلم ، وترتق فى سلم ، وتنج وتغنم ، فإنك لاتدرى أين يجعل الله النبوة والرسالة ، وما على الرسول إلا البلاغ » فلما بلغ الكتاب أبا جعفر أمر رسول بيان إليه أن يأكل الكتاب ، فما وصل الكتاب إلى جوفه حتى مات . وما زال بيان هذا يمخرق على الناس حتى وصل خبره

يقولون : إن الله عز وجل على صورة الإنسان ، وإنه يَهْلِكُ كله إلا وجهه ، وادّعى « بيان » أنه يدعو الزُّهْرة فتُجيبه ، وأنه يفعل ذلك بالاسم الأعظم ، فقتله خالد بن عبد الله القَسْرِي ، وحكى عنهم أن كثيراً منهم يثبت لبيَان بن سمعان النبوة .

ويزعم كثير من البَيَانية أن أبا هاشم عبدَ الله بن محمد بن الحنفية نصّ على إمامة بيَان بن سمعان ، ونَصَبه إماماً .

الجناحِيَّــــة :

(٢) والفرقة الثانية منهم أصحاب « عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذى الجَنَاحَين »(١) .

يزعمونَ أن عبد الله بن معاوية كان يدعى أن العلم يَنبُتُ فى قلبه كما تنبت الكَمْأة والعُشْبُ ، وأن الأرواح تناسخت ، وأن روح الله جلّ اسمه كانت فى آدم ثم تناسخت حتى صارت فيه .

قال : وزعم أنه ربٌّ ، وأنه نبيّ ، فَعَبَده شيعته ، وهم يكفرون بالقيامة ، ويدعون أن الدنيا لا تَفْنَى ، ويستحلونَ المَيْتة والخمر وغيرها من المحارم ،

= إلى خالد بن عبد الله القسرى ، فأخذه ، وقتله وصلبه (انظر التبصير ٧٢ ، والفرق بين الفرق ٢٨ و ١٣٨ و ١٤٥ والحور العين ١٦١ و ٢٦٠ والملل والنحل للشهرستانى ١/٢٤٦ وشرح المواقف ٨ / ٣٨٥ واعتقادات فرق المسلمين للرازى ٥٧ ثم انظر التاريخ الكامل لابن الأثير ٥/٨٢) .

(١) هذه الفرقة تسمى « الجناحية » بفتح الجيم والنون جميعاً ــ نسبة إلى الجناح الذى يطير به الطائر ، وذلك لأن جعفر بن أبى طالب ــ رضى الله عنه ! ــ وهو جد عبد الله بن معاوية هذا ــ يلقب كما أشار إليه المؤلف بذى الجناحين ، ويقال له أيضاً « جعفر الطيار » (وانظر التبصير ٧٣ ، والفرق بين الفرق ١٥٠ ، واعتقادات فرق المسلمين للرازى ٥٩ وللمواقف ٨ / ٣٨٦) .

ويتأولون قول الله عز وجل (٥ : ٩٣) : (ليس على الذين آمَنُوا وعملوا الصالحات جُنَاحٌ فيما طَعِمُوا إذا ما اتَّقَوْا وآمنوا)[١].

الحربيـــــة :

(٣) والفرقة الثالثة [منهم] أصحاب عبد الله بن عمرو بن حَرْبٍ[٢] ، وهم يُسَمَّوْن « الحَرْبِيَّة » .

يزعمون أن روح أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية[٣] تَحَوَّلَتْ فيه ، وأن أبا هاشم نصَّ على إمامته .

---

(١) وهؤلاء ــ لعنهم الله ! ــ لا يرون وجوب الصلاة والصوم والزكاة والحج وغيرها من الطاعات ، ويزعمون أن المراد بأسماء هذه العبادات جماعة من أهل البيت أوجب الله تعالى على الناس موالاتهم وستر أسماءهم وكنى عنهم بأسماء هذه العبادات ، ويدعون أن عبد الله بن معاوية الذي ينتسبون إليه لم يمت ، وأنه حي في جبل أصبهان ، وأنه لا يزال حياً حتى يخرج إليهم ، والذي أثبته التاريخ أن عبد الله هذا خرج على الأمويين بالكوفة في عهد مروان بن محمد آخر بني أمية ، واجتمع حوله خلائق ، فبرز إليهم أمير الكوفة يومئذ ، فقاتلهم ، ثم طلبوا الأمان لأنفسهم ولعبد الله ، فأعطاهموه ، فتوجه عبد الله إلى المدائن وعبر دجلة ، وغلب على حلوان وما يقاربها ، ثم توجه إلى بلاد العجم فغلب على همذان والري وأصبهان ، وبقي على ذلك مدة ، وكان أبو مسلم الخراساني داعية العباسيين قد قويت شوكته ، فسار إلى عبد الله بن معاوية وشيعته ، فقتله ، ثم أظهر الدعوة العباسية (انظر التبصير ٧٣ والفرق بين الفرق ١٣٨ و ١٥٠ و ١٥٤ و ١٦٣ ثم انظر الفخرى ١٦٢) .

(٢) عبد الله بن عمرو بن حرب الكندى : كان أول الأمر على دين البيانية (أصحاب بيان بن سمعان النهدى) في الحلول ، ثم زعم أن روح الإله انتقلت من أبي هاشم بن الحنفية إلى عبد الله بن حرب هذا ، لعنه الله ! (وانظر التبصير ٧٣ والفرق بين الفرق ١٤٩ والحور العين ١٦٠) .

(٣) الحنفية أم محمد بن على بن أبي طالب هى خولة بنت جعفر بن قيس بن سلمة ابن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدؤل بن حنيفة بن لجيم ، يقال : كانت من سبي اليمامة

المغـــيرية :

(٤) والفرقة الرابعة منهم « المُغيرية » أصحاب المغيرة بن سعيد[1] .

يزعمون أنه كان يقول : إنه نبى ، وإنه يعلم اسم الله الأكبر ، وإن معبودهم

الذين سباهم خالد بن الوليد رضى الله عنه فى حروب الردة ، وصارت إلى على ؛ رضى الله عنه ، ويقال : بل كانت سندية سوداء ، وكانت أمة لبنى حنيفة ، ولم تكن منهم (وانظر وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٣١٠ بتحقيقنا) .

(١) نحن أمام هذه الفرقة فى حال غير مستقرة ولا ثابتة على البحث الدقيق ،فاسم الذى تنسب إليه ونسبته وتفصيل مقالته ، فى كل ذلك تجد خلافا ؛ فبينما يذكر البغدادى فى الفرق بين الفرق والإسفراينى فى التبصير أنها تنسب إلى المغيرة بن سعيد العجلى (الفرق ٣٦و٢٣٨ و ١٤٦ والتبصير ٧٠ و ٧٣) تجد نشوان الحميرى فى الحور العين (١٣٨) يسميه المغيرة بن سعد العجلى ، وتجد الشهرستانى فى الملل والنحل (١/٢٤٩) يسميه المغيرة بن سعيد البجلى ، وابن حزم فى الفصل (٢/١١٤) يسميه المغيرة بن أبى سعيد مولى بنى بجيلة ، ويغفل أبو الحسن الملطى فى التنبيه (١٥٢) ذكر من تنسب إليه هذه الفرقة وإن يكن قد ذكر نحلتها ونصلها ، فإذا نحن تجاوزنا هذا الاختلاف واعتمدنا أنه « المغيرة بن سعيد » لوقوعه على هذه الصورة فى أكثر كتب المقالات ، وفى كتب التاريخ أيضا (انظر مثلا الكامل لابن الأثير ٥/٨٢ والنجوم الزاهرة ١/٢٨٣) وجدنا خلافا لا نستطيع إقراره ولا شيئا منه فى ذكر مقالة هذه الفرقة ، فبينما يذكر المؤلف ما تراه عن أمره أتباعه بانتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن على بن أبى طالب ، ويفصل نشوان هذا الموضوع بعض التفصيل فيقول : إن هذه الفرقة كانت تقول « إن الإمام بعد أبى جعفر محمد بن على الباقر هو المغيرة ، وإن أبا جعفر أوصى إليه . فهم يأتمون به إلى أن يظهر المهدى ، والمهدى عندهم هو محمد بن عبد الله بن الحسن ، المعروف بالنفس الزكية ، فلما أظهر المغيرة هذا القول برئت منه الجعفرية » ثم ذكر بعض مقالتهم بنفس عبارة المؤلف ههنا ، وقال فى ختام كلامه « وبلغ خالد بن عبد الله القسرى خبره (يريد خبر المغيرة) فقتله وصلبه ، فاستأمت المغيرية بعده جابرا الجعفى ، فمات جابر ، فادعى وصيته بكر الأعور الهجرى القتات ، فأستأموه ، ثم عجموا منه على الكذب ، فخلعوه ، وانصرفوا عنه إلى عبد الله بن

. . . .

المغيرة ، فنصبوه إماما ، فأكل عبد الله أموالهم » انتهى كلامه بحروفه بعد إصلاح تحريفات وردت فيه ، وتجد الإسفرايني يقول في التبصير « المغيرية : أتباع المغيرة بن سعيد العجلي ، وكان في الابتداء يدعي موالاة الإمامية ، وكان يقول بإمامة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وكان يستدل بما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن المهدي يوافق اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي ، وكان المغيرة يقول : إن هذا محمد بن عبد الله ، والنبي صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله ، فلما استقام له التقدم بين الروافض ادعى النبوة لنفسه » ثم يقول بعد كلام « ولما رفع خبره إلى خالد بن عبد الله القسري صلبه ، وتعرف أتباعه اليوم بمحمدية الروافض ، لقوله بإمامة محمد بن عبد الله » انتهى ، وقبل أن نذكر لك شيئا عن توقفنا في مقالة هذه الفرقة نذكر لك ما قاله المؤرخون عن المغيرة بن سعيد هذا ، قال أبو المحاسن في النجوم الزاهرة (١/٢٨٣) : وفي سنة تسع عشرة ومائة خرج المغيرة بن سعيد بالكوفة ، وكان ساحرا مشعبذا ، فحكى عنه الأعمش أنه كان يقول : لو أراد علي بن أبي طالب أن يحيي عادا وثمودا وقرونا بين ذلك كثيرا لفعل ، وبلغ خالد بن عبد الله القسري خبره ، فأرسل إليه ، فجيء به ، وأمر خالد بالنار والنفط ، وأحرقه ومن كان معه » انتهى ، وقال ابن الأثير في تاريخه الكامل (٥/٨٢) في حوادث سنة ١١٩ « في هذه السنة خرج المغيرة بن سعيد وبيان (بن سمعان النهدي) في ستة نفر ، وكانوا يسمون الوصفاء ، وكان المغيرة ساحرا ، وكان يقول : لو أردت أن أحيي عادا وثمودا وقرونا بين ذلك كثيرا لفعلت ، وبلغ خالد بن عبد الله القسري خروجهم بظهر الكوفة وهو يخطب فقال : أطعموني ماء ، فقال يحيى بن نوفل في ذلك :

أخالد ، لا جزاك الله خيرا ... وأير في حرامك من أمير
وكنت لدى المغيرة عبد سوء ... تبول من المخافة للزئير
وقلت لما أصابك : أطعموني ... شرابا ، ثم بلت على السرير
لأعلاج ثمانية وشيخ ... كبير السن ليس بذي نصير

فأرسل خالد ، فأخذهم ، وأمر بسريره فأخرج إلى المسجد الجامع ، وأمر بالقصب والنفط فأحضر ، فأحرقهم ، وأرسل إلى مالك بن أعين الجرمي فسأله ، فصدقه .

. . . .

فتركه . وكان رأى المغيرة التجسيم ، يقول : إن الله على رأسه تاج ، وإن أعضاءه على عدد حروف الهجاء ، ويقول مالا ينطق به لسان ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ! ويقول : إن الله تعالى لما أراد أن يخلق الخلق تكلم باسمه الأعظم ، فطار ، فوقع على تاجه ، ثم كتب بأصبعه على كفه أعمال عباده من المعاصي والطاعات ، فلما رأى المعاصي ارفض عرقا ، فاجتمع من عرقه بحران : أحدهما ملح مظلم ، والآخر عذب نير ، ثم اطلع في البحر فرأى ظله ، فذهب ليأخذه فطار ، فأدركه ، فقلع عيني ذلك الظل ومحقه ، فخلق من عينيه الشمس وسماء أخرى ، وخلق من البحر الملح الكفار ومن البحر العذب المؤمنين ، وكان يقول بالإلهية على ، وتكفير أبي بكر وعمر وسائر الصحابة إلا من ثبت مع علي ، وكان يقول : إن الأنبياء لم يختلفوا في شيء من الشرائع ، وكان يقول بتحريم ماء الفرات وكل نهر أو عين أو بئر وقعت فيه نجاسة ، وكان يخرج إلى المقبرة فيتكلم فيرى أمثال الجراد على القبور ، وجاء المغيرة إلى محمد الباقر فقال له : أقرر أنك تعلم الغيب حتى أجبي لك العراق ، فنهره وطرده ، وجاء إلى ابنه جعفر بن محمد الصادق فقال له مثل ذلك ، فقال : أعوذ بالله ، وكان الشعبي يقول للمغيرة : مافعل الإمام ؟ فيقول : أتهزأ به ؟ فيقول : لا ، إنما أهزأ بك » انتهى .

قال أبو أحمد غفر الله تعالى له ولوالديه : فأنت ترى أن المغيرة هذا تارة يدعي النبوة ، وتارة شيعيا يدعو إلى المهدي المنتظر ، وتارة يقول عن نفسه : لو شئت أن أحيي عادا وثمودا وقرونا بين ذلك كثيرا لفعلت ، وتارة يدعى هذه القدرة لعلي بن أبي طالب ، ثم إن المؤرخين أطبقوا على وفاة المغيرة محروقا على يد خالد بن عبد الله القسري في سنة ١١٩ ، وهم يذكرون أن محمد بن عبد الله بن الحسن المعروف بالنفس الزكية مات في سنة ١٤٥ من الهجرة أي بعد المغيرة بست وعشرين سنة . وفي هذه السنة نفسها مات أخوه إبراهيم بن عبد الله بن الحسن وأبوهما عبد الله بن الحسن المعروف بالحر ، أما محمد بن عبد الله فقتل في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأما إبراهيم بن عبد الله أخوه فقتل بالبصرة ، قتلهما عيسى بن موسى الهاشمي ، وأما أبوهما عبد الله فمات في سجن أبي جعفر المنصور ، فهل ترى أن يقول المغيرة بإقامة رجل ، ويأمر أتباعه بانتظار خروجه ، ويروج أمره على الناس باسمه ،

رجل من نور على رأسه تاج ، وله من الأعضاء والخلق مثل ما للرجل، وله جوف وقلب تَنْبَعُ منه الحكمة ، وإن حروف « أبى جاد » على عدد أعضائه .

قالوا : والألف موضع قدَمه لاعوجاجها ، وذكر الماء[1] فقال : لو رأيتم موضعها منه لرأيتم أمراً عظيما ، يُعَرِّضُ لهم بالعوره ، وبأنه قد رآه ، لعنه الله !

وزعم أنه يُحيي الموتى بالاسم الأعظم، وأراهم أشياء من النيرنجات والمخاريق .

وذكر لهم كيف ابتدأ الله الخلق، فزعَمَ أن الله ـ جل اسمه ! ـ كان وحده لاشىء معه ، فلما أراد أن يخلق الأشياء تكلم باسمه الأعظم، فطار فوقع فوق رأسه التاج ،قال

ثم لايخجل من أن يدعى النبوة لنفسه وذلك الرجل حى باق ، والذى يترجح عندنا تصحيحا لكلام هؤلاء الأعلام أن المغيرة بن سعيد ما كان ينتسب بمقالته إلى أحد من العلويين بعينه ، لا إلى محمد بن عبد الله ولا إلى غيره ، وإنما كان يدعو إلى المهدى المنتظر ، من غير أن يتعرض لذكر شخص ولا اسم ، ولم تكن دعوته هذه صادرة عن قلبه ، ولكنه يحتال بها ويمخرق من طريقها على الناس ليتبوة ، وهو فى نفسه يضمر ما ظهر عليه فيما بعد ، ثم لما مات صرف بعض أتباعه هذه الدعوة إلى محمد بن عبد الله بن الحسن ، أو يكون هو فى بادىء الأمر رافضا غاليا ثم خرج على الرافضة وادعى ما ادعاه من النبوة والتجسيم ، ولم يكن له ولا لأتباعه من بعده صلة بأحد من العلويين . ويؤيد ذلك أمران : الأول أن الإسفراينى يقول فى التبصير فى العبارة التى ذكرناها لك فى صدر هذا الكلام : « وكان فى الابتداء يدعى موالاة الإمامية » ثم يقول « فلما استقام له التقدم بين الروافض ادعى النبوة لنفسه » الأمر الثانى : أن هؤلاء الأعلام لم يتفقوا على واحد من العلويين كانت صلة المغيرة أو دعوته به ، فتارة يذكرون محمد بن عبد الله بن الحسن ، وتارة يذكرون محمدا الباقر ، وتارة يذكرون جعفر بن محمد ، وهذا ـ إن صح ـ يبين أنه كان يستغل اسم العلويين بصفة عامة ليروج دعوته على ضعاف العقول والنوكى ممن لايقيم الله لهم يوم القيامة وزنا ، والله أعلم.

(١) ذكر فى الحور العين « الصاد » مكان « الماء » قال : « فقال . لورأيتم موضع الصاد منه لرأيتم أمرا عظيما ، يعرض لهم بالعورة » .

وذلك قوله (٨٧:١) : (سبح اسم ربك الأعلى) قال : ثم كتب بأصبعه على كفه أعمالَ العباد من المعاصي والطاعات ، فغضب من المعاصي ، فَعرِقَ ، فاجتمع من عرقه بَحْرَان : أحدهما مالح مظلم ، والآخر نَيِّرعذب ، ثم اطَّلع في البحر فأبصر ظله فذهب ليأخذه ، فطار ، فانتزع عَيْنَ ظله ، فخلق منها شمساً ، ومَحَقَ ذلك الظل ، وقال : لا ينبغي أن يكون معي إله غيري ، ثم خلق الخلق كله من البحرين ، فخلق الكفار من البحر المالح المظلم ، وخلق المؤمنين من النيِّر العذب ، وخلق ظلال الناس ، فكان أول مَنْ خلق منها محمداً صلى الله عليه وسلم ، قال : وذلك قوله (٤٣ : ٨١) : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ثم أرسل محمداً إلى الناس كافة ، وهو ظلٌّ ، ثم عَرَضَ[(٢)] على السمٰوات أن يمنعن على بن أبي طالب رضوان الله عليه ، فأبَيْنَ ، ثم على الأرض والجبال فأبَيْنَ ، ثم على الناس كلهم ، فقام عمر بن الخطاب إلى أبي بكر فأمره أن يَتحمَّلَ مَنْعَه ، وأن يَغْدِر به ، ففعل ذلك أبو بكر ، وذلك قوله (٣٣ : ٧٢) : (إنا عَرَضنا الأمانة عَلَى السمٰوات والأرض والجبال) قال : وقال عمر : أنا أُعِينُك على عليٍّ لتجعل لي الخلافة بعدك ، وذلك قوله (٥٩ : ١٦) : (كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكْفُرْ) والشيطان عنده : عمر ، وزعم أن الأرض تنشق عن الموتى فيرجعون إلى الدنيا ، فبلغ خبرُه خالد بن عبد الله فقتله .

قال : وكان « جابر الجعفي » من أصحابه ، وأنزله أصحاب المغيرة بمنزلة المغيرة ، ومات جابر ، وادّعى وصيته بكرٌ الأعور الهجري القتّات ، فصيّرُوه إماماً ، وقالوا : إنه لا يموت ، فأكل أموالهم .

وكان المغيرة يأمرهم بانتظار محمد بن عبد الله بن الحسن [بن الحسن] بن علي بن

(٢) قد رأيت في كلام ابن الأثير الذي أثرناه لك في الحديث عن مقالة هذه الطائفة ما قد يناقض هذا الكلام ، وذلك حيث يقول : « وكان يقول بإلاهية علي ، وتكفير أبي بكر وعمر وسائر الصحابة إلا من ثبت مع علي ».

أبى طالب ، وذكر لهم أن جبريل وميكائيل — عليهما السلام ! — يُبَايعانه بين الرُّكن والمقام ، وَيُحْيِي له سَبعَةَ عَشَرَ رجلا يُعْطَى كلُّ رجل منهم كذا وكذا حرفاً من الاسم الأعظم ؛ فيهزمون الجيوش ، ويملكون الأرض ، فلما خرج محمد وقتل قال بعضُ أصحاب المغيرة : لم يكن الخارج محمد بن عبد الله ، وإنما كان شيطاناً تمثل فى صورته[1] ، وإن محمداً سيخرج ويملك على ما قال المغيرة ، وبَرِئ بعضهم من المغيرة .

المنصورية :

(٥) والفرقة الخامسة منهم « المنصورية » أصحاب « أبى منصور[2] » .

(١) قال البغدادى : « وقال أصحابنا لهذه الفرقة : إن أجزتم أن يكون المقتول بالمدينة غير محمد بن عبد الله بن الحسن ، وأجزتم أن يكون المقتول هنا شيطانا تصور للناس فى صورة محمد بن عبد الله ، فأجيزوا أن يكون المقتول بكربلاء غير الحسين بن على بن أبى طالب وأصحابه ، وإنما كانوا شياطين تصوروا للناس بصورة الحسين وأصحابه وانتظروا حسينا كما انتظرتم محمد بن عبد الله ، أو انتظروا عليا كما انتظرته السبئية منكم ، وهذا ما لا انفصال لهم عنه » انتهى ، قال أبو أحمد : وهذا الكلام يستقيم على اعتبار أن أصحاب هذه النحلة كانوا — بعد وفاة المغيرة الذى لم يقتل إلا بعد أن ادعى النبوة — يقولون بانتظار محمد بن عبدالله بن الحسن ، وهو أحد فرضين ذكرناهما فى الكلام السابق .

(٢) أبو منصور العجلى : رجل من عبد القيس ، كان يسكن الكوفة وله فيها دار ، وكان أمياً لا يقرأ ، ونشأ بالبادية ، فلما مات أبو جعفر محمد بن على بن الحسين ادعى أبو منصور أن أبا جعفر فوض إليه أمره وجعله وصيه من بعده ، ثم تجاوز ذلك فادعى لنفسه أنه نبى ورسول ، وأن جبريل يأتيه بالوحى من عند الله عز وجل ، وزعم أن الله تعالى أرسل محمدا صلى الله عليه وسلم بالتنزيل ، وأرسله هو بالتأويل ، واستمرت فتنة هذا المخرق الضال حتى وقف يوسف بن عمر الثقفى ابن عم الحجاج الثقفى على عوراته ، فأخذه وصلبه ، ثم قام من بعده الحسين بن أبى منصور ، فتنبأ وادعى مرتبة أبيه ، فأخذ وأتى به إلى المهدى العباسى ، فأقر أمامه بما نسب إليه ،

يزعمون أن الإمام بعد أبى جعفر محمدِ بنِ على بن الحسين بن علىّ «أبومنصور» وأن أبامنصور قال : آلُ محمد هم السماء ، والشيعة هم الأرض ، وأنه هو الكِسْف(١) الساقط (٥٢ : ٤٤) من بنى هاشم ، وأبومنصور هذا رجل من بنى عِجْل ، وزعم أبومنصور أنه عُرِجَ به إلى السماء فمَسَح معبودُه رأسَه بيده ، ثم قال له : أى بُنَىّ اذهَبْ فبَلِّغْ عنى ، ثم نُزِلَ به إلى الأرض ، ويمينُ أصحابه إذا حلفوا أن يقولوا : لا والكلمة ، وزعم أن عيسى أوّلُ مَنْ خَلَق الله من خلقه ، ثم علىٌّ ، وأن رُسُلَ الله سبحانه لا تنقطع أبداً ، وكفر بالجنة والنار ، وزعم أن الجنة رَجُلٌ ، وأن النار رجل ، واستحلّ النساء والمحارم ، وأحَلّ ذلك لأصحابه ، وزعم أن المَيْتَةَ والدمَ ولحم الخنزير والخمر والميسر وغير ذلك من المحارم حلالٌ ، وقال : لم يحرّم الله ذلك علينا ، ولا حرّم شيئاً تَقْوَى به أنفُسُنا ، وإنما هذه الأشياء أسماء رجال حرّم الله سبحانه ولايتهم ، وتأوّل فى ذلك قوله تعالى (٥ : ٩٣) : (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جُنَاحٌ فيما طَعِمُوا) وأسقط الفرائض ، وقال : هى أسماء رجال أوْجَبَ الله ولايتهم ، واستحلّ خَنْق المُنَافقين وَأَخْذَ أموالهم ، فأخذه يوسفُ بن عُمَرَ الثقفىُّ(٢) والى العراق فى أيام بنى أُمَيَّة فقتله .

فقتله ، وصلبه ، وأخذ منه مالا عظيما ، وطلب أصحابه ، فأخذ منهم جماعة فقتلهم وصلبهم .

(١) فى الملل والنحل « زعم العجلى أن عليا هو الكسف الساقط من السماء وربما قال الكسف الساقط من السماء هو الله عز وجل » انتهى ، وهو يعنى قوله تعالى من سورة الطور : (وإن يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم) وأين الآية مما يقولون ؟ وأين الثريا من يد المتناول ؟

(٢) يوسف بن عمر الثقفى : هو أبو يعقوب يوسف بن عمر بن محمد بن أبى عقيل ابن مسعود الثقفى ، كان يوسف رجلا حسن القراءة فصيحا ، وكان جوادا ، وكان ـ مع ذلك ـ أحمق ، سيء الخلق والسيرة ، تياها ، معجبا بنفسه ، ولاه هشام بن عبد الملك بن مروان اليمن فى سنة ست ومائة ، ثم ولاه العراق سنة عشرين ومائة ،

الخطابية :

(٦) والفرقة السادسة منهم « الخَطَّابية » أصحابُ « أبى الخَطَّابِ بن أبى زينب[(١)] » :

وهم خمس فرق ، كلهم يزعمون أن الأئمة أنبياء مُحَدَّثون ، ورسل الله وحُجَجُه

فاستخلف على اليمن ابنه الصلت بن يوسف ، ولما ولى يزيد بن الوليد الخلافة حبسه ، وبقى فى الحبس إلى أن قتل فى سنة سبع وعشرين ومائة ، وكان الذى تولى قتله يزيد ابن خالد بن عبد الله القسرى ، قتله انتقاما لأبيه خالد ، وكان أبو يعقوب قد قتل خالدا حين ولى العراق مكانه ، وليعقوب هذا ترجمة وافية فى ابن خلكان (انظر الترجمة رقم ٨١٤ فى الجزء ٦ ص ٩٨ بتحقيقنا)

(١) أبو الخطاب بن أبى زينب : سماه فى الحور العين (١٦٦) محمد بن أبى زينب وقال : « إنه مولى لبنى أسد » ، ويكنى أبا الظبيان ، وأبا إسماعيل ، أيضاً ، وقد ذكر فى دائرة المعارف للبستانى (١/٤٨٣) نقلا عن ابن الأثير ما نصه : « لما فشا دين الإسلام فى الناس وقامت له أعداء ينتظرون استئصاله بالقوة ، فلم يقدروا ، أخذت الأعداء تستعمل الحيل فى ذلك ، فيموهون بالأحاديث الكاذبة ، ويوقعون الشكوك بين الناس فى الدين الإسلامى ، وهم متظاهرون به لدى الجمهور ، وكان أول من قام بذلك أبو الخطاب محمد بن أبى زينب مولى بنى أسد وأبو شاكر ميمون بن ديصان صاحب كتاب الميزان فى نصرة الزندقة ، وكان يقول هو وأصحابه : إن لكل شىء من العبادات باطنا ، وإن الله سبحانه لم يوجب على أوليائه ومن عرف الأئمة والأبواب صلاة ولا زكاة ، ولا غير ذلك ، ولا حرم عليهم شيئاً ، وأباح لهم زواج الأمهات والأخوات ، وإنما هـذه قيود للعامة ساقطة عن الخاصة ، فكانوا يستميلون العامة ، وتفرقت أصحابهم فى البلاد ، وأظهروا الزهد والعبادة لكى يغروا الناس بذلك ، ثم قتل أبو الخطاب بن أبى زينب وجماعة من أصحابه بالكوفة . وكان أصحابه قالوا له : إنا نخاف الجند ، فقال لهم : إن أسلحتهم لا تعمل فيكم ، فلما ابتدأوا فى ضرب أعناقهم قال له أصحابه : ألم تقل إن سيوفهم لاتعمل فينا ؟ ! فقال : إذا كان قد بدا لله فما حيلتى ؟ ! وتفرقت هذه الطائفة فى البلاد وتعلموا الشعبذة ، والنارنجات والنجوم والكيمياء ، فكانوا يحتالون على كل قوم بما ينفق عندهم » وفى خطط

على خلقه لا يزال منهم رسولان : واحد ناطق ، والآخر صامت ، فالناطق محمد صلى الله عليه وسلم ، والصامتُ على بن أبي طالب ، فهم فى الأرض اليوم طاعتهم مُفْتَرضَةٌ على جميع الخلق ، يَعلَمون ما كان وماهو كائن ، وزعموا أنّ أبا الخطاب نبيٌّ ، وأن أولئك الرسل فَرَضُوا عليهم طاعة أبى الخطاب ، وقالوا : الأئمة آلهة ، وقالوا فى أنفسهم مثل ذلك ، وقالوا : ولَدُ الحسين أبناء الله وأحِبَّاؤه ، ثم قالوا ذلك فى أنفسهم ، وتأوَّلوا قول الله تعالى (٣٨ : ٧٢) (فإذا سَوَّيْتُهُ ونفخت فيه من روحى فقَعُوا له ساجدين) قالوا : فهو آدم ونحن ولده ، وعبدوا أبا الخطاب ، وزعموا أنه إله ، وزعموا أن جعفر بن محمد إلههم أيضاً ، إلا أنّ أبا الخطاب

المقريزى (٢ / ٣٥٢ بولاق) ما نصه : « والفرقة الثالثة الخطابية أتباع أبى الخطاب محمد بن أبى ثور ، وقيل محمد بن أبى يزيد (كذا) الأجدع ، ومذهبه الغلو فى جعفر الصادق ، وهو أيضا من المشبهة ، وأتباعه خمسون فرقة ، وكلهم متفقون على أن الأئمة مثل على وأولاده كلهم أنبياء ، وأنه لا بد من رسولين لكل أمة : أحدهما ناطق ، والآخر صامت ، فكان محمد ناطقا ، وعلى صامتا ، وأن جعفر بن محمد الصادق كان نبيا ، ثم انتقلت النبوة إلى أبى الخطاب الأجدع ، وجوزوا كلهم شهادة الزور لموافقيهم ، وزعموا أنهم عالمون بما هو كائن إلى يوم القيامة ، وقالت المعمرية منهم : الإمام بعد أبى الخطاب رجل اسمه معمر ، وزعموا أن الدنيا لا تفنى ، وأن الجنة هى ما يصيبه الإنسان من الخير فى الدنيا ، والنار ضد ذلك ، وأباحوا شرب الخمر والزنى وسائر المحرمات ، ودانوا بترك الصلاة ، وقالوا بالتناسخ ، وأن الناس لا يموتون ، وزعموا أن كل مؤمن يوحى إليه ، وأن منهم من هو خير من جبريل — إلخ ما ذكره المؤلف ههنا من حماقاتهم » (وانظر مع ذلك : الحور العين ١٦٦ ، والتبصير للاسفراينى ٧٣ واعتقادات فرق المسلمين ٥٨ والفرق بين الفرق فى المواضع المنصوص عليها فى الفهرس وخاصة ١٥٠ والملل والنحل للشهرستانى (١ / ٣٠٠) وقال فى دائرة المعارف الإسلامية (١/٣٣٦) : « ولا نعرف شيئاً آخر عن تفاصيل حياته سوى أن عيسى بن موسى والى الكوفة من قبل العباسيين قتله فى عام ١٤٣ هـ » ا هـ

أعظم منه، وأعظم من عليّ، وخرج أبو الخطاب على ابى جعفر، فقتله عيسى بن موسى فى سَبْخَة الكوفة، وهم يتدينُون بشهادة الزور لموافقيهم.

المعمرية:

(٧) والفرقة الثانية من « الخطابية » وهى الفرقة السابعة من « الغالية »:

يزعمون ان الإمام بعد أبى الخطاب رجل يقال له «معمر»، وَعَبَدُوه كما عَبَدُوا أبا الخطاب، وزعموا أن الدنيا لا تَفْنَى، وأن الجنة ما يُصِيبُ الناسَ من الخير والنعمة والعافية، وان النار ما يصيب الناسَ من خلاف ذلك، وقالوا بالتناسخ، وأنهم لا يموتون، ولكن يُرْفَعُون بأبدانهم إلى المَلَكُوت، وتوضع للناس أجساد شبه أجسادهم، واستَحَلُّوا الخمر والزنا، واستحلوا سائر المحرمات، ودانوا بترك الصلاة، وهم يُسَمَّوْن « المعمرية » ويقال: إنهم يسمون « اليعمرية »[1].

البزيغية:

(٨) والفرقة الثالثة من « الخطابية »، وهى الثامنة من الغالية، يقال لهم « البزيغية » أصحاب « بزيغ بن موسى »[2]:

يزعمون أن جعفر بن محمد هو الله، وأنه ليس بالذى يَرَوْن، وأنه تَشَبَّه للناس بهذه الصورة، وزعموا أن كل ما يحدث فى قلوبهم وَحْى، وأنّ كل مؤمن يوحى إليه، وتأوَّلوا فى ذلك قول الله تعالى (٣ : ١٤٥) : (وما كان لنفس أنْ تَمُوتَ إلا بإذنِ الله) أى بوحى من الله، وقوله (١٦ : ٦٨) : (وَأَوْحَى

---

(١) فى نسخة « اليعمومية ».

(٢) وقع اسمه « بزيغ » بالباء الموحدة بعدها زاى وآخره غين معجمة فى أصل هذا الكتاب، وفى الفرق بين الفرق، وفى الملل والنحل للشهرستانى. وفى خطط المقريزى فى المواضع التى نبهنا عليها فى الكلام السابق، ولكنه وقع فى التبصير « ربيع » براء مهملة فى أوله بعدها باء موحدة وآخره عين مهملة.

ربك إلى النحل) و (٥ : ١١١) : (وَ إِذْ أَوْحَيْتُ إلى الحوارِيِّينَ) وزعموا أن منهم من هو خَيْرٌ من جبريل وميكائيل ومحمد ، وزعموا أنه لا يموت منهم أحد ، وأنَّ أحدهم إذا بلغت عبادته رُفِـعَ إلى الملكوت ، وادّعوا مُعَايَنَةَ أمواتهم ، وزعموا أنهم يرونهم بكرةً وعشيةً .

العميرية :

(٩) والفرقة الرابعة من « الخطابية » ، وهى التاسعة من الغالية ، يقال لهم « العميرية » أصحاب « عمير بن بيَان العجلى » :

وهذه الفرقة تـكَذِّب من قال منهم إنهم لايموتون ، ويزعمون أنهم يموتون ، ولايزال خَلَفٌ منهم فى الأرض أئمة أنبياء ، وعبدوا جعفراً كاعبده «اليَعْمَرِيون» وزعموا أنه ربُّهم ، وقد كانوا ضربوا خَيْمَة فى كُنَاسة[1] الـكوفة ثم اجتمعوا إلى عبادة جَعْفَر ، فأخذ يزيد بن عمر بن هبيرة « عُمَيْر بن البيان » فقتله فى الـكُناسة

المفضلية :

(١٠) والفرقة الخامسة من « الخطابية » ، وهى العاشرة من الغالية ، يقال لهم « المَفَضَّلية » لأن رئيسهم كان صيرفياً يقال له « المفضل » :

يقولون بربوبية جعفر ، كما قال غيرهم من أصناف الخَطَّابية ، وانتحلوا النبوة والرسالة ، وإنما خالفوا فى البَرَاءة من « أبى الخطاب » لأن جعفراً أظهر البَرَاءة منه .

فجميعُ مَنْ أخرج الأمر من بنى هاشم من الإمامية الذين يقولون بالنص عَلَى عَلِيّ وادّعى الأمر لنفسه ستة : عبدُ الله بن عمرو بن حَرْب الـكندى ، وبَيَان بن سمعان التميمى ، والمغيرة بن سعيد ، وأبو منصور ، والحسن بن أبى منصور ، وأبو الخطاب الأسدى ، وزعم أبو الخطاب أنه أفضل من بنى هاشم .

(١) الـكناسة ـ بضم الـكاف وفتح النون مخففة ـ محله من محلات الـكوفة ، وفى هذه المحلة أوقع يوسف بن عمر الثقفى (تقدمت ترجمته) بزيد بن على بن الحسين ابن على بن أبى طالب ـ عليه السلام ! ـ كما يقولون .

وقد قال فى عصرنا هذا قائلون بإلهية سَلْمَانَ الفارسى(١) .

(١) سلمان الفارسى : هو أبو عبد الله ، ويقال له : سلمان بن الإسلام ، وسلمان الخير ، وقال ابن حبان : من زعم أن سلمان الخير شخص آخر غير سلمان الفارسى وهم . وأصل سلمان الفارسى من رامهرمز ، ويقال : بل أصله من أصبهان ، وكان قد سمع بأن النبى صلى الله عليه وسلم سيبعث ، فخرج فى طلب ذلك ، فوقع فى الأسر فى قصة طويلة حكاها ابن هشام فى السيرة ، وبيع فى المدينة ، فاشتغل بالرق حتى كان أول ما شهده مع النبى صلى الله عليه وسلم من الغزوات غزوة الخندق ، وشهد معه بقية المشاهد ، وحضر فتوح العراق ، وولى المدائن ، وقال ابن عبد البر : يقال : إنه شهد غزوة بدر . وكان عالما زاهدا ، روى عنه كعب بن عجرة ، وأنس ، وابن عباس ، وأبو سعيد ، وغيرهم من الصحابة ، وروى عنه من التابعين : أبو عثمان النهدى ، وطارق بن شهاب ، وسعيد بن وهب ، وآخرون بعدهم ، قيل : كان اسمه « مابه » بكسر الباء الموحدة ــ ابن بود ، قاله ابن منده بسنده ، وساق له نسبا ، وقيل : كان اسمه بهنود ، ويقال : إنه أدرك عيسى بن مريم ، وقيل : بل أدرك وصى عيسى ، ورويت قصته من طرق كثيرة من أصحها ما أخرجه أحمد من حديثه نفسه ، وأخرجها الحاكم من وجه آخر عنه أيضاً ، وأخرجه الحاكم من حديث بريدة ، وعلق البخارى طرفا منها ، وفى سياق قصته فى إسلامه اختلاف يتعسر الجمع فيه ، وروى البخارى فى صحيحه عن سلمان أنه تداوله بضعة عشر سيدا ، قال الذهبى : وجدت الأقوال فى سنه كلها دالة على أنه جاوز المائتين وخمسين ، والاختلاف إنما هو فى الزائد ، قال : ثم رجعت عن ذلك ، وظهر لى أنه ما زاد على الثمانين : قلت : لم يذكر مستنده فى ذلك ، وأظنه أخذه من شهود سلمان الفتوح بعد النبى صلى الله عليه وسلم وتزوجه امرأة من كندة ، وغير ذلك مما يدل على بقاء بعض النشاط ، لكن إن ثبت ما ذكروه يكون ذلك من خوارق العادات فى حقه ، وما المانع من ذلك ؟ فقد روى أبو الشيخ فى طبقات الإصبهانيين من طريق العباس بن يزيد ، قال : أهل العلم يقولون : عاش سلمان ثلثمائة وخمسين سنة ، فأما مائتان وخمسون فلا يشكون فيها ، قال أبو ربيعة الإيادى عن ابن أبى بريدة عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يحب من أصحابى أربعة » فذكره فيهم . وقال سلمان بن المغيرة عن حميد بن هلال :

وفى النسّاك من الصوفية من يقول بالحلول ، وان البارىء يحلُّ فى الأشخاص وأنه جائز أن يحلّ فى إنسان وسَبُع وغير ذلك من الأشخاص[1] .

آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أبى الدرداء وسلمان ، ونحوه فى البخارى من حديث أبى جحيفة فى قصته ، ووقع فى هذه القصة «فقال النبى صلى الله عليه وسلم لأبى الدرداء: سلمان أفقه منك» ومات سلمان سنة ست وثلاثين ، فى قول أبى عبيد ، أو سبع فى قول خليفة ، وروى عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس : دخـل ابن مسعود على سلمان عند الموت ، فهذا يدل على أنه مات قبل ابن مسعود ، ومات ابن مسعود قبل سنة أربع وثلاثين ، فكأن سلمان مات سنة ثلاث أو سنة ثنتين ، وكان سلمان إذا خرج عطاؤه تصدق به ، وكان ينسج الخوص ، ويأكل من كسب يده (انظر الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر ١ / ٦٠ وانظر سيرة ابن هشام بتحقيقنا ١ / ٢٣٣ - ٢ / ١٢٦ - ٣ / ٢٤٠ وكامل ابن الأثير ٣ / ١٢٣) .

(١) أكثر العلماء على أن أبا مغيث الحسين بن منصور ، المعروف بالحلاج ، الزاهد الصوفى المشهور ، المتوفى قتيلا سنة تسع وثلاثمائة من الهجرة - كان يقول بالحلول ، وكفروه بذلك ، وحكم علماء عصره بكفرة ، وبأنه حلال الدم ، وقتل بفتواهم ، ومن الألفاظ التى اشتهرت عنه قوله « أنا الحق » وقوله « ما فى الجبة إلا الله » ويرى إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن محمد الجوينى أن أبا المغيث الحلاج وأبا طاهر سليمان بن أبى سعيد الحسن بن بهرام القرمطى كانا من قوم اتفقوا على قلب نظام الدولة وتواصوا بالدأب ومواصلة السعى لذلك ، وذهب القرمطى إلى أكناف الأحساء لذلك ، قال « وارتاد الحلاج قطر بغداد ، فحكم عليه صاحبها بالهلكة ، والقصور عن درك الأمنية ، لبعد أهل العراق عن الانخداع » أما حجة الإسلام الغزالى - وهو من تلاميذ إمام الحرمين الجوينى - فقد عقد فى كتابه « مشكاة الأنوار » فصلا طويلا بين فيه حال الحلاج ، واعتذر عن الألفاظ التى كانت تصدر عنه ، وحملها كلها على محامل حسنة وتأولها ، وقال : هذا من فرط المحبة ، وشدة الوجد ، وجعل هذا الكلام مثل قول القائل :

أنا من أهوى ، ومن أهوى أنا نحن روحان حللنا بدنا

وأصحابُ هذه المقالة إذا رأوا شيئاً يستحسنونه قالوا : لا نَدْرِى لعلَّ الله حالٌّ فيه ، ومالوا إلى اطِّرَاح الشرائع ، وزعموا أن الإنسان ليس عليه فَرْض ، ولا يلزمه عبادة ، إذا وصل إلى معبوده(١) .

(١١) والصنف الحادى عشر من أصناف الغالية يزعمون أن روح القُدُس هو

فإذا أبصرتنى أبصرته وإذا أبصرته أبصرتنا

والحلاج هو صاحب البيت المشهور الذى يجرى على قول المجبرة ، وهو قوله :

ألقاه فى اليم مكتوفا وقال له : إياك إياك أن تبتل بالماء

(وانظر الترجمة رقم ١٨١ من كتاب وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان ، لقاضى القضاة ابن خلكان ١ / ٤٠٥ بتحقيقنا) .

(١) كنا نسمع أن رجلا يدعى التصوف يرى أن العبد إذا وصل إلى درجة اليقين سقطت عنه التكاليف الشرعية ، ويحتج لذلك بقوله تعالى : (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين) وهذا خطأ فى الرأى وفى الاستدلال جميعاً ، فإنه ما من أحد يزعم لنفسه أنه بلغ من اليقين بربه والاتصال به أكثر مما بلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما نقل أحد — ولا نقلا كاذبا — أنه صلى الله عليه وسلم ترك عبادة ربه منذ فرضت عليه إلى أن انتقل إلى الرفيق الأعلى ، واليقين الذى فى الآية الكريمة ليس هو اليقين المقابل للشك والوهم والظن وما معها ، وإنما هو — على ما أجمع عليه من يصح إجماعه من المفسرين ورواة السنة الموثوق بنقلهم — الموت . قال أبو حيان : «والجمهور على أن المراد باليقين الموت : أى ما دمت حيا فلا تخل بالعبادة ، وهو تفسير ابن عمر ومجاهد والحسن وقتادة وابن زيد ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى عثمان ابن مظعون عند موته : أما هو فقد رأى اليقين ، ويروى : فقد جاءه اليقين ، وليس اليقين من أسماء الموت ، وإنما العلم به يقين لا يمترى فيه عاقل ، فيسمى يقيناً تجوزا : أى يأتيك الأمر اليقين علمه ووقوعه . . . وحكمة جعل اليقين غاية للأمر بالعبادة أنه يقتضى ديمومة العبادة ما دام حياً ، بخلاف الأمر بالعبادة من غير ذكر الغاية ، لأنه يكون مطلقاً ، فيكون مطيعاً بالمرة الواحدة ، والمقصود : أنه لا يفارق العبادة حتى يموت » اهـ كلامه .

الله عز وجل ، كانت فى النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم فى علىّ ، ثم فى الحسن ، ثم فى الحسين ، ثم فى على بن الحسين ، ثم فى محمد بن على ، ثم فى جعفر بن محمد ابن على ، ثم فى موسى بن جعفر ، ثم فى على بن موسى بن جعفر ، ثم فى محمد ابن على بن موسى ، ثم فى على بن محمد بن على بن موسى ، ثم فى الحسن بن على بن محمد بن على بن موسى ، ثم فى محمد بن الحسن بن على بن محمد بن على ، وهؤلاء آلهة عِنْدَهُم ، كل واحد منهم إلهٌ على التناسخ ، والإله عندهم يدخل فى الهياكل .

(١٢) والصنف الثانى عشر من أصناف الغالية يزعمون أن عليًّا هو الله ، وَيُكَذِّبون النبىَّ صلى الله عليه وسلم ، ويشتمونه ، ويقولون : إن عليًّا وَجَّهَ به ليبَيِّن أمره ، فادعى الأمر لنفسه .

الشريعية :

(١٣) والصنف الثالث عشر من أصناف الغالية هم أصحاب «الشريعىّ»[(١)]. يزعمون أن الله حَلَّ فى خمسة أشخاص : فى النبى ، وفى على[(٢)] ، وفى الحسن[(٣)] ،

---

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٥٣ و ١٥٥) .

(٢) انظر ترجمته فى ص ٥٤ من هذا الجزء .

(٣) الحسن : هو سبط الرسول صلى الله عليه وسلم ، وريحانته : أمير المؤمنين أبو محمد الحسن بن على بن أبى طالب ، أمه فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولد فى منتصف شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة ـ وقيل : فى شعبان منها ، وقيل : ولد سنة أربع ، وقيل : ولد سنة خمس ، والأول أصح ـ ولما قتل عبد الرحمن بن ملجم المرادى أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه بايع أهل العراق ابنه الحسن بن على ، فسار إلى أهل الشام ، وفى مقدمته قيس بن سعد فى اثنى عشر ألفاً ، يسمون شرطة الجيش ، فنزل قيس بن سعد بمسكن من الأنبار ونزل الحسن المدائن ، فنادى مناد فى عسكر الحسن : ألا إن قيس بن سعد قتل ،

وفى الحسين[1]، وفى فاطمة[2] ؛ فهؤلاء آلهة عندهم .

فوقع الانتهاب فى العسكر ، حتى انتهبوا فسطاط الحسن ، وطعنه رجل من بنى أسد بخنجر ، فدعا عمرو بن سلمة الأرحبى ، وأرسله إلى معاوية يشترط عليه شروطاً ، وبعث معاوية عبد الرحمن بن سمرة وعبد الله بن عامر ، فأعطيا الحسن ما أراد ، فجاء له معاوية من منبج إلى مسكن ، فدخلا الكوفة جميعاً ، فنزل الحسن القصر ، ونزل معاوية النخيلة ، وأجرى عليه معاوية فى كل سنة ألف ألف درهم ، وعاش الحسن بعد ذلك عشر سنين ، ومات فى سنة تسع وأربعين فى قول الواقدى ، وقيل : مات فى سنة خمسين ، وقيل : مات فى سنة إحدى وخمسين ، وقال الهيثم بن عدى : مات فى سنة أربع وأربعين ، وقال ابن منده : مات فى سنة تسع وأربعين ، ويقال : إنه مات مسموما ، ويحدث ابن منده بسنده عن عمير بن إسحاق ، أنه قال : دخلت أنا وصاحب لى على الحسن بن على ، فقال الحسن لها : لقد لفظت طائفة من كبدى ، وإنى قد سقيت السم مرارا ، فلم أسق مثل هذا ، وأتاه الحسين بن على فسأله عمن سقاه السم ، فأبى أن يخبره ، رضى الله تعالى عنه !

(1) الحسين : هو ثانى السبطين الشريفين ، أبو عبد الله الحسين بن على بن أبى طالب ، أمه فاطمة الزهراء ، سيدة نساء العالمين ، ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد فى شعبان سنة أربع من الهجرة ، وقيل : سنة ست ، وقيل : سنة سبع ، وكانت إقامة الحسين مع أبيه فى المدينة ، ثم خرج معه إلى الكوفة ، فشهد الجمل وصفين ، ثم شهد معه قتال الخوارج إلى أن قتل أبوه ، ثم كان مع أخيه الحسن إلى أن سلم الحسن الأمر إلى معاوية على ماذكرناه قريباً ، فتحول الحسين مع أخيه الحسن إلى المدينة ، واستمر بها إلى أن مات معاوية ، فخرج إلى مكة ، ثم أتته كتب أهل العراق بأنهم قد بايعوه بعد موت معاوية ، فأرسل إليهم ابن عمه مسلم بن عقيل ابن أبى طالب ، فأخذ بيعتهم ، وأرسل إليه ،يطلب منه التوجه إليهم ، ثم كان من قتله بكربلاء ما كان ، قال الزبير بن بكار . قتل الحسين يوم عاشوراء سنة إحدى وستين ، وشذ من قال غير ذلك .

(2) فاطمة : هى بنت إمام المتقين ، ورسول رب العالمين ، إلى الناس أجمعين ، سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ، كانت تكنى أم أبيها ، وتلقب

وليس يطعن أصحابُ الشريعى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يقولون عنه ما حكيناه عن الصنف الذى ذكرناه قبلهم .

وقالوا : لهذه الأسخاص الخمسة التى حَلّ فيها الإله خمسةُ أضدادٍ ، فالأضداد : أبو بكر[١] ، وعمر[٢] ، وعثمان[٣] : ومعاوية[٤] ، وعمرو بن العاص[٥] ، وافترقوا فى الأضداد على مقالتين : فزعم بعضهم أن الأضداد محمودة ، لأنه لا يُعْرَف فضل الأشخاص الخمسة إلا بأضدادها[٦] ، فهى محمودة من هذا الوجه ، وزعم بعضهم أن الأضداد مذمومة ، وأنها لا تحمد بحال من الأحوال .

الزهراء ، وكانت أصغر بنات النبي وأحبهن إليه ، قال الواقدى : ولدت فاطمة والكعبة تبنى ، والنبي صلى الله عليه وسلم ابن خمس وثلاثين سنة ، وقيل : ولدت لإحدى وأربعين من ميلاده صلى الله عليه وسلم ، وتزوجها على بن أبى طالب فى أوائل المحرم سنة اثنتين من الهجرة بعد زواج النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة بأربعة أشهر ، وانقطع نسل الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم إلا من فاطمة ، وقد ثبت فى الصحيح أن فاطمة عاشت بعد وفاة النبي صلى عليه وسلم ستة أشهر ، ويروى الحميدى أنها بقيت بعده ثلاثة أشهر ، وقيل : خمسة وتسعين يوماً ، وقيل : ثمانية أشهر . قال الواقدى : توفيت فاطمة ليلة الثلاثاء لثلاث خلون من شهر رمضان سنة إحدى عشرة ، رضى الله تبارك وتعالى عنها ! .

(١) انظر ترجمته فى ص ٤٠ من هذا الجزء .

(٢) انظر ترجمته فى ص ٤٠ من هذا الجزء .

(٣) انظر ترجمته فى ص ٤٩ من هذا الجزء .

(٤) انظر ترجمته فى ص ٦١ من هذا الجزء .

(٥) انظر ترجمته فى ص ٦٢ من هذا الجزء .

(٦) هذا من نحو قول الشاعر :

والوجه مثل الصبح مبيض … والشعر مثل الليل مسود
ضدان لما استجمعا حسنا … والضد يظهر حسنه الضد

وقول الآخر ، وهو أبو الطيب المتنبي :

ونذيمهم وبهم عرفنا فضله … وبضدها تتميز الأشياء

وحُكى أن الشريعى كان يزعم أن البارىء ـ جل جلاله ! ـ يحلُّ فيه .

النميرية :

وحُكى أن فرقة من الرافضة يقال لهم « النميرية » أصحاب « النميرى »[(١)]، يقولون : إن البارىء كان حالاً فى « النميرى » .

السبئية :

(١٤) والصنف الرَّابِـعَ عَشَرَ من أصناف الغالية ، وهم « السَّبَئِيَّة »[(٢)] أصحاب « عبد الله بن سبأ » .

يزعمون أن عليًّا لم يمت ، وأنه يرجع إلى الدنيا قبل يوم القيامة فيملأ الأرض عدلا كما مُلِئت جَوْراً ، وذكروا عنه أنه قال لعلى عليه السلام : أنت أنت !

والسبئيَّة يقولون بالرَّجْعَة ، وأن الأموات يرجعون إلى الدنيا ، وكان السيد الحِمْيَرِى[(٣)] يقول برجعة الأموات ، وفى ذلك يقول :

---

(١) نص البغدادى فى الفرق بين الفرق (١٥٣) على أن النميرى من أتباع الشريعى

(٢) قال السيد الشريف الجرجانى فى التعريفات (٧٩) : « السبئية : هم أصحاب عبد الله بن سبأ ، قال لعلى رضى الله عنه : أنت الإله حقاً ، فنفاه على إلى المدائن ، وقال ابن سبأ : لم يمت على ، ولم يقتل ، وإنما قتل ابن ملجم شيطانا تصور بصورة على رضى الله عنه ! وعلى فى السحاب ، والرعد صوته ، والبرق سوطه ، وإنه ينزل بعد هذا إلى الأرض ويملأها عدلا ، وهؤلاء يقولون عند سماع الرعد . وعليك السلام يا أمير المؤمنين » اهـ كلامه . قال أبو أحمد غفر الله له ولوالديه ، ولا زلت أرى أطفال القاهرة يجرون وقت هطول الأمطار ، ويصيحون فى جريهم : « يا بركة على زود » ولا أدرى من أين جاءهم هذا ، ولست أراه فى غير القاهرة ، وانظر ما مضى لنا ذكره فى ص ٤٩ وما بعدها ، ثم انظر الفرق بين الفرق (١٥٤ ، وغيرها مما نص عليه فى الفهرس) والتبصير (٧١ و ٧٢) واعتقادات فرق المسلمين (٥٧) والتنبيه لأبى الحسين الملطى (٢٥ و ١٤٨) والملل والنحل للشهرستانى (١ / ٢٨٩) والحور العين (١٥٤) وشرح ابن أبى الحديد على نهج البلاغة (٢/٣٠٩) .

(٣) السيد : لقب إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة بن مفرغ ، وكنيته

أبو هاشم ، وجده يزيد بن ربيعة شاعر مشهور وهو الذى هجا زيادا وبنيه ، ونفاهم عن آل حرب ، وحبسه عبيد الله بن زياد وعذبه ، ثم أطلقه معاوية فى خبر طويل مشهور ، وكان السيد أسمر ، تام الخلقة ، أشنب ، ذا وفرة ، حسن الألفاظ ، وكان مع ذلك أنتن الناس إبطين ، لايقدر أحد على الجلوس معه لنتن رائحتهما ، وكان الأصمعى يقول فى حقه : ما أسلكه لطريق الفحول لولا مذهبه ! ولولا ما فى شعره ما قدمت عليه أحدا من طبقته ، وكان أبو عبيدة يقول : أشعر المحدثين السيد الحيرى وبشار ، وعن مسعود بن بشر أن جماعة تذاكروا أمر السيد الحيرى وأنه رجع عن مذهبه فى ابن الحنفية وقال بإمامة جعفر بن محمد ، فقال ابن الساحر راوية السيد : والله مارجع عن ذلك، ولا القصائد الجعفريات إلا منحولة له قيلت بعده، وآخر عهدى به قبل موته بثلاث ــ وقد سمع رجلا يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلى عليه السلام : « إنه سيولد لك ولد بعدى وقد نحلته اسمى وكنيتى » ــ فقال فى ذلك ، وهى آخر قصيدة قالها :

أشاقتك المنازل بعد هند ... وتربيها ، وذات الدل دعد

وهى قصيدة طويلة ، ومنها :

ألم يبلغك ، والأنباء تنمى ... مقال محمد فيما يؤدى
إلى ذى علمه الهادى على ... وخولة خادم فى البيت تردى
ألم تر أن خولة سوف تأتى ... بوارى الزندصافى الخيم نجد
يفوز بكنيتى واسمى لأنى ... نحلتهما ، هو المهدى بعدى
يغيب عنهم حتى يقولوا ... تضمنه بطيبة بطن لحـــد

وحدث من حضر السيد الحيرى وقد احتضر أنه أنشد عند موته :

برئت إلى الإله من ابن أروى ... ومن دين الخوارج أجمعينا
ومن فعل بريب ومن فعيل ... غـــداة دعا أمير المؤمنينا

قال : ثم كأن نفسه كانت حصاة فسقطت . اهـ ، و «ابن أروى» هو ذو النورين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه ! وللسيد الحيرى ترجمة طويلة فى مطلع الجزء السابع من الأغانى لأبى الفرج الأصبهانى .

إلى يَوْمٍ يَؤُوب النَّاس فيه   إلى دُنْيَاهُمُ قَبْلَ الحساب

(١٥) والصنف الخامسَ عَشَرَ من أصناف الغالية : يزعمون أن الله عز وجل وَكَّلَ الأمور وفوّضها إلى محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه أقْدَرَه على خَلْقِ الدنيا ، فخلقها ودَبَّرها ، وأن الله سبحانه لم يخلق من ذلك شيئاً ، ويقول ذلك كثير منهم في عليّ ، ويزعمون أن الأئمة يَنْسَخُون الشرائع، ويهبط عليهم الملائكة ، وتظهر عليهم الأعلام والمعجزات ، ويوحَى إليهم

ومنهم من يسلم على السَّحاب ويقول إذا مَرّت سحَابة به : إن عليًّا ـ رضوان الله عليه ! ـ فيها ، وفيهم يقول بعضُ الشعراء :

بَرِئتُ من الخوارج لستُ منهم   من الغَزَّالِ منهم وابن بَابِ[1]

وَمِنْ قَوْمٍ إذا ذَكَروا عليًّا   يَرُدُّونَ السَّلام عَلَى السحاب

* * *

الرافضة (الإمامية) أربع وعشرون فرقة :

والصنف الثاني من الأصناف الثلاثة التي [ذكرناها من] الشيعة يجمعها ثلاثة أصناف ، وهم « الرافضة » .

---

(١) الغزال : لقب لقبوا به واصل بن عطاء ، وهو أبو حذيفة واصل بن عطاء مولى بني ضبة ـ وقيل : مولى بني مخزوم ـ أحد شيوخ المعتزلة ، وتوفي سنة إحدى وثمانين ومائة (ابن خلكان الترجمة رقم ٧٣٩ في ٥ / ٦٠ وما بعدها بتحقيقنا) وابن باب : هو عمرو بن عبيد بن باب ، أبو عثمان ، مولى بني عقيل آل عرادة بن يربوع ابن مالك ، متكلم ، زاهد ، وفيه يقول أبو جعفر المنصور الخليفة العباسي :

كلكم يمشي رويد   كلكم يطلب صيد

غير عمرو بن عبيد

وتوفي عمرو بن عبيد في عام أربعة وأربعين ومائة ، وله ترجمة في ابن خلكان (انظر الترجمة رقم ٤٧٦ في ٣ / ١٣٠ وما بعدها بتحقيقنا) .

وإنما سموا رافضة لِرَفْضِهِم إمامة أبى بكر وعمر[1] .

وهم مُجْمِعُون على أن النبى صلى الله عليه وسلم نَصَّ على استخلاف علىّ بن أبى طالب باسمه ، وأظهر ذلك وَأَعْلَنه ، وأن أكثر الصحابة ضَلُّوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ، وأن الإمامة لا تكون إلا بنصٍّ وتوقيف ، وأنها قرابة ، وأنه جائز للإمام فى حال التَّقِيَّة[2] أنْ يقول : إنه ليس بإمام ، وأبطلوا جميعاً الاجتهادَ فى الأحكام ، وزعموا أن الإمام لا يكون إلا أفْضَلَ الناس ، وزعموا أن عليًّا ــ رضوان الله عليه ! ــ كان مُصِيباً فى جميع أحواله ، وأنه لم يخطىء فى شىء من أمور الدين ، إلا « الكاملية » أصحابَ « أبى كامل » فإنهم أَكْفَرُوا النَّاسَ بترك الاقتداء به ، وَأَكْفَرُوا عليًّا بترك الطَّلَب ، وأنكروا الخروجَ على أئمَّة الجَوْر ، وقالوا : ليس يجوز ذلك دون الإمام المنصوص على إمامته ، وهم سوى « الكاملية » أَرْبَعٌ وعشرون فرقةً ، وهم يُدْعَوْن « الإمامية » لقولهم بالنص على إمامة على بن أبى طالب .

---

(١) ويقال : إنما سموا الروافض لكونهم رفضوا الدين ، وقال الرازى (٥٢) : لأن زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب خرج على هشام بن عبدالملك ،فطعن عسكره فى أبى بكر ، فمنعهم من ذلك ، فرفضوه ، ولم يبق معه إلا مائتا فارس ، فقال لهم زيد : رفضتمونى ؟ قالوا : نعم ، فبقى عليهم هذا الاسم .

(٢) قال ابن تيمية فى كتاب منهاج السنة (١ / ١٥٩ بولاق) : والنفاق والزندقة فى الرافضة أكثر منه فى سائر الطوائف ، بل لا بد لكل منهم من شعبة نفاق ، فإن أساس النفاق الذى بنى عليه هو الكذب ، وأن يقول الرجل بلسانه ما ليس فى قلبه كما أخبر الله تعالى عن المنافقين أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم ، والرافضة تجعل هذا من أصول دينها ، وتسميه « التقية » وتحكى هذا عن أئمة أهل البيت ــ برأهم الله تعالى عن ذلك ! ــ حتى يحكوا عن جعفر الصادق أنه قال : التقية دينى ودين آبائى، وقد نزه الله المؤمنين من أهل البيت وغيرهم عن ذلك ، بل كانوا من أعظم الناس

القَطْعِية :

(١) فالفرقة الأولى منهم ، وهم « القَطْعِيَّة »[1]، وإنما سموا « قَطْعِية » لأنهم قَطَعُوا على موت « موسى بن جعفر بن محمد بن على » وهم جمهور الشيعة .

يزعمون أن النبى صلى الله عليه وسلم نَصَّ على إمامة علىّ بن أبى طالب ، وَاسْتَخْلَفَهُ بعده بعينِهِ ، واسمه ، وأن عليًّا نَصَّ على إمامة ابنه الحسن بن على ، وأن الحسن بن على نَصَّ على إمامة أخيه الحسين بن علىّ ، وأن الحسين بن على نَصَّ على إمامة ابنه على بن الحسين ، وأن على بن الحسين نَصَّ على إمامة ابنه محمد ابن على ، وأن محمد بن على نَصَّ على إمامة ابنه جعفر بن محمد ، وأن جعفر بن محمد نَصَّ على إمامة ابنه موسى بن جعفر ، وأن موسى بن جعفر نَصَّ على إمامة ابنه على بن موسى ، وأن على بن موسى نَصَّ على إمامة ابنه محمد بن على بن موسى ، وأن محمد بن على بن موسى نَصَّ على إمامة ابنه على بن محمد بن على بن موسى ،

صدقا وتحقيقا للايمان ، وكان دينهم التقوى ، لا التقية ، وقول الله تعالى (إلا أن تتقوا منهم تقاة) إنما هو الأمر بالاتقاء من الكفار ، لا الأمر بالنفاق والكذب ، اهـ ، وللكلام بقية فى الرد عليهم . لا نرى الإطالة بذكرها هنا ، فارجع إليها إن شئت فى الموضع الذى دللناك عليه ،

(١) ذكر الإسفراينى فى التبصير (٣٣) أن هذه الفرقة تسمى « الاثنى عشرية » أيضاً ، لأنهم ادعوا أن الإمام المنتظر هو الثانى عشر من أولاد على بن أبى طالب ، وذكر نشوان الحميرى فى الحور العين : أن من القطعية هشام بن الحكم . وأنه كان يقول : إن الله شىء جسيم ، لا طويل ولا عريض ، نور من الأنوار . إلى آخر ماذكر من حماقته (ص ١٤٨) ، وسرد البغدادى فى الفرق بين الفرق (١٩) يدل على أن الاثنى عشرية والهشامية غير القطعية ، وقد ذكر أن الهشامية تنسب إلى هشام ابن الحكم ، أو إلى هشام بن سالم الجواليق ، وكذلك فعل فى سرد الإمامية من الرافضة (٣٤ و ٤٠) ، وانظر مع ذلك اعتقادات فرق المسلمين (٥٤) والتنبيه لأبى الحسين الملطى (٣٨) .

وأن علي بن محمد بن علي بن موسى نص على إمامة ابنهِ الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى ، وهو الذى كان بسَامَرَّا [1] ، وأن الحسن بن على نصّ على إمامة ابنه محمد بن الحسن بن على ، وهو الغائب المنتظر عندهم الذى يَدَّعون أنه يظهر فيملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت ظلماً وجوراً .

الـكَيْسَانية :

(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم « الـكَيْسَانية » [2] ، وهى إحدى عشرة فرقة وإنما سموا « كيسـانية » لأن « المختار » الذى خرج وطلب بدم الحسين بن على وَدَعا إلى « محمد بن الحنفية » كان يقال له « كَيْسَان » [3] ويقال : إنه مولًى لعلى ابن أبى طالب [4] رضوان الله عليه !

---

(١) سامرا : لغة فى « سر من رأى » وهى مدينة كانت بين بغداد وتـكريت على شرق دجلة ، قال ياقوت : «وقد خربت ، وفيها لغات : سامراء ـ ممدود ـ وسامرا ـ مقصور ـ وسرمن رأى ـ مهموز ـ وسرمن را » ، وانظر مع ذلك وفيات الأعيان لابن خلـكان (١ / ٢٣ و ١٥٦ بتحقيقنا) .

(٢) سماها أبو الحسين الملطى فى التنبيه « المختارية » نسبة إلى المختار بن أبى عبيد وانظره (٢٩ و ١٥٢) وجمل الرازى فى اعتقادات فرق المسلمين (٦٢) الـكيسانية تفترق فرقا ، منها المختارية أتباع المختار بن أبى عبيد ، وكذلك صاحب الملل والنحل (١ / ٢٣٥ وما بعدها) وانظر التبصير (١٨) والفرق بين الفرق (٢٦) والحور العين (١٥٧) وانظر التنبيه (١٤٨ و ١٥٢) .

(٣) انظر فى مبدأ أمر المختار بن أبى عبيد الفرق بين الفرق (٢٩ وما بعدها) .

(٤) هذه الفرقة تقول : إن سبب إمامة محمد بن الحنفية ليس النص ممن سبقه عليه، ولـكن الاستدلال ، ووجه الاستدلال عندهم أن على بن أبى طالب ـ رضى الله عنه ـ دفع الراية إلى ابنه محمد فى يوم الجمل وقال له:

اطعنهم طعن أبيك تحمد لا خير فى حرب إذا لم توقد

* بالمشرفى والقنا المسرد *

والفرقة التى بعدها تعد إعطاء الراية نصا عليه .

(٢) والفرقة الأولى من الكيسانية — وهى الثانية من الرافضة — يزعمون أن على بن أبى طالب نَصَّ على إمامة ابنه محمد بن الحنفية ، لأنه دَفع إليه الراية بالبصرة .

(٣) والفرقة الثالثة من الرافضة — وهى الثانية من الكيسانية — يزعمون أن على بن أبى طالب نص على إمامة ابنه الحسن بن على ، وأن الحسن بن على نص على إمامة أخيه الحسين بن على ، وأن الحسين بن على نص على إمامة أخيه محمد بن على وهو « محمد بن الحنفية » .

الكربية :

(٤) والفرقة الرابعة من الرافضة — وهى الثالثة من الكيسانية — وهى « الكربية » أصحاب « أبى كرب الضرير » .

يزعمون أن « محمد بن الحنفية » حى بجبال رَضْوَى ، أسد عن يمينه ونمر عن شماله يحفظانه ، يأتيه رزقه غدوةً وعشيَّة إلى وقت خروجه ، وزعموا أن السبب الذى من أجله صبر على هذهِ الحال أن يكون مُغَيَّباً عن الخلق أن لله تعالى فيه تدبيراً لا يعلمه غيره ، ومن القائلين بهذا القول « كُثَيِّر » الشاعر(٢) ، وفى ذلك يقول :

---

(١) هو كثير بن عبد الرحمن بن أبى جمعة بن الأسود بن عامر بن عويمر بن مخارق ، وقيل فى سرد آبائه غير ذلك ، كان ينسب نفسه فى قريش ، ويقال : هو أزدى من قحطان ، وهو شاعر حجازى من شعراء الدولة الأموية ، يكنى أبا صخر ، واشتهر بكثير عزة ، أضافوه إلى عزة بنت حميل بن حفص من بنى حاجب بن غفار وكنيتها أم عمرو ، وكثيرا ما يسميها « الحاجبية » ينسبها إلى الجد الأعلى ، وهو أحد عشاق العرب ، وكان يقول بتناسخ الأرواح ، وكان يدخل على عمة له يزورها فتكرمه وتطرح له وسادة يجلس عليها ، فقال لها يوما : إنك والله ما تعرفيننى ولا تكرميننى حق كرامتى ، فقالت له : بلى والله ، وإنى لأعرفك ، قال : فمن أنا ؟

ألا إنّ الأئمةَ من قريشٍ ... وُلاةَ الحقِّ أربعةٌ سواء
عليٌّ والثلاثةُ مِنْ بنيه ... هُمُ الأسْبَاطُ ليس بهم خَفَاء
فَسِبْطٌ سِبطُ إيمانٍ وبر ... وسِبْطٌ غَيَّبَتْهُ كَرْبلاَء
وسِبطٌ لايذُوقُ المَوْتَ حتى ... يقودَ الخيْلَ يقدُمُها اللوَاء
تَغَيَّبَ لا يُرَى فيهم زماناً ... برَضْوَى عندهُ عَسَلٌ وماء

(٥) والفرقة الخامسة من الرافضة ـ وهى الرابعة من الكيسانية ـ يزعمون أن « محمد بن الحنفية » إنما جُعل بجبال رَضْوَى[١] عقوبةً لركونه إلى عبد الملك ابن مروان ، وبيْعَته إياه .

قالت : فلان بن فلان ، وابن فلانة ، وجعلت تمدح أباه وأمه ، فقال : قد علمت أنك لا تعرفينى ، قالت : فمن أنت ؟ قال : أنا يونس بن متى ، وكان يقول بالرجعة ، روى أنه دخل عليه عبد الله بن حسن بن حسن بن على بن أبى طالب ـ رضى الله عنه ا ـ فى مرضه الذى مات فيه ، فقال له كثير : أبشر ، فكأنك بى بعد أربعين ليلة قد طلعت عليك على فرس عتيق ، فقال له عبد الله بن حسن رضى الله عنه : مالك ؟ عليك لعنة الله ! فوالله لئن مت لا أشهدك ، ووالله لا أعودك ولا أكلك أبدا وكان كثير شيعيا غاليا فى التشيع ، وكان يأتى ولد الحسن بن الحسن بن على ـ رضى الله عنهم ـ إذا أخذ عطاءه فيهب لهم الدراهم ويقول : بأبى الأنبياء الصغار ، وكان عمر ابن عبد العزيز ـ رضى الله عنه ! ـ يقول : إنى لأعرف صالح بنى هاشم من فاسدهم بحب كثير ، من أحبه منهم فهو فاسد ، ومن أبغضه فهو صالح ، ذلك لأن كثيرا كان خشبيا يؤمن بالرجعة (انظر الأغانى ٨ / ١٥ ووفيات الأعيان لابن خلكان الترجمة رقم ٥١٩ فى الجزء ٣ / ٣٦٥ بتحقيقنا) وخزانة الأدب للبغدادى (٢ / ٢٧٦) وطبقات الشعراء لابن سلام (١٨٤) والشعر والشعراء لابن قتيبة (١ / ٤٨٠) ومعاهد التنصيص (٢ / ١٣٦ بتحقيقنا) .

(١) رضوى ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ جبل بالمدينة ، وقال عرام بن الأصبغ : رضوى جبل ، وهو من ينبع على مسيرة يوم ، ومن المدينة على سبع مراحل ميامنه طريق مكة ومياسره طريق البريراء لمن كان مصعدا إلى مكة ، وهو على ليلتين من

(٦) والفرقة السادسة من الرافضة ـ وهى الخامسة من الكيسانية ـ يزعمون أن « محمد بن الحنفية » ماتَ ، وأن الإمام بعده ابنُهُ « أبو هاشم عبد الله بن محمد ابن الحنفيّة » .

(٧) . . . .

(٨) والفرقة الثامنة من الرافضة ـ وهى السابعة من الكيسانيّة ـ يزعمون أن الإمام بعد أبى هاشم عبدِ الله بن محمد بن الحنفيّة ابنُ أخيه الحسنُ بن محمد ابن الحنفيّة ، وأن أبا هاشم أوصى إليه ، ثم أوصى الحسنُ إلى ابنِه « على بن الحسن » ، وهلك على ولم يُعقِب ، فهم ينتظرون رَجْعَةَ محمد بن الحنفيّة ، ويقولون : إنه يرجع ويَملك، فهم اليَوم فى التيِه ، لا إمام لهم ، إلى أن يرجع إليهم محمد بن الحنفيّة فى زعمهم .

(٩) والفرقة التاسعة من الرافضة ـ وهى الثامنة من الكيسَانيّة ـ يزعمون أن الإمام بعد أبى هاشم « محمد بن على بن عبد الله بن العباس » .

قالوا : وذلك أن أبا هاشم مات بأرض الشَّرَاة[1] مُنصرَفه من الشأم ، فأوصى

البحر ، وقال أبو زيد : وقرب ينبع جبل رضوى ، وهو جبل منيف ذو شعاب وأودية ، وأخبرنى من طاف فى شعابه أن به مياها كثيرة وأشجارا ، وهو الجبل الذى يزعم الكيسانية أن محمد بن الحنفية به مقيم حى يرزق ، ومن رضوى يقطع حجر المسن ويحمل إلى الدنيا كلها ، وبقربه فيما بينه وبين ديار جهينة مما يلى البحر ديار للحسينيين، حزرت بيوت الشعر التى يسكنونها نحوا من سبعمائة بيت ، وهم بادية مثل الأعراب ينتقلون فى المياه والمراعى ، لا يميز بينهم وبين بادية الأعراب خلق ولا خلق ، وتتصل ديارهم مما يلى الشرق بودان (انظر معجم البلدان لياقوت ٤ / ٢٦٠) .

(١) الشراة ـ بفتح الشين ـ صقع ببلاد الشام بين دمشق ومدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن بعض نواحيه القرية المعروفة بالحميمة التى كان يسكنها ولد على بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب فى أيام بنى مروان (ياقوت ٥ / ٢٤٧) .

هناك إلى « محمد بن على بن عبد الله بن العباس »[1] ، وأوصى محمد بن على إلى ابنه « إبراهيم بن محمد » ، ثم أوصى إبراهيم بن محمد إلى « أبي العباس » ثم أفضَتْ الخلافة إلى « أبي جعفر » المنصور ، بوصيّة بعضهم إلى بعض .

(١) هو أبو عبد الله محمد بن على بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، الهاشمى ، وهو والد أبي جعفر المنصور ، وأبي العباس السفاح الخليفتين العباسيين .

يقال: ولد محمد بن على فى سنة ستين للهجرة ، ويقال : ولد فى سنة اثنتين وستين ، وتوفى فى سنة ست وعشرين ومائة ، وقيل : فى سنة اثنتين وعشرين ومائة ، وفيها ولد المهدى بن أبي جعفر المنصور ، وهو والد هارون الرشيد ، وقيل : بل توفى محمد ابن على بن عبد الله فى سنة خمس وعشرين ومائة ، وذكر الطبرى أن وفاته كانت فى سنة ست وعشرين ومائة ، وكان سبب انتقال الأمر إلى محمد بن على بن عبد الله أن الأمر انتقل بعد محمد بن الحنفية إلى ولده أبي هاشم ، وكان أبو هاشم عظيم القدر ، وكانت الشيعة تتولاه ، فحضرته الوفاة بالشام فى سنة ثمان وتسعين للهجرة ، ولا عقب له ، فأوصى إلى محمد بن على المذكور ، وقال له : أنت صاحب هذا الأمر ، وهو فى ولدك ، ودفع إليه كتبه ، وصرف الشيعة نحوه ، ولما حضرت محمدا المذكور الوفاة بالشام أوصى إلى ولده إبراهيم المعروف بالإمام ، فلما ظهر أبو مسلم الخراسانى بخراسان ، دعا الناس إلى مبايعة إبراهيم بن محمد المذكور ، فلذلك قيل له « الإمام » وكان نصر بن سيار نائب مروان بن محمد ، آخر ملوك بنى أمية ، يومئذ بخراسان ، فكتب إلى مروان يعلمه بظهور أبي مسلم ودعوته لبنى العباس ، فكتب مروان إلى نائبه بدمشق بأن يحضر إبراهيم بن محمد من الحيمة موثوقا ، فأحضره وحمله إليه ، وحبسه مروان بن محمد بمدينة حران ، فتحقق أن مروان بقتله ، فأوصى إلى أخيه السفاح ، وهو أول من ولى الخلافة من أولاد العباس ، وبقى إبراهيم فى الحبس شهرين ومات وقيل : قتل (انظر الترجمة رقم ٥٤٠ فى وفيات الأعيان ٣ / ٣٢٦ بتحقيقنا ، ثم انظر التراجم ٣٩٨ و ٥٣١) .

الراوندية :

ثم رجعَ بعضُ هؤلاء عن هذا القول ، وزعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على « العباس بن عبد المطلب » ونصَّبه إماماً ، ثم نصَّ العباس على إمامة ابنه « عبد الله » ، ونَصَّ عبدُ الله على إمامة ابنه « على بن عبد الله » ، ثم ساقوا الإمامة إلى أن انتهوا بها إلى أبى جعفر المنصور ، وهؤلاء هم « الرَّاونْدية »[1] .

الرزامية ، والأبو مسلمية :

وافترقت هذه الفرقة فى أمر « أبى مسلم »[2] على مقالتين : فزعمت فرقة منهم تدعى « الرزامية » أصحاب رجل يقال له « رزام »[3] أن أبا مسلم قتل ، وقالت فرقة أخرى يقال لها « أبو مسلمية » : إن أبا مسلم حى لم يمت ، ويحكى عنهم استحلال لما لم يحلل لهم أسلافهم .

الحربية * :

(١٠) والفرقه العاشرة من الرافضه ـ وهى الحربيه أصحاب « عبد الله بن عمرو

(١) سمى الرازى فى اعتقادات فرق المسلمين (٦٣) متبوع هذه الفرقة أبا هريرة الراوندى .

(٢) أبو مسلم : هو عبد الرحمن بن مسلم ، وقيل : عثمان ، الخراسانى ، القائم بالدعوة إلى العباسيين ، وقيل : هو إبراهيم بن يسار بن سدوس ، من ولد بزر جمهر ابن البختكان الفارسى ، يقال : إن إبراهيم الإمام قال له : غير اسمك فما يتم لنا الأمر حتى تغير اسمك ، فسمى نفسه عبد الرحمن ، كانت له اليد الطولى فى إقامة دولة العباسيين ثم قتله أبو جعفر المنصور فى شعبان سنة سبع وثلاثين ومائة ، وقيل : سنة ست وثلاثين وقيل . سنة أربعين ، برومية المدائن ، وهى بليدة بالقرب من الأنبار على دجلة بالجانب الشرقى معدودة من مدائن كسرى (انظر الترجمة رقم ٣٤٥ فى وفيات الأعيان لابن خلكان ٢/٣٢٤ بتحقيقنا) .

(٣) انظر الفرق بين الفرق (١٥٥) والملل والنحل للشهرستانى (١ / ٢٤٧)

ابن حرب »[1] — وهى التاسعة من الـكَيْسانية .

يزعمون أن أبا هاشم عبدَ الله بنَ محمدِ بن الحنفية نَصَّب « عبد الله بن عمرو ابن حرب » إماماً ، وتحولت روحُ أبى هاشم فيه ، ثم وقفُوا على كذب عبد الله بن عمرو بن حَرْب فصاروا إلى المدينة يلتمسون إماماً فلقُوا « عبد الله ابن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب » ، فدعاهم إلى أن يأتَمُّوا به ، فاستجابوا له ، ودَانُوا بإمامته ، وادَّعَوا له الوصية ، وافترقوا فى أمر عبد الله ابن معاوية ثلاث فرَق :

فزعمت فرقة منهم أنه قد مات .

وزعمت فرقة منهم أخرى أنه بجبال أصفهان ، وأنه لم يمت ، ولا يموت حتى يَقودَ بنواصى الخيل إلى رجُلٍ من بنى هاشم .

وزعمت فرقة أخرى أنه حىٌّ بجبال أصفهان لم يمت ، ولا يموت حتى يلىَ أمور الناس ، وهو المهدىُّ الذى بَشَّر به النبىُّ صلى الله عليه وسلم .

البيانية :

(١١) والصنف الحادى عشر من الرافضة ، وهى « البيانية » ، أصحاب « بيان ابن سمعان التميمى »[2] ، وهو الصنف العاشر من الـكَيْسَانية .

يزعمون أن أبا هاشم أوصى إلى « بيَان بن سمعان التميمى » وأنه لم يكن له أن يوصى بها [إلى] عقبه .

(١٢) والصنف الثانى عشر من الرافضة ، وهو الحادى عشر من الـكَيْسَانية .

يزعمون أن الإمام بعد أبى هاشم عبدِ الله بن محمد بن الحنفية « على بن الحسين ابن على بن أبى طالب » .

---

(١) انظر ص ٦٨ من هذا الجزء .

(٢) انظر ص ٦٦ من هذا الجزء .

المغيرية :

(١٣) والصنف الثالثَ عَشَرَ من الرافضة ، وهم الذين يسوقون النَّصَّ من النبي صلى الله عليه وسلم على إمامة عليٍّ ، حتى ينتهوا [بها] إلى «على بن الحسين» وهم « المغيريَّةُ » أصحاب « المغيرة بن سعيد »[١] .

يزعمون أن الإمام بعد على بن الحسين ابنُه « محمد بن على بن الحسين ، أبو جعفر » وأن أبا جعفر أوصى إلى « المغيرة بن سعيد » فهم يأتمُّونَ به إلى أن يخرج المهدى ، والمهدى ـ فيما زعموا ـ هو « محمد بن عبد الله بن الحسن [بن الحسن] ابن على بن أبى طالب » رضوان الله عليهم ! وزعموا أنه حيٌّ مقيم بجبال ناحية الحاجر[٢] ، وأنه لا يزال مقيما هناك إلى أوان خروجه .

وإذا قلنا عن صنف « إنهم يسوقون الإمامة إلى على بن الحسين » فإنما نعنى الذين يقولون : إن النبي صلى الله عليه وسلم نصَّ على إمامة « علىّ » وإن عليا نصَّ على إمامة « الحسن » وإنَّ الحسن نصَّ على إمامة « الحسين » وإن الحسين نص على إمامة « على بن الحسين » .

(١٤) والصنف الرابعَ عَشَرَ من الرافضة يسوقون الإمامة من على بن أبى طالب حتى ينتهوا بها إلى « على بن الحسين » ثم يزعمون أن الإمام بعد على ابن الحسين « أبو جعفر محمد بن على» وأن الإمام بعد أبى جعفر «محمد بن عبد الله ابن الحسن » الخارج بالمدينة ، وزعموا أنه المهدى ، وأنكروا إمامة المغيرة ابن سعيد .

(١٥) والصنف الخامسَ عَشَرَ من الرافضة يسوقون الإمامة من على حتى ينتهوا بها إلى « على بن الحسين » ، ويزعمون أن على بن الحسين نص على إمامة

---

(١) انظر ص ٦٩ وما بعدها من هذا الجزء .

(٢) الحاجر : موضع قبل معدن النقرة ، قاله ياقوت .

« أبي جعفر محمد بن على » وأنّ أبا جعفر محمد بن على أوصى إلى « أبي منصور » ثم اختلفوا فرقتين :

الحسينية :

فرقة يقال لها « الحسينية » يزعمون أن أبا منصور أوصى إلى ابنه « الحسين ابن أبي منصور » وهو الإمام بعده :

المحمدية :

وفرقة أخرى يقال لها « المحمدية » مالت إلى تثبيت أمر « محمد بن عبد الله ابن الحسن » وإلى القول بإمامته ، وقالوا : إنما أوْصَى أبو جعفر إلى أبي منصور دون بني هاشم ، كما أوصى موسى صلى الله عليه إلى يُوشَعَ بن نون(١) ، دون ولده ، ودون ولد هٰرون ، ثم إنّ الأمر بعد «أبي منصور » راجع إلى ولد على ، كما رجع الأمر بعد يوشع بن نون إلى ولد هٰرون .

قالوا : وإنما أوْصَى موسى عليه السلام إلى يوشع بن نون(١) دون ولده ودون ولد هٰرون لئلا يكون بين البطنين اختلاف ، فيكون يوشع هو الذى يدل على صاحب الأمر ، فكذلك أبو جعفر أوصى إلى أبي منصور ، وزعموا أن أبا منصور قال : إنما أنا مُسْتَوْدَع ، وليس لى أنْ أضعها فى غيرى ، ولكن القائم هو محمد بن عبد الله .

---

(١) يوشع بن نون : هو يوشع ــ بضم الياء وفتح الشين ــ بن نون بن عازر ابن شوتالخ بن راباذ بن باحث بن العاذ بن يارذ بن شوتالخ بن إفرايم بن يوسف ، عليه السلام ! وهو صاحب موسى صلى الله عليه وسلم وفتاه الذى ردت له الشمس ، وهو يتنزل من موسى عليه السلام فى بنى إسرائيل منزلة أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه من سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الإسلام (انظر تاج العروس للزبيدى «وشع» وانظر نهاية الأرب مطلع الجزء الرابع عشر)

الناوسية :

(١٦) والصنف السادسَ عَشَرَ من الرافضة : يسوقون الإمامة إلى « أبى جعفر محمد بن على » وأن أبا جعفر نصَّ على إمامة « جعفر بن محمد » وأن جعفر ابن محمد حىٌّ لم يمت ، ولا يموت حتى يظهر أمره ، وهو القائم المهدى .

وهذه الفرقة تسمى « الناوُسية » لقبوا برئيس لهم يقال له « عجلان بن ناوس » من أهل البصرة(١) .

(١٧) والصنف السابعَ عَشَرَ من الرافضة : يزعمون أن جعفر بن محمد مات ، وأن الإمام بعد جعفر ابنُه « إسماعيل » وأنكروا أن يكون إسماعيل مات فى حياة أبيه ، وقالوا : لا يموت حتى يملك ؛ لأن أباه قد كان يخبره أنه وصيُّه والإمامُ بعده .

القرامطة :

(١٨) والصنف الثامنَ عَشَرَ من الرافضة ، وهم القرامطة(١) .

---

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٩ و ٣٤ و ٣٨) واعتقاد فرق المسلمين للرازى (٥٣) وفيه « الناموسية » تحريف ؛ والحور العين (١٦٢) والملل والنحل للشهرستانى (١ / ٢٧٣) قال : « أتباع رجل يقال له ناوس ، وقيل : نسبوا إلى قرية ناووسا » اهـ . وفى ياقوت « ناووس الظبية : موضع قرب همذان ، ذكره ابن الفقيه ، وله قصة فى خرافات الفرس » اهـ وفيه « للناووسة : من قرى هيت ، لها ذكر فى الفتوح مع ألوس » اهـ .

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٧٣) وانظر حديثا مستفيضا عن نشأة القرامطة وأول أمرهم فى وفيات الأعيان (١ / ٤٥٩ بتحقيقنا، ثم انظر ٣ / ٤٥٩ منه) وفى الموضع الأخير ما نصه « والقرامطة: نسبتهم إلى رجل من سواد الكوفة يقال له « قرمط » ــ بكسر القاف وسكون الراء وكسر الميم وبعدها طاء مهملة ــ ولهم مذهب مذموم ، وكانوا قد ظهروا فى سنة إحدى وثمانين ومائتين فى خلافة المعتضد بالله ، وطالت أيامهم وعظمت شوكتهم وأخافوا السبيل واستولوا على بلاد كثيرة ، وأخبارهم مستقصاة =

يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نصّ على « على بن أبي طالب » ، وأن علياً نص على إمامة ابنه « الحسن » ، وأن الحسن بن على نصّ على إمامة أخيه « الحسين بن على » ، وأن الحسين بن على نصّ على إمامة ابنه « على بن الحسين » وأن على بن الحسين نصّ على إمامة ابنه « محمد بن على » ، ونصّ محمدُ بن علىّ على إمامة ابنه « جعفر » ، ونص جعفر على إمامة ابن ابنه « محمد ابن إسماعيل » ، وزعموا أن « محمد بن إسماعيل » حىّ إلى اليوم ، لم يمت ، ولايموت حتى يملك الأرض ، وأنه هو المهدى الذى تقدمت البشارة به ، واحتجوا فى ذلك بأخبار رَوَوْها عن أسلافهم ، يخبرون فيها أن سابع الأئمة قائمهم .

المباركية :

(١٩) والصنف التاسع عشر من الرافضة : يسوقون الإمامة من على بن أبى طالب على سبيل ما حكينا عن القرامطة ، حتى ينتهوا [بها] إلى « جعفر بن محمد » ويزعمون أن جعفر بن محمد جعلها لإسماعيل ابنه ، دون سائر ولده ، فلما مات إسماعيل فى حياة أبيه صارت فى ابنه « محمد بن إسماعيل » .

وهذا الصنف يدعون « المباركيّة »[1] نسبةً إلى رئيس لهم يقال له « المبارك » وزعموا أن محمد بن إسماعيل قد مات ، وأنها فى ولده من بعده .

السميطية :

(٢٠) والصنف العشرون من الرافضة : يسوقون الإمامة من علىّ على

= فى التواريخ » اهـ . وانظر التاريخ الكامل لابن الأثير فى مواضع كثيرة أولها حوادث سنة ثمان وسبعين ومائتين ، وانظر التنبيه لأبى الحسين الملطى (٢٦) .

(١) انظر الحور العين (١٦٢) والفرق بين الفرق (٤٠) والملل والنحل للشهرستانى (١ / ٢٧٩) .

ما حكينا عمَّنْ تقدمهم ، حتى ينتهوا بها إلى « جعفر بن محمد » ، ويزعمون أن الإمام بعد جعفر « محمد بن جعفر » ثم هي في ولده من بعده ، وهم « السميطية » نسبوا إلى رئيس لهم يقال له « يحيى بن أبي سميط »(١) .

العمَّارية (الفُطْحية) :

(٢١) والصنف الحادي والعشرون من الرافضة: يسوقون الإمامة من علي إلى « جعفر بن محمد » على ما حكينا عمن تقدم شرحُنا لقوله آنفاً ، ويزعمون أن الإمام بعد جعفر ابنُه « عبد الله بن جعفر » ، وكان أكبر مَنْ خلف من ولده ، وهي في وَلدِهِ .

وأصحاب هذه المقالة يُدْعَون « العمَّارية » نسبوا إلى رئيس لهم يعرف(٢) « بعمَّار » ويدعون « الفُطْحية» لأن «عبد الله بن جعفر» كان أفطح الرجلين(٣) ، وأهل هذه المقالة يرجعون إلى كثير .

الزرارية (التيمية) :

فأما « زرارة »(٤) فإن جماعة من « العمارية » تَدَّعي أنه كان على مقالتها ،

(١) وقع في الملل والنحل (١ / ٢٧٤) والفرق بين الفرق (٣٩) «يحيى بن شميط » ــ بالشين المعجمة في أوله وبياء قبل آخره ــ ووقع في الحور العين (١٦٣) « يحيى بن أبي شمط » ــ بغير ياء ــ وفي اعتقادات فرق المسلمين (٥٤) «الشمطية»

(٢) انظر الفرق بين الفرق (٣٩) ولعل عمارا هذا هو عمار بن موسى الساباطي فقد كان من الفطحية وله كتاب كبير معتمد عندهم، وانظر أيضاً الملل والنحل(١/٢٧٤)

(٣) يقال « رجل أفطح الرجل » و « رجل أفدع الرجل » وذلك إذا اعوجت رجله حتى ينقلب قدمها إلى إنسيها ، وقيل : هو أن يكون سيره على ظهر قدمه ، وقيل : هو أن يرتفع أخمص قدمه حتى لو وطىء عصفورا ما آذاه ، وقيل : هو أن تعوج مفاصله كأنها زالت عن مواضعها .

(٤) زرارة : هو زرارة بن أعين ، وزرارة لقبه ، واسمه عبد ربه ، وكنيته أبو الحسن، يقال: كان على مذهب الأفطحية (العمارية) القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر،

وأنه لم يرجع عنها . وزعم بعضهم أنه رَجَع عن ذلك حين سأل « عبد الله بن جعفر » عن مسائل لم يجد عنده جوابها ، وصار إلى الائتمام بموسى بن جعفر ابن محمد » .

وأصحاب « زرارة » يدعون « الزرارية » ويدعون « التَّيْمِيَّة »[1] .

الواقفة (الممطورة) :

(٢٢) والصنف الثانى والعشرون من الرافضة : يسوقون الإمامة حتى ينتهوا بها إلى « جعفر بن محمد » ويزعمون أن جعفر بن محمد نصّ على إمامة ابنه « موسى ابن جعفر » وأن موسى بن جعفر حيّ لم يمت ، ولا يموت حتى يملك شرقَ الأرض وغَرْبها ، حتى يملأ الأرضَ عَدْلا وقِسْطاً كما ملئت ظلماً وجوراً .

وهذا الصنف يُدْعَوْنَ « الواقفة » لأنهم وَقَفُوا على « موسى بن جعفر » ولم يجاوزوه إلى غيره .

وبعض مخالفى هذه الفرقة يدعوهم « المَمْطُورة » وذلك أن رجلا منهم ناظرَ « يونس بن عبد الرحمن » — ويونسُ من القطعية الذين قطعوا على موسى بن جعفر - فقال له يونس : أنتم أهْوَنُ عَلَىَّ من الكلاب الممطورة ، فلزمهم هذا النّبز[2] .

ثم انتقل إلى مذهب الوسوية ، وله بدعة سيذكرها المؤلف ، ويقال : إنه رجع عن التشيع (وانظر الفرق بين الفرق ١٩ و ٤٣ و ١٤١ و ٢٠١ والملل والنحل ١/٢٧٥ وفهرست ابن النديم ٣٠٨ م) .

(١) وقع هذا اللقب فى الأصل هنا « التيمية » وسيأتى فى (ص ١١٠)«التيمية» وكذلك هو فى منهاج السنة (١ / ٢٠٧) نقلا عن هذه العبارة من كلام المؤلف .

(٢) انظر فرق الشيعة (٨١) والملل والنحل للشهرستانى (١ / ٢٧٧) .

الموسائية (المفضلية) :

والقائلون بإمامة « موسى بن جعفر » يدعون « الموسائية »[1] لقولهم بإمامة « موسى بن جعفر » ، ويدعون « المفضلية » ؛ لأنهم نسبوا إلى رئيس لهم يقال له « المفضل بن عمر » ، وكان ذا قَدْرٍ فيهم .

وفرقة [من] « الموسائية » وَقَفُوا فى أمر موسى بن جعفر فقالوا : لا نَدْرى أمات أم لم يمت ، إلاّ أنا مُقيمون على إمامته حتى يَصِحَّ لنا أمر غيره ، وإن وضحت لنا إمامة غيره كما وضحت لنا إمامته قلنا بذلك وَانْقَدْنَا له .

وقد ذكرنا قول « القطعية » الذين قطعوا على موت « موسى بن جعفر » فى أول ذكرنا لأقاويل الرافضة ، وشرحنا ذلك وبيناه .

(٢٣) والصنف الثالث والعشرُون من الرافضة : يسوقون الإمامة من على إلى « موسى بن جعفر » كما حكينا من قول المتقدمين ، غير أنهم يقولون : إن موسى ابن جعفر نص على إمامة ابنه « أحمد بن موسى بن جعفر » .

(٢٤) والصنف الرابع والعشرُون من الرافضة : يزعمون أن النبى صلى الله عليه سلم نص عَلَى « علىّ » ، وأن عليّاً نص على « الحسن بن على » ثم انتهت الإمامة إلى « محمد بن الحسن بن على بن محمد بن على بن موسى بن جعفر » ، كما حكينا عن أول فرقة من الرافضة ، ويزعمون أن « محمد بن الحسن » بعده إمام هو القائم الذى يظهر فيملأ الدنيا عدلاً ، ويقمعُ الظلم[2] ، والأولون

---

(١) هكذا وقع فى أصول هذا الكتاب ، والصواب عربية فى النسبة إلى موسى أن يقال « موسوية » وكذلك كل اسم آخره ألف رابعة وثانى الكلمة ساكن نحو حبلى ومرمى وعلقى ، تقول : حبلوى ، ومرموى ، وعلقوى . وقد وقع على الصواب فى الملل والنحل (١ / ٢٧٥) وفى الفرق بين الفرق (١٩ و٣٤ و٣٩ و٤٠ و٤٣)

(٢) قمع الظلم ــ من باب فتح ــ أى ردع أهله وقهرهم وأذلهم ، وأصل هذه المادة

قالوا : إن « محمد بن الحسن » هو القائم الذى يظهر فيملأ الدنيا عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً .

* * *

واختلفت الروافض القائلون بإمامة « محمد بن على بن موسى بن جعفر » لتقارب سنه ضَرْباً من الاختلاف آخر ، وذلك أنَّ أباه توفى وهو ابن ثمانى سنين — وقال بعضهم : بل توفى وله أربع سنين — هل كان فى تلك الحال إماماً واجب الطاعة ؟ على مقالتين :

فزعم بعضهم أنه كان فى تلك الحال إماماً واجب الطاعة ، عالماً بما يعلمه الأئمة من الأحكام وجميع أمور الدنيا ، يجب الائتمام والاقتداء به ، كما وجب الائتمام والاقتداء بسائر الأئمة من قبله .

وزعم بعضهم أنه كان فى تلك الحال إماماً على معنى أنَّ الأمر كان فيه ، وله دون الناس ، وعلى أنه لا يصلح لذلك الموضع فى ذلك الوقت أحد غيره ، وأما أن يكون اجتمع فيه فى تلك الحال ما اجتمع فى غيره من الأئمة المتقدمين فلا ، وزعموا أنه لم يكن يجوز فى تلك الحال أن يؤمّهم، ولكن الذى يتولى الصلاة لهم وينفذ أحكامهم فى ذلك الوقت غيره من أهل الفقه والدين والصلاح ، إلى أن يَبْلُغَ المَبْلغ الذى يصلح هذا فيه .

تم الكلام فى الغُلاَة والإمامية

* * *

قولهم « قمع فلان فلانا » إذا ضربه بالمقمعة ، وهى — بكسر الميم وسكون القاف — خشبة يضرب بها الإنسان على رأسه ليذل وينقاد ، أو عمود من الحديد ، أو شىء كالمحجن يضرب به رأس الفيل .

قول الروافض فى التجسيم

واختلفت الروافض أصحاب الإمامة فى التجسيم ، وهم ست فرق :

الهشامية :

(١) فالفرقة الأولى « الهشامية » أصحاب « هشام بن الحكم الرافضى »[١] .

يزعمون أن معبودهم جسمٌ ، وله نهايةٌ وحدٌّ ، طويلٌ عريضٌ عميقٌ ، طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه ، لا يوفى بعضُه على بعض[٢] ، ولم يعينوا طولا غير الطويل ، وإنما قالوا : « طوله مثل عرضه » على المجاز ، دون التحقيق ، وزعموا أنه نورٌ ساطع ، له قَدَرٌ من الأقدار فى مكان دون مكان ، كالسبيكة الصافية ، يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ، ذو لون وطعم ورائحة ومجسّة ، لونه هو طعمه ، وطعمه هو رائحته ، ورائحته هى مجسّته ، وهو نفسه لون ، ولم يعينوا لونًا ولا طعمًا هو غيره ، وزعموا أنه هو اللون ، وهو الطعم ، وأنه قد كان لا فى مكان ، ثم حدث المكان بأن تحرك البارىء فحدث المكان بحركته فكان فيه ، وزعم أن المكان هو العرش

وذكر « أبو الهذيل »[٣] فى بعض كتبه أن هِشام بن الحكم قال له : إن

---

(١) انظر ما ذكرناه فى الهامشة رقم ١ فى ص ٩٠ من هذا الجزء ، وانظر منهاج السنة المحمدية لابن تيمية (١ / ٢٠٣) .

(٢) فى منهاج السنة «ولا يوفى بعضه عن بعض ، وزعموا أنه نور ساطع» بإسقاط ما بينهما .

(١) أبو الهذيل : هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول ، العبدى ، المعروف بالعلاف ، المتكلم ، كان شيخ البصريين فى الاعتزال ، ومن أكبر علمائهم ، وهو صاحب المقالات فى مذهبهم ، وهو مولى عبد القيس ، وكان حسن الجدال ، قوى الحجة كثير الاستعمال الأدلة والإلزامات ، ولد سنة إحدى وثلاثين ومائة ــ وقيل : سنة

ربه جسم ذاهب جاء ، فيتحرك تارة ، ويسكن أخرى ، ويقعد مرة ، ويقوم أخرى وإنه طويل عريض عميق ، لأنّ ما لم يكن كذلك دخل فى حد التلاشى ، قال : فقلت له : فأيهما أعظم إلٰهُكَ أو هذا الجبل ؟ وَأَوْمَأْتُ إلى أبى قُبيْس[1] ، قال : فقال : هذا الجبل يُوفِى عليه ، أى هو أعظم منهُ .

وذكر أيضاً « ابن الراوندى »[2] أن هشام بن الحكم كان يقول : إن بين إلٰهِهِ وبين الأجسام تَشَابهاً من جهة من الجهات ، لولا ذلك ما دلت عليه .

وحُكى عنه خلاف هذا أنه كان يقول : إنه جسم [ذ] و أبعاض [. . .] لا يشبهها ولا تشبهه .

وحكى « الجاحظ »[1] عن هشام بن الحكم فى بعض كتبه أنهُ كانَ يزعم

أربع ، وقيل : سنة خمس ، وثلاثين ومائة - وتوفى سنة خمس وثلاثين ومائتين وقال المسعودى : سنة سبع وعشرين ومائتين ، وقال الخطيب البغدادى : سنة ست وعشرين ومائتين (انظر الترجمة رقم ٥٧٨ فى وفيات الأعيان ٣/٣٩٦ بتحقيقنا) .

(١) أبو قبيس - بضم القاف وفتح الباء ، على صيغة التصغير - جبل مشرف على مسجد مكة .

(٢) ابن الراوندى : أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق ، له مقاله فى علم الكلام وله من الكتب المصنفة نحو من مائة وأربعة عشر كتابا منها كتاب « فضيحة المعتزلة » ونسبته إلى راوند - بفتح الراء والواو وبينهما ألف ، وسكون النون ، وبعدها دال مهملة - وهى قرية من قرى قاسان بنواحى أصبهان ، وتوفى سنة خمس وأربعين ومائتين برحبة مالك بن طوق ، وقيل . توفى ببغداد ، وتقدير عمره أربعون سنة (انظر الترجمة رقم ٣٤ فى وفيات الأعيان لابن خلكان ١ / ٧٨ بتحقيقنا) وكتاب « فضيحة المعتزلة » هو الذى ألف أبو الحسن عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلى المتوفى فى آخر القرن الثالث كتاب « الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد » فى الرد عليه .

(٣) الجاحظ : هو إمام الكتاب عمرو بن بحر بن محبوب ، الكنانى ، البصرى

أن الله جل وعز إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه الذاهب فى عُمق الأرض ، ولولا ملامسته لما وراء ما هناك لما درى ما هناك ، وزعم أن بعضه يشوب وهو شعاعه ، وأن الشوب مُحَال عَلَى بعضه ، ولو زعم هشام أن الله تعالى يعلم ما تحت الثرى بغير اتصال ولا خبر ولا قياس كان قد ترك تعلقه بالمشاهدة وقال بالحق .

وذكر عن « هشام » أنه قال فى ربه فى عام واحد خمسة أقاويل : زعم مرّة أنه كالبلورة ، وزعم مرة أنه كالسبيكة ، وزعم مرّة أنه غيرُ صورة ، وزعم مرّة أنه — بشبر نفسه — سبعة أشبار ، ثم رجع عن ذلك وقال : هو جسم كالأجسام .

وزعم « الورّاق » أن بعض أصحاب هشام أجابه مرة إلى أن الله عز وجل عَلَى العرش مماسٌّ له ، وأنه لا يفضل عن العرش ، ولا يفضل العرش عنه[1] .

(٢) والفرقة الثانية من الرافضة: يزعمون أن ربهم ليس بصورة ، ولا كالأجسام وإنما يذهبون فى قولهم « إنه جسم » إلى أنه موجود ، ولا يثبتون البارىء ذا أجزاء مؤتلفة وأبعاض متلاصقة ، ويزعمون أن الله عز وجل على العرش مستوٍ بلا مُمَاسَّة ولا كَيْف .

(٣) والفرقة الثالثة من الرافضة: يزعمون أن ربهم على صورة الإنسان، ويمنعون أن يكون جسماً .

كاتب العربية الفحل ، وشيخ كل من حمل قلما ، وهو من المتكلمين ، وله نحلة ينتمى إليها خلق ، وهى معدودة فى أصناف المعتزلة ، وتوفى بالبصرة فى سنة خمس وخمسين ومائتين وقد نيف على تسعين سنة (انظر الترجمة رقم ٤٧٩ فى وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ / ١٤٠ بتحقيقنا) .

(٢) انظر الفرق بين الفرق (١٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٧٩ و ٨٤ و ١٣٩) .

الهشامية أيضاً :

(٤) والفرقة الرابعة من الرافضة : « الهشامية » ، أصحاب « هشام بن سالم الجواليقى »[1].

يزعمون أنّ ربهم على صورة الإنسان ، وينكرونَ أن يكون لحماً ودماً ، ويقولون : هو نور ساطع يتلألأ بياضاً ، وأنه ذو حواسٍّ خمسٍ كحواسِّ الإنسان ، له يد ورجل وأنف وأذن وعين وفم ، وأنه يسمع بغير ما يبصر به ، وكذلك سائر حواسّه متغايرة عندهم .

وحكى « أبو عيسى الوراق » أنّ هشام بن سالم كان يزعم أن لربهِ وَفْرَةً[2] سوداء ، وأن ذلك نور أسود .

(٥) والفرقة الخامسة [من الرافضة] : يزعمونَ أنَّ رب العالمين ضياء خالص ونورٌ بحتٌ ، وهو كالمصباح الذى من حيث ما جئته يلقاك بأمر واحد ، وليس بذى صورة ولا أعضاء ولا اختلاف فى الأجزاء ، وأنكروا أن يكون على صورة الإنسان ، أو على صورة شىء من الحيوان .

(٦) والفرقة السادسة من الرافضة : يزعمون أن ربهم ليس بجسم ، ولا بصورة ولا يشبه الأشياء ، ولا يتحرك ولا يسكن ، ولا يماسّ .

وقالوا فى التوحيد بقول المعتّزلة والخوارج .

وهؤلا قوم من متأخريهم ، فأما أوائلهم فإنهم كانوا يقولون ما حكينا عنهم من التشبيه .

---

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٩ و ٤٠ و ٤٤ و ١٣٩)

(٢) الوفرة ــ بفتح الواو وسكون الفاء ــ الشعر الذى يجتمع على رأس الإنسان، أوما سال على الأذنين منه ، أو ما جاوز شحمة الأذن ، أخزى الله هشام بن سالم وأبعده ! ! .

قول الرافضة فى حملة العرش

واختلفَتِ الرافضة فى حَمَلَةِ العرش : هل يحملون العرش أم يحملون البارىء عز وجل ؟ وهم فرقتان :

اليونسية :

فرقة يقال لها « اليونسية » أصحاب « يونس بن عبد الرحمن القمىّ »[1] مولى آل يقطين ، يزعمون أن الحملة يحْملون البارىء ، واحتجّ يونس فى أن الحمَلَة تطيق حمله ، وشبههم بالكُرْكى[2] ، وأن رجليه تحملانه وهما دقيقتان .

وقالت فرقة أخرى إن الحملة تحمل العرش ، والبارىء يستحيل أن يكون محمولا .

* * *

واختلفت الروافض : هل يوصف البارىء بالقدرة على أن يظلم أم لا ؟ فأبى ذلك قوم ، وأجازه آخرون .

* * *

واختلفت الروافض فى القول إنّ الله سبحانه عالم حىّ قادر سميع بصير إله . وهم تسع فرق :

الزرارية (التيمية) :

(١) فالفرقة الأولى منهم « الزرارية » أصحاب « زُرَارة بن أعين الرافضى »[3]

---

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٩ و ٤٣ و ١٣٩) .

(٢) الكركى – بضم الكاف الأولى وسكون الراء بعدها كاف مكسورة فياء مشددة ، بزنة الكرسى – طائر يقرب من الوز ، أبتر من الذنب ، رمادى اللون ، فى خده لمعات سود ، قليل اللحم ، صلب العظم ، دقيق الرجلين طويلهما ، يأوى إلى الماء أحياناً ، وجمعه كراكى .

(٣) انظر ص ١٠٣ من هذا الجزء ، وانظر منهاج السنة المحمدية لابن تيمية (١ / ٢٠٧) .

يزعمون أن الله لم يزل غير سميع ولا عليم ولا بصير ، حتى خلق ذلك لنفسه ، وهم يُسمَّون « التَّيْمِيَّة[1] » ورئيسهم زرارة بن أعين .

السبابية :

(٢) والفرقة الثانية منهم « السبابية » أصحاب « عبد الرحمن بن سبابة » .

يقفون فى هذه المعانى ، ويزعمون أن القول فيها ما يقول جعفر ، كائناً قوله ما كان ، ولا يُصوِّبون فى هذه الأشياء قولا .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن الله عز وجل لا يوصف بأنه لم يزل إلٰها قادراً ولا سميعاً بصيراً حتى يحدث الأشياء ؛ لأن الأشياء التى كانت قبل أن تكون ليست بشىء ، ولن يجوز أن يوصَفَ بالقدرة لا على شىء ، وبالعلم لا بشىء .

وكلُّ الروافض ، إلا شرذمة قليلة ، يزعمون أنه يريد الشىء ثم يبدو له فيه[2] .

(٤) والفرقة الرابعة من الروافض : يزعمون أن الله لم يزل لا حيًّا ثم صار حيًّا

أصحاب شيطان الطاق :

(٥) والفرقة الخامسة من الروافض ، وهم أصحاب[3] « شيطان الطاق » .

يزعمون أنَّ الله عالم فى نفسه ليس بجاهل ، ولكنه إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ، فأما قَبْل أن يُقدِّرها ويريدها فمحال أن يعلمها ، لا لأنه ليس بعالم ،

---

(١) فى الأصل هنا « وهم يسمون التيمية » مخالفا ماسبق فى ص ١٠٣ ولما فى منهاج السنة (١ / ٢٠٧) نقلا عن عبارة المؤلف .

(٢) يبدو له : أى يظهر له وجه المصلحة بعد خفائه عليه فيغير رأيه ، ولعنهم الله وقبحهم ! وانظر تعريفات الجرجانى (٢٩) .

(٣) شيطان الطاق : لقب لقبوا به أبا جعفر محمد بن النعمان ، الأحول ، والشيعة تلقبه « مؤمن الطاق » وإضافته إلى سوق فى طاق المحامل بالكوفة كان يجلس بها للصرف ، وانظر الملل والنحل للشهرستانى (١ / ٣١٣) والفرق بين الفرق (٤٤) والانتصار (٦ و ٥٨ و ١٧٧) وفهرست ابن النديم (١٧٦ و ٢٥٠ م) .

ولكن الشيء لا يكون شيئاً حتى يقدره ويثبته بالتقدير ، والتقديرُ عندهم الإرادةُ .

الهشامية أيضاً :

(٦) والفرقة السادسة من الرافضة أصحاب « هشام بن الحكم » .

يزعمون أنه محال أن يكون الله لم يزل عالما بالأشياء بنفسه ، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن بها عالما ، وأنه يعلمها بعلم ، وأنّ العلم صفة له ، ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه ، فيجوزُ أن يقال : العلم مُحْدَث ، أو قديم ؛ لأنه صفة ، والصفة لا توصف .

قال : ولو كان لم يزل عالما لكانت المعلومات لم تزل ؛ لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود ، قال : ولو كان عالما بما يفعله عبادُه لم يصحّ المحنة والاختبار .

وقال هشام في سائر صفات الله عز وجل ، كقدرته وحياته وسمعه وبصره وإرادته : إنها صفات لله ، لا هي الله ولا غير الله .

وقد اختُلِف عنه في القدرة والحياة : فمن الناس من يحكى عنه أنه كان يزعم أن البارىء لم يزل حيًّا قادراً ، ومنهم من ينكر أن يكون قال ذلك .

(٧) والفرقة السابعة من الرافضة لا يزعمون أن البارىء عالم في نفسه ، كما قال شيطان الطاق ولكنهم يزعمون أن الله عز وجل لا يعلم الشيء حتى يؤثر أثره ، والتأثير عندهم الإرادةُ ؛ فإذا أراد الشيء عَلِمَه ، وإذا لم يرده لم يعلمه ، ومعنى أراد عندهم أنه تحرك حركة هي إرادة ، فإذا تحرك عَلِمَ الشيء ، وإلاَّ لم يَجُزِ الوصف له بأنه عالم به ، وزعموا أنه لا يوصف بالعلم بما لا يكون .

(٨) والفرقة الثامنة من الرافضة يقولون : إن معنى أن الله يعلم أنه يفعل ؛ فإن قيل لهم : أتقولون إنّ الله لم يزل عالما بنفسه ؟ اختلفوا ، فمنهم من يقول : لم يزل لا يعلم بنفسه حتى فعل العلم ، لأنه قد كان ولمَّا يفعل ، ومنهم من يقول : لم يزل يعلم بنفسه ، فإن قيل لهم : فلم يزل يفعل ؟ قالوا : نعم ، ولا نقول بقدم الفعل .

ومن الرافضة من يزعم أن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ، إلا أعمال العباد فإنه لا يعلمها إلا فى حال كونها .

(٩) والفرقة التاسعة من الرافضة : يزعمون أن الله لم يزل عالما حيًّا قادراً ، ويميلون إلى نفى التشبيه ، ولا يقولون بحدوث العلم ، ولا بما حكيناه من التجسيم وسائر ما أخبرنا به من التشبيه عنهم .

قول الرافضة فى جواز البداء على الله تعالى

وافترقت الرافضة : هل البارى يجوز أن يَبْدُوَ له إذا أراد شيئا أم لا ؟ على ثلاث مقالات :

(١) فالفرقة الأولى منهم يقولون : إنَّ الله تبدو له البَدَاوات ، وإنه يريد أن يفعل الشيء فى وقت من الأوقات ثم لا يُحْدِثه لما يحدث له من البَدَاء ، وإنه إذا أمر بشريعة ثم نسخها فإنما ذلك لأنه بَدَا له فيها ، وإن ما علم أنه يكون ولم يُطْلِع عليه أحداً من خلقه فجائز عليه [البَدَاء] فيه ، وما أَطْلَعَ عليه عبادَه فلا يجوز عليه البَدَاء فيه .

(٢) والفرقة الثانية [منهم] يزعمون أنه جائز على الله البَدَاء فيما علم أنه يكون حتى لا يكون ، وجوزوا ذلك فيما أَطْلَعَ عليه عباده ، وأنه لا يكون ، كما جوزوه فيما لم يُطْلِع عليه عباده .

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أنه لا يجوز على الله عز وجل البَدَاء ، و يَنْفُون ذلك عنه تعالى .

* * *

قول الرافضة فى القرآن

واختلفت الروافض فى القرآن .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم « هشام بن الحكم » وأصحابه .

يزعمون أن القرآن لا خالق ولا مخلوق ، وزاد بعضُ مَنْ يُخبر على المقالات فى الحكاية عن هشام ، فزعم أنه كان يقول : لا خالق ولا مخلوق ، ولا يقال أيضاً : غير مخلوق ، لأنه صفة ، والصفة لا توصَفُ .

وحكى « زرقان » عن هشام بن الحكم أنه قال : القرآن على ضربين : إن كنت تريد المَسْمُوع فقد خلق عز وجل الصَّوْت المُقَطَّع ، وهو رسم القرآن ، فأما القرآن فهو فعل الله مثل العلم والحركة ، لا هو هو ولا غيره .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنه مخلوق مُحْدَث ، لم يكن ثم كان ، كما تزعم المعتزلة والخوارج ،لوهؤلاء قوم من المتأخرين منهم .

قول الرافضة فى أعمال العباد

واختلفت الرافضة فى أعمال العباد : هل هى مخلوقة ؟

وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم ، وهو « هشام بن الحكم » : يزعمون أن أعمال العباد مخلوقة لله ، وحكى « جعفر بن حرب » عن هشام بن الحكم أنه كان يقول : إن أفعال الإنسان اختيار له من وجهٍ ، اضطرار من وجهٍ ، اختيار من جهة أنه أرادها وَاكْتَسَبَهَا ، واضطرار من جهة أنها لا تكون منه إلا عند حدوث السبب المهيِّج عليها .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنه لاجَبْرَ ، كما قال الجهمىُّ ، ولاتفويض

كما قالت المعتزلة ، لأن الرواية عن الأئمة ـ زعموا ـ جاءت بذلك ، ولم يتكلفوا أن يقولوا فى أعمال العباد : هل هى مخلوقة أم لا شيئاً ؟

(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن أعمال العباد غير مخلوقة لله ، وهذا قول قوم يقولون بالاعتزال والإمامة .

قول الرافضة فى إرادة الله

واختلفت الروافض فى إرادة الله سبحانه .

وهم أربع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « هشام بن الحكم » و « هشام الجواليقى» يزعمون أن إرادة الله عز وجل حركة ، وهى مَعْنًى ، لا هى الله ولا هى غيره ، وأنها صفة لله ليست غيره ، وذلك أنهم يزعمون أن الله إذا أراد الشىء تحرك ، فكان ما أراد ، تعالى عن ذلك !

(٢) والفرقة الثانية منهم « أبو مالك الحضرمى » و « على بن مِيثَم »(١) وَمَنْ تابعهم .

يزعمون أن إرادة الله غيره ، وهى حركة لله كما قال هشام ، إلا أن هؤلاء خالفوه ، فزعموا أن الإرادة حركة ، وأنها غير الله ، بها يتحرك .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة .

يزعمون أن إرادة الله ليست بحركة ، فنهم من أثبتها غير المراد فيقول : إنها

---

(١) على بن ميثم : هو على بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار ، وسماه ابن حزم على بن ميثم الصابونى ، وله ترجمة فى فهرس ابن النديم (١٧٥ ل ٢٤٩ م) وانظر الانتصار فى الرد على ابن الراوندى (٩٩٦و١٤٢و٩٩ و ١٧٧) ووقع فى منهاج السنة نقلا عن هذا الكتاب (٢٠٨/١) « على بن متيم » وهو تحريف .

مخلوقة لله لا بإرادة ، ومنهم من يقول : إرادة الله سبحانه لتكوين الشيء هو الشيء ، وإرادته لأفعال العباد هي أمره إياهم بالفعل ، وهي غير فعلهم ، وهم يأبَوْن أن يكون الله سبحانه أراد المعاصي فكانت .

(٤) والفرقة الرابعة منهم يقولون : لا نقول قبل الفعل : إن الله أراده ، فإذا فعلت الطاعة قلنا : أرادها ، وإذا فعلت المعصية فهو كارهٌ لها غير محب لها .

قول الرافضة فى الاستطاعة

واختلفت الروافض فى الاستطاعة .

وهم أربع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « هشام بن الحكم » :

يزعمون أن الاستطاعة خمسة أشياء : الصحة ، وتخلية الشؤون ، والمدة فى الوقت ، والآلة التى بها يكون الفعل ، كاليد التى يكون بها اللَّطْم والفأس التى تكون بها النِّجارة والإبرة التى تكون بها الخياطة وما أشبه ذلك من الآلات ، والسبب الوارد المهيِّج الذى من أجله يكون الفعل ، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان الفعل واقعاً ؛ فمن الاستطاعة ما هو قبل الفعل موجود ، ومنها مالا يوجد إلا فى حال الفعل ، وهو السبب ، وزعم أنّ الفعل لا يكون إلا بالسبب الحادث ، فإذا وُجِدَ ذلك السبب وأحدثه الله كان الفعل لا مَحَالَةَ ، وأنّ المُوجِبَ للفعل هو السبب ، وما سوى ذلك من الاستطاعة لا يوجبه .

(٢) والفرقة الثانية منهم « زرارة بن أعين » و « عبيد بن زرارة » و « محمد ابن حكيم » و « عبد الله بن بُكير » و « هشام بن سالم الجواليقى » و « حميد ابن رباح (؟) » و « شيطان الطاق » .

يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل ، وهى الصِّحة ، وبها يستطيع المستطيع ، فكل صحيح مستطيعٌ .

وكان « شيطان الطاق » يقول : لا يكون الفعل إلا أنْ يشاء الله .

وحكى عن « هشام بن سالم » أن الاستطاعة جسم ، وهى بعض للمستطيع .

ومن الرافضة من يقول : الاستطاعة كلُّ مالا يُنال الفعل إلا به ، وذلك كله قبل الفعل ، والقائل بهذا « هشام بن جرول » .

(٣) والفرقة الثالثة منهم أصحاب « أبى مالك الحضرمى » .

يزعمون أن الإنسان مستطيعٌ للفعل فى حال الفعل ، وأنه يستطيعه لا باستطاعة فى غيره .

وحكى « زرقان » عنه أنه كان يزعم أن الاستطاعة قبل الفعل للفعل ولتركه .

(٤) والفرقة الرابعة منهم : يزعمون أن الإنسان إن كان قادراً بآلات وَجِدَة فهو قادر من وجه ، وغير قادر من وجه .

قول الروافض فى أعمال الإنسان والحيوان

واختلفت الروافض فى أفعال الناس والحيوان : هل هى أشياء أم ليست بأشياء ؟ وهل هى أجسام أم لا ؟

وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى [منهم] « الهشامية » أصحاب « هشام بن الحكم » .

يزعمون أن الأفعال صفاتٌ للفاعلين ، ليست هى هم ولا غيرهم ، وأنها ليست بأجسام ولا أشياء .

وحُكى عنه أنه قال : هى مَعَانٍ ، وليست بأشياء ولا أجسام ، وكذلك قوله فى صفات الأجسام ، كالحركات والسكنات والإرادات والكراهات والكلام والطاعة والمعصية والكفر والإيمان ، فأما الألوان والطعوم والأراييح فكان يزعم أنها أجسام ، وأن لون الشىء هو طعمه ، وهو رائحته .

وحكى « زرقان » عنه أنه قال : الحركة فعل ، والسكون ليس بفعل .

الجواليقية :

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن حركات العباد وأفعالهم وسكناتهم ، أشياء ، وهى أجسام ، وأنه لا شىء إلا الأجسام ، وأن العباد يفعلون الأجسام ، وهذا قول « الجواليقية »[١] و « شيطان الطاق » .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة ، يقولون فى ذلك كأقاويل المعتزلة ، ويختلفون فيه كاختلافهم :

فمنهم قوم يزعمون أن أفعال الإنسان وسائر الحيوان أعراض ، وكذلك قولهم فى الألوان والطعوم والأراييح والأصوات وسائر صفات الأجسام .

وسنذكر اختلاف المعتزلة فى ذلك عند ذكرنا أقاويل المعتزلة ، فلهذه العلة لم نَستَقْصِ أقاويل المعتزلة فى هذا الموضع من كتابنا ، إذ كنا إنما نحكى فى هذا الموضع أقاويلَ الشيع دون غيرهم .

قول الروافض فى التولد

واختلفت الروافض فيما يتولدُ عن فعل الإنسان : هل هو فعله ؟ وهل يُحْدِث الفاعل فعلا فى غيره أو لا يحدث الفعلَ إلا فى نفسه ؟

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أنّ الفاعل لا يفعل فى غيره فعلا ، ولا يفعل إلا فى نفسه ، ولا يُثْبِتُونَ الإنسان فاعلا لما يتولد عن فعله ، كالألم المتولِّد عن الضربة ، واللذة التى تحدث عند الأكل وسائر المتولدات .

(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والنص على علىّ بن

---

(١) منسوبون إلى هشام بن سالم الجواليقى ، وفى خطط للقريزى (٢ / ٣٤٨) هشام بن سالم الجولقى ، وسماهم الجولقية .

أبى طالب : يزعمون أن الفاعل منا يُحْدِثُ الفعل فى غيره ، وأن ما يتولد عن فعله كالألم المتولد عن الضربة ، والصوت المتولد عن اصطكاك الحجرين ، وذهاب السهم المتولد عن الرمية ـ فعلٌ لمن تولد ذلك عن فعله .

قول الروافض فى الرجعة

واختلفت الرّوَافض فى رَجْعة الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأموات يرجعون إلى الدنيا قبل يوم الحساب ، وهذا قول الأكثر منهم ، وزعموا أنه لم يكن فى بنى إسرائيل شىء إلا ويكون فى هذه الأمة مثله ، وأنّ الله سبحانه قد أحْيَا قوماً من بنى إسرائيل بعد الموت ، فكذلك يحيي الأموات [فى هذه الأمة] ويردهم إلى الدنيا قبل يوم القيامة .

(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم أهل الغلو : ينكرون القيامة والآخرة ، ويقولون : ليس قيامة ، ولا آخرة ، وإنما هى أرواح تتناسخ فى الصور : فمن كان محسناً جُوزِىَ : بأن يُنقَلَ رُوحُه إلى جسد لا يلحقه [فيه] ضرر ولا ألم ، ومن كان مسيئاً جُوزِىَ : بأن يُنقَلَ روحُه إلى أجساد يلحق الروحَ فى كونه فيها الضررُ والألم ، وليس شىء غير ذلك ، وأنّ الدنيا لا تزال أبداً هكذا .

قول الروافض فى القرآن : هل زيد أو نقص منه ؟

واختلفت الروافض فى القرآن : هل زيد فيه أو نُقِصَ منه ؟

وهم ثلاث فرق[1] :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن القرآن قد نُقِصَ منه ، وأما الزيادة

---

(١) سقط ذكر الفرقة الثانية من هذه الفرق .

فذلك غير جائز أن يكون قد كان ، وكذلك لا يجوز أن يكون قد غُيِّرَ منه شيء عما كان عليه ، فأما ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير منه ، والإمام يحيط علماً به .

(٢) [. . . . .] .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة : يزعمون أن القرآن ما نُقِصَ منه ، ولا زيد فيه ، وأنه على ما أنزل الله تعالى على نبيه عليه الصلاة والسلام ، لم يُغَيَّر ولم يُبَدَّل ، ولا زال عما كان عليه .

قول الروافض فى الأئمة

هل يجوز أن يكونوا أفْضَلَ من الأنبياء ؟

واختلفت الروافض فى الأئمة : هل يجوز أن يكونوا أفضل من الأنبياء أم لا يجوز ذلك ؟

وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأئمة لا يكونون أفْضَلَ من الأنبياء ، بل الأنبياء أفضل منهم ، غير أنَّ بعضَ هؤلاء جَوَّزوا أن يكون الأئمة أفضل من الملائكة .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة ، وأنه لا يكون أحد أفضل من الأئمة ، وهذا قول طوائف منهم .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة : يزعمون أن الملائكة والأنبياء أفضل من الأئمة ، ولا يجوز أن يكون الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة .

قول الروافض فى جواز المعصية على الرسول

واختلفت الروافض فى الرسول عليه الصلاة والسلام : هل يجوز عليه أن يعصى أم لا ؟

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ! ـ جائز عليه أن يعصى الله ، وأنّ النبيّ قد عصى فى أخذ الفِدَاء يوم بَدْر ، فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم ، لأن الرسول إذا عصى فالوحيُ يأتيه من قِبَل الله ، والأئمة لا يُوحَى إليهم ، ولا تهبط الملائكة عليهم ، وهم معصومون ، فلا يجوز عليهم أن يسهوا ، ولا يغلطوا ، وإنْ جاز على الرسول العصيان ، والقائل بهذا القول « هشام بن الحكم » .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنه لا يجوز على الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ! ـ أن يعصى الله ـ عز وجل ! ـ ولا يجوز ذلك على الأئمة ، لأنهم جميعاً حُجَجُ الله ، وهم معصومون من الزلَل ، ولو جاز عليهم السّهْو واعتماد المعاصى وركوبها لكانوا قد ساَوَوُا المأمومين فى جواز ذلك عليهم ، كما جاز على المأمومين ، ولم يكن المأمومون أحْوَجَ إلى الأئمة من الأئمة لو كان ذلك جائزاً عليهم جميعاً .

قول الروافض فى الأئمة : هل يسع جهلهم ؟

واختلفت الروافض فى الأئمة : هل يسع جهلهم ؟ وهل الواجب عرفانهم فقط أم الواجب عرفانهم والقيام بالشرائع التى جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم ؟

وهم أربع فرَق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أنّ معرفة الأئمة واجبة ، وأن القيام

بالشرائع التي جاء بها الرسولُ واجب ، وأن من جَهِلَ الإمام فمات ماتَ مِيتَةً جاهليَّةً .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن معرفة الإمام إذا أدركها الإنسانُ لم تلزمه شريعةٌ ، ولم تجب عليه فريضة ، وإنما على الناس أن يعرفوا الأئمة فقط ، فإذا عرفوهم فلا شيء عليهم .

اليعفورية :

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم « اليعفورية » : يزعمون أنه قد يَسَع جهل الأئمة ، وهم بذلك لا مؤمنون ولا كافرون .

(٤) والفرقة الرابعة منهم يقولون في القَدَر بقول المعتزلة : إن المعارف ضرورة ، ويفارقون اليعفورية في جهل الأئمة ، ولا يستحلون الخصومة في الدين ، واليعفورية أيضاً لا تستحلها .

قول الروافض في علم الإمام

واختلفت الروافض في الإمام : هل يعلم كل شيء أم لا ؟

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أنّ الإمام يعلم كل ما كان وكل ما يكون ، ولا يخرج شيء عن علمه من أمر الدين ولا من أمر الدنيا .

وزعم هؤلاء أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم كان كاتباً ، ويعرف الكتابة وسائر اللغات .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الإمام يعلم كل أمور الأحكام والشريعة ، وإن لم يُحط بكل شيء علما ؛ لأنه القَيِّمُ بالشرائع والحافظ لها ، ولما يحتاج الناسُ إليه ، فأمّا ما لا يحتاجون إليه فقد يجوز أن لا يعلمه الإمام .

قول الروافض فى ظهور الأعلام على الأئمة

واختلفت الروافض فى الأئمة : هل يجوز أن تظهر عليهم الأعلام أم لا ؟

وهم أربع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأئمة تظهر عليهم الأعلام والمعجزات ، كما تظهر على الرُّسُلِ ، لأنهم حُجَجُ الله سبحانه وتعالى ، كما أنَّ الرسل حُجَجُ الله ، ولم يجيزوا هُبُوطَ الملائكة بالوحى عليهم .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الأعلام تظهر عليهم ، وتهبط الملائكة بالوحى عليهم ، ولا يجوز أن ينسخوا الشرائع ، ولا يبدلوها ، ولا يغيروها .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن الأعلام تظهر عليهم ، وتهبط الملائكة بالوحى عليهم ، ويجوز أن ينسخوا الشرائع ، ويبدلوها ، ويغيروها .

(٤) والفرقة الرابعة [منهم] : يزعمون أن الأعلام لا تظهر إلا على الرُّسُلِ ، وكذلك الملائكة لا تهبط إلا عليهم بالوحى ، ولا يجوز أن ينسخ الله سبحانه شريعَتَنا على ألسنتهم ، بل إنما يحفظون شرائع الرسل ، ويقومون بها .

قول الروافض فى النظر والقياس

واختلفت الروافض فى النظر والقياس .

وهم ثمانى فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم[(١)] ، وهم جمهورهم : يزعمون أنَّ المعارف كلها اضطرار وأن الخلق جميعاً مضطرون ، وأنَّ النظر والقياس لا يؤدِّيان إلى علم ، وما تَعَبَّدَ اللهُ العبادَ بهما .

(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم أصحاب « شيطان الطاق » : يزعمون أنَّ المعارف كلها اضطرار ، وقد يجوز أن يمنعها الله سبحانه بعض الخلق ، فإذا منعها بعض الخلق وأعطاها بعضَهم كلفهم الإقرار مع منعه إياهم المعرفة .

(١) عبارته عن الفرقتين الثانية والثالثة واحدة .

(٣) والفرّقة الثالثة منهم ، وهم أصحاب « أبي مالك الحضرمي » : يزعمون أن المعارف كلها اضطرار ، وقد يجوز أن يمنعها الله بعضَ الخلق ، فإذا منعها الله بعضَ الخلق وأعطاها بعضَهم كلفهم الإقرار مع منعه إياهم المعرفة .

(٤) والفرقة الرابعة منهم أصحاب « هشام بن الحكم » : يزعمون أن المعارف كلها اضطرار بإيجاب الخلقة ، وأنها لا تقع إلا بعد النظر والاستدلال ، يعنون بما لا يقع منها إلا بعد النظر والاستدلال العلم بالله عز وجل .

(٥) والفرقة الخامسة منهم : يزعمون أنّ المعارف ليس كلها اضطراراً ، والمعرفة بالله يجوز أن تكون كسباً ، ويجوز أن تكون اضطراراً ، وإن كانت كسباً أو اضطراراً فليس يجوز الأمر بها على وَجْه من الوجوه ، وهذا قول « الحسن ابن موسى » .

(٦) والفرقة السادسة منهم : يزعمون أن النظر والقياس يؤدّيان إلى العلم بالله ، وأن العقل حجة إذا جاءت الرسل ، فأما قبل مجيئهم فليست للعقول دلالة[1] ما لم يكن سنّة بينة ، واعتلوا بقول الله عز وجل (١٧ : ١٥) (وما كنا معذّبين حتى نبعث رسولا) .

(٧) والفرقة السابعة منهم : يقولون بتصحيح النظر والقياس ، وأنهما يؤديان إلى العلم ، وأن العقول حجة في التوحيد ، قبل مجيء الرسل ، وبعد مجيئهم .

(٨) والفرقة الثامنة منهم : يزعمون أنّ العقول لا تدل على شيء قبل مجيء الرسل ، ولا بعد مجيئهم ، وأنه لا يُعلَم شيء من الدين ، ولا يلزم فرض ، إلا بقول الرسل والأئمة ، وأن الإمام هو الحجة بعد الرسول — عليه السلام ! — لا حجة على الخلق غيره .

---

(١) في س « فليست العقول دلالة » .

وقالت الروافض بأجمعها بنفى اجتهاد الرأى فى الأحكام وإنكاره .

قول الروافض فى النسخ

واختلفت الروافض فى الناسخ والمنسوخ : هل يقع ذلك فى الأخبار أم لا ؟

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أنّ النسخ قد يجوز أن يقع فى الأخبار فيخبر الله سبحانه أن شيئاً يكون ثم لا يكون ، وهذا قول أكثر أوائلهم وأسلافهم .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنه لا يجوز وقوع النسخ فى الأخبار ، وأن يخبر الله سبحانه أن شيئاً يكون ثم لا يكون ، لأن ذلك يوجب التكذيب فى أحد الخبرين .

قول الروافض فى الإيمان

واختلفت الروافض فى الإيمان ما هو ؟ وفى الأسماء .

وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهُمْ ، وهم جمهور الرافضة : يزعمون أنّ الإيمان هو الإقرار بالله وبرسوله ، وبالإمام ، وبجميع ما جاء من عندهم ، فأمّا المعرفة بذلك فضرورة عندهم ، فإذا أقرّ وعرَف فهو مؤمن مسلم ، وإذا أقر ولم يعرف فهو مسلم وليس بمؤمن .

رأى ابن جبرويه :

(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم قوم من متأخّريهم من أهل زماننا هذا : يزعُمون أن الإيمان جميعُ الطاعات ، وأن الكفر جميعُ المعاصى ، ويثبِتون

الوعيد ، ويزعمون أنّ المتأوّلين الذين خالفوا الحق بتأويلهم كفار ، وهذا قول « ابن جبرَويه » .

رأى علىّ بن ميثم :

(٣) والفرقة الثالثة منهم أصحاب « على بن ميثم » : يزعمون أن الإيمان اسم للمعرفة والإقرار ولسائر الطاعات ، فمن جاء بذلك كله كان مستكمل الإيمان ، ومن ترك شيئاً مما افترض الله عليه غيرَ جاحد له فليس بمؤمن ، ولكن يسمى فاسقاً ، وهو من أهل الملة ، تحل مناكحته ، وموارثته ، ولا يكفرون المتأولين .

قولهم فى الوعيد

واختلفت الروافض فى الوعيد .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم يثبتون الوعيد على مخالفيهم ، ويقولون: إنهم يُعَذَّبون ولا يقولون بإثبات الوعيد فيمن قال بقولهم ، ويزعمون أن الله سبحانه يُدْخلهم الجنة ، وإن أدخلهم النارَ أخرجهم منها ، ورووا فى أئمتهم أن ما كان بين الله وبين الشيعة من المعاصى سألوا الله فيهم فصفح عنهم ، وما كان بين الشيعة وبين الأئمة تجاوزوا عنه ، وما كان بين الشيعة وبين الناس من المظالم شَفَعُوا لهم إليهم حتى يصفَحوا عنهم .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يذهبون إلى إثبات الوعيد ، وأن الله عزّ وجلّ يعذب كل مرتكب الكبائر ، من أهل مقالتهم كان أو من غير أهل مقالتهم ، ويخلدهم فى النار .

قولهم في خلق الشيء

واختلفت الروافض في خلق الشيء : أهو الشيء أو غيره ؟

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « هشام بن الحكم » : يزعمون أن خلق الشيء صفة للشيء ، لا هو الشيء ولا هو غيره ؛ لأنه صفة للشيء ، والصِّفة لا توصف ، وكذلك زعموا أن البقاء صفة للباقي ، لا هي هو ولا غيره ، وكذلك الفناء صفة للفاني ، لا هي هو ولا هي غيره .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الخلق هو المخلوق ، وأن الباقي يبقى لا ببقاء ، وأن الفاني يفنى لا بفناء .

قول الرافضة في تعذيب الأطفال

واختلفت الروافض في عذاب الأطفال في الآخرة .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأطفال جائز أن يعذبهم الله ، وجائز أن يعفو عنهم ، كلُّ ذلك له أن يفعله .

(٢) والفريق الثاني — وهم أصحاب « هشام بن الحكم » فيما حكى « زرقان » عنه ، فإن لم يكن هشام بن الحكم قاله فمن يقوله اليوم كثير — يزعمون أنه لا يجوز أن يعذب الله سبحانه الأطفال ، بل هم في الجنة .

قولهم في ألم الأطفال في الدنيا

واختلفت الروافض في ألم الأطفال في الدنيا .

وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأطفال يألمون فى الدنيا ، وأن إيلامهم فعلُ الله بإيجاب الخلقةِ ، لأنّ الله خلقهم خلقة يألمون إذا قطعوا أو ضربوا .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الأطفال يألمون فى الدنيا ، وأن الألم الذى يحلُّ فيهم فعل الله لا بإيجاب الخلقة ، ولكن باختراع ذلك فيهم ، وكذلك قولهم فى سائر المتولدات ، كالصوْت الحادث عند الاصطكاك ، وذهاب الحجر الحادث عند دفعتنا للحجر ، وما أشبه ذلك .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالإمامة والاعتزال : يزعمون أنّ الآلام التى تحل فى الأطفال منها ما هو فعل الله ، ومنها ما هو فعل لغيره ، وأن ما يفعله من الألم فإنما يفعله اختراعا لا لسبب يوجبه .

* * *

وأجمعت الروافض على تصويب علىّ رضوان الله عليه فى حرْبه من حارَبَ ، وتخطئة مَنْ حارب عليًا .

قول الروافض فيمن حارب علياً

واختلفت الروافض فى مُحَارب علىّ .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم يقولون بإكفار من حارب عليًّا وتضليله ، ويشهدون بذلك على طَلْحَة والزبير وَمُعَاوية بن أبى سفيان ، وكذلك يقولون فيمن ترك الائتمام به بعد الرسول عليه السلام .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنّ مَنْ حارب عليًّا فاسق ، ليس بكافر ؛ إلا أن يكون حارب عليًّا عناداً للرسول صلى الله عليه وسلم ، وَرَدًّا عليه ، فهم كفار ؛ وكذلك يقولون فى ترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الائتمامَ

بعلى بن أبى طالب بعده : إنهم إن كانو تركوا الائتمام به عناداً للرسول ورداً عليه فهم كفار ، وإن كانوا تركوا ذلك لا على طريق العناد والتكذيب للرسول صلى الله عليه وسلم والرد عليه فسَقُوا ولم يكفروا .

قول الروافض فى التحكيم

واختلفت الروافض فى التحكيم :

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن عليًّا إنما حكّم للتقيّة(١)، وأنه مُصيبٌ فى تحكيمه للتقية ، وأن التقية تَسَعُه إذا خاف على نفسه .

واعتلوا فى ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فى تقيّة فى أول الإسلام يكتم الدين .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن التحكيم صوابٌ على أى وجه فَعَلَه ، على التقيّة أو على غير التقيّة .

قولهم فى جواز الخروج قبل ظهور الإمام

وأجمعت الخوارج على إبطال الخروج وإنكار السيف ولو قتلت ، حتى يظهر لها الإمام ، وحتى يأمرها بذلك .

واعتلّتْ فى ذلك بأن النبى صلى الله عليه وسلم قبل أن يأمره الله عز وجل بالقتال كان محرَّماً على أصحابه أن يقاتلوا .

---

(١) انظر الهامشة رقم ٢ فى ص ٨٩ من هذا الجزء .

قولهم في الصلاة خلف مخالفيهم

وأجمعوا على أنه لا تجوز الصلاة خلف الفاسقين ، وإنما يصلون خلف الفاسقين تقية ، ثم يُعِيدُون صلاتهم .

قولهم في سباء نساء مخالفيهم

واختلفت الروافض في سِباء نساء مخالفيهم ، وأخْذِ أموالهم إذا أمكنهم ذلك . وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يستحلون ذلك ، ويستحبونه ، ويستحلون سائر المحظورات ، ويتأولون قول الله عز وجل (٥ : ٩٣) (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جُنَاح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات) وقوله (٧ : ٣٢) : (قل : من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟ قل : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) .

(٢) والفرقة الثانية منهم: يحرمون سِباء نساء مخالفيهم وأخذ أموالهم بغير حق، ولا يبيحون المحظورات ولا يستحلونها .

قولهم في الجزء الذي لا يتجزأ

واختلفوا في الجزء الذي لايتجزأ

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الجزء يتجزأ أبداً ، ولا جزء إلا وله جزء ، وليس لذلك آخر إلا من جهة المساحة ، وأن لمساحة الجسم آخِراً ، وليس لأجزائه آخر من باب التجزؤ ، والقائل بهذا القول « هشام بن الحكم » وغيره من الروافض .

(٢) والفرقة الثانية منهم يقولون : إن لأجزاء الجسم غاية من باب التجزؤ ، وله أجزاء معدودة لها كلٌّ وجميعٌ ، ولو رفع البارى كل اجتماع فى الجسم لبقيت أجزاؤه لا اجتماع فيها ، ولا يحتمل كل جزء منها التجزؤ .

قولهم فى حقيقة الجسم

واختلفت الروافض فى الجسم ما هو ؟

وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الجسم هو الطويل العريض العميق ، ولا يكون شىء موجوداً إلا ما كان جسما طويلا عريضاً عميقاً ، وأنكروا الأعراض ، وزعموا أن معنى الجسم الطويل العريض العميق أنه شىء موجود ، وأنَّ البارىء لما كان شيئاً موجوداً كان جسما .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن حقيقة الجسم أنه مؤلَّفٌ مركبٌ مجتمعٌ وأن البارىء عز وجل لما لم يكن مؤتلفاً مجتمعاً لم يكن جسماً .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن حقيقة الجسم أنه يحتمل الأعراض ، وأن أقل قليل الأجسام جزء لا يتجزأ ، وأن البارىء لما لم يحتمل الأعراض لم يكن جسماً .

قولهم فى المداخلة

واختلفت الروافض فى المداخلة .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم « الهشامية » ، وهم — فيما حكى « زرقان » عن هشام — يقولون بالمداخلة ، ويثبتون كون الجسمين اللطيفين فى مكان واحد ،

كالحرارة واللون ، ولست أحقِّق ما حكى زرقان من ذلك كما حكاه .

(٢) والفرقة الثانية منهم : ينكرون المداخلة ، ويحيلون كَوْنَ جسمين فى مكان واحد ، ويزعمون أن الجسمين يتجاوران ويتماسَّان ، فأمّا أن يتداخلا حتى يكون حَيِّزهما واحدا فذلك محال .

قولهم فى حقيقة الإنسان

واختلفت الروافض فى الإنسان : ما هو؟

وهم أربع فرق[1] :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الإنسان اسم لِمَعْنَيين : لبدنٍ ، وروحٍ فالبدن مَوَاتٌ ، والروح هى الفاعلة الدَّرَّاكةُ الحساسة ، وهى نورٌ من الأنوار ، هكذا حكى « زرقان » عن « هشام بن الحكم » .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الإنسان جزء لا يتجزأ ، ويُحيلون أن يكون الإنسانُ أكثر من جزء ؛ لأنه لو كان أكثر من جزء لجاز أن يَحُلَّ فى أحد الجزأين إيمانٌ . وفى الآخر كفر ، فيكون مؤمناً وكافراً فى حال واحد ، وذلك محال .

وقد ذهب من أهل زماننا قوم من « النظَّامية » الذين يزعمون أن الإنسان هو الروح إلى [قول] الروافض .

وذهب أيضاً قوم ممن يميل إلى قول « أبى الهذيل » إن الإنسان هو هذا الجسم المرئىّ إلى القول بالإمامة والرفض .

---

(١) المذكور قول فرقتين من الرافضة ، وقد ذكر فرقتين من المعتزلة فى هذه المسألة .

قولهم فى الطفرة

واختلفت الروافض فى الطَّفْرَة .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « هشام بن الحكم » فيما حكاه « زرقان » يقولون : إنّ الجسم يكون فى مكان ، ثم يصير إلى المكان الثالث من غير أن يمر بالثانى .

(٢) والفرقة الثانية منهم ينكرون ذلك، ويحيلون أن يكون الجسم فى مكان ثم يصير إلى مكان ثالث من غير أن يمر بالمكان الثانى .

* * *

آراء فى أمور مختلفة لهشام بن الحكم

وهذه حكاية مذاهب « لهشام » فى أشياء من لطيف الكلام :

(١) كان هشام يقول : إن الجن مأمورون ومنهيون ، لأنه قال (٥٥:٣٣) (يا معشر الجن والإنس إن استطعتم . . . الآية) ، وقال (٥٤ : ٣٤) : (فبأى آلاء ربكما تكذبان) .

(٢) وكان يقول فى وسواس الشيطان : إن الله سبحانه يقول (١٢٤ : ٤ و ٥) : (من شرالوسواس الخناس ، الذى يوسوس فى صدور الناس)قال : فعلمنا أنه يُوَسْوِس، وليس يدخل أبدانَ الناس، ولكن قد يجوز أن يكون الله سبحانه قد جعل الجوّ أداةً للشيطان يصل بها إلى القلب ، من غير أن يدخل فيه .

قال : ويعلم ما يحدث فى القلب ، وليس ذلك بغيب ؛ لأن الله سبحانه قد جعل عليه دليلا ، مثل ذلك أن يشير الرجل إلى الرجل أن أَقْبِلْ أو أَدْبِرْ ، فيعلم

ما يريد ، فكذلك إذا فعل الإنسان فعلا يريد شيئاً من البرّ عرف الشيطان ذلك بالدليل ، فينهى الإنسان عنه .

(٣) وقال هشام فى الملائكة : إنهم مأمورون منهيُّون ، لقول الله عز وجل (٢١ : ٢٩) : (ومن يقل منهم إنى إلهٌ من دونه فذلك نجزيه جهنم) ، وقال (١٦ : ٥٠) : (يخافون ربهم من فوقهم ، ويفعلون ما يؤمرون) .

(٤) وكان هشام يقول فى الزلازل : إن الله سبحانه خلق الأرض من طبائع مختلفة يمسك بعضها بعضاً ، فإذا ضعفت طبيعةٌ منها غلبت الأخرى فكانت الزلزلة ، وإن ضعفت أشدّ من ذلك كان الخسف .

(٥) وكان يقول فى السحر : إنه خديعة وَمَخَارِيق[1] ، ولا يجوز أن يقلب الساحر إنساناً حماراً ، أو العصا حية .

وحكى عنه « زرقان » أنه كان يجيز المشىَ على الماء لغير نبىّ ، ولا يجوز أن تظهر الأعلام على غير نبىّ .

(٦) وكان يقول فى المطر : جائزٌ أن يكون ماءً يُصْعِدُه الله ثم يمطره على الناس وجائزٌ أن يكونَ الله يخترعه فى الجوّ ثم يمطره ، وكان يزعم أن الجو جسم رقيق .

* * *

رجال الرافضة ومؤلفو كتبهم

« هشام بن الحكم » وهو قطعىّ ، و « على بن منصور » و « ويونس بن

(١) تقول « مخرق الرجل مخرقة » تريد موه وكذب ، والأصل فى هذه المادة « المخراق » بزنة المفتاح ــ وهو من لعب الصبيان ، خرقة تفتل ويضرب بعضهم بعضا بها ، وقال عمرو بن كلثوم :

كأن سيوفنا فينا وفيهم مخاريق بأيدى لاعبينا

عبد الرحمن القمّى » و « السكاك » و «أبو الأحوص داود بن راشد البصرى ».

ومن رُوَاة الحديث : « الفضل بن شاذان » و « الحسين بن أشكيب » و « الحسين بن سعيد » .

وقد انتحلهم « أبو عيسى الوراق » و « ابن الراوندى » وألّفا لهم كتباً فى الإمامة .

والتشيع غالب على أهل قُمّ[١] ، وبلاد إدريس بن إدريس وهى طنْجَة[٢] ، وما والاها ، والكوفة .

***

وحكى « سليمان بن جرير الزيدى » أن فرقة من الإمامية تزعم أن الأمر بعد النبيّ صلى الله عليه وسلم إلى علىّ بن أبى طالب يصنع بالإمامة ما أَحَبَّ : إن شاء جعلها لنفسه ، وإن ولّاها غيره كان ذلك جائزاً إن كان ذلك عدلا ، وله فى ذلك النيابة إذا نفى ، والتسليم إن شاء ورضى .

وأن فرقة أخرى قالت : إن الدين كله فى يدىْ على بن أبى طالب ، وإنه يسند إليه ، وأوجبوا قطع الشهادة على سريرته ، وأن الإمامة بعده فى جماعة أهل البيت ، غير أنهم خالفوا الفرقة الأولى فى شيئين :

(١) « قم ـ بالضم والتشديد ـ مدينة أول من مصرها طلحة بن الأحوص الأشعرى . وأهلها كلهم شيعة إمامية . وأصل ذلك أن سعد بن عبدالله بن سعد بن مالك ابن عامر الأشعرى كان قد ربى بالكوفة ، فانتقل منها إلى قم ، وكان إماميا ، وهو الذى نقل التشيع إلى أهلها ، فلا يوجد بها سنى قط » قاله ياقوت فى معجم البلدان .

(٢) « طنجة ـ بفتح الطاء وسكون النون ـ مدينة أزلية ، آثارها ظاهرة ، بناؤها بالحجارة ، قائمة على البحر ، والمدينة العامرة الآن على ميل من البحر ، وليس لها سور ، وهى على ظهر الجبل ، وماؤها فى قناة يجرى إليهم من موضع لايعرفون منبعه على الحقيقة ، وهى خصبة ، وبين طنجة وسبتة مسيره يوم واحد » اهـ عن ياقوت

أحدها - أنهم يزعمون أن علياً تولى أبا بكر وعمر على الصحة وسلم ببيعتهما .

والآخر - أنهم لا يثبتون العصمة لجماعة أهل البيت كما يثبت أولئك ، ولكنهم يَرْجُونَ ذلك لهم ، وأن يصيروا جميعاً إلى ثواب الله ورحمته .

* * *

الزيدية من الشيعة :

والصنف الثالث من الأصناف الثلاثة التي ذكرناها أن الشيعة يجمعها ثلاثة أصناف ، وهم « الزيدية » .

وإنما سُمُّوا « زيدية » لتمسكهم بقول « زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب »[(١)].

وكان زيد بن على بُويع له بالكوفة فى أيام هشام بن عبد الملك[(٢)]، وكان

---

(١) زيد: هو زيد بن على بن الحسين السبط بن أمير المؤمنين على بن أبى طالب ـ رضى الله عنهم ! ويكنى زيد بأبى الحسين ، وأم زيد أم ولد كان المختار بن أبى عبيد الثقفى قد أهداها إلى على بن الحسين بن على ، فولدت لعلى : زيدا هذا ، وعمر بن على ، وعلى بن على ، وخديجة بنت على ، وقد قال خصيب الوابشى : كنت إذا رأيت زيد ابن على رأيت أسارير النور فى وجهه ، وكان المرجئة وأهل النسك لا يعدلون بزيد أحدا ، وقد ذكر ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة (١ /٣١٥) السبب فى خروج زيد ، وذكر أقوالا متعددة فى هذه المسألة ابن الأثير فى تاريخه الكامل (٥/ ٩٠ بولاق) وانظر ـ مع ذلك ـ مقاتل الطالبيين لأبى الفرج الأصبهانى (١٢٧) ومروج الذهب للمسعودى (٣/ ٢١٨ بتحقيقنا) .

(٢) هشام : هو أبو الوليد هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، وأمه عائشة بنت هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة المخزومى ، وكانت ولادته عام قتل مصعب بن الزبير سنة اثنتين وسبعين ، فسماه أبوه منصوراً وسمته أمه باسم أبيها هشام بن إسماعيل ، فلم ينكر عبد الملك ذلك ، وولى هشام الخلافة سنة خمس ومائة ، أتته الخلافة وهو بالرصافة ، وأتاه البريد بالخاتم والقضيب وسلم عليه بالخلافة ،

أميرُ الكوفة يوسفَ بن عمر الثقفي (١)، وكان زيد بن على يُفَضِّل على بن أبي طالب على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه سلم ، ويتولى أبا بكر وعمر ، ويرى الخروج على أئمة الجور ، فلما ظهر في الكوفة في أصحابه الذين بايعوه سَمِع من بعضهم الطعْنَ على أبي بكر وعمر ، فأنكر ذلك على مَنْ سمعه منه ، فتفرق عنه الذين بايعوه، فقال لهم : «رفضتموني» فيقال : إنهم سُمُّوا الرافضة لقول زيد لهم : «رفضتموني» وبقى في شِرْذِمة ، فقاتل يوسف بن عمر ، فقُتل ، ودفن ليلا ، وكان معه نصر بن خزيمة العبسى ، ثم إنه ظُهر على قبره ، فنبشَ وصلب عريانا، وله قصة يطول سَرْدُها ، ولو ذكرناها لطال بذكرها الكتاب .

ثم خرج ابنه «يحيى بن زيد» (١) بعده في أيام الوليـــد بن يزيد بن

فركب من الرصافة حتى أتى دمشق ، وتوفى هشام فى عام خمس وعشرين ومائة بالرصافة ، وانظر تاريخ الكامل لابن الأثير (٥ / ٥٠ بولاق) ومروج الذهب (٣ / ٢١٦ بتحقيقنا) .

(١) قد مضت ترجمته فى (ص ٧٥ من هذا الجزء) .

(٢) قال المسعودى فى مروج الذهب (٣/٢٢٥) : « ظهر فى أيام الوليد بن يزيد يحيى بن زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ــ عليهم السلام ! ــ بالجوزجان من بلاد خراسان ، منكرا للظلم وما عم الناس من الجور ، فسير إليه نصر بن سيار سلم بن أحوز المازنى ، فقتل يحيى فى المعركة بقرية يقال لها أرعونة ، ودفن هنالك ، وقبره مشهور مزور إلى هذه الغاية ، وليحيى وقائع كثيرة ، وقتل فى المعركة بسهم أصابه فى صدغه ، فولى أصحابه عنه يومئذ ، وأخذ رأسه فحمل إلى الوليد ، وصلب جسده بالجوزجان ، فلم يزل مصلوبا إلى أن خرج أبو مسلم صاحب الدولة العباسية ، فقتل أبو مسلم سلم بن أحوز ، وأنزل جثة يحيى ، فصلى عليها فى جماعة أصحابه ، ودفنت هناك ، وأظهر أهل خراسان النياحة على يحيى بن زيد سبعة أيام فى سائر أعمالها فى حال أمنهم على أنفسهم من سلطان بنى أمية ، ولم يولد فى تلك السنة بخراسان مولود إلا وسمى بيحيى أو زيد لما داخل أهل خراسان من الجزع والحزن عليه ،

عبد الملك[١]، فوجّه إليه نصرُ بن سيّار[٢] صاحب خراسان بصاحب شرطته سَلْم ابن أحْوَز المازنى فقتله .

وكان ظهور يحى فى آخر سنة خمس وعشرين ، وقيل : فى أول سنة ست وعشرين ومائة ، وكان يحى يوم قتل يكثر من التمثل بقول الخنساء :

نهين النفوس وهون النفو س يوم الكريهة أوقى بها

وانظر مع ذلك كامل ابن الأثير (٥ / ١٠٧ بولاق) .

(١) الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، وقد بويع الوليد ابن يزيد فى اليوم الذى توفى فيه هشام بن عبد الملك ، وهو يوم الأربعاء لست خلون من شهر ربيع الآخر سنة خمس وعشرين ومائة ، ثم قتل بالبخراء يوم الخميس لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة سنة ست وعشرين ومائة ، فكانت ولايته سنة وشهرين واثنين وعشرين يوما ، وقتل وهو ابن أربعين سنة (انظر مروج الذهب للمسعودى ٣ / ٢٢٤ بتحقيقنا ، طبعة ثانية ، وكامل ابن الأثير ٥/١٠٤ بولاق ، ومعجم البلدان لياقوت ٢ / ٨٧) .

(٢) نصر بن سيار بن رافع ، من بنى جندع بن ليث بن كنانة ، وهم رهط عبيد ابن عمير بن قتادة الليثى ، وكان سيار بن رافع مع مصعب بن الزبير ، فسرق عيبة ، فقطع عبد الرحمن بن سمرة يده ، فكان يقال له الأقطع ، وكان ابنه نصر يكنى أبا الليث ، ولاه هشام بن عبد الملك خراسان فلم يزل واليا عليها عشر سنين حتى وقعت الفتنة ، فخرج يريد العراق فمات بالطريق ، بناحية ساوة . وهو صاحب الأبيات التى بعث بها إلى مروان بن محمد آخر ملوك بنى أمية حين ظهر أبو مسلم الخراسانى يدعو أول الأمر لإبراهيم بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس ، وهذه الأبيات هى قوله :

أرى بين الرماد وميض نار ويوشك أن يكون له ضرام

فإن النار بالعودين تذكى وإن الحرب أولها الكلام

أقول من التعجب : ليت شعرى أأيقاظ أمية أم نيام ؟

فإن يك قومنا أضحوا نياما فقل : قوموا فقد حان القيام

وانظر (معارف ابن قتيبة ١٨٠ ومروج الذهب ٢ / ٢٥٥ وما بعدها ، وكامل ابن الأثير ٥ / ٧٩ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١١٩ ، ١٥٣)

وقال يحيى بن زيد فى أبيه زيد لما قتل بالكوفة :

خليلىَّ عنِّى بالمدينـــة بلِّغا بنى هاشم أهلَ النُّهى والتجارِب

فحتى متى مَرْوانُ يقتلُ منكم خيارَكُمْ والدهرُ جمٌّ العجائبِ

وحتى متى تَرْضَوْنَ بالخسف منهمُ ؟

وكنتم أباةَ الخسفِ عنـد التجاربِ

لـكل قتيلٍ معشرٌ يطلبونه وليس لزيد بالعراقين طالب

وقال « دِعْبِل الخزاعى »[1] يرثى يحيى بن زيد :

قبورٌ بكوفان ، وأخرى بطَيْبَةَ وأخرى بفخٍّ نالها صـلواتى[2]

وأخرى بأرض الجوزجان مَحَلُّها وأخـرى بباخَمْرَا لدى الغَرَبات[3]

(١) ستأتى قريباً ترجمته عند كلام المؤلف على مقتل الحسين السبط بن أمير المؤمنين على بن أبى طالب .

(٢) كوفان : أراد الكوفة ، وبها قتل أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، وجماعة من أهل البيت . وطيبة ــ بفتح الطاء وسكون الياء ــ هى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفيها قتل أيضا جماعة من أهل البيت منهم محمد بن عبد الله بن الحسن الذى قتله عيسى بن موسى الهاشمى (وانظر ص ٧١ من هذا الجزء) وفخ ــ بفتح الفاء وتشديد الخاء المعجمة ــ واد بمكة ، وفيه قتل أبو عبد الله الحسين بن على بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ، وكان قد خرج يدعو إلى نفسه فى ذى القعدة سنة ١٦٩ وبايعه جماعة من العلويين بالخلافة بالمدينة ، وخرج إلى مكة فلما كان بفخ لقيته جيوش بنى العباس وعليهم العباس بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس ، فالتقوا يوم التروية من سنة ١٦٩ ، فبذلوا له الأمان ، فقال : الأمان أريد ، فيقال : إن مباركا التركى رشقه بسهم فمات ، وحمل رأسه إلى الهادى ، وقتلوا جماعة من عسكره وأهل بيته ، فبقى قتلاهم ثلاثة أيام حتى أكلتهم السباع ، ولهذا يقال : لم تكن مصيبة بعد كربلاء التى قتل فيها أبو عبد الله الحسين السبط أشد وأفجع من فخ (انظر معجم البلدان فى مواد هذا البحث) .

(٣) الجوزجان : اسم كورة واسعة من كور بلخ بخراسان ، وبها قتل يحيى بن

يعنى بالقبور التى بأرض الجوزجان « يحيى بن زيد » ومن قتل معه .

والزيدية ست فرق[1] :

الجارودية :

(١) فنهم « الجارودية » أصحاب « أبى الجارود »[2] .

زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، وباخمرا : موضع بين الكوفة وواسط ، وهو إلى الكوفة أقرب ، وفيه كانت الوقعة بين أصحاب أبى جعفر المنصور وإبراهيم ابن عبد الله بن الحسن بن على بن أبى طالب ، وقتل إبراهيم هناك ، فقبره ثمة يزار ، والغربات : جمع غربة ـ بالتحريك ـ وهى عند أهل الحجاز شجرة ضخمة شاكة خضراء يتخذ منها القطران ، وأهل بغداد لايعرفون الغرب إلا شجر الخلاف (انظر معجم البلدان) .

(١) قال المسعودى فى مروج الذهب (٣ / ٢٢٠) : « وقد ذكر جماعة من مصنفى كتب المقالات والآراء والديانات ، كأبى عيسى محمد بن هارون الوراق وغيره ، أن الزيدية كانت فى عصرهم ثمان فرق : أولها الفرقه المعروفة بالجارودية ، وهم أصحاب أبى الجارود زياد بن المنذر العبدى ، وذهبوا إلى أن الإمامة مقصورة فى ولد الحسن والحسين دون غيرهما ، ثم الفرقة الثانية المعروفة بالمرئدية ، ثم الفرقة الثالثة المعروفة بالأبرقية ، ثم الفرقة الرابعة المعروفة باليعقوبية ، وهم أصحاب يعقوب بن على الكوفى ، ثم الفرقة الخامسة المعروفة بالعميمية (خ بالعقبيه ، وكلاهما تحريف ، وانظر ص ١٤٥ الآتية) ثم الفرقة السادسة المعروفة بالأبتريه ، وهم أصحاب كثير الأبتر والحسن ابن صالح بن يحى (بن حى) ثم الفرقة السابعة المعروفة بالجريريه ، وهم أصحاب سليمان بن جرير ، ثم الفرقة الثامنة المعروفة باليمانية ، وهم أصحاب محمد بن اليمان الكوفى » اهـ المقصود منه ، وفيه أولا تسمية الفرق كلها ، وثانيا أنه زاد فرقتين على على ما ذكره المؤلف .

(٢) قال السيد المرتضى فى التاج (٢/٢١٨) : « والجارودية : فرقة من الزيدية من الشيعة نسبت إلى أبى الجارود زياد بن أبى زياد (والمسعودى سماه زياد بن المنذر العبدى) وأبو الجارود هو الذى سماه الإمام الباقر سرخوبا وفسره بأنه شيطان يسكن البحر » اهـ المقصود منه ، وقال الخزرجى فى الخلاصة (١٣٦) : « زياد

وإنما سموا « جارُودية » لأنهم قالوا بقول « أبي الجارود » .

يزعمون أن النبي — صلى الله عليه وسلم ! — نصّ على « عليّ بن أبي طالب » بالوصف لا بالتسمية ، فكان هو الإمامَ مِنْ بعده ، وأن الناس ضلوا وكفروا بتركهم الاقتداء به بعد الرسول صلى الله عليه سلم ، ثم « الحسن » من بعد عليّ هو الإمام ، ثم « الحسين » هو الإمام من بعد الحسن .

وافترقت الجارودية فرقتين :

فرقة زعمت أن علياً نص على إمامة « الحسن » وأن الحسن نص على إمامة « الحسين » ثم هي شورى في ولد الحسن وولد الحسين ، فمن خرج منهم يدعو إلى سبيل ربه ، وكان عالما فاضلا فهو الإمام .

وفرقة زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على « الحسن » بعد عليّ ، وعلى « الحسين » بعد الحسن ، ليقوم واحد بعد واحد .

وافترقت الجارودية في نوع آخر ثلاث فرق :

فزعمت فرقة أن « محمد بن عبد الله بن الحسن »[1] لم يمت وأنه يخرج ويغلب.

وفرقة أخرى زعمت أن « محمد بن القاسم »[2] صاحب الطَالِقَان حي لم يمت ، وأنه يخرج ويغلب .

ابن المنذر الهمداني ، أو النهدي ، أبو الجارود ، الأعمى ، الكوفي ، رأس الجارودية ، مبتدع ضال ، كذبه ابن معين ، وقال ابن حبان : يضع » اهـ وانظر (خطط المقريزي ٢/٢٥٢ بولاق ، والفرق ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣١٦ والملل والنحل ١/٢٥٥) .

(١) انظر ص ٧١ والهامشة رقم ٢ في ص ١٣٩ من هذا الجزء .

(٢) هو محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وأمه صفية بنت موسى بن عمر بن علي بن الحسين ، ويكنى أبا جعفر ، وكانت العامة تلقبه الصوفي؛ لأنه كان يدمن لبس الثياب من الصوف الأبيض ، وكان من أهل العلم

وفرقة قالت مثل ذلك فى « يحيى بن عمر »[1] صاحب الكوفة .

والفقه والدين والزهد ، وكان يذهب إلى القول بالعدل والتوحيد ، ويرى رأى الزيدية الجارودية . خرج فى أيام المعتصم بالطالقان ، فأخذه عبد الله بن طاهر ، ووجه به إلى المعتصم بعد وقائع كانت بينه وبينه ، فحبس – فيما ذكر – بسامرا عند مسرور الخادم ، فى محبس ضيق ، ثم حول إلى موضع آخر ، وأجرى عليه طعام ، ووكل به قوم يحفظونه ، فلما كان ليلة الفطر واشتغل الناس بالعيد والتهنئة (وذلك فى سنة ٢١٩) هرب من الحبس ليلا ، دلى إليه حبل من كوة كانت فى أعلى البيت يدخل منها الضوء ، فلما أصبحوا أتوه بالطعام فلم يجدوه ، ولم يعثر له بعدها على أثر (انظر الكامل لابن الأثير ١٦٢/٦ بولاق) وقد تنوزع فى محمد بن القاسم هذا : فمن قائل يقول : إنه قتل بالسم، ومنهم من يقول : إن ناسا من شيعته من الطالقان أتوا البستان الذى حبس فيه فتأتوا للخدمة فيه من غرس وزراعة ، واتخذوا سلالم من الحبال واللبود ، ونقبوا الأزج وأخرجوه فذهبوا به ، فلم يعرف له خبر إلى هذه الغاية ، وقد انقاد إلى إمامته خلق كثير من الزيدية ، ومنهم خلق كثير يزعمون أن محمداً لم يمت وأنه حى يرزق ، وأنه يخرج فيملؤها عدلا كما ملئت جورا ، وأنه مهدى هذه الأمة، وأكثر هؤلاء بناحية الكوفة وجبال طبرستان وكثير من بلاد خراسان، وقول هؤلاء فى محمد بن القاسم نحو قول رافضة الكيسانية فى محمد بن الحنفية ونحو قول الواقفية فى موسى بن أبى جعفر وهم المطورة (وانظر مروج الذهب للمسعودى ٥٣/٤ بتحقيقنا) .

(١) هو أبو الحسن يحى بن عمر بن الحسين بن زيد بن على بن الحسين بن على ابن أبى طالب ، أمه فاطمة بنت الحسين بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر ابن أبى طالب ، كان رجلا فارسا شجاعا شديد البدن مجتمع القلب بعيدا من رهق الشباب وما يعاب به مثله ، وكان قد خرج فى أيام المتوكل إلى خراسان ، فرده عبد الله بن طاهر ، فأمر المتوكل بتسليمه إلى عمر بن الفرج الرخجى ، فسلم إليه ، فكلمه بكلام فيه بعض الغلظة ، فرد عليه يحى وشتمه ، فشكا ذلك إلى المتوكل ، فأمر به فضرب درراً ، ثم حبسه فى دار الفتح بن خاقان ، فمكث على ذلك مدة ، ثم أطلق ، فمضى إلى بغداد ، فلم يزل بها حينا حتى خرج إلى الكوفة ، فدعا إلى الرضا من آل محمد صلى الله عليه وسلم ، وأظهر العدل وحسن السيرة بها ، فندب له محمد

السليمانية :

(٢) والفرقة الثانية من الزيدية « السليمانية »[1] أصحاب « سليمان بن جرير الزيدى »[2].

يزعمون أن الإمامة شُورى ، وأنها تصلحُ بعقد رجلين من خيار المسلمين ، وأنها قد تصلح فى المفضول وإن كان الفاضل أفضل فى كل حال ، ويثبتون إمامة الشيخين أبى بكر وعمر .

وحكى « زُرْقان » عن سليمان بن جرير أنه كان يزعم أن بيعة أبى بكر وعمر خطأ لا يستحقان عليها اسم الفسق من قبل التأويل ، وأنّ الأمة قد تركت الأصلح فى بيعتهم إياهما .

وكان سليمانُ بن جرير يُقْدِم على عثمان ويكفره عند الأحداث التى نُقِمَتْ عليه ، ويزعم أنه قد ثبت عنده أن على بن أبى طالب لا يضل ، ولا تقوم عليه شهادة عادلة بضلالة ، ولا يوجب علم هذه النكتة على العامة ، إذ كان إنما تجب هذه النكتة من طريق الروايات الصحيحة عنده .

ابن عبد الله بن طاهر ابن عمه الحسين بن إسماعيل وضم إليه جماعة من القواد ، فلما التقى الجمعان لم يزل يحى يقاتل حتى قتل ، وكان خروجه الآخر فى سنة ثمان وأربعين ومائتين فى عهد المستعين بالله ، وقيل : فى سنة خمسين ومائتين (وانظر مروج الذهب للمسعودى ١٤٧/٤ بتحقيقنا ، وكامل ابن الأثير ٤٣/٧ بولاق) .

(١) يسميها بعض المؤلفين « الجريرية » (انظر خطط المقريزى ٣٥٢/٢) وسماها فى التبصير (ص ١٧) وفى الملل والنحل (٣٥٩/١) السليمانية كما سماها المؤلف ، ونص فى الفرق بين الفرق (ص ٤٢) على أن كلا من الاسمين يقال .

(٢) وقع فى خطط المقريزى دون ما عداه (سليم بن جرير)

البترية :

(٣) والفرقة الثالثة من الزيدية « البُتْرِية » أصحاب « الحسن بن صالح بن حيّ »[1] وأصحاب « كثير النَّوَّاء » .

وإنما سموا « بُتْرِية » لأن « كثيراً » كان يلقب بالأبتر .

يزعمون أن علياً أفضلُ الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأولاهم بالإمامة ، وأنَّ بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ لأن علياً ترك ذلك لهما ، ويقفون في عثمان وفي قَتَلَته ، ولا يُقْدِمون عليه بإكفار .

وينكرون رجعة الأموات إلى الدنيا ، ولا يَرَوْنَ لعليّ - كرم الله وجهه ! - إمامة إلا حين بويع .

---

(١) قال ابن النديم في الفهرست (٢٥٣) : « ولد الحسن بن صالح بن حي سنة مائة ، ومات متخفيا سنة ثمان وستين ومائة ، وكان من كبار الشيعة الزيدية وعظمائهم وعلمائهم ، وكان فقيها متكلما ، وله من الكتب : كتاب التوحيد ، كتاب إمامة ولد علي من فاطمة ، كتاب الجامع في الفقه ، وللحسن أخوان : أحدهما علي بن صالح ، والآخر صالح بن صالح ، هؤلاء على مذهب أخيهما الحسن ، وكان علي متكلما ، قال محمد بن إسحاق : أكثر علماء المحدثين زيدية ، وكذلك قوم من الفقهاء المحدثين مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري وجلة المحدثين » اهـ بحروفه ، ومن التخريف ما وقع في خطط المقريزي (٣٥٢/٢) حيث جاء فيه « ومنهم البترية أصحاب الحسن ابن صالح بن كثير الأبتر » اهـ ، وأحسب أصل العبارة « أصحاب الحسن بن صالح وكثير الأبتر » ومن أعجب العجب ما وقع في القاموس وشرحه « والأبتر لقب المغيرة ابن سعد ، والبترية من الزيدية - بالضم - تنسب إليه ، وضبطه الحافظ بالفتح » اهـ والمغيرة بن سعد رافضي ليس من الزيدية في قليل ولا كثير ، وجعل صاحب الملل والنحل (٢٦١/١) هذه الفرقة فرقتين : إحداهما الصالحية ، وهم أتباع الحسن ابن صالح بن حي . وثانيتهما البترية أصحاب كثير النواء ، ولكنه نص على أن مقالتهما واحدة .

وقد حُكى أنَّ « الحسن بن صالح بن حيّ » كان يتبرأ من عثمان — رضوان الله عليه ! — بعد الأحداث التى نُقِمت عليه .

النعيمية :

(٤) والفرقة الرابعة من الزيدية « النعيمية »[1] أصحاب « نعيم بن اليمان »[2] .

يزعمون أن عليًّا كان مستحقًّا للإمامة ، وأنه أفضل الناس بعد رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — وأن الأمة ليست بمخطئة خطأ إثم فى أن وَلَّتْ أبا بكر وعمر — رضوان الله عليهما ! — ولكنها مخطئة خطأً بينا فى ترك الأفضل ، وتبرءوا من عثمان ، ومن مُحَارب على ، وشهدوا عليه بالكفر .

(٥) والفرقة الخامسة من الزيدية : يتبرَّءون من أبى بكر وعمر ، ولا ينكرون رجعة الأموات قبل يوم القيامة .

اليعقوبية :

(٦) والفرقة السادسة من الزيدية يتولَّوْن أبا بكر وعمر ، ولا يتبرءون ممن برىء منهما ، وينكرون رَجْعَة الأموات ، ويتبرّءون ممن دان بها ، وهم اليعقوبية أصحاب رجل يدعى « يعقوب » .

---

(١) وقع هذا الاسم فى مروج الذهب « العميمية » وفى نسخة منه « العقبية » وكلاهما تحريف (وانظر عبارته التى أثرناها لك فى ص ١٤٠ من هذا الجزء) .

(٢) لعل هذه الفرقة هى التى سماها المسعودى « اليمانية » وذكر أنها منسوبة إلى محمد بن اليمان ، ولم أعثر على ترجمة لنعيم بن اليمان ولا لمحمد بن اليمان فيما بين يدى الآن من المراجع

قول الزيدية فى البارىء عز وجل

واختلفت الزيدية فى البارىء عز وجل : أيقال إنه شىء أم لا ؟

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم — وهم جمهور الزيدية — يزعمون أنّ البارىء عز وجل شىء لا كالأشياء ولا تشبهه الأشياء .

(٢) والفرقة الثانية منهم · لا يقولون إن البارىء شىء ، فإن قيل لهم أفتقولون « إنّهُ ليس بشىء » ؟ قالوا : لا نقول إنه ليس بشىء .

قولهم فى الأسماء والصفات

واختلفت الزيدية فى الأسماء والصفات

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : أصحاب « سليمان بن جرير الزيدى » .

يزعمون أن البارىء عالم بعلم لا هو هو ولا غيره ، وأن علمه شىء ، قادرٌ بقدرة لا هى هو ولا غيره ، وأن قدرته شىء ، وكذلك قولهم فى سائر صفات النفس ، كالحياة والسمع والبصر ، وسائر صفات الذات ، ولا يقولون : إن الصفات أشياء .

ويقولون : وجه الله هو الله ، ويزعمون أن الله - سبحانه ! — لم يزل مريداً ، وأنه لم يزل كارهاً للمعاصى ولأن يُعصى ، وأن الإرادة للشىء هى الكراهة لضده ، وكذلك لم يزل راضياً ، ولم يزل ساخطاً ، وسخطه على الكافرين هو رضاه بتعذيبهم ، ورضاه بتعذيبهم هو سَخَطُه عليهم ، ورضا الله عن المؤمنين هو أن لا يعذبهم ، وسخطه أن يعذبهم هو رضاه أن يغفر لهم ، وقالوا : ولا نقول سخطه على الكافرين هو رضاه عن المؤمنين .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن البارىء عز وجل عالم قادر سميع بصير بغير علم وحياة وقدرة وسمع وبصر ، وكذلك قولهم فى سائر صفات الذات ، ويمنعون أن يقولوا : لم يزل البارىء مريداً ، ولم يزل كارهاً ، ولم يزل راضياً ، ولم يزل ساخطا .

قول الزيدية فى قدرة البارى

على الظلم والكذب

واختلفت الزيدية فى البارىء عزّ وجلّ : هل يوصف بالقدرة على أن يظلم ويكذب ؟

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : أصحاب « سليمان بن جرير الزيدى » .

يزعمون أن البارىء لا يوصف بالقدرة على أن يظلم ويجور ، ولا يقال « لا يقدر » ؛ لأنه يستحيل أن يظلم ويكذب ، وأحالوا قول القائل « يقدر الله على أن يظلم ويكذب » وأحالوا سؤاله .

وكان سليمان بن جرير يجيب عن قول القائل « يقدر الله على ما علم أنه لا يفعله » ؟ أن هذا الكلام له وجهان : إنْ كان السائل يعنى ما علمه أنه لا يفعله مما جاء الخبر بأنه لا يفعله ، فلا يجوز القول « يقدر عليه » ، ولا « لا يقدر عليه » ، لأن القول بذلك محال ، وأما مالم يأت به خبر فإن كان مما فى العقول دَفْعُه فإن الله عزّ وجلّ لا يوصف به ، وإن مَنْ وَصَفَهُ به مُحِيل ، فالجواب فى ذلك مثل الجواب فيما جاء الخبر بأنه لا يكون ، وأمّا مالم يأت به خبرٌ وليس فى العقول ما يدفعه ، فإن القول « إنه يقدر على ذلك » جائز ، وإنما جاز القولُ فى ذلك لجهلنا بالمغيب فيه ، ولأنه ليس فى عقولنا ما يدفعه ، وإنا قد رأينا مثله مخلوقاً .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنَّ البارىء عز وجل يوصف بالقدرة على أن يظلم ويكذب ، ولا يظلم ولا يكذب ، وأنه قادر على ما علم وأخبر أنه لا يفعله أن يفعله .

قول الزيدية فى خلق الأعمال

واختلفت الزيدية فى خلق الأعمال .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن أعمال العباد مخلوقة لله ، خَلَقَها وأبدعها واخترعها بعد أن لم تكن ، فهى محدثة له مخترعة .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنها غير مخلوقة لله ، ولا محدثة له مخترعة ، وإنما هى كَسْبٌ للعباد أحْدَثوها واخترعوها وأبْدَعُوها وفَعَلُوها .

قول الزيدية فى الاستطاعة

واختلفت الزيدية فى الاستطاعة .

وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الاستطاعة مع الفعل ، والأمر قبل الفعل ، والشىء الذى يفعل به الإيمان هو الذى يفعل به الكفر ، وهذا قول بعض الزيدية .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل ، وهى مع الفعل مشغولة بالفعل فى حال الفعل ، وإنما يستطيع الفعل إذا فعله ، وهكذا حكى بعضُ المتكلمين عن « سليمان بن جرير » .

وقرأت فى كتاب لسليمان بن جرير أن الاستطاعة بعضُ المستطيع ، وأن الاستطاعة مجاورة [له] ممازجة كممازجة الدهنين .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل ، وأن الأمر قبل الفعل ، وأنه لا يوصف الإنسان بأنه مستطيع للشيء قادر عليه في حال كونه .

قول الزيدية في الإيمان والكفر

واختلفت الزيدية في الإيمان والكفر .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الإيمان المعرفةُ والإقرارُ واجتناب ما جاء فيه الوعيد ، وجعلوا مواقعة مافيه الوعيد كفراً ، ليس بشرك ولا جُحُود ، بل هو كفرُ نعمةٍ ، وكذلك قولهم في المتأوِّلين إذا قالوا قولا هو عصيان وفسق .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الإيمان جميعُ الطاعات ، وليس ارتكاب كل ما جاء فيه الوعيد كفراً ، وهذا قول قوم من متأخريهم ، فأما جمهورهم وأوائلهم فقولهم القول الأول .

قول الزيدية في مرتكب الكبيرة

وأجمعت الزيديّة أن أصحاب الكبائر كلهم مُعَذَّبون في النار خالدون فيها ، مخلدون أبدا ، لا يُخْرَجون منها ولا يُغَيَّبُون عنها .

وأجمعوا جميعاً على تصويب علي بن أبي طالب في حربه ، وعلى تخطئة من خالفه .

قولهم في اجتهاد الرأي

واختلفت الزيدية في اجتهاد الرأي :

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن اجتهاد الرأي جائز في الأحكام .

(٢) والفرقة الثانية منهم : ينكرون ذلك ، وينكرون الاجتهاد في الأحكام .

قولهم فى تحكيم على

وأجمعت الزيدية أن علياً كان مصيباً فى تحكيمه الحكَمَيْن ، وأنه إنما حَكَّم لما خاف على عسكره الفسادَ ، وكان الأمر عنده بيّناً واضحا ، فنظر للمسلمين ليتألّفهم ، وإنّما أمرهما أن يحكما بكتاب الله عز وجل ، فخالفا ، فهما اللذان أخطأ ، وأصاب هو .

قولهم فى الخروج على الأئمة

وفى الصلاة خلف مخالفيهم

والزيدية بأجمعها ، ترى السيف والعرض على أئمة الجور وإزالة الظلم وإقامة الحق .

وهى بأجمعها لا ترى الصلاة خلف الفاجر ، ولا تراها إلا خلف من ليس بفاسق .

وأجمعت الروافض والزيدية على تفضيل علىّ على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى أنَّه ليس بعد النبى صلى الله عليه وسلم أفضل منه .

* * *

ذكر من خرج من آل البيت

هذا ذكر مَنْ خرج من آل النبى صلى الله عليه وسلم :

مقتل الحسين بن على :

(١) خرج «الحسين بن على بن أبى طالب»[١] رضى الله عنه منكراً على يزيد ابن معاوية ما أظهر من ظلمه ، فقُتِلَ بكربلاء ـ رضوان الله عليه ! ـ وحديثه

---

(١) قد مضت ترجمته فى ص ٨٤ من هذا الجزء .

مشهور ، وقتله عمر بن سعد ، وكان الذى أنفذ لحاربته عبيدُ الله بن زياد ، وحُمل رأسُ الحسين إلى يزيد بن معاوية ، فلما وضع بين يديه نـكَتَ ثناياه – التى كان النبى صلى الله عليه وسلم يقبلها – بقضيبه ، وحُمل إليه بنو الحسين وبناته وسائر نسائه على الأقتاب ، فهمّ بقتل الذكور ، فكشف عن عاناتهم ينظر إليهم : هل أنبتوا أم لا ؟ ثم مَنّ عليهم .

وقُتل مع الحسين من آل النبى صلى الله عليه وسلم ابنُه « على الأكبر » ومن ولد أخيه الحسنِ «عبدُ الله بن الحسن» و « القاسمُ بن الحسن » و«أبو بكر ابن الحسن » ومن إخوته « العباسُ بن على » و « عبدُ الله بن على » و « جعفر ابن على » و « عثمانُ بن على » و « أبو بكر بن على » و « محمدُ بن على » وهو محمد الأصغر ، ومن ولد جعفر بن أبى طالب « محمد بن عبد الله بن جعفر » و « عون بن عبد الله » ومن ولد عَقيل « عبدُ الله بن عقيل » وقُتِلَ « مسلمُ بن عقيل » بالكوفة ، و «عبدُ الرحمن بن عقيل » و«جعفر بن عقيل » و «عبدُ الله ابن مسلم بن عقيل » .

وفى قتل الحسين يقول « ابن أبى رمح الخزاعى »[1] :

وإنّ قتيل الطّفِّ من آل هاشم ... أذلّ رقابا من قريش فذَلّتِ
مررت على أبياتِ آلِ محمدٍ ... فلم أرها أمثالَها يومَ حُلَّتِ
فلا يبعـــد الله الديارَ وأهلَها ... وإن أصبحت من أهلِها قد تخلّتِ[2]

---

(١) نسبها ياقوت (٥٢/٦) إلى أبى دهبل الجمحى ، واسم أبى دهبل وهب ابن زمعة بن أسد من بنى جمح ، وأمه من هذيل ، ونسبها أبو الفرج الأصبهانى فى مقاتل الطالبيين (١٢١) وابن عساكر فى تاريخه (المختصر ٣٤٢/٤) وللمسعودى (مروج الذهب ٧٤/٣) إلى سليمان بن قتة ، ونسبها ابن الأثير (الكامل٤/٤٠بولاق) إلى التيمى تيم بن مرة .

(٢) فى المصادر التى ذكرناها * وإن أصبحت منهم برغمى تخلت *

وكانوا رجاء ثمّ عادوا رزيةً لقد عظُمت تلك الرزايا وجلّتِ
ألم تر أنّ الأرض أمست مريضةً لفقدِ حُسَيْنٍ والبلادُ اقشعرّتِ

وفى ذلك يقول « منصور النمرى »[1] :

متى يشفيك دَمْعُك من هُمُولِ وَيَبْرُدُ ما بقلبكَ من غَليلِ ؟
ألا يا رُبّ ذى حَزَن تعَانَى بصبر فاستراحَ إلى العَوِيلِ
قتيلٌ ما قتيـــلُ بَنى زيادٍ ألا بأبى ونفسى منْ قتيلِ
عدَتْ بيضُ الصفائح وَالعوَالى بأيدى كلّ ذى نَسَب دَخيلِ
جنودُ ضــلالةٍ بهمُ استَدَلّتْ عَلَى إســلام أبناء الجهولِ
غدا بِلوَائِهم عُمرُ بنُ سعد فأوردهم عَلَى شربٍ وَبيلِ
معــاشر أودَعَتْ أيامُ بدر صُــدُورَهُمُ وديعاتِ التبولِ

(١) هو منصور بن الزبرقان بن مسلمة ، النمرى ، الربعى ، من النمر بن قاسط ثم من ربيعة بن نزار ، من شعراء الدولة العباسية ، من أهل الجزيرة ، وهو تلميذ كلثوم بن عمرو العتابى ، وراويته ، وعنه أخذ ، ومن بحره استقى ، وبمذهبه تشبه ، أوصله العتابى إلى الرشيد ، فحظى عنده ، وعرف مذهب الرشيد فى الشعر وإرادته أن يصل مدحه إياه بنفى الإمامة عن ولد على بن أبى طالب والطعن عليهم ، وعلم مغزاه فى ذلك مما كان يبلغه من تقديم مروان بن أبى حفصة وتفضيله إياه على الشعراء فى الجوائز ، فسلك مذهب مروان فى ذلك ، ونحا نحوه ، ولم يصرح بالهجاء والسب كما كان يفعل مروان ، ولكنه حام ولم يقع ، وأومأ ولم يحقق ، لأنه كان يتشيع ، وكان مروان شديد العداوة لآل أبى طالب ، وكان ينطق عن نية قوية يقصد بها طلب الدنيا فلا يبقى ولا يذر (انظر الأغانى لأبى الفرج الأصبهانى) وإن يكن منصور قال هذه الأبيات التى رواها المؤلف فهو قد قالها متأخراً بعد الحادثة بزمان ، وقد قال أبو الفرج فى مقاتل الطالبيين بعد أن روى أبيات سليمان بن قتة السابقة : « وقد رثى الحسين بن على — صلوات الله عليه ! — جماعة من متأخرى الشعراء أستغنى عن ذكرهم فى هذا الموضع كراهية الإطالة ، وأما من تقدم فما وقع إلينا شىء رثى به . وكانت الشعراء لاتقدم على ذلك ، مخافة من بنى أمية ، وخشية منهم » اهـ .

أُرِيقَ دمُ الحسين فلم يُرَاعُوا   وفى الأحياء أمواتُ العقولِ

والقصيدة طويلة .

وفى ذلك قال « دِعْبل »[1] :

قبورٌ بكوفَانٍ ، وأخرى بِطَيْبَةٍ   وأخرى بِفَخٍّ نالها صَلواتى
وأخرى بأرضِ الجوزجان محلها   وأخرى بباخَمْرَا لدى الغَرَبَات
فأما المُمِضَّات التى لست واصفاً   مبـالغَهَا منى بـكنه صفات
قبورٌ لدى النهرين من أرض كَرْبَلَا   مُعَرَّسُهم منهـا بشطِّ فرات

(٢) ثم خرج « زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب »[2] ـ رضوان الله عليهم ! ـ بالـكوفة على هشام بن عبد الملك ، ووالى العراق يومئذ يوسفُ بن عمر الثقفى ، فَقُتِلَ بالمعركة [وَدُفِنَ] فعلم به يوسف بن عمر ، فنبشه ، وصلبه ، ثم كتب هشام بأمر بأن يُحْرَق ، فأحرق ، ونُسِفَ رماده فى الفرات .

وقال فى ذلك يحيى بن زيد :

لـكلٍّ قَتِيل مَعشرٌ يَطلبونه   وليس لزيد بالعِرَاقَيْنِ طالِبُ

(٣) ثم خرج « يحيى بن زيد »[3] بأرضِ الجوزجان على الوليـد بنِ

---

(١) هو أبو على دعبل بن على بن رزين بن سليمان ، الخزاعى ، وقيل فى نسبه غير ذلك ، وقيل : إن اسمه الحسن ، وقيل : عبد الرحمن ، وقيل : محمد ، وكان شاعرا مجيدا ، إلا أنه كان بذىء اللسان ، مولعا بالهجو والحط من أقدار الناس ، وهجا الخلفاء فمن دونهم ، وطال عمره فـكان يقول : لى خمسون سنة أحمل خشبتى على كتفى أدور على من يصلبنى عليها فما أجد من يفعل ذلك ، وكانت ولادة دعبل فى سنة ثمان وأربعين ومائة ، وتوفى سنة ست وأربعين ومائتين (انظر الترجمة رقم ٢١٣ فى ابن خلـكان ٢/٣٤ بتحقيقنا) ثم انظر بعد ذلك (ص ١٣٩ من هذا الجزء) .

(٢) انظر الهامشة رقم ١ فى ص ١٣٦ من هذا الجزء .

(٣) انظر الهامشة رقم ١ فى ص ١٣٧ من هذا الجزء .

يزيد بن عبد الملك ، فوجّهَ نصرُ بن سيّار الليثى صاحبُ خراسان إلى يحيى بن زيد « سَلْمَ بن أحْوَز المـازنى » ، فحارب يحيى بن زيد ، فقُتِلَ فى المعركة ، وَدُفِنَ فى بعض الجبّانات .

محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن :

(٤) ثم خرج « محمـد بن عبد الله[1] بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب » بالمدينة ، وبويع له فى الآفاق ، فبعث إليه أبو جعفر المنصور بعيسى بن موسى وحُمَيْد بن قَحْطبة ، فحارب محمد حتى قتل . ومات تحت الهدم أبوه « عبدُ الله بن الحسن بن الحسن » و « على بن الحسن بن الحسن » . وَقُتِلَ بسببه رجال من أهل بيته ، ووَجّه محمد بن عبد الله أخاه « إدريس بن عبد الله » إلى المغرب ، ولولده هنالك مملـكة .

إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن :

(٥) ثم خرج بعد محمد بن عبد الله أخوه « إبراهيم[2] بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن على بن أبى طالب » بالبصرة ، فغلب عليها وعلى الأهواز وعلى فارس وأكثر السّوَاد ، وَشَخَص عن البصرة فى المعتزلة وغيرهم من الزيدية يريد محاربة المنصور ومعه « عيسى بن زيد بن على » ، فبعث إليه أبو جعفر بعيسى بن موسى وسعيد بن سلم ، فحاربهما إبراهيم حتى قتل ، وقتلت المعتزلة بين يديه .

الحسين بن على بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن على :

(٦) ثم خرج « الحسين بن على بن الحسن[3] بن الحسن [بن الحسن] بن على بن أبى طالب » ، والتقوا بفخ ، وبايعهُ الناسُ ، وعسكر بفخ على ستة أميال

---

(١) انظر الهامشة رقم ٣ فى ص ٦٨ من هذا الجزء ، وما بعدها .

(٢) انظر ص ٧١ والهامشة رقم ٢ فى ص ١٣٩ .

(٣) انظر الهامشة رقم ٢ فى ص ١٣٩ من هذا الجزء .

من مكة ، فخرج إليه عيسى بن موسى فى أربعة آلاف ، فقتل الحسين وأكثر مَنْ معه ، ولم يجسر أحَدٌ أنْ يدفنهم ، حتى أكلت السباع بعضهم ، وقُتِلَ مع الحسين صاحبِ فخ وبسببه رجالٌ من أهل بيته ، وفى قتيل فخ يقول صاحب البصرة :

هاج التذكر للفؤاد سَقاماً ونفى المنامَ فما أحِسُّ مناما
منع الرقادَ جفونَ عينى عُصْبَةٌ قُتِلُوا بمنعرج الحَجُونِ كراما

يحيى بن عبد الله :

(٨) ثم خرج « يحيى بن عبد الله[١] بن الحسن بن الحسن بن على » على « أبى جعفر » ، وصار إلى الدَّيْلم ، ثم قتل .

محمد بن جعفر بن يحيى :

(٨) ثم خرج بتاهَرْتَ[٢] السفلى « محمد بن جعفر بن يحيى بن عبد الله بن

---

(١) هو أبو الحسن يحيى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ـ عليهم السلام ! ـ وأمه قريبة بنت عبد الله ، وكان حسن المذهب والهدى مقدما فى أهل بيته بعيدا مما يعاب على مثله ، وقد روى الحديث ، وأكثر الرواية عن جعفر بن محمد ، وروى عن أبيه وعن أخيه محمد ، وعن أبان بن تغلب ، وروى عنه بكار بن زياد ويحيى بن مساور وعمرو بن حماد ، وكان قصيرا آدم ، حسن الوجه والجسم تعرف سلالة الأنبياء فى وجهه ، وأوصى إليه جعفر بن محمد لما حضرته الوفاة ، وقول المؤلف « خرج على أبى جعفر » ليس مستقيما ، فإنه خرج على هارون الرشيد ، وذلك أنه كان مع أصحاب فخ ، فلما قتلوا استتر مدة يجول فى البلدان ويطلب موضعا يلجأ إليه ، وعلم الفضل بن يحيى بمكانه فى بعض النواحى ، فأمره بالانتقال عنه ، وقصد الديلم ، وكتب له منشورا ألا يتعرض إليه أحد ، فمضى متنكرا حتى أتى الديلم ، وبلغ الرشيد خبره وهو فى بعض الطريق ، فولى الفضل بن يحيى نواحى المشرق وأمره بالخروج إلى يحيى ، فذهب الفضل واحتال حتى أقدم يحيى معه على الرشيد ، ثم كان إطلاق سراحه على يد الفضل بعض أسباب نكبة الرشيد بالبرامكة (انظر مقاتل الطالبين ٤٦٣ وما بعدها) .

(٢) تاهرت ـ بفتح الهاء وسكون الراء ، وفى آخره تاء ـ اسم لمدينتين متقابلتين

الحسن » ، فغلبَ عليها ، وصارت فى أيديهم[١]

محمد بن إبراهيم بن إسماعيل :

(٩) ثم خرج بالكوفة فى أيام المأمون « محمد بن[٢] إبراهيم بن إسماعيل بن

بأقصى المغرب يقال لإحداهما تاهرت القديمة وللأخرى تاهرت الحديثة ، بينهما وبين المسيلة ست مراحل (معجم البلدان لياقوت ٢/٣٥٤) .

(١) الذى خرج إلى بلاد المغرب واستولى عليها هو إدريس بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن على بن أبى طالب ، وكان قد أفلت من وقعة فخ ومعه مولى له يقال له راشد ، فخرج به فى جملة حاج مصر وإفريقية إلى أن تهيأت لهما فرصة دخلا فيها بلاد البربر عند فاس وطنجة فأقاما بها ، واستجابت البربر لإدريس ، ولما بلغ الرشيد أمره اغتم لذلك غما شديدا ، فدبر له من ذهب إليه فسمه ، فيقال : إن الذى سمه هو سليمان ابن جرير أحد متكلمى الزيدية ، ويقال : بل الذى سمه الشماخ مولى المهدى ، وكان طبيباً ، وارجع إلى حديث المؤلف عن خروج محمد بن عبد الله بن الحسن (ص ١٥٤)

(٢) كان سبب خروج محمد بن إبراهيم بن إسماعيل — وهو ابن طباطبا — أن رجلا اسمه نصر بن شبيب كان قد قدم حاجا ، وكان متشيعاً حسن المذهب ، فلما ورد المدينة سأل عن بقايا أهل البيت ، فدل على محمد بن إبراهيم لأنه كان يقارب الناس ويكلمهم فى هذا الشأن ، فأتاه نصر بن شبيب ، ومازال به إلى أن أجابه إلى الخروج ، وتواعدا على اللقاء بالجزيرة ، ولما انصرف الحاج خرج محمد بن إبراهيم فى نفر من شيعته وأصحابه حتى قدموا على نصر بن شبيب للموعد ، فجمع نصر أهله وعشيرته وأخبرهم وعرض عليهم معونته ، فأجاب بعضهم وامتنع عليه بعض ، ففترت عزيمة نصر وضعفت نيته ، فمضى محمد بن إبراهيم راجعاً إلى الحجاز ، فلقى فى طريقه أبا السرايا وهو السرى بن منصور أحد بنى ربيعة بن ذهل بن شيبان ، وكان أبو السرايا قد خالف السلطان ونابذه وعاث فى نواحى السواد ثم صار إلى تلك الناحية فأقام بها خوفا على نفسه ، وكان علوى الرأى ذا مذهب فى التشيع ، فدعاه محمد بن إبراهيم إلى نفسه ، فأجابه وسر بذلك وقال له : انحدر إلى الفرات حتى أوافى على ظهر الكوفة ، ومازال محمد بن إبراهيم يتأهب لأمره ويدعو من يثق به إلى ما يراد حتى اجتمع له بشر كثير ، وهم فى ذلك ينتظرون أبا السرايا ، وأقبل أبو السرايا لموعده ، وخرج محمد بن إبراهيم

إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي » ودعا إليه « أبو السرايا » ، والمأمونُ بخُرَاسان ، وأنفذ « زيد بن موسى بن جعفر بن محمد » داعيةً له إلى البصرة ، ثم مات بعد أربعة أشهر من خروجه ، ودُفن بالكوفة .

محمد بن محمد بن زيد بن علي :

(١٠) فخرج بعده مع أبي السرايا « محمد بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب » فهزم زهير بن المسيب ، وهزم عبدوس [بن محمد] بن [أبي] خالد ، وقتله ، ثم توجّه إليه هَرْثَمة بن أعين فهزمه ، وهرب مع السرايا ، فأخِذَا في طريق خراسان ، فوُجِّه بهما إلى الحسن بن سهل ، فقتل أبا السرايا ، وأظهر بعد ذلك موت محمد ، ويقال : إنه حمل إلى المأمون وهو بمَرْوَ ، فمات هناك .

إبراهيم بن موسى بن جعفر :

(١١) وخرج باليمن والمأمونُ بخراسان « إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب »[1] داعيةً لمحمد بن إبراهيم بن إسماعيل

وأظهر نفسه وبرز إلى ظهر الكوفة ثم دخل الكوفة وخطب الناس فأقبلوا على بيعته ، ثم كان ما تكفلت كتب التاريخ ببيانه ، ومات محمد بن إبراهيم وأوصى إلى أبي السرايا (انظر مقاتل الطالبيين ص ٥١٨ — ٥٣٦) .

(١) هو إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنهم أجمعين ! وإبراهيم هذا أخو علي الرضا الذي كان للمأمون العباسي بن هارون الرشيد قد جعله ولي عهده من بعده ، وكتب بذلك إلى الآفاق ، وبسبب هذا ثارت ثائرة العباسيين على المأمون وقرروا فيما بينهم خلعه ، وولوا إبراهيم بن المهدي مكانه ، فلم يتم أمره وهرب واختفى ، وإبراهيم ابن موسى الكاظم كان مع أبي السرايا ، فعقد له أبو السرايا على اليمن بعد موت محمد ابن إبراهيم ، فلما ذهب إبراهيم بن موسى إلى اليمن أذعن له أهلها بالطاعة بعد وقعة

صاحب أبى السرايا ، فوجّهَ إليه المأمونُ جيشاً ، فهزمه ، وصار إلى العراق ، فأمنه المأمون .

(١٢) وخرج بعد دخول المأمون بغدادَ أبو جعفر[١] « إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد (؟) » فوجّهَ إليه المأمونُ دينار بن عبد الله ، فصار إلى دينار فى الأمان ، وقدم به على المأمون ، فمات .

محمد بن القاسم :

(١٣) وخرج « محمد بن القاسم »[٢] من ولد الحسين بن على ، بخراسان ،

كانت بينهم يسيرة المدة ، وقال ابن الأثير فى الكامل (١١٤/٦ بولاق) : « وفى هذه السنة (سنة ٢٠٠) ظهر إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد وكان بمكة ، فلما بلغه خبر أبى السرايا وما كان منه سار إلى اليمن وبها إسحاق بن موسى بن عيسى بن محمد بن على ابن عبد الله بن عباس عاملا للمأمون ، فلما بلغه قرب إبراهيم من صنعاء سار منها نحو مكة ، فأتى المشاش ، فعسكر بها ، واجتمع بها إليه جماعة من أهل مكة هربوا من العلويين ، واستولى إبراهيم على اليمن ، وكان يسمى الجزار ؛ لكثرة من قتل باليمن وسبى وأخذ الأموال » هـ ، وانظر مع ذلك مقاتل الطالبيين (٥٣٤) وكامل ابن الأثير فى غير ما تقدم ذكره (٦ / ١١٦) .

(١) هكذا فى أصول هذا الكتاب ، وليس بشىء ، وقد عثرت فى النجوم الزاهرة (٢ / ١٨٣) فى حوادث سنة ٢٠٧ على ما يأتى : « وفى هذه السنة خرج عبد الرحمن ابن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عمر بن أبى طالب ، ببلاد عك من اليمن ، يدعو إلى الرضى من آل محمد صلى الله عليه وسلم ، وكان خروجه من سوء سيرة عامل اليمن ، فبايعه خلق ، فوجه المأمون لحربه دينار بن عبد الله ، وكتب معه بأمانه ، فحج دينار ، ثم سار إلى اليمن حتى قرب من عبد الرحمن المذكور ، وبعث إليه بأمانه فقبله ، وعاد مع دينار إلى المأمون » اهـ ويظهر أن ما وقع بأصل الكتاب من تحريف النساخ فإن إبراهيم بن موسى بن جعفر قد تقدم الكلام على خروجه قبل هذا مباشرة ، وانظر كامل ابن الأثير (٦ / ١٤٠) .

(٢) هو أبو جعفر محمد بن القاسم بن على بن عمر بن الحسين السبط بن على بن

بلدة يقال لها طالقان ، فى خلافة المعتصم ، فوجّه إليه عبدُ الله بن طاهر — وهو على خراسان — جيشاً ، فانهزم محمد ، ثم قدر عليه عبد الله بن طاهر ، فحمله إلى المعتصم فحبسه معه فى قصره ، فاختلف الناس فى أمره : فمن قائل يقول : هرب ، ومن قائل يقول : مات ، ومن الزيدية من يزعم أنه حىٌّ ، وأنه سيخرج .

محمد بن جعفر بن محمد بن على :

(١٤) وخرج « محمد بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على »[1] بمكة ، وكان يلقب بديباجة ؛ لحسن وجهه ، داعيةً لمحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم ، فلما مات محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم دعا لنفسه ، فوجّه

أبى طالب ، وأمه صفية بنت موسى بن عمر بن على بن الحسين بن على ، وقد تقدم ذكره فى (ص ١٤١ من هذا الجزء) (وانظر — مع ما عددنا هناك من المراجع — مقاتل الطالبيين (٥٧٧) وكامل ابن الأثير (٦/١٦٢) وتاريخ الطبرى فى أحداث سنة ٢٢٩ من الهجرة ، والنجوم الزاهرة (٢ / ٢٣٠) .

(٢) هو أبو جعفر محمد بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب وأمه أم ولد ، وكان شيخاً وادعا محبباً ، مفارقا لما عليه كثير من أهل بيته ، وكان يروى العلم عن أبيه جعفر بن محمد ، وكان الناس يكتبون عنه ، وكان يظهر سمتاً وزهداً وأمر المأمون آل أبى طالب بخراسان أن يركبوا مع غيره من آل أبى طالب فأبوا أن يركبوا إلا معه ، فلما رأى إصرارهم أقرهم ، وكان سبب خروجه أن رجلا فى أيام أبى السرايا قد كتب كتابا يسب فيه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع أهل البيت ، وكان محمد بن جعفر معتزلا تلك الأمور لم يدخل فى شىء منها ، فجاءه الطالبيون فقرأوا عليه الكتاب ، فلم يرد عليهم جوابا حتى دخل بيته ، فخرج عليهم وقد لبس الدرع وتقلد السيف ، ودعا إلى نفسه ، وتسمى بالخلافة ، وهو يتمثل :

لم أكن من جناتها علم اللـــه ، وإنى بحرها اليوم صال

وانظر مقاتل الطالبيين (٥٣٧ وما بعدها) وتاريخ بغداد (٢/١١٣ وما بعدها) وتاريخ الطبرى فى حوادث سنة ٢٠٠ وكامل ابن الأثير (٦/١١٥) .

إليه المأمونُ عيسى الجلودى ، فظفر به ، فحمله إلى المأمون ببغداد ، ثم أخرجه معه ، فمات بجرجان .

الأفطس :

(١٥) وخرج « الأفطس »[١] بالمدينة داعية لمحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ، فلما مات محمد بن إبراهيم دعا إلى نفسه .

على بن محمد بن عيسى :

(١٦) وخرج « على بن محمد بن عيسى بن زيد بن على بن الحسين بن على ابن أبى طالب » بعده فى خلافة المعتصم[٢] ، فقتله بنو مرة بن عامر .

الحسن بن زيد بن الحسن بن على :

(١٧) ثم خرج« الحسن بن زيد بن الحسن بن على بن أبى طالب» بطبرستان ،

---

(١) هو الحسين بن الحسن ، وكان خروجه فى سنة مائتين ، وفى هذه السنة فى الحرم نزع كسوة الكعبة وكساها كسوة أخرى أنفذها أبو السرايا من الكوفة من القز ، وتتبع ودائع بنى العباس وأتباعهم وأخذها وأخذ أموال الناس ، فهرب الناس منه ، فلما بلغه قتل أبى السرايا ، ورأى تغير الناس لسوء سيرة أصحابه ؛ أتى هو وأصحابه إلى محمد بن جعفر بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، فلم يزل به حتى أجابه (انظر كامل ابن الأثير ١١٥/٦ وتاريخ الطبرى ٣٣٢/١٠ مصر) .

(٢) لم يذكر أبو الفرج فى مقاتل الطالبيين على بن محمد [بن أحمد] بن عيسى ابن زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب فيمن خرج من الطالبيين فى أيام المعتصم ، ولا وجدته على هذا الوجه فى مرجع من مراجع التاريخ التى بين يدى على كثرتها ، وإنما ذكر فيمن خرج أيام المعتصم من الطالبيين: محمد بن القاسم بن على بن عمر بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، وعبد الله بن الحسين بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، وذكر على بن محمد بن أحمد بن عيسى ابن زيد فيمن خرج أيام المعتمد ، وقد سقط اسم « أحمد » جد على هذا من أصل هذا الكتاب كما ترى .

فى سنة خمسين ومائتين[1] ، والعامل بها سليمانُ بن عبد الله بن طاهر ، فغلب عليها وعلى جرجان بعد حروب كثيرة ، ثم خلف من بعده « محمد بن زيد »[2] أخوه ، ثم قتل محمد بن زيد بعد محاربة كانت بينه وبين محمد بن هارون .

الكوكبي

(١٨) وخرج بقزْوِين « الكوكبي »[3] ، وهو من ولد الأرْقَطِ ، واسمه

---

(١) ذكر ابن الأثير فى الكامل (٧/١٣) أنه خرج فى سنة خمسين ومائتين يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسن بن زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، وكنيته أبو الحسين ، وأمه فاطمة بنت الحسين بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، وقد ذكر سبب خروجه ، وما حدث منه وله ، وذكر أيضاً أنه خرج فى هذه السنة الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن زيد بن الحسن بن الحسين ابن على بن أبى طالب ، بطبرستان ، فانظره (٧/١٣ وما بعدها) ثم انظر تاريخ الطبرى (١١ / ٨٧ و ٩٠) ومما ذكرناه تدرك أن جملة من الأسماء سقطت من هذا الكتاب فى نسب الحسن بن زيد الخارج فى عام ٢٥٠ .

(٢) ذكر ابن الأثير فى الكامل (٧/١٤٩) فى حوادث سنة سبعين ومائتين قال : « وفى هذه السنة توفى الحسن بن زيد العلوى صاحب طبرستان فى رجب ، وكانت ولايته تسع عشرة سنة وثمانية أشهر وستة أيام ، وولى مكانه أخوه محمد بن زيد ، وكان الحسن جوادا ، امتدحه رجل فأعطاه عشرة آلاف درهم ، وكان متواضعا لله تعالى ، حكى عنه أن شاعرا مدحه فقال :

* الله فرد وابن زيد فرد *

فقال : بفيك الحجر يا كذاب ، هلا قلت :

* الله فرد وابن زيد عبد *

ثم نزل عن مكانه وخر ساجدا لله تعالى ، وألصق خده بالتراب ، وحرم الشعر » اهـ وانظر بعد ذلك الكامل أيضاً (٧/ ١٥ و ١٥٦ و ١٧٩ و ١٨٤ و ١٨٨)

(٣) سمى أبو الفرج فى مقاتل الطالبيين الكوكبي « الحسين بن أحمد بن محمد

الحسين بن أحمد بن إسماعيل» من ولد الحسين بن على بن أبى طالب ، فغلب عليها ثم هزمه بعض الأتراك .

يحيى بن عمر بن يحيى :

(١٩) وخرج بالكوفة أيام المستعين « أبو الحسين يحيى بن عمر [بن يحيى][1] ابن الحسين بن زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب » فوجَّهَ إليه الحسين ابن إسماعيل بأمر محمد بن عبد الله بن طاهر ، فقتل أبا الحسين .

الحزى :

(٢٠) وخرج أيام المستعين أيضاً « الحزى [الحسين] بن محمد بن حمزة[2] بن

الأرقط بن عبد الله بن على بن الحسين ، وقال : « قتله الحسن بن زيد ، وكان قد بلغه أنه يريد خلافه ، وأنه قد اجتمع وعبيد الله بن الحسن بن جعفر بن عبيد الله بن الحسين ابن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، فدعا بهما وأغلظ لهما ، فردا عليه ، فأمر بهما فديست بطونهما ، ثم ألقاهما فى بركة ، فماتا جميعاً ، ثم أخرجا فألقيا فى سرداب ، فلم يزالا فيه حتى دخل الصفار البلد فأخرجهما ودفنهما » اهـ . وقد ذكره ابن الأثير فى حوادث سنة ٢٥١ (٥٨/٧) وقال ما نصه : « وفيها ظهر الحسين بن أحمد بن إسماعيل ابن محمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الأرقط بن محمد بن على بن الحسين بن على ، المعروف بالكوكبى ، بناحية قزوين وزنجان ، فطردا عمال طاهر منها » اهـ ، ووقع فى أصول الكتاب « واسمه الحسن بن أحمد » .

(١) قد ذكرنا عن ابن الأثير والطبرى أن يحيى بن عمر بن يحيى خرج سنة خمسين ومائتين .

(٢) هو الحسين بن محمد بن حمزة بن عبد الله بن الحسين بن على بن الحسين ابن على بن أبى طالب ، ويعرف بالحرون ، خرج بالكوفة بعد يحيى بن عمر ، فوجه إليه المستعين مزاحم بن خاقان فى عسكر عظيم ، فلما قارب الكوفة خرج الحسين الحرون عنها ، وخالفه الطريق حتى صار إلى سر من رأى ، وقد بويع المعتز ، فبايع له ، وانصرف مزاحم عن الكوفة ، فمكث الحسين الحرون مدة ثم هرب ، وأراد

عبد الله » من ولد الحسين بن على ، فظَفِر به ، وأخذ وحُبس ، إلى أن أطلقه المعتمد .

ابن الأفطس :

(٢١) وخرج بسواد الكوفة أيامَ فتنة المستعين ابنُ الأفْطَسِ .

إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم :

(٢٢) وخرج بسواد المدينة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سنة خمسين ومائتين « إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم »[1] ، من ولد الحسن بن على ، فغلب

الخروج ثانية ، فرد وحبس بضع عشرة سنة ، فأطلقه المعتمد بعد ذلك فى سنة ثمان وستين ومائتين ، فخرج أيضاً بسواد الكوفة ، فعاث وأفسد ، فظفر به فى آخر سنة تسع وستين ومائتين ، فحمل إلى الموفق ، فحبسه بواسط ، فمكث فى محبسه سنة سبعين وإحدى وسبعين ، ثم توفى ، فأمر الموفق بدفنه والصلاة عليه ؛ ولم يكن ممن يحمد مذهبه فى خروجه فنسوق خبره . ولقد رأيت جماعة من الكوفيين يعيرون من خرج معه بذلك ويسبونه به (انظر مقاتل الطالبيين لأبى الفرج الأصبهانى ٥٦٥) .

(١) قال ابن الأثير فى الكامل فى أثناء ذكر حوادث سنة إحدى وخمسين ومائتين (٧ / ٥٨) ما نصه : « وفيها ظهر إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن الحسين بن على بن أبى طالب ، بمكة ، فهرب جعفر ، وانتهب إسماعيل منزله ومنازل أصحاب السلطان ، وقتل الجند وجماعة من أهل مكة ، وأخذ ما كان حمل لإصلاح القبر من المال وما فى الكعبة وخزائنها من الذهب والفضة وغير ذلك ، وأخذ كسوة الكعبة ، وأخذ من الناس نحواً من مائتى ألف دينار ، وخرج منها بعد أن نهبها وأحرق بعضها فى ربيع الأول بعد خمسين يوما ، وسار إلى المدينة ، فتوارى عاملها ، ثم رجع إسماعيل إلى مكة فى رجب ، فحصرهم حتى تماوت أهلها جوعا وعطشاً ، وبلغ الخبز ثلاثة أواق بدرهم ، واللحم رطل بأربعة دراهم ، وشربة ماء بثلاثة دراهم ، ولقى أهل مكة منه كل بلاء ، ثم سار إلى جدة بعد مقام سبعة وخمسين يوما ، فحبس عن الناس الطعام ، وأخذ الأموال التى للتجار وأصحاب المراكب ، ثم وافى عرفة وبها محمد

وخمسين ومائتين (وانظر كامل ابن الأثير (٧ / ٨٠) وذكر ابن الأثير فى حوادث سنة خمس وخمسين ومائتين (٧ / ٧٢) مبدأ خروج صاحب الزنج حيث قال : « وفى شوال خرج فى فرات البصرة رجل ، وزعم أنه على بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد ابن على بن الحسين بن على بن أبى طالب — عليه السلام » — وجمع الزنج الذين يسكنون السباخ ، وعبر دجلة ، ثم ذكر حديثاً طويلا ، وانظر أيضاً (٧ / ٨٤ و ٨٦

مقالات الإسلاميين
واختلاف المصلين

تأليف
شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري
المتوفى ٣٣٠ سنة هـ

تحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية
صيدا . بيروت

مقالات الإسلاميين
واختلاف المصلين

تأليف

شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل
الأشعري
المتوفى ٣٣٠ هـ

تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

عليها ، وتوفى الميلتين خلقاً من ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين ومائتين ، وخلف أخوه بعده « محمد بن يوسف » فقطع الميرة على أهل المدينة ، وما زال على أمره إلى أن خرج أبو الساج إلى مكة والمدينة ، فقتل خلقاً كثيراً من أصحابه ...

المقتول على الدكة :

(٢٥) وخرج بأرض الشأم « المقتول على الدكة » فظفر به المكتفى بالله بعد حروب ووقائع كانت .

* * *

تم كلامُ الرافضة ، والله ولى التوفيق

يتلوه كلام الخوارج ، وبالله نستعين

و ٨٧ و ٨٨ و ٩٠ و ٩٢ و ١٠٤ و ١٠٩ و ١١١ و ١١٤ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٧ و ١٣٠ و ١٣٣ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٤٠ و ١٤٣) ثم انظر تاريخ الطبرى (١١ / ١٧٤) .

مقالات الخوارج[1]

جِماع رأى الخوارج :

أجمعت الخوارج على إكفار على بن أبى طالب – رضوان الله عليه ! — أن حَكَّمَ ، وهم مختلفون : هل كفره شِرْك أم لا ؟

(١) يقال لهذه الطائفة « الخوارج ، والحرورية ، والنواصب ، والشراة » فأما الخوارج فجمع خارج ، وهو الذى خلع طاعة الإمام الحق وأعلن عصيانه وألب عليه ، وعلماء الفقه الإسلامى يسمون من فعل ذلك وصارت له شوكة « الباغى » وجمعه « بغاة » وأما الحرورية فنسبة إلى حرورا ، وضبطه ياقوت بفتح الحاء والراء المهملتين وبعدها واو ساكنة فألف ممدودة ، وقال : « قيل : هى قرية بظاهر الكوفة ، وقيل: موضع على ميلين منها نزل به الخوارج الذين خالفوا على بن أبى طالب رضى الله عنه ! فنسبوا إليها ، وقال ابن الأنبارى : حروراء كورة ، وقال أبو منصور : الحرورية منسوبون إلى موضع بظاهر الكوفة نسبت إليه الحرورية من الخوارج ، وبها كان أول تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا عليا عليه السلام ، قال : ورأيت بالدهناء رملة وعثة يقال لها رملة حروراء » اهـ كلامه ، وقد وقع فى حديث عائشة رضى الله عنها أن معاذة بنت عبد الله اليدوية سألتها : أتقضى إحدانا الصلاة أيام محيضها ؟ فقالت عائشة : أحرورية أنت ؟ قد كانت إحدانا تحيض على عهد رسول صلى الله عليه وسلم ، ثم لا تؤمر بقضاء الصلاة (صحيح مسلم ١ / ١٨٢ الآستانة) وذكر شراح مسلم أن الحرورية يوجبون على الحائض إذا طهرت قضاء الصلاة ، وربما سموا فرقة من الخوارج بعينها « حرورية » وفى عبارة أبى منصور التى أثرها ياقوت فيما نقلناه عنه ما يؤيد ذلك (وانظر لتأييد ذلك خطط المقريزى ٢/٣٥٠) وأما النواصب فجمع ناصبى ، وهو : الغالى فى بغض على بن أبى طالب ، وقد قال المقريزى (٢ / ٣٥٤) . «الفرقة العاشرة الخوارج ، ويقال لهم : النواصب ، والحرورية ، نسبة إلى حروراء موضع خرج فيه أولهم على على رضى الله تعالى عنه ! وهم الغلاة فى حب أبى بكر وعمر وبغض على بن أبى طالب ، رضوان الله عليهم أجمعين ! ولا أجهل منهم ؛ فإنهم القاسطون

وأجمعوا على أن كل كبيرة كُفْر ، إلا « النَّجَدَات » فإنها لا تقول ذلك .

وأجمعوا على أن الله — سبحانه ! — يعذب أصحابَ الكبائر عذابا دائمًا ، إلا « النَّجَدَات » أصحاب « نَجْدَة »[1] .

وأول مَنْ أحدث الخلاف بينهم « نافعُ بن الأزرق الحَنَفِى »[2] .

المارقون ، خرجوا على على - رضى الله عنه ! - وانفصلوا عنه بالجملة ، وتبرؤوا منه ، ومنهم من كان فى زمنه ، وهم جماعة دون الناس أخبارهم ، وهم عشرون فرقة » اهـ كلامه .

وأما الشراة فهو بضم الشين مثل رماة وقضاة - جمع شار ، أما هم أنفسهم فإنهم يفسرون ذلك على أن الشارى الذى هو مفرد الشراة اسم فاعل من الشراء ، ويزعمون أنهم سموا بذلك لأنهم باعوا أنفسهم لله تعالى على أن لهم الجنة ، يشيرون بذلك إلى قوله تعالى : (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون فى سبيل الله فيقتلون ويقتلون) وأما غيرهم فإنهم يفسرون ذلك على أن الشارى اسم الفاعل من « شرى الشر - من باب رضى » إذا استطار وزاد وتفاقم ، وقالوا أيضاً « شرى الرجل ، كرضى » إذا غضب ولج فى الخصومة وغيرها (وانظر صحاح الجوهرى ش ر ى) .

(١) سنترجم نجدة الحرورى فيما يأتى ، إن شاء الله تعالى .

(٢) نافع بن الأزرق : هو أبو راشد نافع بن الأزرق بن قيس بن نهار بن إنسان ابن أصد بن صبرة بن ذهل بن الدؤل بن حنيفة ، خرج بالبصرة فى أيام عبد الله بن الزبير (المقريزى ٢/٣٥٤) وفى سنة خمس وستين اشتدت شوكة نافع لاشتغال أهل البصرة واختلافهم ، وكثرت جموعه وأقبل نحو الجسر ، فبعث إليه عبد الله بن الحارث مسلم ابن عبيس بن كريز بن ربيعة ، فخرج مسلم إليه ، فدفعه عن أرض البصرة حتى بلغ دولاب الأهواز ، فاقتتلوا هناك ، وجعل مسلم بن عبيس على ميمنته الحجاج بن باب الحميرى وعلى ميسرته حارثة بن بدر الغدانى ، وجعل ابن الأزرق على ميمنته عبيدة بن هلال وعلى ميسرته الزمن بن ماحوز التميمى ، واشتد قتالهم ، فقتل مسلم أمير البصرة ، وقتل نافع بن الأزرق أمير الخوارج فى جمادى الآخرة ، فأمر أهل البصرة عليهم الحجاج بن باب الحميرى ، وأمرت الخوارج عبد الله بن الماحوز التميمى ، واشتد قتالهم ، فقتل عبد الله والحجاج ، فأمر أهل البصرة عليهم ربيعة بن الأجرم التميمى ، وأمرت

والذى أحدثه البراءة من القَعَدة(١)، والمحنة لمن قصد عسكره ، وإكفار مَنْ لم يهاجر إليه .

الخوارج عبد الله بن الماحوز التميمى ، ثم عادوا فاقتتلوا حتى أمسوا وقد كره بعضهم بعضاً وملوا القتال ، فبينما هم كذلك متواقفون متحاجزون إذ جاءت الخوارج سرية مستريحة لم تشهد القتال ، فحملت على الناس من ناحية عبد القيس ، فانهزم الناس ، وقتل أمير أهل البصرة ربيعة بعد أن قتل أيضاً دغفل بن حنظلة الشيبانى النسابة ، وأخذ الراية حارثة بن زيد ، فقاتل ساعة ، وقد ذهب الناس عنه ، فقاتل ، وحمى الناس ، ومعه جماعة من أهل البصرة ، ثم أقبل حتى نزل بالأهواز ، وبلغ ذلك أهل البصرة فأفزعهم . وبعث عبد الله بن الزبير الحارث بن أبى ربيعة ، وعزل عبد الله بن الحارث ، ثم كانت وقائع المهلب بن أبى صفرة مع الخوارج (تاريخ الكامل لابن الأثير ٤ / ٨١ وما بعدها) ثم انظر حديثاً مستفيضاً عن الخوارج وقتالهم وبعض رجالهم ، فى شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد (١ / ٣٨٠ وما بعدها) وفى أثناء هذا الحديث كلة عن نافع بن الأزرق (١/٣٨١) .

(١) القعدة : جمع قاعد ، وهم قوم يرون تزيين التحكيم ، ووقع فى شعر أبى نواس :

فَكأنّى وما أُزَيِّنُ منها قَعَدِىٌّ يزيِّنُ التحكيما
كَلَّ عَنْ حَمْلِهِ السِّلاحَ إلى الحَرْ
بِ ، فأوصى المُطيقَ ألاَّ يُقيما

وقال فى تاج العروس : « والقعد محركة ــ جمع قاعد ، كما قالوا : حارس وحرس وخادم وخدم ، وفى بعض النسخ « القعدة » بالهاء ــ ومثله فى الأساس ، وعبارته « وهو من القعدة قوم من الخوارج قعدوا عن نصرة على ــ كرم الله وجهه اــ ومقاتلته ، ومن يرى رأيهم قعدى ، كعربى وعرب وعجمى وعجم ، وهم يرون التحكيم حقاً ، غير أنهم قعدوا عن الخروج على الناس ، وقال بعض مجان المحدثين فيمن يأبى أن يشرب الخمر وهو يستحسن شربها لغيره ، فشبهه بالذى يرى التحكيم وقد قعد عنه فقال * وكأنى وما أحسن منها ... البيت الأول من البيتين » اهـ .

ويقال : إن أول من أحدث هذا القول « عبد ربه الكبير »[1].

ويقال : إن المبتدع لهذا القول رجلٌ كان يقال له « عبد الله بن الوضين » .

قالوا : وقد كان نافع خالَفَه فى أول أمره ، وبرىء منه ، فلما مات عبد الله صار نافع إلى قوله ، وزعم أن الحقّ كان فى يَدِهِ ، ولم يكفر نفسه بخلافه إياه حين خالفه ، ولا أكفرَ الذين خالفوا عبدَ الله قبل موته ، وأكفر مَنْ يخالفه فيما بعده .

و « الأزارقة » لا تتبرأ ممن تقدمها مِنْ سَلفها من الخوارج فى تولّيهم القَعَدَةَ الذين لا يخرجون ، ولا تتبرأ أيضاً من سَلَفها من الخوارج فى تركهم إكفارَ القَعَدة والمحنة لمن هاجر إليهم ، ويقولون : هذا تبيَّنَ لنا وخفى عليهم .

والأزارقة تقول : إن كل كبيرة كفر ، وإن الدار دار كفر ، يعنون دار مخالفيهم ، وإن كل مرتكب معصيةٍ كبيرة ففى النار خالداً مخلداً ، ويكفرون عليًّا — رضوان الله عليه ! — فى التحكيم ، ويكفِّرُون الْحَكَمين : أبا موسى ، وعمرو بن العاص ، ويرون قتل الأطفال .

وكانت « الأزارقة » عَقَدَت الأمر « لِقَطَرِىّ بن الفُجَاءة »[2] وكان قطرى

(١) سنذكر شيئا عن عبد ربه الكبير فيما يلى ، إن شاء الله تعالى (انظر ص١٧٢ من هذا الجزء) .

(٢) قطرى بن الفجاءة : هو أبو نعامة ، من بنى حرقوص بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، خرج زمن مصعب ، فبقى عشرين سنة يقاتل ويسلم عليه بالخلافة فوجه إليه الحجاج بن يوسف الثقفى جيشاً بعد جيش ، وكان آخرهم سفيان بن الأبرد الكلبى ، فقتله ، وكان المتولى لذلك سورة بن أبجر الدارمى ، ولا عقب لقطرى (المعارف لابن قتيبة ١٨١) ويدل على صولة قطرى وشدة بأسه ومخافة الناس منه ما جاء فى شعر لسوار بن المضرب السعدى أحد بنى سعد بن تميم ، وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه الخروج إلى قتال قطرى ، فهرب ، وقال فى ذلك :

إذا خرج فى السَّرايا استخلف رَجُلاً من بنى تميم على العسكر ، وكانت فيه فَظَاظة .

فشكَت الأزارقة ذلك إليه ، فقال : لست أستخلفه بعدُ ، ثم إنه خرج فى سرية وأصبح الناسُ فى العسكر فصلى بهم ذلك الرجلُ الفجرَ فقالوا لقطرى :

أقاتِلِىَ الحجّاجُ إن لم أزُرْ له دَرَابَ وأتْرُكْ عند هندٍ فؤاديا
فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قَطَرِىَّ لا إخالُكَ راضيا

انظر الكامل للمبرد (٤٤٥ طبع مطبعة الحلبى) وقطرى بن الفجاءة هو القائل:

أقولُ لها وقد طارَتْ شعَاعاً مِنَ الأبطال : وَيْحَكِ لا تُرَاعِى
فإنكِ لَوْ سألتِ بقـــاءَ يوم عَلَى الأجلِ الذى لكِ لم تُطَاعِى
فصبْراً فى مجال الموتِ صبْرًا فما نيــلُ الخلودِ بمُسْتَطاع
ولا ثوبُ البقـــاءِ بثوبِ عِزٍّ فيُطْوَى عَنْ أخى الخَنَعِ اليَرَاع
سبيلُ المـوتِ غايةُ كلِّ حَىٍّ فَدَاعيه لأهـــلِ الأرض داع
ومَنْ لا يُغْتَبَطْ يَسْأمْ وَيَهْرَمْ وتُسْلِمْهُ المَنُونُ إلى انقطاع
وما للمرءِ خـــيرٌ فى حَيَاة إذا ما عُدَّ منْ سَقَطِ المتاعِ

(انظر شرح ديوان الحماسة للتبريزى ١ / ٩٧ بتحقيقنا) وهو القائل أيضاً :

لا يركَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجَام يومَ الوَغَى ، متخوِّفاً لِحِمام
فلقـــد أرانى للرِّماح دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمينى مرةً وأمامى
حتى خَضَبْتُ بما تحَدَّرَ مِنْ دَمِى
أكنافَ سَرْجِى ، أوْ عِنَانَ لجامى
ثم انصرفْتُ وقد أُصَبْتُ ولم أُصَبْ
جَذَعَ البَصيرَة ، قارحَ الإقدام

(شرح التبريزى ١ / ١٣٠) وانظر شرح ابن أبى الحديد (١ / ٣٩٢) .

ألم تزعم أنك لا تستخلفه ؟ وعاتبوه ، وكان منَ الذين عاتبوهُ « عمرو القنا »[١] و « عبيدة بن هلال »[٢] و « عبد ربه الصغير »[٣] و « عبد ربه الكبير » فقال

(١) عمرو القنا : رجل من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم ؛ وهو الذى يقول :

أَلَمْ تَرَ أَنَّا مُذْ ثلاثينَ ليـــــلةً

جَدِيبٌ ، وأعداء الكتاب على خَفْضِ

وله ذكر فى حديث ابن أبى الحديد الذى أشرنا إليه ؛ وانظره (١ /٤٠١) .

(٢) عبيدة بن هلال : من بنى يشكر بن بكر بن وائل ، وهو الذى يقول عن نفسه :

انا ابنُ خيْرِ قومهِ هلاَلِ شيخٌ على دينِ أبى بِلاَلِ

وذاكَ دينى آخرَ الليـالى

وقد مر فى كلام ابن الأثير الذى أثرناه فى الحديث عن نافع بن الأزرق (ص ١٦٨ من هذا الجزء) أن عبيدة بن هلال كان على ميمنة ابن الأزرق، وانظر مع ذلك ابن أبى الحديد (١ / ٢٩٢ و ٤٠١) .

(٣) قال ابن أبى الحديد (١ / ٤٠٣) فى صدد خلاف القوم على قطرى وفى أثنائه ذكر لعبد ربه الصغير وعبد ربه الكبير : « ومن الخوارج عبد ربه الصغير أحد موالى قيس بن ثعلبة ، لما اختلفت الخوارج على قطرى بايعه منهم جمع كثير ، وكان قطرى قد عزم على أن يبايع للمقعطر العبدى ويخلع نفسه ؛ فجعله أمير الجيش فى الحرب قبل أن يعهد إليه بالخلافة ، فكرهه القوم وأبوه ، وقال صالح بن مخراق عنهم وعن نفسه : ابغ لنا غير المقعطر ، فقال لهم قطرى : إنى أرى طول العهد قد غيركم ، وأنتم بصدد عدو ، فاتقوا الله وأقبلوا على شأنكم واستعدوا للقاء القوم ، فقال صالح : إن الناس قبلنا قد سألوا عثمان بن عفان أن يعزل سعيد بن العاص عنهم ، ففعل ، ويجب على الإمام أن يعفى الرعية مما كرهت ، فأبى قطرى أن يعزل المقعطر ، فقال له القوم . فإنا قد خلعناك وبايعنا عبد ربه الصغير ، وكان عبد ربه هذا معلم كتاب ، وكان عبد ربه الكبير بائع رمان ، وكلاهما من موالى قيس بن ثعلبة ، فانفصل إلى عبد ربه الصغير أكثر من شطرهم ، وجلهم الموالى والعجم ، وكان منهم هناك ثمانية

لهم : جئتمونى كُفَّارًا حلال دماؤكم ؟ ! فقام « صالح بن مخراق » فلم يَدَعْ فى القرآن موضع سجدة إلا قرأها وسجد ، ثم قال : أ كفاراً ترَانا ؟ تُبْ مما قلت ، فقال : يا هؤلاء ، إنما استفهمتكم ، فقالوا : لابد من توبتك ، فخلعوه ، وصار قَطَرِىٌّ إلى طبرستان ، فغلب عليها .

وكان سبب الخلاف الذى أحدثه « نافع » أن امرأة من أهل اليمن عربية ترى رَأْىَ الخوارج تزوجت رجلا من الموالى على رأيها ، فقال لها أهلُ بيتها : فضحتِنَا ، فأنكرت ذلك ، فلما أتى زوجها قالت له : إن أهل بيتى وبنى عمى قد بلغهم أمرى وقد عَيَّرونى ، وأنا خائفة أن أُكْرَهَ على تزويج بعضهم ، فاخْتَرْ منى إحدى ثلاثِ خِصالٍ : إما أن تُهاجر إلى عسكر نافع حتى نكون مع المسلمين فى حَوْزهم ودارهم ، وإما أن تخبأنى حيث شئت ، وإما أن تخلّى سبيلى ، فخلى سبيلها ، ثم إن أهل بيتها استكرهوها فزوجوها ابن عم لها لم يكن على رأيها ، فكتب بحضرتها بأمرها إلى نافع بن الأزرق يسألونه عن ذلك ، فقال رجل منهم : إنها لم يَسَعْها ما صنعت ولا وسع زوجها ما صنع ، من قبل هجرتهما ؛ لأنه كان ينبغى لهما أن يلحقا بنا ؛ لأنا اليومَ بمنزلة المهاجرين بالمدينة ، ولا يَسَعُ أحداً من المسلمين التخلُّفُ عنا كما لم يسع التخلف عنهم ، فتابَعَه على قوله ذلك نافع بن الأزرق وأهلُ عسكره ، إلا نفراً يسيراً ، وبرئوا من أهل التَّقِية ، وأحدثوا أشياء : من ذلك أنهم حرّموا الرَّجْمَ ، ومن ذلك أنهم قالوا : نشهد بالله أنه

آلاف ، وهم القراء ، ثم ندم صالح بن مخراق وقال لقطرى : هذه نفخة من نفخات الشيطان فأعفنا من المقطر وسر بنا إلى عدونا وعدوك ، فأبى قطرى إلا المقطر ، وحمل فتى من الشراة على صالح بن مخراق فطعنه فأنفذه وأوجره الرمح ، فنشبت الحرب بينهم ، فتهايجوا ، ثم انحاز كل قوم إلى صاحبهم ، فلما كان الغد اجتمعوا فاقتتلوا فأجلت الحرب عن ألفى قتيل » اهـ ، وذكر بعد ذلك تمام قصة الحروب بينهم .

لا يكون فى دار الهجرة ممن يُظْهِر الإسلام إلا من رضى الله عنه ، واستحلُّوا خَفْر الأمانة التى أمر الله سبحانه بأدائها ، وقالوا : قوم مشركون لا ينبغى أن تؤدَّى الأمانة إليهم ، ولم يقيموا الحدود على مَنْ قَذَف المحصنين من الرجال ، وأقاموها على من قذف المحصنات من النساء ، وقالوا : ما كَفَّ أحد يده عن القتال منذ أنزل الله عز وجل البَسْط إلا وهو كافر .

والأزارقة يَرَوْنَ أن أطفال المشركين فى النار ، وأن حكمهم حكم آبائهم ، وكذلك أطفال المؤمنين حكمهم حكم آبائهم .

وزعمت الأزارقة أن مَنْ أقام فى دار الكفر فكافر لا يسعه إلا الخروج .

قول النجدية

وهذا قولُ النَّجْدِيَّةِ(١) :

ثم خرج « نَجْدَة بن عامر الحَنَفى » من اليمامة فى نَفَر من الناس ، وأقبل إلى الأزارقة يريدُهم ، فاستقبلهم نفر من أهل عسكر نافع ، وأخبروه ومَنْ معه بأحداث نافع التى أحْدَثَها ، وأنهم بَرِئوا منه، وفارقوه عليها ، وأمروا نجدة بالمقام وبايعوه ، فمكث نجدة زماناً ، ثم إنه بعث بعثاً إلى أهل القطيف ، واستعمل عليهم ابنه ، فقَتَلَ وسَبَى وغنم ، فأخذ ابن نجدة وأصحابه عدّة من نسائهم فقوّموا كل واحدة منهن بقيمة على أنفسهم ، وقالوا : إن صارت قيمهن فى حِصَّتِنا فذاك وإن لم تَصِرْ أدَّيْنَا الفضل ، فنكحوهن قبل أن يقسمن ، وأكلوا من الغنائم قبل أن تُقْسَم ، ثم رجعوا إلى نجدة فأخبروه بذلك ، فقال نجدة : لم يَسَعْكم ما صنعتم ، فقالوا : لم نعلم أنه لا يسعنا ، فعذرهم نجدة بجهالتهم ، فتابعه على ذلك

---

(١) فى المقريزى (٢/٣٥٤) أنه يقال لهم « النجدات » ولا يقال لهم « النجدية » كما عبر المؤلف عنهم من قبل، للاحتراز عمن انتسب إلى نجدة ، وانظره فى الموضع الذى دللنا عليه .

أصحابه وعذروا بالجهالات ، إذا أخطأ الرجل فى حكم من الأحكام من جهة الجهل ، وقالوا : الدين أمران : أحدهما معرفة الله ومعرفة رسله عليهم السلام وتحريم دماء المسلمين وأموالهم وتحريم الغَصْب والإقرار بما جاء من عند الله جملة ، فهذا واجب وما سوى ذلك فالناس معذورون بجهالته حتى تقوم عليهم الحجة فى جميع الحلال ، فمن استحلّ شيئاً من طريق الاجتهاد مما لعلّه مُحَرَّم فمعذور على حسب ما يقول الفقهاء من أهل الاجتهاد فيه .

قالوا : ومَنْ خاف العذاب على المجتهد فى الأحكام المخطىء قبل أن تقوم عليه الحجة فهو كافر .

قالوا : ومن ثقل عن هجرتهم فهو منافق .

وحكى عنهم أنهم استحلوا دماء أهل المُقَام وأموالهم فى دار التَّقِية ، وبرئوا ممن حرّمها ، وتولّوا أصحاب الحدود والجنايات من موافقيهم .

وقالوا : لا ندرى لعل الله يعذب المؤمنين بذنوبهم ، فإن فعل فإنما يعذبهم فى غير النار بقدر ذنوبهم ، ولا يخلدهم فى العذاب ، ثم يدخلهم الجنة .

وزعموا أن من نظر نظرة صغيرة أو كذب كذبة صغيرة ثم أصَرّ عليها فهو مُشرك ، وأن مَنْ زنى وسرق وشرب الخمر غير مُصِرّ فهو مسلم .

ويقال : إن أصْحاب نجدة نَقَمُوا عليه أن رجلا من بنى وائل أشار عليه بقتل مَنْ تابعه من المكرهين ، فانتهره نجدة

ونقم على نجدة « عطية »[1] أنه أنفذه فى غزو البر وغزو البحر ، ففضل من أنفذه فى غزو البر ، ونقم عليه أصحابه أنه عطل حد الخمر ، وقسم الفىء ، وأعطى

---

(١) قال المقريزى : « عطية بن الأسود بعثه نجدة إلى سجستان ، فأظهر مذهبه بمرو ، فعرفت أصحابه بالعطوية » وذكر مذهبهم (٢/٣٥٤) :

مالك بن مسمع وأصحابه، وحكم بالشفاعة ، وكاتب عبد الملك بن مروان فأعطاه الرضا ، واشترى بنت عثمان ، فاستتابه أصحابه ، ففعل .

ثم إن طائفة منهم ندموا على استتابته وقالوا له : إن استتابتنا إياك خطأ لأنك إمام ، وقد تبنا ، فإن تبت من توبتك واستتبت الذين استتابوك وإلا نابذناك ، فخرج إلى الناس ، فتاب من توبته ، فاختلف أصحابه : فطائفة منهم أكفروه على خلعه (؟) .

ونقموا على نجدة أيضاً أنه فَرَّقَ الأموال بين الأغنياء ، وحَرَم ذوى الحاجة منهم ، فبرىء منه « أبو فديك »[1] وكثير من أصحابه ، فوثب عليه أبو فديك فقتله ، وبويع له ، ثم إن أصحاب نجدة أنكروا ذلك على أبى فديك ، وتولوا نجدة ، وتبرؤوا من أبى فديك ، وكتب أبو فديك إلى « عطية بن الأسود » وهو عامل نجدة بالجوبر (؟) يُخبِرهُ أنه أبصر ضلالة نجدة ، فقتله ، وأنه أحق بالخلافة منه ، فكتب عطية إلى أبى فديك أن يبايع له مَنْ قِبَله ، وأبى ذلك أبو فديك ، فبرىء كل واحد منهما من صاحبه ، وصارت الدار لأبى فديك ، وصاروا معه ، إلا من تولى نجدة ، فصاروا ثلاث فرق : «النجدية» و «العطوية» و « الفديكية » .

العطوية :

فأما « عطية بن الأسود الحنفى » وأصحابه الذين يسمون « العَطَوية » فإنه لم يُحْدِث قولا أكثر من أنه أنكر على نافع ما أحدثه من أقاويله ، ففارقه ، ثم أنكر على نجدة ما حكينا عنه ، ففارقه ، ومضى إلى سجستان .

---

(١) انظر — مع هذا — ما يأتى قريباً .

العجاردة وفرقها

ومن « العَطَوِية » أصحابُ « عبدِ الكريم بن عَجْرَد » ويُسَمَّوْنَ « العجاردة » وهم خمس عشرة فرقة :

(١) الفرقة الأولى منهم : يزعمون أنه يجب أن يُدْعَى الطفلُ إذا بلغ ، وتجب البراءة منه قبل ذلك حتى يدعى إلى الإسلام ويصفه هو .

الميمونية :

(٢) والفرقة الثانية من العجاردة « الميمونية » .

والذى تفردوا به القولُ بالقَدَر على مذهب المعتزلة ، وذلك أنهم يزعمون أن الله سبحانه فوّض الأعمال إلى العباد ، وجعل لهم الاستطاعة إلى كل ما كلفوا ، فهم يستطيعون الكفر والإيمان جميعاً ، وليس لله سبحانه وتعالى فى أعمال العباد مشيئة ، وليست أعمال العباد مخلوقة لله ، فبرئت منه « المجردية » ، وسُمّوا « الميمونية » .

الخلفية :

(٣) والفرقة الثالثة من العجاردة « الخَلَفية » أصحاب رجل يقال له « خَلَف » فارقوا الميمونية فى القول بالقدر ، وقالوا بالإثبات .

الحمزية :

(٤) والفرقة الرابعة منهم « الحمزية » أصحاب رجل يدعى « حمزة » .

ثبتوا على قول الميمونية بالقدر ، وأنهم يرون قتال (؟) السلطان خاصةً ومن رضى بحكمه ، فأما مَنْ أنكره فلا يرون قتله ، إلا إذا أعان عليهم ، أو طَعَنَ فى دينهم ، أو صار عَوْناً للسلطان أو دليلا له .

وحكى « زرقان » أن « العجاردة » أصحاب « حمزة » لا يَرَوْن قتل أهل القبلة ، ولا أخذ المال فى السر حتى يبعث (؟) الحرب .

الشعيبية :

(٥) والفرقة الخامسة من العجاردة « الشعيبية » [أصحاب شعيب] وهو رجل برىء من ميمون ، ومن قوله ، فقال : إنه لا يستطيع أحد أن يعمل إلا ماشاء الله ، وإن أعمال العباد مخلوقة لله .

وكان سبب فُرْقَة الشعيبية والميمونية أنه كان لميمونٍ على شعيب مالٌ ، فتقاضاه ، فقال له شعيب : أعطيكه إن شاء الله ، فقال ميمون : قد شاء الله أن تعطينيه الساعة ، فقال شعيب : لو شاء لم أقدر ألاّ أعطيكه ، فقال ميمون : فإن الله قد شاء ما أمر ، وما لم يأمر لم يشأ ، وما لم يشأ لم يأمر ؛ فتابع ناس ميمونا ، وتابع ناس شعيبا ، فكتبوا إلى عبد الكريم بن عَجْرَد ـ وهو فى حبس خالد بن عبد الله البجلى ـ يعلمونه قول ميمون وشعيب ؛ فكتب عبد الكريم : إنا نقول ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ولا نُلْحِق بالله سوءا ، فوصل الكتاب إليهم ، ومات عبد الكريم ، فادعى ميمون أنه قال بقوله حين قال « لا نلحق بالله سوءا » وقال شعيب : لا ، بل قال بقولى حيث قال : « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » فتولَّوْا جميعا عبدَ الكريم ، وبرىء بعضهم من بعض .

وقال بعض الناس : إن عبد الكريم بن عَجْرَد وميمون الذى تنسب إليه الميمونية رجل من أهل بَلْخَ .

وقال قوم : إن عبد الكريم كان من أصحاب « أبى بَيْهس » خالفه وفارقه فى بيع الأمة .

وذكر « الكرابيسى » فى بعض كتبه أن العجاردةَ والميمونية يجيزون نكاح بنات البنين وبنات البنات وبنات [بنات] الإخوة وبنات بنى الإخوة ، ويقولون : إن الله حرّم البنات وبنات الإخوة وبنات الأخوات .

وحُكى لنا عنهم ما لم نتحققه : أنهم يزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن

الخازمية من العجاردة:

(٦) والفرقة السادسة من العجاردة « الخازمية »

والذى تفردوا به أنهم قالوا فى القدر بالإثبات ، وبأن الولاية والعداوة صفتان لله عز وجل فى ذاته ، وأن الله يتولى العباد على ما هم صائرون إليه ، وإن كانوا فى أكثر أحوالهم مؤمنين .

المعلومية :

(٧) والفرقة السابعة من العجاردة — وهى الثانية من « الخازمية » — ويدعون « المعلومية » .

والذى تفردوا به أنهم قالوا : مَنْ لم يعلم اللهَ بجميع أسمائه فهو جاهل به ، وإنَّ أفعال العباد ليست مخلوقة ، وإنَّ الاستطاعة مَعَ الفعل ، ولا يكون إلا ما شاء الله .

المجهولية :

(٨) والفرقة الثامنة من العجاردة - وهى الثالثة من الخازمية — «المجهولية»

ومن قولهم : إنَّ مَنْ علم اللهَ ببعض أسمائه فقد علمه ولم يجهله ، وقالوا بإثبات القدر .

الصلتية :

(٩) والفرقة التاسعة من العجاردة « الصلتية » أصحاب « عثمان بن أبى الصلت » .

والذى تفرد به أنه قال : إذا استجاب لنا الرجل وأسلم توليناه ، وبرئنا من أطفاله، لأنه ليس لهم إسلام حتى يُدرِكوا فَيُدْعَوْن إلى الإسلام فيقبلونه .

الثعالبة :

(١٠) والفرقة العاشرة من العجاردة « الثعالبة »

يقولون : ليس لأطفال الكافرين ولا لأطفال المؤمنين ولاية ولا عداوة ولا براءة حتى يبلغوا فيُدْعَونا إلى الإسلام فيقروا به أو ينكروه .

وكان « ثعلبة » مع « عبد الكريم » يداً واحدة إلى أن اختلفا في أمر الطفل

الأخنسية :

(١١) والفرقة الحادية عشرة من العجاردة — وهى الأولى من الثعالبة — يُدْعَون « الأخنسية » .

يتوقّفون عن جميع مَنْ فى دار التَّقِيَّة من منتحلى الإسلام وأهل القبلة، إلا مَنْ قد عرفوا منه إيمانا فيتولونه عليه، أو كفرا فيتبرءون منه لأجله ، ويحرمون الاغتيال والقَتْلَ فى السر ، وأن يُبْدَأ أحد من أهل البغى من أهل القبلة بقتال حتى يدعى، إلا من عَرَفُوه بعينه . فبرئت منهم« الثعلبية» وسموهم « الأخنسية » لأن الذى ردهم إلى قولهم رجل كان يقال له « الأخنس » .

المعبدية :

(١٢) والفرقة الثانية عشرة من العجاردة — وهى الثانية من الثعالبة — « المعبدية » .

ومما تفردوا به أنهم رأوا أخذ زكاة أموال عبيدهم إذا استغنوا ، وإعطاءهم من زكاتهم إذا افتقروا ، ثم رأوا أن ذلك خطأ ، ولم يتبرءوا ممن فعل ذلك ، فقال لهم رجل يقال له « مَعْبد » : إن كنتم لا تتبرءون ممن فعل ذلك فإنا لا نَدَعُه فأقام على ذلك ، وبرئت منه الثعالبة ومن أصحابه .

الشيبانية :

(١٣) والفرقة الثالثة عشرة من العجاردة — وهى الثالثة من الثعالبة — « الشيبانية » أصحاب « شيبان بن سلمة » الخارج أيام أبى مسلم والمعين له .

ومن قصتهم أن شيبان بن سلمة لما أحدث أحداثا من معاونة أبى مسلم وغير ذلك ، برئت منه الخوارج ، فلما قتل شيبان جاء قوم فذكروا توبته ، فلم تقبل

الثعلبية منهم توبة شيبان ، وقالوا : إن أحْدَاث شيبان كانت قتل المسلمين وأخذ أموالهم وضربهم ، فإن كنتم دفعتم من دار العلانية فإنا لا نقبل من القاتل فى دار العلانية توبة حتى يعفو عنه ولى المقتول ، ولا نقبل توبة مَنْ ضرب المسلمين حتى يقص من نفسه أو يوهَبَ ذلك له ، وحتى يردّ أموالهم ، وشيبان لم يفعل شيئا من ذلك ، فإن زعمتم أنكم قد دفعتم توبته من دار التقية فقد كذبتم ، فإن أمره كان ظاهراً ، ودعوته كانت ظاهرة إلى أن قتل ، فقبل قوم منهم توبته فسُمُّوا « الشيبانية » .

ثم إن الشيبانية أحدثوا التشبيه لله بخلقه .

الزيادية :

وثبت قوم منهم على قول الثعلبية ، وهم أعظم أصحاب الثعلبية وجمهورهم ، فسمُّوا « الزيادية » وذلك أن رجلا منهم كان يسمى « زياد بن عبد الرحمن » كان فقيه الثعلبية ورئيسهم.

ثم إن « الشيبانية » الذين أجازوا توبته قالوا فى الولاية والعدارة : إنهما صفتان لله ، من صفات الذات ، لا من صفات الفعل .

الرشيدية العشرية :

(١٤) والفرقة الرابعة عشرة من العجاردة — وهى الرابعة من الثعالبة — « الرُّشَيدية » .

ومما تفردوا به أنهم كانوا يؤدُّونَ عما سقى بالعيون والأنهار الجارية نِصْفَ العشر ، ثم رَجَعُوا عن ذلك وكتبوا إلى المسمى « زياد بن عبد الرحمن » فأجابهم ، ثم أتاهم فأعلمهم أن فى ذلك العشر ، وأنه لا يجيز البراءة ممن غلط منهم فى ذلك ، فقال رجل منهم يسمى «رُشَيْداً » : إن كان يَسَعُنا ألا نتبرأ منهم فإنا نعمل بالذى يعملون به ، وثبت هو ومن معه على الفعل ، فبرئت منهم الثعالبة وسموهم « المُشرِيّةِ » .

المكرمية :

(١٥) والفرقة الخامسة عشر من العجاردة — وهى الخامسة من الثعالبة — « المكرمية » أصحاب « أبى مكرم » .

ومما تفردوا به أنهم زعموا أن تارك الصلاة كافر، وليس هو مِنْ قِبَلِ تركه الصلاة كَفَر ، ولكن من قِبَلِ جهله بالله ، وكذلك قالوا فى سائر الكبائر ، وزعموا أن من أتى كبيرة فقد جهل الله سبحانه ، وبتلك الجهالة كَفَرَ، لا بركوبه المعصية ، وقالوا بالموافاة ، وهى أن الله سبحانه إنما يتولى عباده ويعاديهم على ماهم صائرون إليه ، لا على أعمالهم التى هم فيها ، فبرئت منهم الثعالبة .

ومن قول « الثعالبة » فى الأطفال أنهم يشتركون فى عذاب آبائهم ، وأنهم ركن من أركانهم ، يريدون بذلك أنهم بعضٌ من أبعاضهم .

* * *

الفديكية :

ومن الخوارج « الفديكية » أصحابُ « أبى فُدَيك » .

ولا نعلم أنهم تفردوا بقول أكثر من إنكارهم على نافع ونجدة ما حكينا عنهم.

* * *

الصفرية من الخوارج :

ومن الخوارج « الصفرية » أصحاب « زياد بن الأصفر » ، وهم لا يوافقون الأزارقة فى عذاب الأطفال ، فإنهم لا يجيزون ذلك ، ويقال : إن الصفرية نسبوا إلى « عبيدة » وكان ممن خالف نجدة ورجع من اليمامة ، فلما كتب نجدة إلى أهل البصرة اجتمع عبيدة و «عبد الله بن إباض » فقرأوا كتابه فقال عبد الله بن إباض بما سنذكره من مذهبه ، وقال عبيدة بجملة مذهب الخوارج : من أن مخالفيهم مشركون ، السيرةُ فيهم السيرةُ من أهل حرب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين حاربوه من المشركين .

وأصل قول الخوارج إنما هو قول الأزارقة والإباضية والصفرية والنجدية ، وكل الأصناف سوى الأزارقة والإباضية والنجدية فإنما تفرعوا من الصفرية .

* * *

ومن الخوارج طائفة يقولون : ما كان من الأعمال عليه حدٌّ واقع فلا يتعدى بأهله الاسم الذى لزمهم به الحد ، وليس يكفر بشىء ليس أهله به كافراً كالزنا والقذف ، وهم قَذَفَةٌ زُناةٌ ، وما كان من الأعمال ليس عليه حدٌّ كترك الصلاة والصيام فهو كافر ، وأزالوا اسم الإيمان فى الوجهين جميعا .

* * *

فرق الإباضية

ومن الخوارج « الإباضية » .

الحفصية :

(١) فالفرقة الأولى منهم يقال لهم « الحفصية » كان إمامهم « حفص بن أبى المقدام »

زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وَحْدَه ، فمن عرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار أو عَمِل بجميع الخبائث من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر ما حرم الله من فروج النساء فهو كافرٌ برىء من الشرك ، وكذلك من اشتغل بسائر ما حرم الله سبحانه مما يؤكل ويشرب فهو كافر برىء من الشرك ، ومن جهل الله سبحانه وأنكره فهو مُشْرِك ، فبرىء منه جُلُّ الإباضية إلا من صدَّقة منهم ، وتأولوا فى عثمان نحو ما تأولت الشيعة فى أبى بكر وعمر ، وزعم أن عليا هو الحيران الذى ذكره الله فى القرآن (٦:٧١) (كالذى استهوته الشياطين فى الأرض حَيْرَانَ ، له أصحابٌ يدعونه إلى الهدى ائتنا) وأن أصحابه الذين يدعونه إلى الهدى أهلُ النهروان ، وزعم أن عليا هو الذى أنزل الله سبحانه فيه (٢:٢٠٤) (ومِن الناس مَنْ يعجبك قولُه فى الحياة الدنيا) وأن عبد الرحمن ابن مُلْجَم هو الذى أنزل الله فيه (٢:٢٠٧) : (ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء

مرضاة الله) ثم قال بعد ذلك : الإيمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد الله ، فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله .

اليزيدية :

(٢) والفرقة الثانية منهم يسمون « اليزيدية » كان إمامهم « يزيد بن أنَيْسة » قالوا : نتولى المحكمة الأولى ، ونبرأ ممن كان بعد ذلك من أهل الأحداث ، ونتولى الإباضية كلها ، ويزعمون أنهم مسلمون كلهم ، إلا من بلغه قولنا فكذبه أو من خرج ، وخالفوا الحفصية فى الإكفار والتشريك ، وقالوا بقول الجمهور .

وحكى « يمان بن رباب » أن أصحاب يزيد بن أُنَيْسة قالوا بالتشريك ، وتولَّى يزيد المحكمةَ الأولى قبل نافع ، وبرىء ممن كان بعدَهم ، وحَرَّم القتال على كل أحد بعد تفريقهم ، وثبت على ولاية الإباضية إلا من كذبه أو بلغه قولُه فردَّه .

وزعم أن الله سبحانه سيبعث رسولا من العجم ، ويُنزل عليه كتاباً من السماء يُكتب فى السماء ، وينزل عليه جملة واحدة ، فترك شريعة محمد ، ودان بشريعة غيرها ، وزعم أن ملة ذلك النبى الصابئة ، وليس هذه الصابئة التى عليها الناسُ اليوم ، وليس هم الصابئين الذين ذكرهم الله فى القرآن ، ولم يأتوا بعد .

وتولى مَنْ شهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من أهل الكتاب ، وإن لم يدخلوا فى دينه ولم يعملوا بشريعته ، وزعم أنهم بذلك مؤمنون .

ومن الإباضية من وقف فيه ، ومنهم من برىء منه ، وجُلُّهم تبرأ منه .

(٣) والفرقة الثالثة من الإباضية اصحاب « حارث الإباضى » .

قالوا فى القدر بقول المعتزلة ، وخالفوا فيه سائر الإباضية ، وزعمو أن الاستطاعة قبل الفعل .

وجمهور « الإباضية » يتولى المحكمة كلها ، إلا من خرج ، ويزعمون أن مخالفيهم من أهل الصلاة كفارٌ ، وليسوا بمشركين ، حلال مناكحتهم وموارثتهم ،

حلال غنيمة أموالهم من السلاح وَالكُرَاع عند الحرب ، حرام ما وراء ذلك ، وحرام قَتلُهم وَسَبْيهم فى السر ، إلا مَنْ دعا إلى الشرك فى دار التقيّة ودان به .

وزعموا أن الدار — يعنون دار مخالفيهم — دار توحيد ، إلا عسكر السلطان فإنه دار كفر ، يعنى عندهم .

وَحُكِىَ عنهم أنهم أجازوا شهادة مخالفيهم على أوليائهم، وَحَرّموا الاستعراض إذا خرجوا ، وَحَرّموا دماء مخالفيهم حتى يدعوهم إلى دينهم .

فبرئت الخوارج منهم على ذلك ، وقالوا : إن كل طاعة إيمان ودين ، وإن مرتكبى الكبائر موحدون وليسوا بمؤمنين .

* * *

(٤) والفرقة الرابعة منهم يقولون بطاعة لا يراد الله بها على مذهب « أبى الهُذَيل » ، ومعنى ذلك أن الإنسان قد يكون مطيعاً لله إذا فعل شيئاً أمره الله به ، وإن لم يقصد الله بذلك الفعل ولا أراده به .

ثم اختلفوا فى النفاق فصاروا ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن النفاق براءة من الشرك ، واحتجوا فى ذلك بقول الله عز وجل (٤ : ١٤٣) : (مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء) .

(٢) والفرقة الثانية منهم يقولون : إن كل نفاق شرك ، لأنه يضادّ التوحيد.

(٣) والفرقة الثالثة منهم يقولون : لسنا نزيل اسم النفاق عن موضعه ، وهو دين القوم الذين عنَاهم الله بهذا الاسم فى ذلك الزمان ، ولا نسمى غيرهم بالنفاق .

وقالوا : مَنْ سرق خمسة دَراهم فصاعداً قطِع ، وقال القوم الذين زعموا أن المنافق كافر وليس بمشرك : إن المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا موحّدين ، وكانوا أصحاب كبائر.

وقالوا : كل شيء أمر الله به عباده فهو عامّ ليس بخاص ، وقد أمر الله به الكافر والمؤمن .

وقال قوم منهم : لا حجة لله على الخلق فى التوحيد إلا بالخبر ، أو ما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء .

وقال بعضهم : لا يجوز على الله أن يخلى عباده من التكليف لوحدانيّته ومعرفته ، وأجاز بعضهم أن يخليهم من ذلك .

وقال بعضهم فيمن دخل فى دين المسلمين : وجبت عليه الشرائع والأحكام ، وَقَفَ على ذلك أو لم يقف ، سمعه أو لم يسمعه .

وقال بعضهم : لا يرسل الله نبيًّا إلا نَصَبَ دليلا عليه ، ولا بدّ من أن يدلّ [عليه] واحداً .

وقال بعضهم : قد يجوز أن يبعث الله نبيًّا بلا دليل .

وقال بعضهم : مَنْ ورد عليه الخبرُ بأن الخمر قد حرمت وأن القبلة قد حُوّلت فعليه أن يعلم أن الذى أخبره مؤمن أو كافر ، وعليه أن يعلم ذلك بالخبر ، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر .

وقال بعضهم : من قال بلسانه « إن الله واحد » وعنى به المسيح ، فهو صادق فى قوله ، مُشْرِكٌ بقلبه .

وقال بعضهم : ليس على الناس المشى إلى الصلاة والركوب إلى الحج ، ولا شيء من أسباب الطاعات التى يتوصل بها إليها ، وإنما عليهم فعلُها بعينها فقط .

وقالوا جميعاً : إن الواجب أن يستتيبوا مَنْ خالفهم فى تنزيل او تأويل ، فإن تاب ، وإلا قُتِلَ ، كان ذلك الخلاف فيما يَسَعُ جهلُه أو فيما لا يسع جهله .

وقالوا : من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم استتيب ، فإن تاب ، وإلا قتل .

وقال بعضهم : ليس مَنْ جَحَدَ الله وأنكره مشركاً ، حتى يجعل معه إلهاً غيره .

وقال بعضهم : ذلك شرك ، وكل جَحْد بأى جهة كان فهو شرك وكفر .

وقالوا : الإصرار على أى ذنب كان كفرٌ .

وقالوا : العالَمُ يَفْنَى كله إذا أفنى الله أهل التكليف ، ولا يجوز إلا ذلك ، لأنه إنما خلقه لهم ، فإذا أفناهم لم يكن لبقائه لهم معنى .

وقال بعضهم ، بل جُلُّهم : الاستطاعة والتكليف مع الفعل ، وإن الاستطاعة هى التخلية .

وقال كثير منهم : ليس الاستطاعة هى التخلية ، بل هى معنى فى كونه كون الفعل ، وبه يكون الفعل ، وإن الاستطاعة لا تبقى وقتين ، وإن استطاعة كل شىء غير استطاعة ضده ، وإنّ الله كلف العبادَ مالا يقدرون عليه لتركهم له لا لعجزهم عنه ، وإن قوة الطاعة توفيق وتسديد وفضل ونعمة وإحسان ولطف ، وإن استطاعة الكفر ضلال وخذلان وَطَبْع وبلاء وشر ، وإن الله لو لطف للكافرين لآمنوا ، وإن عنده لطفاً لو فعله بهم لآمنوا طَوْعاً ، وإن الله لم ينظر لهم فى حال خلقه إياهم ، ولا فعل بهم أصلح الأشياء لهم ، ولا فعل بهم صلاحاً فى الدين ، وإنه أضَلَّهم وَطَبَعَ على قلوبهم ، وهذا قول «يحيى بن كامل» و «محمد بن حرب» و «إدريس الإباضى» .

وكانوا يقولون فى كثير من الإباضية : إن أعمال العباد مخلوقة ، وإن الله سبحانه لم يزل مريداً لما علم أنه يكون أن يكون ، ولما علم أنه لا يكون أن لا يكون ، وإنه مريد لما علم من طاعات العباد ومعاصيهم ، لا بأن أحبّ ذلك ، ولكن بمعنى أنه ليس بآبٍ عنه ولا بمُكْرَه عليه ، وسنشرح قولهم فى سائر أبواب القدر إذا أخبرنا عن مذاهب الناس فى القدر .

وكل الخوارج يقولون بخلق القرآن .

وقال جُلُّ الإباضية : قد يجوز أن يقع حُكمان مختلفان فى الشىء الواحد من

وجهين ؛ فمن ذلك أن رجلا لو دخل زرعاً بغير إذن صاحبه لـكان الله سبحانه قد نهاه عن الخروج منه ؛ لأن فيه فسادَ الزرع ، وقد أمره به ، لأنه ليس له .

وقال جُلُّهم بالخاطر ، ولا يجوز أن يخلى الله عز وجل العباد البالغين منه .

وقالوا : ليس يجوز على شيء من الأعراض البقاء [إلا] إذا كان بعضا للجسم ، عند من يقول : إن الجسم أعراض مجتمعة ، وأكثرهم يقول : إنه أبعاض (؟) للجسم .

وقالوا : إن الجزء الذي لا يتجزأ جسم على مذهب « الحسين » .

وقالوا : جزاء الله فى العباد أكثر من تفضله ، وعافيته أكثر من ابتلائه ، والثواب واجب بالاستحقاق ، والتفضل والابتلاء ابتداء

وقال بعضهم بتحليل الأشربة التي يسكر كثيرها إذا لم تكن الخمر بعينها ، وحرّموا السكر ، وليس يتبعون المُوَلّىَ فى الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان مُوَحِّداً ، ولا يقتلون امرأة ولا ذرية ، ويرون قَتْلَ المشبّهة وَسَبْيَهم وغنيمة أموالهم ، ويتبعون مُوَليهم كما فعل أبو بكر بأهل الردة .

وَيَدَّعون من السلف « جابرَ بن زَيْد » و « عِكْرِمَة » و « مجاهداً » و « عمرو بن دينار » .

* * *

وكان رجل من الإباضية يقال له « إبراهيم » أفتى بأن بيع الإماء من مخالفيهم جائز ، فبرىء منه رجل يقال له « ميمون » وممن استحلّ ذلك ، ووقف قوم منهم ، فلم يقولوا بتحليل ولا بتحريم ، وكتبوا يستفتون العلماء منهم فى ذلك ، فأفتوا بأن بيعهن حلال ، وهبتهن حلال فى دار التّقية ، ويستتاب أهلُ الوقف من وقفهم فى ولاية إبراهيم وَمَنْ أجاز ذلك ، وأن يستتاب ميمون من قوله ، وأن يبرأوا من امرأة كانت معهم [كانت] وقفت فماتت قبل ورود الفتوى ، وأن يُسْتَتَاب إبراهيم من عذره لأهل الوقف فى جَحْدِهم الولاية عنه وهو مسلم

يظهر إسلامَه ، وأن يُسْتَتَاب أهل الوقف من جَحْدِهم البراءة عن ميمون وهو كافر يظهر كفره ، فأما الذين وَقَفُوا ولم يتوبوا من الوقف وثبتوا عليه فَسُمُّوا « الواقفة » وبرئت الخوارج منهم ، وثبت إبراهيم على رأيه فى التحليل لبيع الإماء من المخالفين ، وتاب ميمون .

* * *

والإباضية يقولون : إن جميع ما افترض الله سبحانه على خلقه إيمان ، وإن كل كبيرة فهى كفر نعمة ، لا كفر شرك ، وإن مرتكبي الكبائر فى النار خالدون مخلدون فيها .

ووقف كثير من الإباضية فى إيلام أطفال المشركين فى الآخرة ؛ فجوزوا أن يؤلمهم الله سبحانه فى الآخرة على غير طريق الانتقام ، وَجَوَّزوا أن يدخلهم الجنة تفضلا ، ومنهم من قال : إن الله — سبحانه ! — يؤلمهم على طريق الإيجاب ، لا على طريق التجويز .

الضحاكية :

ثم رجع بنا القول إلى الإخبار عن الاختلاف فى أمر المرأة :

فافترقت فرقة من « الواقفة » وهم « الضحاكية » فأجازوا أن يُزَوِّجوا المرأة المسلمة عندهم من كفار قومهم فى دار التقية ، كما يسعُ الرجلَ منهم أن يتزوج المرأة الكافرة من قومه فى دار التقية ، فأما فى دار العلانية — وقد جاز حكمهم فيها — فإنهم لا يستحلُّون ذلك فيها .

ومن « الضحاكية » فرقة وقفت فلم تبرأ ممن فعله ، وقالوا : لا نعطى هذه المرأة المتزوجة من كفار قومنا شيئاً من حقوق المسلمين ، ولا نصلى عليها إن ماتت ، ونقف فيها ، ومنهم من بَرِئ منها .

واختلفوا فى أصحاب الحدود : فمنهم من برئ منهم ، ومنهم من تولاهم ، ومنهم من وقف .

واختلف هؤلاء فى أهل دار الكفر عندهم ؛ فمنهم من قال : هم عندنا كفار إلا من عرفنا إيمانه بعينه ، ومنهم من قال : هم أهل دار خلط ، فلا نتولى إلا من عرفنا فيه إسلاماً ، ونقف فيمن لم نعرف إسلامه ، وتولّى بعض هؤلاء بعضاً على اختلافهم ، وقالوا . الولاية تجمعنا ؛ فسموا «أصحاب النساء» وَسَمَّوْا منْ خالفهم [من] الواقفة « أصحاب المرأة » .

وصارت « الواقفة » فرقتين :

فرقة تَوَلَّوا الناكحة ، وفرقة ينسبون إلى « عبد الجبار بن سليمان » ، وهم الذين يتبَرّأون من المرأة الناكحة من كفار قومهم .

وهذا خبر « عبد الجبار « الذى خطب إلى « ثعلبة » ابنتَهُ ، ثم شك فى بلوغها ، فسأل أمها عن ذلك ، حتى وقع الخلاف بين ثعلبة وعبد الكريم فى الأطفال ، فاختلفا بعد أن كانا متفقين .

فأما عبد الجبار الذى خطب إلى ثعلبة ابنته فسأل ثعلبة أن يُمْهرها أربعة آلافِ درهم ، فأرسل الخاطب إلى أم الجارية مع امرأة يقال لها « أم سعيد » يسأل : هل بلغت ابنتهم أم لا ؟ وقال : إن كانت قد بلغت وأقرت بالإسلام لم أبال ما أمهرتها ؛ فلما بأذنها أم سعيد ذلك قالت : ابنتى مسلمة بلغت أم لم تبلغ ، ولا تحتاج أن تُدْعَى إذا بلغت ، فرد مرة أخرى ذلك عليها ، ودخل ثعلبة على تلك الحال فسمع تنازعهما ، فنهاهما عنه ، ثم دخل عبد الكريم بن عَجْرد وهما على تلك الحال ، فأخبره ثعلبة الخبر ، فزعم عبد الكريم أنه يجب دعاؤها إذا بلغت ، وتجب البراءة منها حتى تدعى إلى الإسلام ، فرد عليه ثعلبة ذلك ، وقال: لا ، بل نثبت على ولايتها ، فإن لم تُدْعَ لم تعرف الإسلام ، فبرىء بعضهم من بعض على ذلك .

* * *

البيهسية :

ومن الخوارج « البيهسية » أصحاب « أبى بيهس »(١) :

ومما أحدث أنه زعم أن ميموناً كفر حين حرَّم بيع المملوكة فى دار كفار قومنا ، وحين برىء ممن استحل ذلك ، وكفر أهل الثبت حين لم يعرفوا كفر ميمون وصواب إبراهيم - وأهل الثبت الواقفة - وكفر إبراهيم حين لم يتبرأ من أهل الوقف لوقفهم فى أمرهم وجَحْدهم الولاية عنه وجحدهم البراءة من ميمون ، وذلك أن الوقف لا يسع على الأبدان ، ولكن يسع على الحكم بعينه ما لم يواقعه أحد من المسلمين ، وإذا واقعه أحد من المسلمين لم يسع مَنْ حضر ذلك ألا يعرف مَنْ أظهر الحق ودان به ، ومن أظهر الباطل ودان به .

* * *

وزعم أبو بيهس أنه لا يَسْلَمُ أحد حتى يقر بمعرفة الله ومعرفة رسوله ومعرفة ما جاء به محمد جملةً ، والولاية لأولياء الله سبحانه ، والبراءة من أعداء الله ، وما حرم الله سبحانه مما جاء فيه الوعيد فلا يسع الإنسانَ إلا علمُهُ ومعرفته بعينه وتفسيره ، ومنه ما ينبغى أن يعرفه باسمه ولا يبالى ألا يعرف تفسيره وعينه حتى يُبْتَلَى به ، وعليه أن يقف عندما لا يعلم ، ولا يأتى شيئاً إلا بعلم ، فتابعه على ذلك ناسٌ كثير من الخوارج ، وفارقه ناس كثير منهم ، فسُمُّوا « البيهسية » وسمت البيهسية مَنْ خالفهم من الخوارج « الواقفة » .

---

(١) قال ابن قتيبة فى المعارف (٢٦٧) : « البيهسية من الخوارج ينسبون إلى أبى بيهس من بنى سعد بن ضبيعة بن قيس ، واسمه هيصم بن جابر ، وكان عثمان بن حيان والى المدينة قطع يديه ورجليه » وقال الشهرستانى فى الملل والنحل : « وقد كان الحجاج طلب أبا بيهس فى أيام الوليد ، فهرب إلى المدينة ، فطلبه بها عثمان بن حيان المرى ، فظفر به وحبسه ، وكان يسامره ، إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ويقتله ، ففعل به ذلك » اهـ .

وقال غيره من الناس : قد يُسْلِم الإنسان بمعرفة وظيفة الدين ، وهى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، والإقرار بما جاء من عند الله جملة ، والولاية لأولياء الله ، والبراءة من أعداء الله ، وإن لم يعرف ما سوى ذلك ؛ فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل ، فمن واقع شيئاً من الحرام مما جاء فيه الوعيد وهو لا يعلم أنه حرام فقد كفر ، ومن ترك شيئاً من كبير ما افترضه الله سبحانه عليه وهو لا يعلم فقد كفر ، فإن حضر أحد من أوليائه مُوَاقعة من واقع الحرامَ وهو لا يدرى أحلال أم حرام أو اشتبه عليه وقف فيه ، فلم يتولّه ولم يبرأ منه حتى يعرف أحلال رُكب أم حرام ، فبرئت منه البيهسية .

العوفية :

ومن « البيهسية » فرقة يقال لهم « العوفية » وهم فرقتان :

(١) فرقة تقول مَنْ رجع من دار هجرتهم ومن الجهاد إلى حال القعود نبرأ منهم .

(٢) وفرقة تقول : لا نبرأ منهم ، لأنهم رجعوا إلى أمر كان حلالا لهم .

وكلا الفريقين من « العوفية » يقولون : إذا كفر الإمام فقد كفرت الرعية الغائبُ منهم والشاهد .

والبيهسية يبرأون منهم ، وهم جميعاً يتولون أبا بيهس .

أصحاب شبيب النجرانى

(الشبيبية)

ومن « البيهسية » فرقة يقال لهم « أصحاب شبيب[1] النجرانى » يعرفون « بأصحاب السؤال » :

---

(١) قال البغدادى فى الفرق بين الفرق (ص ٦٥) : « هؤلاء يعرفون بالشبيبية لانتسابهم إلى شبيب بن يزيد الشيبانى المكنى بأبى الصحارى . ويعرفون بالصالحية

. . . .

أيضاً لانتسابهم إلى صالح بن مسرح الخارجي ، وكان شبيب بن يزيد الخارجي من أصحاب صالح ، ثم تولى بعده على جنده » اهـ . وقال المقريزي في الخطط (٢/٣٥٥) « الشبيبية : أتباع شبيب بن يزيد بن أبي نعيم (وفي بعض المراجع « بن نعيم ») الخارج في خلافة عبد الملك بن مروان وصاحب الحروب العظيمة مع الحجاج بن يوسف الثقفي ، وهم على ما كانت عليه الحكمية الأولى ، إلا أنهم انفردوا عن الخوارج بجواز إمامة المرأة وخلافتها ، واستخلف شبيب هذا أمه غزالة (وفي كثير من الأصول أن غزالة زوج شبيب كما ستسمعه في كلام الذهبي) فدخلت الكوفة ، وقامت خطيبة ، وصلت الصبح بالمسجد الجامع ، فقرأت في الركعة الأولى بالبقرة ، وفي الثانية بآل عمران ، وأخبار شبيب طويلة » اهـ ، وغزالة هذه هي التي يقول فيها خزيمة بن فاتك الأسدي :

أقامت غزالة سوق الضرار ... لأهل العراقين حولا قميطا

سمت للعراقين في جيشها ... فلاقى العراقان منها أطيطا

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٣/١٦٠) : « شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس ابن عمرو بن الصلت ، الشيباني الخارجي ، خرج بالموصل ، فبعث إليه الحجاج خمسة قواد فقتلهم واحداً بعد واحد ، ثم سار إلى الكوفة ، وقاتل الحجاج وحاصره ، وكانت امرأته غزالة من الشجاعة والفروسية بالموضع العظيم مثله ، هرب الحجاج منها فعيره بعض الناس بقوله :

أسد علي وفي الحروب نعامة ... فتخاء تنفر من صفير الصافر

هلا برزت إلى غزالة في الوغى ... بل كان قلبك في جناحي طائر

وكانت أمه جهيزة تشهد الحروب ، وقال بعضهم : رأيت شبيبا وقد دخل المسجد وعليه جبة طيالسة عليها نقط من آثار المطر ، وهو طويل أشمط جعد آدم ، فبقي المسجد يرتج له ، ولد سنة ست وعشرين ، وغرق بدجيل سنة سبع وسبعين ، ويقال إنه أحضر إلى عبد الملك بن مروان رجل — وهو عتبان الحروري — فقال له عبدالملك : ألست القائل :

والذى أبْدَعُوهُ أنهم زعموا أن الرجل يكون مسلماً إذا شهد أن لا إِلَهَ إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وتولى أولياء الله ، وتبرأ من أعدائه ، وأقَرَّ بما جاء من عند الله جملة ، وإن لم يعلم سائر ما افترض الله سبحانه عليه مما سوى ذلك أفرض هو أم لا ، فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل به [فيسأل] .

وفارقوا « الواقفة » وقالوا فى أطفال المسلمين بقول « الثعلبية » : إنهم مؤمنون أطفالا وبالغين حتى يكفروا ، وإن أطفال الكفار كفار أطفالا وبالغين حتى يؤمنوا ، وقالوا بقول المعتزلة فى القدَرِ ، فبرئت منهم البيهسية .

* * *

وقال بعض « البيهسية : مَنْ واقع زنا لم نشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الإمام أو الوالى ويُحَدّ ، فوافقهم على ذلك طائفة من الصُّفْرِية ، إلا أنهم قالوا : نقف فيهم ، ولا نسميهم مؤمنين ولا كافرين .

وقالت طائفة من « البيهسية » : إذا كفر الإمام كفرت الرعية ، وقالت : الدار دار شرك ، وأهلها جميعاً مشركون ، وتركت الصلاة إلا خلفَ مَنْ

فإن يك منكم كان مروان وابنه ... وعمرو ، ومنكم هاشم وحبيب
فمنا حصين والبطين وقعنب ... ومنا أمير المؤمنين شبيب

فقال : يا أمير المؤمنين إنما قلت « ومنا أمير المؤمنين » ونصبه على النداء ، فاستحسن قوله وأطلقه . وجهيزة : هى التى يضرب بها المثل فى الحمق لأنها لما حملت قالت : فى بطنى شىء ينقز ، فقيل : أحمق من جهيزة ، ويروى عنها ما يدل على عدم الحمق ، فإن عمر بن شبة قال : حدثنى خلاد بن يزيد الأرقط قال : كان شبيب ينعى لأمه فيقال لها : قتل ، فلا تقبل ، فلما قيل لها إنه غرق قبلت ، وقالت : إنى رأيت حين ولدته أنه خرج منى شهاب نار ، فعلمت أنه لايطفئه إلا الماء : (وانظر — مع هذا — معارف ابن قتيبة ص ١٨٠ وما نذكره فيما يلى (ص ١٩٦ و ١٩٧ و ٢٠٠) .

تعرف ، وذهبت إلى قتل أهل القبلة وأخْذِ الأموال ، واستحلت القتل والسبي على كل حال .

* * *

وقالت « البيهسية » : الناس مشركون بجهل الدين ، مشركون بمواقعة الذنوب ، وإن [كان ؟] ذنبٌ لم يحكم الله فيه حكما مغلظاً ، ولم يوقفنا على تغليظه فهو مغفور ، ولا يجوز أن يكون أخْفَى أحكامَهُ عنا في ذنوبنا ، ولو جاز ذلك جاز في الشرك .

وقالوا : التائب في موضع الحدود وفي موضع القصاص والمُقِرُّ على نفسه يلزمه الشرك إذا أقر من ذلك بشيء ، وهو كافر ، لأنه لا يحكم بشيء من الحدود والقصاص إلا على كل كافر يَشْهَدُ عليه بالكفر عند الله .

وقال بعض « البيهسية » : السكر من كل شراب حلالٍ موضوعٌ عمن سكر منه ، وكل ما كان في السكر من ترك الصلاة ، أو شتم الله سبحانه ، فهو موضوع لا حَدَّ فيه ولا حكم ، ولا يكفر أهله بشيء من ذلك ما دَامُوا في سكرهم .

وقالوا : إن الشراب حلال الأصل ، ولم يأت فيه شيء من التحريم ، لا في قليله ، ولا في إكثار أو في سكر .

* * *

أصحاب التفسير :

ومن « البيهسية » فرقة يسمون « أصحاب التفسير » كان صاحبَ بدعتهم رجلٌ يدعى « الحكم بن مروان » من أهل الكوفة .

زعم أنه مَنْ شهدَ على المسلمين لم تجز شهادتهم إلا بتفسير الشهادة : كيف هي .

قال : ولو أن أربعة شهدوا على رجل منهم بالزنا لم تجز شهادتهم حتى يشهدوا كيف هو .

وهكذا قالوا فى سائر الحدود ، فبرئت منهم « البيهسية » على ذلك وسموهم « أصحاب التفسير » .

* * *

وقالت « العوفية » من البيهسية : السكْر كفر ، ولا يشهدون أنه كفر حتى يأتى معه غيره كترك الصلاة وما أشبه ذلك ، لأنهم يعلمون أن الشارب سَكِرَ إذا ضم إلى سكْرِهِ غيره مما يدل على أنه سكران .

* * *

أصحاب صالح :

ومن الخوارج « أصحاب صالح »(1) ولم يُحْدِثْ صالح قولا تفرَّد به ، ويقال : إنه كان صُفْرِيا .

---

(١) ظاهر صنيع المصنف هنا وفيما يلى من كلامه أن صالحا الذى تنسب إليه فرقة من الخوارج غير صالح بن مسرح التميمى ، لكن الذى ذكره من وقفنا على كلامه من الذين تكلموا عن الفرق أن الصالحية من الخوارج أتباع صالح بن مسرح التميمى ، وسيأتى لنا كلام على هذا فى ص ٢٠٠ وكان صالح بن مسرح مخالفا للأزارقة، وقد قيل : إنه كان صفريا ، وقيل : لم يكن صفريا ولا أزرقيا ، وكان خروجه على بشر بن مروان فى أيام ولايته على العراق من جهة أخيه عبد الملك بن مروان ، وبعث بشر إليه بالحارث بن عمير ، وذكر المدايني أن خروج صالح كان على الحجاج ابن يوسف ، وأن الحجاج بعث بالحارث بن عمير إلى قتاله ، وأن القتال وقع بين الفريقين على باب حصن جلولاء ، وانهزم صالح جريحاً ، فلما أشرف صالح على الموت قال لأصحابه : قد استخلفت عليكم شبيب بن يزيد ، وأنا أعلم أن فيكم من هو أفقه منه ، ولكنه رجل شجاع مهيب فى عدوكم ، فليعنه الفقيه منكم بفقهه ، وقال الذهبى فى تاريخ الإسلام (٣ / ١٢١) : « وفى سنة ست وسبعين خرج صالح بن مسرح التميمى ، وكان صالحاً ناسكا مخبتاً ، وكان بدارا والموصل ، وله أصحاب يقرئهم ويفقههم ويقص عليهم ، ولكنه يحط على الخليفتين عثمان وعلى ، كدأب الخوارج ، ويتبرأ منهما ويقول : تيسروا رحمكم الله لجهاد هذه الأحزاب المتحزبة ، والخروج من دار

ومن قول « الصُّفْرِية » وأكثر الخوارج أن كل ذنب مُغَلَّظ كفر ، وكل كفر شرك ، وكل شرك عبادة للشيطان .

* * *

وقالت « الفضلية » : لا يكفر عندنا ولا يعصى من قال بضربٍ من الحق الذى يكون من المسلمين وأراد به غير الله أو وجَّهه على غير ما يُوَجِّهه المسلمون عليه ، نحو قول القائل « لا إلٰهَ إلا الله » يريد بها قول النصارى الذى لا إلٰهَ إلا هو الذى له الولد والزوجة ، أو يريد صنما اتخذَ إلهاً ، وكقول القائل « محمد رسول الله » وهو يريد غيره ممن قال : هو حى قائم ، وما أشبه ذلك من القول كله واعتقاد القلب والتوجه إلى غير الله عز وجل .

* * *

وحكى « اليمان بن رباب الخارجى » أن قوماً من « الصُّفْرية » وافقوا بعض البيهسية على أن كل من واقع ذنباً عليه حرام (؟) لا يُشْهَدُ عليه بأنه كَفَرَ حتى يرفع إلى السلطان ويُحَدَّ عليه ، فإذا حُدَّ عليه فهو كافر ، إلا أن البيهسية

الفناء إلى دار البقاء ، ولا تجزعوا من القتل فى الله ، فإن القتل أيسر من الموت ، والموت نازل بكم ، فلم ينشب أن أتاه كتاب شبيب بن يزيد من الكوفة ، يقول فيه : أما بعد ، فإنك شيخ المسلمين ، ولن نعدل بك أحداً ، وقد دعوتنى فاستجبت لك ، وإن أردت تأخير ذلك أعلمتنى ، فإن الآجال غادية ورائحة ، ولا آمن أن تخترمنى المنية ولم أجاهد الظالمين ، فياله غبنا ويأله فضلا متروكا ! جعلنا الله وإياك ممن يريد بعمله الله ورضوانه ! . فرد عليه الجواب يحضه على المجىء ، فجمع شبيب قومه منهم أخوه مصاد والمحلل بن وائل اليشكرى وإبراهيم بن حجر المحلمى والفضل بن عامر الذهلى ، وقدم على صالح وهو بدارا ، فتصمدوا مائة وعشرة أنفس ، ثم وثبوا على خيل لمحمد ابن مروان فأخذوها ، وقويت شوكتهم ، وأخافوا المسلمين » اهـ . (وانظر — مع ماذكرنا من المراجع — ماذكرناه قريباً عن الشبيبية ، ومعارف ابن قتيبة ١٨٠) .

لا يسمونهم مؤمنين ولا كافرين حتى يحكم عليهم ، وهذه الطائفة من الصُّفْرية يثبتون لهم اسم الإيمان حتى تقام عليهم الحدود .

* * *

وحكى أن صنفاً من الخوارج تفَرّدوا بقولٍ أحدثوه ، وهو قطعهم الشهادة على أنفسهم ومَنْ وافقهم أنهم من أهل الجنة من غير شرط ولا استثناء .

* * *

الحسينية :

وذكر أن صنفاً منهم يدعون « الحسينية » ، ورئيسهم رجل يعرف « بأبى الحسين » .

يرون الدار دار حرب ، وأنه لا يجوز الإقدام على من فيها إلا بعد المحنة ، ويقولون بالإرجاء فى موافقيهم خاصة ، كما حكى عن « نَجْدَةَ » ، ويقولون فيمن خالفهم : إنهم بارتكاب الكبائر كفّار مشركون .

* * *

الشمراخية :

وذكر « اليمان » أيضاً أن صاحب « الشمراخية » ، وهو « عبد الله بن شمراخ » ، كان يقول : إن دماء قومه حرام فى السر ، حَلال فى العلانية ، وإنْ قتل الأبوين حَرام فى دار التقية ودار الهجرة ، وإنْ كانا مخالفين ، والخوارج تبرأ منه .

* * *

ومن العلماء باللغة ، وهو من الخوارج « أبو عبيدة مَعْمَر بن المثّنى »(1) ، وكانَ صُفْريا .

---

(1) أبو عبيدة : معمر بن المثنى ، التيمى ، تيم قريش ، مولاهم ، البصرى ، النحوى ، الأخبارى ، اللغوى ، كان شعار الغريب أغلب عليه ، وأخبار العرب وأيامها ، وكان ـ مع معرفته ـ لا يقيم البيت إذا أنشده حتى يكسره ، وكان يخطىء إذا قرأ القرآن الكريم نظراً ، وكان شعوبياً يكره العرب ، وألف فى مثالبها كتباً

ومن شعرائهم « عِمْران بن حِطّان »(١) وهو صُفْرِي .

أقدمه هارون الرشيد من البصرة إلى بغداد سنة ثمان وثمانين ومائة ، وقرأ عليه بها أشياء من كتبه ، وأسند الحديث إلى هشام بن عروة وغيره ، وروى عنه على بن المغيرة الأثرم ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو عثمان المازنى ، وأبو حاتم السجستانى ، وعمر بن شبة النميرى ، وغيرهم . وكان أبو عبيدة كثير الوقوع فى أعراض الناس ، قال له بعض الناس : تقع فى الناس فمن أبوك ؟ فقال : أخبرنى أبى عن أبيه أنه كان يهوديا من أهل باجروان ، فمضى الرجل وتركه . وكان أبو عبيدة ـ مع ذلك أيضاً ـ جباها ، لم يكن بالبصرة أحد إلا وهو يتقيه ويداجيه ، وخرج أبو عبيدة إلى بلاد فارس قاصداً موسى بن عبد الرحمن الهلالى ، فلما قدم عليه قال لغلمانه : احترزوا من أبى عبيدة فإن كلامه كله دق ، ثم حضر الطعام فصب بعض الغلمان على ذيله مرقة فقال له موسى : قد أصاب ثوبك مرق ، وأنا أعطيك بدله عشرة ثياب ، فقال أبو عبيدة : لا عليك ، فإن مرقك لا يؤذى ، يريد أنه لا دسم فيه ، ففطن موسى لما أراد وسكت. وكانت ولادة أبى عبيدة فى سنة إحدى عشرة ومائة على الأصح ، وتوفى سنة تسع ومائتين بالبصرة ، وقيل : سنة إحدى عشرة ، أطعمه محمد بن القاسم بن سهل النوشجانى موزا فمات منه (انظر المعارف لابن قتيبة ٢٣٦ ثم انظر الترجمة رقم ٧٠٢ فى وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/٣٢٣ بتحقيقنا) .

(١) عمران بن حطان : سدوسى خارجى ، كان شاعر الخوارج ، وروى عن أبى موسى وعائشة رضى الله عنهما ! وكان عمران فصيحاً ، قبيح الشكل ، وكانت زوجته جميلة ، فدخل عليها يوما وهى بزينتها فأعجبته ، وعلمت منه ذلك ، فقالت : أبشر فإنى وإياك فى الجنة ، قال : ومن أين علمت ؟ قالت : لأنك أعطيت مثلى فشكرت ، وأنا ابتليت بمثلك فصبرت ، والصابر والشاكر فى الجنة ، وعمران ـ قبحه الله ! ـ هو القائل فى عبد الرحمن بن ملجم قاتل أمير المؤمنين أبى السبطين على بن أبى طالب :

يا ضربة من تقى ما أراد بها ... إلا ليبلغ من ذى العرش رضوانا
إنى لأذكره يوما فأحسبه ... أوفى البرية عند الله ميزانا
أكرم بقوم بطون الطير أقبرهم ... لم يخلطوا دينهم بغياً وعدوانا

ومن مؤلفى كتبهم ومتكلميهم : « عبد الله بن يزيد » و «محمد بن حرب» و « يحيى بن كامل » وهؤلاء « إباضية » ، و « اليمان بن رباب » وكان ثعلبياً ، ثم صار بيهسياً ، و « سعيد بن هارون » وكان فيما أظن إباضياً .

* * *

والخوارج تَدَّعى من السلف « [أبا] الشعثاء جابر بن زيد » و « عكرمة » و « إسماعيل بن سميع » و « أبا هارون العبدى » و « هبيرة بن مريم » .

* * *

ومن رجال الخوارج ممن لم يذكر أنه خرج ولا له مذهب يعرف به « صالح ابن مسرَّح »(١) و « داود » وكانا يتلاقيان ويَتحدثان مسائل يقع لهما الخلاف

يريد بقوله « بطون الطير أقبرهم » أنهم لا يموتون حتف أنوفهم ، ولكنهم يموتون فى المعارك والحروب فتأكل الطير أجسادهم . ومات عمران إلى غضب الله ونقمته فى سنة تسع وثمانين من الهجرة (وانظر الكامل للمبرد ٢ / ١٠٨) .

(١) هذا كلام عجيب ، فإن كل الذين اطلعنا على كلامهم ممن كتب فى المقالات نسب الشبيبية إلى رجلين أحدهما صالح بن مسرح ، وزاد بعضهم فذكر أن الشبيبية قد تسمى الصالحية نسبة إليه (وانظر ماذكرناه عن شبيب بن يزيد فى ص ١٩٣ ١٩٤ وما ذكرناه عن صالح بن مسرح فى ص ١٩٦) ولعل المؤلف ظن أن «صالحا» الذى تنسب إليه جماعة من الخوارج رجل آخر غير صالح بن مسرح ، أو لعله علم ذلك ، ولذلك تجده ذكر أن « من الخوارج أصحاب صالح » ولم يذكر شيئاً من نسب هذا الصالح (ص ١٩٦) وتجده هنا قد ذكر صالح بن مسرح وذكر أنه لم يحدث قولا . ونريد أن نعد ما ذكره هنا تكرارا لما ذكره فى الموضع السابق ، لاتفاق كلامه فى الموضعين على أن المحدث عنه ليس له مذهب يعرف به خاصة ، ثم نقول : إن قوله هنا « ممن لم يذكر أنه خرج » ليس بصواب : لأن صالح بن مسرح قد خرج وحارب وأثخن جراحا ومات بسبب هذه الجراح وأوصى إلى شبيب بن يزيد حين كان يجود بنفسه ، على ما فصلناه فيما سبق ، وسيذكر المؤلف بعد هـــذا الكلام مباشرة أن صالح بن مسرح حكم أحكاما كانت سبباً فى رجوع بعض الخوارج عن موالاته .

بين الخوارج ، ثم كانت لها فى آخر أيامها خَرْجَة ليست بالمشهورة و « رباب السجستانى » [و] هو الذى أوقع الخلاف بين الخوارج فى قتيل وُجِد فى عسكر حتى قال بعضهم : إن حكم أهل العسكر حكم الكفار حتى يعلم أنه قتل بحق ، وقال بعضهم : بل هم مؤمنون حتى يعلم أنه قُتل بغير حق ، و «هارون الضعيف» وقد حُكى عنه إجازة تزويج نساء مخالفيه ، وأحل مخالفيه فى هذا البـاب محل أهل الـكتاب .

* * *

الراجمة :

ومن الخوارج صنف يُسَمَّون « الراجمة » رَجَمُوا عن « صالح بن مسرح » وبرئوا منه لأحكام حكم بها .

وذلك أن بعض طلائع صالح أتاه فأعلمه أنّ فارساً على تَلّ واقف ينظر إلى عسكره فوجّه إليه رجلين من أصحابه ، فلما نظر إليهما الفارس ولّى مدبراً ، فلحقاه ، فطعنه أحدهما فصرعه ، ونزلا ليقتلاه ، فقال لهما : أنا رجل مسلم وأنا أخو رِبْعِيّ بن خراش ، وكان ربعى بن خراش من رؤسائهم ، فـكَفّا عنه ، وقالا له : هل يعرفك أحد فى العسكر ؟ قال : نعم ، وسمى رجلين من أصحاب صالح يسمى أحدهما جبيراً ، والآخر الوليد ، فصار الفارسان به إلى عسكر صالح ، فأخبراهُ بخبره ، فدعا صالح جبيراً والوليد ، فسألهما عنه ، فقالا : نعرفه بالخبث والـكفر ، ونعرف أنه أخو ربعىّ ، وقد أخبَرَنا ربعىّ بخبثه وعداوته للمسلمين ، فأمر صالح بضرب عنقه ، فقالت الراجمة : قتل رجلا مسلماً قد ادعى الإسلام ، فبرئوا بذلك من صالح .

ومنها : أنه أتاه رجل من طلائعه فأخبره أن فارساً واقف على تل ينظر إلى العسكر بالليل ، فبعث أبا عمر ويزيد بن خارجة ، فلما نظر الفارس إليهما ولى مدبراً ، فطعنه أحدهما وضربه الآخر بالسيف ، ثم أتيا به صالحاً ، فدفعه صالح

إلى رجل من أصحابه وأوصاه به ، وقال : إذا كان بالغداة فأتِنا به حتى نقف على جراحته ، وننظر أتصير إلى دية النفس أو إلى دية الأَرْش ، فذهب الرجل إلى منزله وأباته عنده ، فلما نام الرجل الذى من أصحاب صالح قام الأسير فهرب من الليل ، فبرئت الراجعة من صالح ، وقالوا : لم يبرأ من جراحته ، وقد ادعى أنه ذمّى .

ومنها : أن رجلا من أصحابه يقال له صخر قال لرجل منهم : هذا عدو الله، فلم يستتبه صالح من ذلك .

ومنها : أنه احتبس من الغنائم فَرَساً ، فكان أصحابه يقترعون إذا أرادوا ركوبه ، ويتنافسون فى القتال عليه .

فاختلف أصحابه عند هذه الأشياء ، فبرئت منه فرقة فسُمِّيَت « الراجعة » ، وصَوَّبَ أكثرُ الخوارج رأى صالح بن أبى صالح ، ووقف « شبيب » فى صالح بن أبى صالح والراجعة ، وقال : لا ندرى ما حكم به صالح كان حقاً أو باطلا ، ويقال : إن أكثر الراجعة عادوا إلى قول صالح ، ويُصَوِّبونه فيما صنع.

فأما بعض الإباضية فيذهب إلى أن الذين برئوا من صالح كفروا ، وأن من وقف فى كفرهم كفر ، وأحسنوا الظن بشبيب ، وقالوا : لم يكن مثله يُبْرَأ منه ، وقالوا : ويدلُّ على ذلك أنه كان معه حتى قتل ، فهو عندهم على أصل إيمانه .

* * *

الشبيبية (مرجئة الخوارج) :

ومنهم فرقة يُسَمَّون « الشبيبية » ، وذلك أن شبيباً وقف فى صالح وفى الراجعة ، فقالوا : لا ندرى أحَق ما حَكَم به صالح أم جور ، وحق ما شهدت به الراجعة أم جَوْر ، فبرئت الخوارج منهم ، وسَمّوهم « مرجئة الخوارج » .

وكان شبيب أصاب أموالا بجَرْجَرايا ، فقسمها ، وبقيت رَمَكة ومنطقة وعمامة ، فقال لرجل من أصحابه : اركب هذه الدابة حتى نقسمها ، وقال لآخر : البس هذه العمامة والمنطقة حتى نقسمها ، فبلغ [ذلك] أصحابه ، فخرج إليه سالم ابن أبي الجعد الأشجعي وابن دجاجة الحنفي ، فقالا : يا معشر المسلمين ، استقسمَ هذا الرجل بالأزلام (٥ : ٣) ، فقال شبيب : إنما كانت رَمَكة ، وأحببت أن يركبها صاحِبها يوما أو يومين حتى نقسمها ، فقالوا : لِمَ أعطيت هذا منطقة وعمامة ، فلو استشهد وأُخذ متاعهُ ؟ تُبْ مما صنَعت ! فكره ان يخنع ، فقال : ما أرَى موضع تَوْبة ، فبرئوا منهُ فليس يتولاه خارجيّ فيما نعلم، وهم يُرْجِئون أمره[1]، ولا يكفرونهُ ، ولا يثبتون له الإيمان .

* * *

قول الخوارج فى التوحيد

فأما التوحيد فإن قول الخوارج فيه كقول المعتزلة ، وسنشرح قول المعتزلة فى التوحيد إذا صرنا إلى شرح مذاهب المعتزلة .

قولهم فى القرآن

والخوارج جميعاً يقولون بخلق القرآن ، والإباضية تخالف المعتزلة فى التوحيد فى الإرادة فقط ؛ لأنهم يزعمون أن الله سبحانه لم يزل مريداً لمعلوماته التى تكون أن تكون ، ولمعلوماته التى لا تكون ألا تكون . والمعتزلة إلا بشر بن المعتمر ينكرون ذلك .

---

(١) يرجئون ، هنا ، أى يؤخرون ، وهو معنى لغوى للارجاء ، كما سنبينه فى الفصل الآتى :

قولهم فى القدر

فأما القَدَر فقد ذكرنا مَنْ يذهب فيه إلى قول المعتزلة من الخوارج ، وذكرنا من يميل إلى الإثبات منهم .

قولهم فى الوعيد

وأما الوعيد فقول المعتزلة فيه وقول الخوارج قول واحد ، لأنهم يقولون : إن أهل الكبائر الذين يموتون على كبائرهم فى النار خالدين فيها مخلدين ، غير أن الخوارج يقولون : إن مرتكبي الكبائر ممن ينتحل الإسلام يعذبون عذاب الكافرين ، والمعتزلة يقولون : إن عذابهم ليس كعذاب الكافرين .

قولهم فى السيف

وأما السيف فإن الخوارج جميعاً تقول به وتراه ، إلا أن الإباضية لا ترى اعتراض الناس بالسيف ، ولكنهم يرون إزالة أئمة الجور ، ومنعهم أن يكونوا أئمة بأى شيء قدروا عليه بالسيف أو بغير السيف .

فأما الوصف لله سبحانه بالقدرة على أن يظلم فإن الخوارج جميعاً تنكر ذلك .

قولهم فى الخلفاء والامامة

والخوارج بأسرها يثبتون إمامة أبى بكر وعمر ، وينكرون إمامة عثمان — رضوان الله عليهم ! — فى وقت الأحداث التى نقم عليه من أجلها ، ويقولون بإمامة على قبل أن يحكِّم ، وينكرون إمامته لما أجاب إلى التحكيم ، ويكفرون معاوية وعمرو بن العاص وأبا موسى الأشعرى ، ويرون أن الإمامة فى قريش وغيرهم إذا كان القائمُ بها مستحقاً لذلك ، ولا يرون إمامة الجائر .

وحكى « زرقان » عن النَّجَدَات أنهم يقولون. إنهم لا يحتاجون إلى إمام، وإنما عليهم أن يعلموا كتاب (؟) الله سبحانه فيما بينهم .

قولهم فى الأطفال

وللخوارج فى الأطفال ثلاثة أقاويل :

(١) صنف منهم يزعمون أن أطفال المشركين حكمهم حكم آبائهم يُعَذَّبون فى النار ، وأن أطفال المؤمنين حكمهم حكم آبائهم . واختلف هذا الصنف فى الآباء إذا انتقلوا بعد موت أطفالهم عن أديانهم ، فقال قائلون : ينتقلون إلى حكم آبائهم ، وقال قائلون : هم على الحال التى كان آباؤهم عليها فى حال موتهم ، لا ينتقلون بانتقالهم .

(٢) وقال الصنف الثانى منهم : جائز أن يؤلم الله سبحانه فى النار أطفال المشركين على غير المجازاة لهم ، وجائز ألا يؤلمهم ، وأطفال المؤمنين يلحقون بآبائهم لقول الله عز وجل (٥٢ : ٢١) : (والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريَّاتهم) .

(٣) وقال الصنف الثالث ــ وهم « القدرية » ــ : أطفال المشركين والمؤمنين فى الجنة .

* * *

وحكى حاكٍ عن « الأخنسية » أنها تزوج النساء فى نَصَبَة الحرب ، وغير نَصَبَة الحرب .

وحكى أيضاً أن الشمراخية والصفرية تصلى خلف من لا تَعْرِف .

وحكى أن البيهسية تقول بقتل أهل القبلة ، وأخذ الأموال ، وترك الصلاة إلا خلف من تعرف ، والشهادة على الدار بالكفر .

وحكى حاكٍ أن البدعية تقول مثل مقالة الأزارقة ، غير أنها تزعم أن الصلاة ركعتان بالغداة ، وركعتان بالعشى .

قولهم فى اختلاف الرأى

واختلفت الخوارج فى اجتهاد الرأى ، وهم صنفان :

(١) فمنهم من يجيز الاجتهاد فى الأحكام ، كنحو النجدات وغيرهم .

(٢) ومنهم من ينكر ذلك ، ولا يقول إلا بظاهر القرآن ، وهم الأزارقة .

قولهم فى التكليف قبل البعثة

وحكى حاكٍ عن الخوارج أنهم لا يرون على الناس فرضاً ما لم تأتهم الرسل وأن الفرائض تلزم بالرسل ، واعتلوا بقول الله عز وجل (١٧ : ١٥) : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) .

والخوارج لا يقولون بعذاب القبر ، ولا ترى أحداً يعذب فى قبره .

قولهم فى رزق الحرام

فأما القول فى البارىء : هل يرزق عباده الحرام إذا غلبوا عليه وأكلوه ؟ فإن من مال منهم إلى قول المعتزلة فى القدر ينكر ذلك ، ومن قال منهم بالإثبات قال : إن الله يرزق عباده الحرام إذا غلبوا عليه وأكلوه .

* * *

ألقاب الخوارج

وللخوارج ألقاب : فمن ألقابهم الوصف لهم بأنهم (خوارج) ومن ألقابهم : (الحَرُورية) ومن ألقابهم (الشُّرَاة) و (الحرارية) (؟) ومن ألقابهم (المارقة) ومن ألقابهم (المحكِّمة) .

وهم يَرْضون بهذه الألقاب كلها ، إلاّ بالمارقة ، فإنهم ينكرون أن يكونوا مارقة من الدين كما يَمْرُق السهم من الرَّمية .

والسبب الذى سُمُّوا له خوارج خروجهم على علىّ بن أبى طالب .

والذى لهُ سُمُّوا محكمة إنكارهم الحكمين ، وقولهم : لا حكم إلاّ لله .

والذى له سُمُّوا حرورية نزولهم بِحَرَوْرَاء فى أول أمرهم .

والذى له سُمُّوا شُرَاة قولهم : شَرَيْنَا أنفسنا فى طاعة الله ، أى بِعْنَاها بالجنة .

والكُوَر التى الغالبُ عليها الخارجية : الجزيرة ، والموصل ، وعُمَان ، وحضرموت ، ونَوَاحٍ من نواحى المغرب ، ونواح من نواحى خُرَاسان ، وقد كان لرجل من الصفرية سلطان فى موضع يقال له سِجِلْمَاسَةَ على طريق غانة .

* * *

ويقال : إن أول من حكَّمَ بصفين « عروة بن بلال بن مرداس (؟) »[1]

(١) كذا وقع فى الأصول وسنحققه لك بعد ، وقد اختلفت أقوال المتكلمين فى المقالات فيمن كان أول المحكمة ، واضطربت الأعلام التى يذكرونها اضطرابا كثيراً أيضاً ، فقد حكى ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة (١ / ٢٠٣) عن أبى هلال العسكرى فى كتاب الأوائل « أن أول من قال « لا حكم إلا لله » عروة بن حدير (ويقال ابن جرير) ، قالها بصفين ، وقيل : يزيد (وفى الأصل زيد) بن عاصم المحاربى قال : وكان أميرهم أول ما اعتزلوا ابن الكواء ، ثم بايعوا لعبد الله بن وهب الراسبى » اهـ ثم قال ابن أبى الحديد بعد كلام طويل : « قال أبو العباس (يريد محمد بن يزيد الثمالى المعروف بالمبرد) : وقال قوم : أول من حكم عروة بن أدية (وفى بعض الأصول ابن أذينة) ، وأدية : جدة له جاهلية ، وهو عروة بن حدير (وفى بعض الأصول عروة ابن جرير) أحد بنى ربيعة بن حنظلة ، وقال قوم : أول من حكم رجل من بنى محارب ابن خصفة بن قيس بن عيلان يقال له : سعيد ، ولم يختلفوا فى اجتماعهم على عبد الله بن

. . . .

وهب الراسى ، وأنه امتنع عليهم ، وأومأ إلى غيره ، فلم يقتنعوا إلا به ، فكان إمام القوم ، وكان يوصف برأى ، وعروة بن حدير وهذا من نفر نجوا من حرب النهروان فلم يزل باقيا مدة أيام معاوية ، ثم جىء به إلى زياد بن أبيه ، فسأله عن أبى بكر وعمر ، فقال خيراً ، فقال له : فما تقول فى أمير المؤمنين عثمان وفى أبى تراب ؟ فتولى عثمان ست سنين من خلافته ، ثم شهد عليه بالكفر ، فسأله زياد عن معاوية بن أبى سفيان ، فسبه سبا قبيحا ، ثم سأله عن نفسه ، فقال له : أولك لزنية ، وآخرك لدعوة ، وأنت بعد عاص لربك ، فأمر به فضربت عنقه » وانظر الكامل للمبرد (٢ / ١١٦) اهـ وقال ابن أبى الحديد بعد كلام طويل : « وقال أبو العباس فى الكامل : يقال : إن أول من لفظ بالحكومة ولم يشد بها رجل من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم بن مر ، من بنى صريم ، يقال له : الحجاج بن عبد الله ، ويعرف بالبرك ، وهو الرجل الذى ضرب فى آخر الأمر معاوية بن أبى سفيان على أليته ، وذلك أنه لما سمع بذكر الحكمين قال : أيحكم أمير المؤمنين الرجال فى دين الله ؟ لا حكم إلا لله ! فسمع سامع فقال : طعن والله فأنفذ ! قال أبو العباس : وأول من حكم بين الصفين رجل من بنى يشكر ابن بكر بن وائل ، كان فى أول أمره من أصحاب على عليه السلام ، فحمل على رجل منهم ، فقتله غيلة ، ثم مرق بين الصفين يحكم ويحمل على أصحاب معاوية ، فكثروه فرجع إلى ناحية على عليه السلام ، فخرج إليه رجل من همدان فقتله ، فقال شاعر همدان :

وما كان أغنى اليشكرى عن التى تصلى بها جمراً من النار حاميا
غداة ينادى ، والرماح تنوشه ، خلعت عليا باديا ومعاويا

اهـ (وانظر الكامل ٢/١٢١) والذى يترجح عندنا أن العبارة التى وردت فى كلام المؤلف محرفة ، وأن أصلها « ويقال : إن أول من حكم بصفين عروة بن حدير ، ويقال : بل أول من حكم أبو بلال وهو مرداس بن أدية ، ويقال : بل أول من حكم يزيد بن عاصم المحاربى » ويدل على ذلك ماجاء فى الكامل للمبرد (٢/١٠٨) ونصه : « لما قتل أبو بلال ــ وهو مرداس بن أدية ، وأدية جدته (ويقال : هى أمه) وأبوه حدير ، وهو أحد بنى ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ــ وفى أبى بلال

ويقال : بل أول من حكّم « يزيد بن عاصم المحاربي » ويقال : بل رجل من سعد ابن زيد مَناة من تميم[1]، ويقال : إن أوّل من تَشَرّى رجل من بني يشكر .

يقول عمران بن حطان :

لقد زاد الحياة إلى بغضا وحبا للخروج أبو بلال
ولو أني علمت بأن حتفي كحتف أبي بلال لم أبال

وفيه يقول أيضاً :

يا عين بكى لمرداس ومصرعه يارب مرداس اجعلنى كمرداس

وعروة بن حدير : هو بنفسه عروة بن أدية ، وهو أخو مرداس بن أدية أبي بلال ويدل لذلك أن أبا العباس المبرد يذكر في نسب عروة نفس مايذكره في نسب مرداس اسمع إليه يقول (٢/١١٦) : « ويقال فيما يروى من الأخبار : إن أول من حكم عروة بن أدية ، وأدية : جدة له جاهلية ، وهو عروة بن حدير ، أحد بني ربيعة بن حنظلة » اهـ كلامه ، وقد صرح بهذا نصر بن مزاحم في وقعة صفين (ص ٥٨٨) قال : « وخرج عروة بن أدية أخو مرداس بن أدية التميمي ، فقال : أتحكمون الرجال في أمر ؟ لا حكم إلا لله ! فأين قتلانا يا أشعث ؟ ثم شد بسيفه ليضرب به الأشعث فأخطأه — إلخ » وقال ابن الأثير في التاريخ الكامل (٥/٢٢٠) « وفي سنة ثمان وخمسين اشتد عبيد الله بن زياد على الخوارج ، فقتل منهم جماعة كثيرة ، منهم عروة بن أدية أخو أبي بلال مرداس بن أدية ، وأدية أمهما ، وأبوهما حدير ، وهو تيمى» اهـ المراد منه ، ثم انظر في التاريخ الكامل (٧/ ٤١) خبر مقتل أبي بلال مرداس بن حدير الحنظلي .

وجاء في الملل والنحل للشهرستاني : « المحكمة الأولى : هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي — رضي الله عنه ! — حين جرى أمر الحكمين ، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة ، ورأسهم عبد الله بن الكواء ، وعتاب الأعور ، وعبد الله ابن وهب الراسي ، وعروة بن جرير (كذا) ويزيد بن عاصم المحاربي ، وحرقوص ابن زهير البجلي المعروف بذى الثدية » اهـ .

(١) هو الحجاج بن عبد الله الصريمي ، الملقب بالبرك ، أحد الخوارج الثلاثة الذين التمزوا على قتل علي ومعاوية وعمرو بن العاص ، وهو الذي خرج لقتل معاوية ، فلم تصب ضربته منه مقتلا .

وكان أميرُ الخوارج أولَ ما اعتزلوا « عبدَ الله بن الكوّاء » وأميرُ قتالهم « شَبَث بن ربعى » ثم بايعوا « لعبد الله بن وهب الراسبى » لعشر بقين من شوال سنة سبع وثلاثين ، وكان رئيس الخوارج الذين أقبلوا من البصرة ليجتمعوا مع عبد الله بن وهب « مِسْعَر بن فدكىّ » وهو الذى استعرض مَنْ لقى هو وأصحابه وقتل عبد الله بن خبّاب ، فبعض الخوارج يقولون : إنّ عبد الله بن وهب كان كارهاً لذلك كله ، وكذلك أصحابه ، وبعضهم يتأوّل لمسعر فى قتل عبد الله ، ويقال : إنه سأله أن يحدثه عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم بما سمعه منه ، فحدّثه بحديث فى الفِتَنِ يوجب القعود عن الحروب وأن يكون الرجلُ عبدَ الله المقتولَ ، فتأولوا عليه أنه يدين بتخطئتهم فى الخروج وتخطئة علىّ رضى الله عنه أيضاً ، واستحلوا بهذا دمه .

ولما قرب الأمر فى محاربة علىّ بن أبى طالب « عبد الله بن وهب» استوحش كثير منهم من محاربته ، ففارق قوم منهم عبدَ الله بن وهب ، منهم « جويرية ابن فادع » ؟ فارقه فى ثلثمائة ، ومنهم « مسعر بن فدكىّ » انصرف إلى البصرة فى مائتين ، ويقال : بل صار إلى راية أبى أيوب الأنصارى ، وهو إذ ذاك مع علىّ بن أبى طالب ، ومنهم « فروة بن نوفل الأشجعى » فارقه فى خمسمائة ، ومنهم « عبد الله الطائى » رجع إلى الكوفة فى ثلثمائة ، ويقال : بل لحق براية أبى أيوب الأنصارى ، ومنهم « سالم بن ربيعة » فارقه فى ثمانية عشر ، ويقال : بل لحق براية أبى أيوب الأنصارى ، ومنهم «أبو مريم السعدى» فارقه فى مائتين، ويقال : بل لحق براية أبى أيوب الأنصارى ، ومنهم « أشرس بن عوف » نزل الدسكرة فى مائتين .

وذكر المدائنى أن قوماً من الخوارج قد كانوا خرجوا مع علىّ رضوان الله عليه لقتال أهل الشام ، فلما قصد علىّ أهل النهر اعتزلوا فصاروا إلى النخيلة

فأقاموا بها ، وكان مقتل « عبد الله بن وهب الراسبي » وأصحابه لسبع خلَوْن من صفر سنة ثمان وثلاثين .

وخرج[1] على عليّ في حياته من الخوارج بعد عبد الله بن وهب الراسبي

(١) قد ذكر ابن الأثير في كتابه الكامل كل ما ذكره المؤلف هنا إلى آخر هذا الفصل ، وفيما ذكره ابن الأثير زيادة تفصيل مع الاختلاف في ضبط الأعلام ، ولهذا آثرنا أن نحكيه لك ههنا ، قال : « لما قتل أهل النهروان خرج أشرس بن عوف الشيباني على علي بالدسكرة في مائتين ، ثم سار إلى الأنبار ، فوجه إليه علي الأبرش بن حسان في ثلثمائة ، فواقعه أشرس في ربيع الآخر (وفي كلام المؤلف ربيع الأول) سنة ثمان وثلاثين . . . ثم خرج هلال بن علفة من تيم الرباب ومعه أخوه مجالد ، فأتى ما سبذان ، فوجه إليه علي معقل بن قيس الرياحي فقتله وقتل أصحابه ، وهم أكثر من مائتين ، وكان قتلهم في جمادى الأولى سنة ثمان وثلاثين ثم خرج الأشهب بن بشر ، وقيل : الأشعب ، وهو من بجيلة ، في مائة وثمانين رجلا ، فأتى المعركة التي أصيب فيها هلال وأصحابه ، فصلى عليهم ودفن من قدر عليه منهم ، فوجه إليهم علي جارية بن قدامة السعدي وقيل : حجر بن عدي — فأقبل إليهم الأشهب ، فاقتتلا بجرجرايا من أرض جوخى ، فقتل الأشهب وأصحابه في جمادى الآخرة سنة ثمان وثلاثين .

ثم خرج سعيد (وفي كلام المؤلف هنا سعد) بن قفل التيمي ، من تيم الله بن ثعلبة ، في رجب ، بالبندنيجين ، ومعه مائتا رجل ، فأتى درزنجان — وهي من المدائن على فرسخين — فخرج إليهم سعد بن مسعود ، فقتلهم في رجب سنة ثمان وثلاثين . ثم خرج أبو مريم السعدي التميمي ، فأتى شهرزور وأكثر من معه الموالي ، وقيل : لم يكن معه من العرب غير ستة نفر هو أحدهم ، واجتمع معه مائتا رجل ، وقيل : أربعمائة ، وعاد حتى نزل على خمسة فراسخ من الكوفة ، فأرسل إليه علي يدعوه إلى بيعته ودخول الكوفة ، فلم يفعل ، وقال : ليس بيننا غير الحرب ، فبعث إليه علي شريح بن هانىء في سبعمائة ، فحمل الخوارج على شريح وأصحابه ، فانكشفوا وبقي شريح في مائتين ، فانحاز إلى قرية ، فتراجع إليه بعض أصحابه ودخل الباقون الكوفة فخرج علي بنفسه وقدم بين يديه جارية بن قدامة السعدي ، فدعاهم جارية إلى طاعة

« أشرس بن عوف » فسرّح إليه عليّ جيشاً ، فقتل بالأنبار هو وأصحابه فى شهر ربيع الأول من سنة ثمان وثلاثين .

ثم خرج « ابن عُلَّفة التيمى » فوجه إليه علىّ « معقلَ بن قيس الرياحى » فقتله وأصحابه بماسَبَذان ، فى جمادى الأولى من هذه السنة.

ثم خرج « الأشهب بن بشر» فوجّه إليه على جاريةَ بن قدامة ، فقتل الأشهب وأصحابه بجَرْجَرَايا فى جمادى الآخرة من هذه السنة .

وخرج رجل من الخوارج يقال له « سعد » على علىّ رضى الله عنه ، فكتب علىٌّ إلى سعد بن مسعود الثقفى ، وهو على المدائن ، فخرج إليه سعد فقتله وأصحابه فى رجب من هذه السنة .

ثم خرج « أبو مريم السعدى » فوجه إليه علىٌّ شريحَ بن هانىء ، وقد صاروا من الكوفة على فرسخين ، ثم أنفذ إليهم جارية بن قدامة السعدى ، فقتل أبا مريم وأصحابه إلا خمسين رجُلا سألوا الأمان ، وذلك فى شهر رمضان من هذه السنة .

ثم قتل علىّ رضوان الله عليه ، ولو ذكرنا مَنْ خرج من الخوارج [بعده] لطال الكتاب .

آخر مقالات الخوارج

على وحذرهم القتل ، فلم يجيبوا ، فلحقهم على أيضا فدعاهم فأبوا عليه وعلى أصحابه ، فقتلهم أصحاب على ولم يسلم منهم غير خمسين رجلا استأمنوا فأمنهم ، وكان فى الخوارج أربعون رجلا جرحى فأمر على بإدخالهم الكوفة ومداواتهم حتى برئوا ، وكان قتلهم فى شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين، وكانوا من أشجع من قاتل من الخوارج ولجراءتهم قاربوا الكوفة » اهـ كلام ابن الأثير (الكامل ٣/١٦٢)

أول مقالات المرجئة

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر اختلاف المرجئة[١]

اختلافهم فى الإيمان :

اختلفت المرجئة فى الإيمان ما هو ، وهم اثنتا عشرة فرقة :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الإيمان بالله هو المعرفة بالله وبرسله وبجميع ما جاء من عند الله فقط، وأن ما سوى المعرفة من الإقرار باللسان والخضوع بالقلب

---

(١) نريد أن نبين لك فى هذا الموضع أن كلمة « المرجئة » اسم فاعل من الإرجاء وإن الإرجاء يأتى فى العربية على معنيين : الأول التأخير ، تقول « أرجأت كذا » تريد أخرته ، وفى القرآن الكريم فى قصة موسى عليه السلام (قالوا أرجه وأخاه وابعث فى المدائن حاشرين) أرادوا أخره وأمهله . والمعنى الثانى للارجاء : إعطاء الرجاء ، تقول « أرجيت فلانا » تريد أنك أعطيته الرجاء، والهمزة فى آخر «الإرجاء» على المعنى الأول أصلية ، وعلى المعنى الثانى منقلبة عن حرف العلة ، ثم نقول : إنه يجوز أن تكون تسمية هذه الفرقة بالمرجئة مأخوذة من المعنى الأول لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية وعقد القلب ، ويجوز أن تكون مأخوذة من المعنى الثانى لأنهم كانوا يقولون : لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، فقد كانوا يعطون المؤمن العاصى الرجاء فى ثواب الله ، ثم اعلم أن من الناس من يقول : الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة ، فلا يقضى عليه فى الدنيا بحكم ما ، وعلى هذا التفسير تكون المرجئة فرقة مقابلة للوعيدية ، ومن الناس من يقول : الإرجاء تأخير على بن أبى طالب ـ رضى الله عنه ـ عن الدرجة الأولى إلى الدرجة الرابعة ، وعلى هذا تكون المرجئة فرقة مقابلة للشيعة . ثم اعلم أن المرجئة على أربعة أصناف : مرجئة الخوارج ، ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية ، والمرجئة الخالصة ، والكلام هنا فى الأخيرة .

والمحبة لله ولرسوله، والتعظيم [لهما] ، والخوف منهما، والعمل بالجوارح، فليس بإيمان .

الجهمية :

وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به ، وهذا قولٌ يُحْكى عن « جهم بن صفوان » .

وزعمت الجهمية أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جَحَدَ بلسانه أنه لا يكفر بجحده ، وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه ، وأن الإيمان والكفر لا يكونانِ إلا فى القلب دونَ غيره من الجوارح .

قول أبى الحسين الصالحى :

(٢) والفرقة الثانية من المرجئة يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط ، والكفر هو الجهل به فقط ، فلا إيمان بالله إلا المعرفة به ، ولا كفر بالله إلاّ الجهل به ؛ وأن قول القائل « إن الله ثالث ثلاثة » ليس بكفر ، ولكنه لايظهر إلا من كافر ، وذلك أن الله سبحانه أَكْفَرَ من قال ذلك ، وأَجْمَع المسلمون أنه لايقوله إلا كافر .

وزعموا أن معرفة الله هى المحبة له ، وهى الخضوع لله ، وأصحابُ هذا القول لا يزعُمُون أن الإيمان بالله إيمانٌ بالرسول ، وأنه لا يؤمن بالله إذا جاء الرسول إلا من آمن بالرسول ، ليس لأنَّ ذلك يستحيلُ ، ولكن لأنَّ الرسولَ قال : ومن لا يُؤْمن بى فليس بمؤمن بالله .

وزعموا أن الصلاة ليست بعبَادة لله ، وأنه لا عبَادة إلا الإيمان به وهو معرفته ، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص ، وهو خصلة واحدة ، وكذلك الكفر ، والقائل بهذا القول أبو الحسين الصالحى .

قول أصحاب يونس السمرى :

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له ،

وهو تَرْكُ الاستكبار عليه والمحبة له ، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن ، وزعموا أن إبليس كان عارفاً بالله ، غير أنه كفر باستكباره على الله ، وهذا قول قوم من أصحاب « يونس السمرى » . وزعموا أن الإنسان وإن كان لا يكون مؤمناً إلا بجميع الخلال التى ذكرناها ، قد يكون كافراً بترك خلة منها ، ولم يكن يونس يقول هذا .

قول يونس وأبى شمر :

(٤) والفرقة الرابعة منهم وهم أصحاب « أبى شمر ويونس » يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله والخضوع له ، والمحبة له بالقلب والإقرار به أنه واحد ليس كمثله شىء ، ما لم تقم عليه حجة الأنبياء ، وإن كانت قامت عليه حجة الأنبياء ، فالإيمان [الإقرار بهم] والتصديق لهم ، والمعرفة بما جاء من عند الله غير داخل فى الإيمان

ولا يسمون كل خصلة من هذه الخصال إيماناً ولا بعض إيمان حتى يجتمع هذه الخصال ، فإذا اجتمعت سموها إيماناً لاجتماعها ، وشبهوا ذلك بالبياض إذا كان فى دابة لم يسموها بلقاء ولا بعض أبلق حتى يجتمع السواد والبياض ، فإذا اجتمعا فى الدابة سُمِّى ذلك بَلَقاً إذا كان بفرس ، فإن كان فى جَمَلٍ أو كلب سمى بَقَماً ، وجعلوا ترك الخصال كلها وترك كل خصلة منها كفراً ، ولم يجعلوا الإيمان متبعِّضاً ولا محتملا للزيادة والنقصان .

الشمرية :

وحكى عن أبى شمر أنه قال : لا أقول فى الفاسق المِلِّىّ فاسق مطلق ، دون أن أقيِّد فأقول فاسق فى كذا .

وحكى « محمد بن شبيب وعباد بن سليمان » عن أبى شمر أنه كان يقول : إن الإيمان هو المعرفة بالله والإقرار به وبما جاء من عنده ومعرفة العدل، يعنى قوله

فى القدر ، ما كان من ذلك منصوصاً عليه أو مستخرجاً بالعقول مما فيه إثبات عَدْلُ الله ونفىُ التشبيه والتوحيدُ ، وكل ذلك إيمان ، والعلم به إيمان ، والشاك فيه كافر ، والشاكُّ فى الشاكِّ كافر أبداً ، والمعرفة لا يقولون إنها إيمان ما لم تَضُمَّ الإقرار ، وإذا وقعا كانا جميعاً إيماناً .

الثوبانية :

(٥) والفرقة الخامسة من المرجئة أصحاب « أبى ثَوْبان » يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسله ، وما كان لا يجوز فى العقل إلا أن يفعله وما كان جائزاً فى العقل ألا يفعله فليس ذلك من الإيمان .

النجارية :

(٦) والفرقة السادسة من المرجئة يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله ، وفرائضه المجتمع عليها ، والخضوع له بجميع ذلك ، والإقرار باللسان ، فمن جهل شيئاً من ذلك فقامت به عليه حجة أو عرفه ولم يقر به كَفَر ، ولم تسم كل خصلة من ذلك إيماناً كما حكيناه عن أبى شمر .

وزعموا أن الخصال التى هى إيمان إذا وقعت فكل خصلة منها طاعة ، فإن فُعِلت خصلة منها ولم تفعل الأخرى لم تكن طاعة ، كالمعرفة بالله إذا انفردت من الإقرار لم تكن طاعة ، لأن الله عز وجل أمرنا بالإيمان جملة أمراً واحداً ، ومن لم يفعل ما أُمر به لم يُطِعْ .

وزعموا أن ترك كل خصلة من ذلك معصية ، وأن الإنسان لا يكفر بترك خصلة واحدة ، وأن الناس يتفاضلون فى إيمانهم ويكون بعضهم أعلم بالله وأكثر تصديقاً له من بعض ، وأن الإيمان يزيد ولا ينقص ، وأن من كانَ مؤمناً لا يزول عنهُ اسم الإيمان إلا بالكفر ؛ وهذا قول « الحسين بن محمد النجار » وأصحابه .

الغيلانية :

(٧) والفرقة السابعة من المرجئة « الغَيْلاَنية » أصحاب « غَيْلاَن » يزعُمُون أن الإيمان المعرفة بالله الثانية[1] والمحبة والخضوع والإقرار بما جاء به الرسول وبما جاء من عند الله سبحانه وتعالى ، وذلك أن المعرفة الأولى عنده اضطرار ، فلذلك لم يجعلها من الإيمان .

وذكر « محمد بن شبيب » عن الغيلانية أنهم يوافقون الشمرية فى الخصلة من الإيمان أنه لا يقال لها إيمان إذا انفردت ، ولا يقال لها بعض إيمان إذا انفردت ، وأن الإيمان لا يحتمل الزيادة والنقصان .

وأنهم خالفوهم فى العلم ؛ فزعَمُوا أن العلم بأن الأشياء مُحْدَثة مدبرة ضرورة ، والعلم بأن محدثها ومدبرها ليس باثنين ولا أكثر من ذلك اكتساب ، وجعلوا العلم بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما جاء من عند الله اكتساباً ، وزعَمُوا أنه من الإيمان إذا كان الذى [جاء] من عند الله منصوصاً بإجماع المسلمين ، ولم يجعلوا شيئا من الدين مستخرجا إيمانا .

* * *

وكل هؤلاء الذين حكينا قولهم من الشمرية ، والجهمية ، والغيلانية ، والنجارية ينكرون أن يكون فى الكفار إيمان ، وأن يقال : إن فيهم بعض إيمان؛ إذ كان الإيمان لا يتبعض عندهم .

وذكر « زرقان » عن « غَيْلاَن » أن الإيمان هو الإقرار باللسان وهو التصديق ، وأن المعرفة بالله فعل الله ، وليست من الإيمان فى قليل ولا كثير ، واعتل بأن الإيمان فى اللغة هو التصديق

* * *

(١) يريد بالمعرفة الثانية للمعرفة الناشئة عن نظر واستدلال .

أصحاب محمد بن شبيب :

(٨) والفرقة الثامنة من المرجئة أصحاب « محمد بن شبيب » يزعمُون أن الإيمان الإقرار بالله والمعرفة بأنه واحد ليس كمثله شيء ، والإقرار والمعرفة بأنبياء الله وبرسله وبجميع ما جاءت به من عند الله مما نص عليه المسلمون ، ونقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة والصيام وأشباه ذلك مما لا اختلاف فيه بينهم ولا تنازع .

وأما ما كان من الدين نحو اختلاف الناس فى الأشياء فإن الرادّ للحق لا يكفر ، وذلك أنه إيمان واستخراجٌ ليس بردّ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء به من عند الله سبحانه ولا يرد على المسلمين ما نقلوه عن نبيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصوا عليه .

والخضوع لله هو ترك الاستكبار ، وزعمُوا أن إبليس قد عرف الله سبحانه وأقرّ به ، وإنما كان كافراً لأنه استكبر ، ولولا استكباره ما كان كافرا ، وأن الإيمان يتبعض ويتفاضل أهله ، وأن الخصلة من الإيمان قد تكون طاعة وبعض إيمان ويكون صاحبها كافراً بترك بعض الإيمان ، ولا يكون مؤمناً إلا بإصابة الكل ، وكل رجل يعلم أن الله واحد ليس كمثله شيء ويجحد الأنبياء فهو كافر بجحده الأنبياء ، وفيه خصلة من الإيمان وهى معرفته بالله ، وذلك أن الله أمره أن يعرفه وأن يقر إن كان عرف ، [وإن عرف] ولم يقر ، أو عرف الله سبحانه وجَحد أنبياءه ، فإذا فعل ذلك فقد جاء ببعض ما أُمر به ، وإذا كان الذى أُمر به كله إيماناً فالواحد منه بعض إيمان .

* * *

وكان « محمد بن شبيب » وسائر من قدمنا وصفه من المرجئة يزعمون أن

مرتـكبي الـكبائر من أهل الصلاة العارفين بالله وبرسله المقرين به وبرسله مؤمنون بما معهم من الإيمان فاسقون بما معهم من الفسق .

* * *

الحنفية :

(٩) والفرقة التاسعة من المرجئة « أبو حنيفة وأصحابه »[1] يزعمون أن الإيمان

---

(١) قد علمت مما قدمناه لك فى أول هذا الفصل أن الإرجاء فى اللغة على معنيين : التأخير ، وإعطاء الرجاء ، وعلمت أن علماء الـكلام يطلقون الإرجاء على ما يقابل التشيع أحيانا وعلى ما يقابل القول بالوعيد أحيانا أخرى ، وأن كلمة المرجئة أطلقت فى عرف أهل الـكلام على أربعة أصناف من أهل المقالات ، وهم : مرجئة الخوارج ، ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية ، والمرجئة الخالصة . ونقول هنا : إنه قد اشتهر عن أبى حنيفة رحمة الله تعالى فى تعريف الإيمان أنه « التصديق بما علم مجىء النبىء صلى الله عليه وسلم به ضرورة ، تفصيلا فيما علم تفصيلا . وإجمالا فيما علم إجمالا » وأن الإقرار باللسان ليس جزءا من حقيقة الإيمان ، والأعمال الصالحة ليست جزءا من حقيقة الإيمان ، وبنى على ذلك أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، لأن الجزم الذى ينعقد القلب عليه إن نقص صار جهلا أو شكا أو وهما فلا يكون إيمانا ، ومن أجل هذا قال بعض أهل الحديث فى حق أبى حنيفة رضى الله عنه « إنه مرجىء » ومرادهم بذلك الإرجاء بمعناه اللغوى الذى هو التأخير ، ومعنى كونه مرجئا ــ على هذا الوجه ــ أنه يجعل مرتبة العمل متأخرة عن عقد القلب وإذعانه وجزمه ، ولا شىء فى ذلك ، بل إن هذا هو الذى تدل عليه آيات الـكتاب العزيز وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإنا نجد القرآن الـكريم فى غير آية يعطف الأعمال على الإيمان ، وذلك نحو قوله تعالى : (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا) ولا شك أن المعطوف غير المعطوف عليه ، فتـكون الأعمال غير الإيمان ، ونجد الرسول صلى الله عليه وسلم قد جعل محل الإيمان هو القلب فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « اللهم ثبت قلبي على دينك » وفعل القلب ليس شيئا غير التصديق ، وهكذا من وجوه الاستدلال التى فصلناها تفصيلا وافيا فى شرحنا على جوهرة التوحيد (ص ٤٩)

. . . .

ثم إنه ينبنى على تفسير أبى حنيفة الإيمان بالتصديق أنه لا يقطع فى الدنيا بأن صاحب الكبيرة يعذب فى الآخرة . بل نفوض أمره إلى الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ، كما قال تعالى على لسان عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام : (إن تعذبهم فإنهم عبادك . وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم) وقد سمى الوعيدية هذا المعنى إرجاء لأنهم قالوا : إنا نحكم بأن الله تعالى يعذب عصاة المؤمنين ، وسموا أبا حنيفة مرجئا ، وأرادوا أنه يرجىء حكم عصاة المؤمنين إلى اليوم الآخر يحكم الله تعالى فيه بما يشاء ، وانظر إلى قول أبى البقاء فى الكليات (ص ٣٥٠ بولاق) : « المرجئة : هم الذين يحكمون بأن صاحب الكبيرة لا يعذب أصلا ، وإنما العذاب للكفار . والمعتزلة جعلوا عدم القطع بالعقاب وتفويض الأمر إلى الله تعالى يغفر إن شاء ــ على ما هو مذهب أهل الحق ـ إرجاء ، بمعنى أنه تأخير الأمر وعدم الجزم بالثواب والعقاب ، وبهذا الاعتبار جعل أبو حنيفة من المرجئة » اهـ كلامه .

والخلاصة أن إطلاق القول بالإرجاء على الإمام الأعظم أبى حنيفة رحمه الله تعالى ليس على المعنى العرفى المصطلح عليه عند أهل الكلام ؛ وليس أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ مرجئا من أحد أصناف المرجئة الأربعة ، وأن الذين أطلقوا عليه هذا اللفظ لم يريدوا به معناه العرفى ، وإنما أرادوا المعنى اللغوى وهو التأخير ؛ والذين أطلقوا عليه هذا اللفظ فريقان . أولهما بعض المحدثين ، ومنشأ هذا الإطلاق أنه كان يخالفهم فى تحديد معنى الإيمان ، فبينما يجعلون الإيمان مؤلفا من ثلاثة أركان: التصديق بالقلب، والإقرار باللسان ، والعمل بالجوارح، يجدون أبا حنيفة يقصره على الركن الأول وهو التصديق، فيسمونه مرجئا بمعنى أنه يؤخر العمل فى المرتبة ؛ والفريق الثانى الوعيدية ــ وهم جمهور المعتزلة ـ ومنشأ إطلاق الإرجاء على أبى حنيفة عندهم أنه كان يخالفهم فى حكم مرتكب الكبيرة من المؤمنين ، فبينما يحكمون على مرتكب الكبيرة بأنه يعاقب جزما بدخول النار وأنه يخلد فيها ، يجدون أبا حنيفة لا يحكم عليه بشىء ، بل يقول : إن أمره مفوض فيسمونه مرجئا ، على معنى أنه يؤخر الحكم ولا يجزم به ، مع أن المرجئة الذين يسمون بهذا الاسم عرفا يحكمون ويجزمون بأنه لا عقاب على مرتكب الكبيرة لأنه لا يضر مع الإيمان ذنب ، وشتان ما بين المذهبين ، فاعرف ذلك ، وتنبه له .

المعرفة بالله والإقرار بالله والمعرفة بالرسول والإقرار بما جاء من عند الله فى الجملة دون التفسير .

وذكر « أبو عثمان الأدمى » أنه اجتمع أبو حنيفة وعمر بن أبى عثمان الشمزى بمكة ، فسأله عمر فقال له : أخبرنى عمن يزعم أن الله سبحانه حرم أكل الخنزير ، غير أنه لا يدرى لعل الخنزير الذى حرّمه الله ليس هى هذه العين ، فقال : مؤمن ؛ فقال له عمر : فإنه قد زعم أن الله قد فرض الحج إلى الكعبة غير أنه لا يدرى لعلها كعبة غير هذه بمكان كذا ؛ فقال : هذا مؤمن ، قال : فإن قال : أعلم أن الله قد بعث محمداً وأنه رسول الله ، غير أنه لا يدرى لعله هو الزنجى ، قال : هو مؤمن .

ولم يجعل « أبو حنيفة » شيئاً من الدين مستخرجاً إيماناً ، وزعم أن الإيمان لا يتبعض ولا يزيد ولا يَنْقُص ولا يتفاضل الناس فيه .

فأما غسّان وأكثر أصحاب أبى حنيفة فإنهم يحكون عن أسلافهم أن الإيمان هو الإقرار والمحبة لله والتعظيم له والهيبة منه وترك الاستخفاف بحقه ، وأنه لا يزيد ولا ينقص[1] .

التومنية (المعاذية) :

(١٠) والفرقة العاشرة من المرجئة أصحاب « أبى معاذ التومنى »[2] يزعمون أن الإيمان ما عَصمَ من الكفر ، وهو اسم لخصال إذا تركها التارك أو ترك خصلة منها كان كافراً ، فتلك الخصال التى يكفر بتركها أو بترك خصلة منها إيمان ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض [إيمان] ، وكل طاعة إذا تركها التارك لم

(١) فى الأصول « وأنه يزيد ولا ينقص » .
(٢) انظر معجم البلدان (٢/٤٣٢) .

يَجمع المسلمونَ على كفره فتلك الطاعة شريعة من شرائع الإيمان ، تاركها إن كانت فريضة يوصف بالفسق فيقال له إنه فَسَقَ ولا يسَمَّى بالفسق ، ولا يقال فاسق، وليس تخرج الكبائر من الإيمان إذا لم يكن كفر ، وتارك الفرائض مثل الصلاة والصيام والحج على الجحود بها والرد لها والاستخفاف بها كافر بالله ، وإنما كفر للاستخفاف والرد والجحود ، وإن تركها غيرَ مستحل لتركهامتشاغلا مُسَوِّفا يقول : الساعة أُصلى ، وإذا فرغت من لهوى ومن عملى ، فليس بكافر إذا كان عزمه أنْ يصلى يوماً [من الأيام] ووقتاً من الأوقات ، ولكن نُفَسِّقه .

وكان أبو معاذ يزعم أن مَنْ قتل نبياً أو لطمه كَفَرَ ، وليس من أجل اللطمة والقتل كَفَرَ ، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض له ، وكان يزعم أن الموصوف بالفسق من أصحاب الكبائر ليس بعدو لله ولا ولى له .

* * *

وكل المرجِئة يقولون : إنه ليس فى أحد من الكفار إيمان بالله عز وجل .

المريسية :

(١١) والفرقة الحادية عشرة من المرجِئة أصحاب « بشر المريسى » يقولونَ : إن الإيمان هو التصديق ، لأن الإيمان فى اللغة هو التصديق ، وما ليس بتصديق فليس بإيمان .

ويزعم أن التصديق يكون بالقلب وباللسان جميعاً ، وإلى هذا القول كان يذهب « ابن الراوندى » وكان ابن الراوندى يزعم أن الكفر هو الجحد والإنكار والستر والتغطية ، وليس يجوز أن يكون الكفر إلا ما كان فى اللغة كفرا ، ولا يجوز أن يكون إيماناً إلا ما كان فى اللغة إيماناً .

وكان يزعم أن السجود للشمس ليس بكفر ، ولكنه عَلَمٌ على الكفر ، لأن الله عز وجَل بين لنا أنه لا يسجد للشمس إلاّ كافر .

الكرامية :

(١٢) والفرقة الثانية عشرة من المرجئة « الكَرّامية » أصحاب « محمد بن كرام » يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب ، وأنكروا أن تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيماناً ، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين على الحقيقة ، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان .

* * *

ومن المرجئة من يقول : الفَاسِق من أهل القبلة لا يسمّى بعد تَقَضّى فعله فاسقاً ، ومنهم من يسميه بعد تقَضى فعله فاسقاً .

ومنهم من يقول : لا أقول لمرتكب الكَبَائر فاسق على الإطلاق ، دون أن يقَالَ : فاسق فى كذا ، ومنهم من أطلق اسم الفَاسق .

اختلافهم فى تحديد الكفر

[و] اختلفت المرجئة فى الكُفر مَا هو ، بأم سبع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الكُفر خصلة واحدة ، وَبالقلب يكون وَهو الجهل بالله ، وَهؤلاء هم « الجهمية » .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أن الكفر خصال كثيرة ، ويكون بالقلب وبغير القلب ، والجهل بالله كفر ، وبالقلب يكون ، وكذلك البغض لله والاستكبار عليه كفر ، وكذلك التكذيب بالله وبرُسله بالقلب واللسان ، وكذلك الجحود لهم ، والإنكار لهم ونعيهم ، وكذلك الاستخفاف بالله وبرسله كفر ،

وكذلك ترك التوحيد إلى اعتقاد التثنية والتثليث أو ما هو أكثر من ذلك كفر ، وزعم قائل هذا القول أن الكفر يكون بالقلب وباللسان دون غيرهما من الجوارح ، وكذلك الإيمان .

وزعم قائل هذا القول أن قاتل النبي ولاطمه لم يكفر من أجل القتل واللطمة، ولكن من أجل الاستخفاف ، وكذلك تارك الصلاة مستحِلاً لتركها إنما يكفر بالاستحلال لتركها لا بتركها .

وزعم صاحب هذا القول أن من استحلّ ما حرّم الله سبحانه مما نص الرسول صلى الله عليه وسلم على تحريمه وأجمع المسلمون على تحريمه فهو كافر بالله ، وإن استحلال ذلك كفر ، وكذلك من قال قولا أو اعتقد اعتقادا قد أجمع المسلمون على إكفار فاعله ، وكل فعل أجمعوا على إكفار فاعله كفرٌ ، بأي جارحة كان ذلك الفعل .

[. . . . .][1]

(٤) والفرقة الرابعة منهم يزعمون أن الكفر بالله هو التكذيب والجحد له والإنكار له باللسان ، وأن الكفر لا يكون إلا باللسان دون غيره من الجوارح، وهذا قول « محمد بن كرام » وأصحابه .

(٥) والفرقة الخامسة منهم يزعمون أن الكفر هو الجحود والإنكار والستر والتغطية ، وأن الكفر يكون بالقلب واللسان .

(٦) والفرقة السادسة منهم أصحاب « أبي شمر » وقد تقدمت حكاية قولهم في إكفار من ردّ قولهم في التوحيد والقَدَر .

---

(١) سقط ذكر مقالة الفرقة الثالثة من أصول هذا الكتاب .

(٧) والفرقة السابعة منهم أصحاب « محمد بن شبيب » وقد ذكرنا قولهم فى الإكفار عند ذكرنا قولهم فى الإيمان .

* * *

وأكثر المرجئة لا يُكفرون أحداً من المتأولينَ، ولا يُكفرون إلا من أجمعت الأمة على إكفاره .

اختلافهم فى المعاصى

واختلفت المرجئة فى المعاصى : هل هى كبائر أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون منهم « بشر المريسى » وغيره : كل ما عُصى الله سبحانه به كبيرة .

(٢) وقال قائلون منهم : المعاصى على ضربين منها كبائر ومنها صغائر .

* * *

وأجمعت المرجئة بأسرها أن الدار دار إيمان ، وحكم أهلها الإيمان ، إلا مَنْ ظهر منه خلاف الإيمان .

قولهم فى المقلد فى الإيمان

واختلفت المرجئة فى الاعتقاد للتوحيد بغير نظر : هل يكون علما وإيمانا أم لا ؟ وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الاعتقاد للتوحيد بغير نظر لا يكون إيماناً.

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أن الاعتقاد للتوحيد بغير نظر إيمان .

قولهم فى الأخبار إذا وردت عن الله

واختلفت المرجئة فى الأخبار إذا وردت من قبل الله سبحانه وظاهرها ظاهر العموم على سبع فرق :

(١) فقالت الفرقة الأولى منهم : إذا جاء الخبر من الله سبحانه أنه يعذب القاتلين والآكلين أموالَ اليتامى ظلما وأشباههم من أهل الكبائر وقفنا فى عذابهم لقول الله عز وجل : (٤ : ٤٧ و ١١٦) (إن الله لا يغفر أن يُشْرَكَ به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء) وقالت هذه الفرقة : جائز أن يخبر الحكيم الصادق بالخبر ثم يستثنى منه فيكون له أن يفعل وله ألاّ يفعل ، للاستثناء ، ويكون صادقا وإن هو لم يفعل ، ولا يكون ذلك مستنكرا فى اللغة ولا كذبا ، وهؤلاء هم الذين يزعمون أن الاستثناء ظاهره .

(٢) وزعمت الفرقة الثانية أن الوعد ليس فيه استثناء ، وأن الوعيد فيه استثناء مضمر ، وذلك جائز فى اللغة عند أهلها ؛ لأن الرجل قد يُوعِدُ عبده أن يضربه ثم يعفو عنه ، ولا يرون ذلك كذبا للضمير الذى قال (؟) فى الوعيد .

(٣) وزعمت الفرقة الثالثة من أهل الوقف أن الأخبار إذا جاءت ومخرجها عامٌّ فسمعها السامع ، وكان الخبر وعدا أو وعيدا ، ولم يسمع القرآن كله والأخبار المجتمع عليها كلها ، فعليه أن يعلم أن الخبر فى جميع أهل تلك الصفة الذين جاء فيهم الوعيد عامٌّ لا شك فيه ، وقد يجوز أن يكون على خلاف ذلك العلم الذى لا شك فيه عندهم ، على الحكم ، وهو نحو علم الرجل أنه ليس مع الرجل من المسلمين الموثوق بدينه حديدة يريد أن يعترض بها الناس ليقتلهم ، ونحو علم الأنساب التى يعرف الناسُ بعضَهم بعضا بها فيعلم أن فلانًا ابنٌ لفلانٍ إذا كان قد ولد على فراش أبيه علما لا شك فيه ، ولا يخطر الشك فيه على البال ، إذا لم يكن ثَم سببٌ يدعوهم إلى الشك من أسباب التُّهم ، فعليهم أن يثبتوا ذلك على ظاهره ، وإن كان خلاف ذلك جائزا فيما غاب عنهم فعليهم ألاّ يشكوا وإن جوَّزُوا فى المغيب خلاف ما لم يشكّوا فيه فى الظاهر .

فزعموا فى الوعد إذا انفرد والوعيد إذا انفرد فعليهم أن يثبتوا بكل واحد منهما

منفردا ويعلموا أنه عامٌّ علماً لا شك فيه كما وصفنا ، ويجوز أن يكون على خلاف ذلك ، فإذا جاء مع الوعيد الوعد عندهم فى قوم فعليهم أن يعلموا أن أحدهما مستثنى من الآخر : إما أن يكون الوعد مستثنى من الوعيد ، وإما أن يكون الوعيد مستثنى من الوعد ، وعلى السامع لذلك أن يقف فلا يدرى لعل الخبر فى أهل التوحيد كلهم أو فى بعضهم ، غير أنه يعلم أنه لا يجتمع الوعد والوعيد فى رجل واحد ؛ لأن ذلك يتناقض .

(٤) وقالت الفرقة الرابعة وهم أصحاب «محمد بن شبيب» : وجدنا اللغة أجازت : جاء بنو تميم ، وجاءت الأزد ، وإنما يعنى بعض بنى تميم وبعض الأزد ، وصرمتُ أرضى ، وإنما صُرِم بعضها ، وضرب الأمير أهل السجن ، وإنما ضرب بعضهم ، قالوا : فلما وجدنا اللغة أجازت ذلك ، وسمعنا الأخبار فى القرآن مما مخرجه عام ؛ أجزنا أن يكون معناها فى الخاصّ من أهل كل طبقة ذكرهم الله سبحانه بوعيد ، وأجزنا أن يكون ذلك عاما ، وذلك مثل قوله (٤ : ٩٣) : (ومن يقتل مؤمناً متعمدا فجزاؤه جهنم) الآية ، وكقوله (٤ : ١٠) : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما ـ الآية) وكقوله (٢٤ : ٤) (والذين يرمون المحصنات) الآية ، وأشباه ذلك من آى الوعيد التى جاءت مجيئاً عاماً ، فأجزنا ذلك لما ذكرنا من إجازة اللغة فيما بينها أن يكون الخبر مخرجه مخرجا عاما وهو خاص ، وأن تكون الآى التى جاءت فى الوعيد خاصّة فى بعض أهل الطباق التى جاءت فيهم من القاتلين والقاذفين وأكلة أموال الأيتام وأشباه ذلك ، وأجزنا أن تكون عامة فى جميعهم ، وإن كانت فى بعضهم كانت فى أعظمهم جرما ، وليس يجوز عندهم أن يعذب الله سبحانه على جرمٍ ويعفو عما هو أعظم منه جرما .

(٥) وزعمت الفرقة الخامسة من المرجئة أنه ليس فى أهل الصلاة وعيد ، وإنما الوعيد فى المشركين ، قالوا : وقول الله عز وجل (٤ : ٩٣) : (ومن يقتل مؤمناً

متعمداً) وما أشبه ذلك من آى الوعيد فى المستحلين دون المحرّمين ، قالوا : فأما الوعد من الله فهو واجب للمؤمنين ، والله جل وعز لا يخلف وعده ، والعفو أولى بالله ، والوعد لهم قول الله (٥٧ : ١٩) : (والذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون) وقوله (٣٩ : ٥٣) : (قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله) الآية ، وما أشبه ذلك من آى القرآن ، وزعم هؤلاء أنه كما لا ينفع مع الشرك عمل كذلك لا يضر مع الإيمان عمل ، ولا يدخل النارَ أحدٌ من أهل القبلة .

* * *

(٦) وحُكى[1] عن بعض العلماء باللغة أنه قال : مَنْ أخبر الله أنه يثيبه أثابه ، ومن أخبر أنه يعاقبه من أهل القبلة لم يعاقبه ولم يعذبه ، وذلك يدل على كرمه ، وزعم أن العرب كانت تمتدح [إنجاز] الوعد والعفو عما توعّدت عليه[2] .

(٧) وزعمت الفرقة السابعة أن القرآن على الخصوص ، إلا ما أجمعوا على عمومه ، وكذلك الأمر والنهى .

اختلافهم فى الأمر والنهى

واختلفت المرجئة فى الأمر والنهى ، هل هما على العموم ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون بما حكيناه آنفا من أن ذلك على الخصوص حتى تأتى دلالة على العموم .

(٢) وقالت الفرقة الثانية : الأمر والنهى هما على العموم ، إلا ماخصّته دلالة .

---

(١) ترك المصنف التصريح برأى الفرقة السادسة ، ولعل هذه الحكاية هى رأى تلك الفرقة .

(٢) ونظير ذلك قول الشاعر ، وهو عامر بن الطفيل :

وإنى إذا أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادى ومنجز موعدى

اختلافهم فى تخليد الكفار

واختلفت المرجئة فى تخليد الله الكفار ، على مقالتين :

فقالت الفرقة الأولى منهم وهم أصحاب « جَهْم بن صَفْوان » : الجنة والنار تفنيان وتَبِيدَان ويفنى أهلهما حتى يكون الله موجودا لا شىء معه كما كان موجودا لا شىء معه ، وأنه لا يجوز أن يخلد الله أهل الجنة فى الجنة وأهل النار فى النار ، وهذا رد ما اتفق المسلمون عليه ونقلوه نصا .

وقال المسلمون كلهم إلا جهما : إن الله يخلّد أهل الجنة فى الجنة ويخلّد الكفار فى النار .

اختلافهم فى فجار أهل القبلة

واختلفت المرجئة فى فجّار أهل القبلة ، هل يجوز أن يخلّدهم الله فى النار إن أدخلهم النار على خمسة أقاويل :

(١) فزعمت الفرقة الأولى أصحاب « بشر المريسى »[1] أنه محال أن يخلّد الله

---

(١) بشر المريسى : هو أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبى كريمة ، المريسى ، الفقيه الحنفى ، المتكلم ، وأصله من موالى زيد بن الخطاب ، رضى الله عنه ! أخذ الفقه عن القاضى أبى يوسف الحنفى ، ثم اشتغل بالكلام ، وجرد القول بخلق القرآن ، وحكى عنه فى ذلك أقول شنيعة ، وكان مرجئا ، وإليه تنسب الطائفة المريسية من المرجئة ، وكان يقول : إن السجود للشمس والقمر ليس بكفر ، ولكنه علامة الكفر وكان يناظر الإمام الشافعى رضى الله عنه ، وكان لايعرف النحو ويلحن لحنا فاحشا ، وروى الحديث عن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة وأبى يوسف القاضى وغيرهم ، رحمهم الله تعالى ! وكان يقال : إن أباه كان يهوديا صواغا بالكوفة ، وتوفى فى ذى الحجة سنة ٢١٨ وقيل ٢١٩ ببغداد ، والمريسى ــ بفتح الميم وكسر الراء وبعد الياء سين مهملة ــ هذه النسبة إلى مريس ، وهى قرية بمصر ، هكذا ذكره الوزير أبو سعد فى كتاب « النتف والطرف » وسمعت أهل مصر يقولون : إن المريسى جنس

الفجار من أهل القبلة في النار لقول الله عز وجل (٩٩ : ٧ ، ٨) : (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) وأنهم يصيرون إلى الجنة إن أدخلهم الله النار لا محالة، وهو قول « ابن الراوندي»[1] .

(٢) وزعمت الفرقة الثانية منهم أصحاب « أبي شمر » و « محمد بن شبيب » أنه جائز أن يدخلهم الله النار ، وجائز أن يخلّدهم فيها إن أدخلهم ، وجائز ألاّ يخلدهم

(٣) وقالت الفرقة الثالثة : إن الله عز وجل يُدخل النار قوما من المسلمين إلا أنهم يخرجون بشفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويصيرون إلى الجنة لا محالة

(٤) وقالت الفرقة الرابعة وهم أصحاب « غَيْلاَن » : جائز أن يعذبهم الله ، وَجائز أن يعفو عنهم ، وجائز ألاّ يخلدهم ، فإن عذّب أحداً عذّب من ارتكب مثل ما ارتكبه ، وكذلك إن خلّده ، وإن عفا عن أحد عفا عن كل مَنْ كان مثله .

(٥) وقالت الفرقة الخامسة منهم : جائز أن يعذبهم الله ، وجائز ألا يعذبهم ، وجائز أن يخلدهم ولا يخلدهم ، وأن يعذب واحداً ويعفو عمن كان مثله ، كل ذلك لله عز وجل أن يفعله .

من السودان بين بلاد النوبة وأسوان من ديار مصر ، وكأنهم جنس من النوبة ، وبلادهم متاخمة لبلاد أسوان ، وتأتيهم في الشتاء ريح باردة من ناحية الجنوب يسمونها المريسي ويزعمون أنها تأتي من تلك الجهة ، ثم إني رأيت بخط من يعتني بهذا الفن أنه كان يسكن في بغداد بدرب المريس فنسب إليه ، ودرب المريس بين نهر الدجاج ونهر البزازين ، قلت : والمريس في بغداد هو الخبز الرقاق يمرس بالسمن والتمر كما يصنعه أهل مصر بالعسل بدل التمر ، وهو الذي يسمونه البسيسة (الترجمة رقم ١١٢ من وفيات الأعيان لابن خلكان ١ / ١١٥ بتحقيقنا) .

(١) ترجمنا لابن الراوندي فيما يلي (انظر ص ٢٤٠) .

اختلافهم فى الصغائر والكبائر

واختلفت المرجئة فى الصغائر والكبائر على مقالتين :

(١) فقالت الفرقة الأولى : كل معصية فهى كبيرة .

(٢) وقالت الفرقة الثانية : المعاصى منها كبائر وصغائر .

اختلافهم فى غفران الكبائر بالتوبة

واختلفت المرجئة فى غفران الله الكبائر بالتوبة ، وهل هو تفضل أم لا ؟ على مقالتين .

(١) فقالت الفرقة الأولى منهم : غفران الله سبحانه الكبائر بالتوبة تفضُّل وليس باستحقاق .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم : غفران الله الكبائر بالتوبة استحقاق .

اختلافهم فى معاصى الأنبياء

واختلفت المرجئة فى معاصى الأنبياء ، هل هى كبائر أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقالت الفرقة الأولى منهم : معاصيهم كبائر ، وجَوّزُوا على الأنبياء فعل الكبائر من القتل والزنا وغير ذلك .

(٢) وقالت الفرقة الثانية : معاصيهم صغائر ، ليست بكبائر .

اختلافهم فى الموازنة

واختلفت المرجئة فى الموازنة على مقالتين :

(١) فقال قائلون منهم : الإيمان يحبط عقاب الفسق ؛ لأنه أوْزَنُ منه ، وإن الله لا يعذب موحداً ، وهذا قول « مقاتل بن سليمان » .

(٢) وقال قائلون منهم بتجويز عذاب الموحدين ، وأن الله يوازنُ حسناتهم

بسيئاتهم ، فإن رجحت حسناتهم أدخلهم الجنة ، وإن رجحت سيئاتهم كان له أن يعذبهم ، وله أن يتفضل عليهم ، وإن لم ترجح حسناتهم على سيئاتهم ، ولا رجحت سيئاتهم على حسناتهم تَفَضَّل عليهم بالجنة ، وهذا قول « أبي معاذ » .

اختلافهم فى إكفار المتأولين

واختلفت المرجئة فى إكفار المتأوِّلِينَ على ثلاثة أقاويل :

(١) فقالت الفرقة الأولى منهم : لا نكفر أحداً من المتأولين ، إلا من أجمعت الأمة على إكفاره .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم أصحاب « أبى شمر » إنهم يكفرون من رد قولهم فى القدر والتوحيد ، ويكفرونَ الشاكَّ فى الشاكِّ .

(٣) وقالت الفرقة الثالثة منهم : الكفر هو الجهل بالله فقط ، ولا يكفر بالله إلا الجاهل به ، وهذا قول « جهم بن صفوان »[١] .

اختلافهم فى العفو عن مظالم العباد

واختلفت المرجئة فى عفو الله عن عبد الله ما بينه وبين العباد من المظالم ، على مقالتين :

(١) فقالت الفرقة الأولى منهم : ما كان من مظالم العباد فإنما العفو من الله عنهم فى يوم القيامة ـ إذا جمع الله بينه و بين خصمه ـ أن يعوض المظلوم بعوض فيهب لظالمه الجرم فيغفر له .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم : إن العفو عن جميع المذنبين فى الدنيا جائز فى المقول ، ما [كان] بينهم وبين الله وما كان بينهم وبين العباد .

---

(١) سنذكر ترجمة جهم بن صفوان فيما يلى قريباً .

اختلافهم فى التوحيد

واختلفت المرجئة فى التوحيد : فقال قائلون منهم فى التوحيد بقول للمعتزلة ، وسنشرح قول المعتزلة إذا انتهينا إلى شرح أقاويلهم .

وقال قائلون منهم بالتشبيه ، فهم ثلاث فرق :

* (١) فقالت الفرقة الأولى منهم وهم أصحاب «مقاتل بن سليمان» : إن الله جسم ، وإنّ له جُمّة ، وإنه على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم ، له جوارح وأعضاء من يد ورِجْلٍ ورأس وعينين مُصْمَتٌ ، وهو مع هذا لا يشبه غيره ، ولا يشبهه [غيرُه] .

(٢) وقالت الفرقة الثانية [منهم] أصحاب « الجواربى » مثل ذلك غير أنه قال : أجوف مِنْ فيهِ إلى صدره ، ومُصْمَتٌ ما سوى ذلك .

(٣) وقالت الفرقة الثالثة منهم : هو جسم لا كالأجسام .

اختلافهم فى الرؤية

واختلفت المرجئة فى الرؤية على مقالتين :

(١) فمنهم من مال فى ذلك إلى قول المعتزلة ، ونفى أن يُرَى البارىء بالأبصار .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم : إنّ الله يرى بالأبصار فى الآخرة .

اختلافهم فى القرآن

واختلفت المرجئة فى القرآن ، هل هو مخلوق أم لا ؟ على ثلاث مقالات :

(١) فقال قائلون منهم: إنه مخلوق

(٢) وقال قائلون منهم : إنه غير مخلوق .

(٣) وقال قائلون منهم بالوقف ، وإنا نقول : كلام الله سبحانه لا نقول إنه مخلوق ولا غير مخلوق .

اختلافهم في ماهية الباريء عز وجل

واختلفت المرجئة ، هل للباريء ماهية أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : لله ماهية لا ندركها فى الدنيا ، وإنه يخلق لنا فى الآخرة حاسة سادسة فندرك بها ماهيته .

(٢) وقال قائلون منهم بإنكار ذلك ونفيه .

اختلافهم في القدر

واختلفت المرجئة فى القدر :

(١) فمنهم من مال إلى قول المعتزلة فى القدر ، وسنشرح أقاويلهم فى ذلك .

(٢) وقال قائلون بالإثبات للقدر ، وسنشرح ذلك إذا انتهينا إلى شرح قول « الحسين بن محمد النجار » فى القدر .

اختلافهم في أسماء الله عز وجل وصفاته

واختلفت المرجئة فى أسماء الله وصفاته :

فمنهم من مال إلى قول المعتزلة فى ذلك ، ومنهم من قال بقول عبد الله بن كلاّب وسنشرح قول « عبد الله بن كلاّب »[1] إذا انتهينا إليه .

* * *

وسنشرح أقاويل المرجئة فى لطيف الكلام إذا انتهينا إلى وصف الاختلاف فى لطيف الكلام وغامضه إن شاء الله .

تم اختلاف المرجئة

---

(١) ابن كلاب : هو عبد الله بن محمد بن كلاب ، القطان ، له ترجمة فى كتاب الفهرست لابن النديم ، وترجمة فى كتاب طبقات الشافعية لابن السبكى (٢ / ٥١) وفيها أنه توفى بعد سنة ٢٥٠ من الهجرة .

وهذا شرح قول المعتزلة فى التوحيد وغيره

أجمعت المعتزلة على أن الله واحد ليس كمثله شىء وهو السميع البصير ، وليس بجسم ، ولا شبح ، ولاجثة ، ولا صورة ، ولا لحم ، ولا دم ، ولاشخص ولا جوهر ولا عرض ، ولا بذى لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسّة ، ولا بذى حرارة ولا رطوبة ولا يبوسة ، ولا طول ولا عرض ولا عمق ، ولا اجتماع ولا افتراق ، ولا يتحرك ولا يسكن ، ولا يتبعض ، وليس بذى أبعاض وأجزاء ، وجوارح وأعضاء ، وليس بذى جهات ، ولا بذى يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت ، ولا يحيط به مكان ، ولا يجرى عليه زمان . ولا تجوز عليه المماسّة ولا العزلة ولا الحلول فى الأماكن . ولا يوصف بشىء من صفات الخلق الدالة على حُدوثهم . وَلاَ يوصف بأنه متَنَاه . وَلا يوصف بمساحة وَلا ذهاب فى الجهات ، وَليس بمحدود ، ولا وَالد وَلا مولود ، وَلاَ تحيط به الأقدار ، ولا تحجبه الأستار ، ولا تدركه الحواس ، ولا يقاس بالناس ، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه . ولا تجرى عليه الآفات ، ولا تحل به العاهات ، وكل ما خطر بالبال وتُصُوِّر بالوهم فغير مشبه له ، لم يزل أزلاً أوّلاً سابقاً للمحدَثات ، موجوداً قبل المخلوقات ، ولم يزل عالماً قادراً حيا ، ولا يزال كذلك ، لا تراه العيون ، ولا تدركه الأبصار ، ولا تحيط به الأوهام ، ولا يسمع بالأسماع ، شىء لا كالأشياء ، عالم قادر حَى لا كالعلماء القادرين الأحياء ، وَأنه القديم وَحْده ولا قديم غيره ، ولا إله سواه ، ولا شريك له فى ملكه ، ولا وزير له فى سلطانه ، ولا معين على إنشاء ما أنشأ وخَلْق ما خلق ، لم يخلق الخلق على مثال سبق ، وليس خلق شىء بأهْوَنَ عليه من خلق شىء آخر ولا بأصعب عليه منه ، وَلا يجوز عليه اجترار المنافع وَلا تلحقه المضار ، ولا يناله السرور واللذات ، ولا يصل إليه

الأذى والآلام ، ليس بذى غاية فيتناهى ، ولا يجوز عليه الفناء ، ولا يلحقه العجز والنقص ، تقدس عن ملامسة النساء ، وعن اتخاذ الصاحبة والأبناء .

فهذه جملة قولهم فى التوحيد ، وقد شاركهم فى هذه الجملة الخوارجُ ، وطوائف من المرجئة ، وطوائفُ من الشيع ، وإن كانوا للجملة التى يظهرونها ناقضين ، ولها تاركين .

* * *

القول فى المكان

اختلفت المعتزلة فى ذلك ، فقال قائلون : البارىء بكل مكان ، بمعنى أنه مدبر لكل مكان ، وأن تدبيره فى كل مكان ، والقائلون بهذا القول جمهور المعتزلة « أبو الهذيل » و « والجعفران » و « الإسكافى » و « محمد بن عبد الوهاب الجبائى »[1] .

(١) أبو الهذيل : هو محمد بن الهذيل العلاف ، شيخ المعتزلة ، ومقدمهم ، ومقرر طريقتهم ، والمناظر عليها ، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء ، ثم يقال : إن واصلا أخذ عن أبى هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية ، ويقال : بل أخذ عن الحسن بن أبى الحسن البصرى ، ولأبى الهذيل ترجمة فى وفيات الأعيان لابن خلكان (رقم ٥٧٨) تقع فى (٣ / ٢٩٦ بتحقيقنا) والجعفران : أراد بهما جعفر بن حرب بن ميسرة ، وإليه تنسب فرقة من المعتزلة (انظر خطط المقريزى ٢/٣٤٦) وجعفر بن مبشر ، وكنيته أبو محمد ، وكان يلقب بالقصبى ، كان مقدما على نساك البغداديين بعد أبى موسى المردار ، والجعفران يضرب بهما المثل فى العلم والعمل (انظر الانتصار ص ٨١) وأما الإسكافى فهو أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافى أحد متشيعة المعتزلة ، وله كتب فى تفضيل على بن أبى طالب على أبى بكر ، وله كلام فى الرد على أبى الهذيل فى مسألة التناهى ، وذكره ابن المرتضى فى الطبقة السابعة ، وتوفى فى عام ٢٤٠ من الهجرة (انظر الانتصار والخطط ٢ / ٣٤٦ وأنساب السمعانى) وأما

وقال قائلون : البارىء لا فى مكان ، بل هو على ما لم يزل [عليه] ، وهو قول « هشام الفُوَطِى » و « عباد بن سليمان » و « أبى زُفَر »(١) ، وغيرهم من المعتزلة ، وقالت المعتزلة فى قول الله عز وجل (٢٠ : ٥) : (الرحمن على العرش استوى) يعنى استولى .

* * *

محمد بن عبد الوهاب الجبائى ، فهو أبو على ، وهو من معتزلة البصرة ، وكان رأسا فى علم الكلام ، وأخذ هذا العلم عن أبى يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام البصرى ، وله فى مذهب الاعتزال مقالات مشهورة ، وعنه أخذ شيخ أهل السنة والجماعة أبو الحسن الأشعرى ، وابنه أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائى من كبار المعتزلة ، وإليه تنسب البهشمية منهم ، وتوفى الجبائى الكبير فى سنة ٣٠٣ من الهجرة ، وتوفى ابنه أبو هاشم فى سنة ٣٢١ (وانظر ترجمة الجبائى الكبير فى وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ /٣٩٨ وترجمة ابنه عبد السلام فيه ٢/٣٥٥ بتحقيقنا) .

(١) هشام الفوطى . هو هشام بن عمرو الشيبانى ، من أهل البصرة ، ذكره ابن المرتضى فى آخر الطبقة السادسة ، ولم يذكر تاريخ وفاته ، لكن الظاهر أنه عاش فى زمن المأمون العباسى ما بين سنة ١٩٨ وسنة ٢١٨ ، وهو رجل كان يبالغ فى القدر ولا ينسب إلى الله فعلا من الأفعال ، حتى إنه أنكر أن يكون الله هو الذى ألف بين قلوب المؤمنين ، وأنه سبحانه يحبب الإيمان للمؤمنين ، وأنه أضل الكافرين ، وعاند ما فى القرآن من ذلك ، وإليه تنسب فرقة من المعتزلة اسمها الهاشمية ، والفوطى ــ كما فى السمعانى نسبة إلى الفوط ــ بضم الفاء وفتح الواو ــ جمع فوطة ، وهى ضرب من الثياب ، وعباد بن سليمان ، الصمرى ، ذكره ابن المرتضى فى الطبقة السابعة فقال « ومنها عباد بن سليمان ، وله كتب معروفة ، وبلغ مبلغاً عظيما ، وكان من أصحاب هشام الفوطى ، وله كتاب يسمى الأبواب نقضه أبو هاشم » وحكى صاحب الفهرست أنه دارت بين عباد بن سليمان وبين ابن كلاب مناظرات ، وابن كلاب مات بعد سنة ٢٤٠ بقليل (وانظر الفرق بين الفرق) وأبو زفر : هو محمد بن على المكى ، إمام نيسابور ، ذكره ابن المرتضى فى آخر الطبقة الثامنة ، وقد وافق أبو زفر هذا هشاما الفوطى فى عثمان (وانظر الانتصار ٦١) .

القول فى رؤية الله عز وجل

أجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه لا يُرَى بالأبصار ، واختلفت : هل يرى بالقلوب ؟ فقال « أبو الهذيل » وأكثر المعتزلة : نرى الله بقلوبنا بمعنى أنّا نعلمه بقلوبنا ، وأنكر « هشام الفوطى » و « عباد بن سليمان » ذلك .

* * *

القول فى أن الله عز وجل عالم قادر

اختلفت الناس فى ذلك ، فأنكر كثير من الروافض وغيرهم أن يكون البارىء لم يزل عالماً قادراً ، وأجمعت المعتزلة على أن الله لم يزل عالماً قادراً حيًّا .

* * *

واختلفت المعتزلة فى البارىء عز وجل ، هل يقال إنه لم يزل عالماً بالأجسام ؟ وهل المعلومات معلومات قبل كونها ؟ وهل الأشياء أشياء لم تزل أن تكون ؟ على سبع مقالات :

(١) فقال « هشام بن عمرو الفُوَطى » : لم يزل الله عالماً قادراً ، وكان إذا قيل له : لم يزل الله عالما بالأشياء ؟ قال : لا أقول لم يزل عالماً بالأشياء ، وأقول : لم يزل عالماً أنه واحد لا ثانى له ، فإذا قلت : لم يزل عالماً بالأشياء ثَبَّتُّها لم تزل مع الله عز وجل .

وإذا قيل له : أفتقول إن الله لم يزل عالماً بأن ستكون الأشياء ؟ قال : إذا قلت بأن ستكون فهذه إشارة إليها ، ولا يجوز أن أشير إلا إلى موجُود ، وكان لا يسمّى ما لم يخلقه الله ولم يكن « شيئاً » ، ويسمّى ما خلقه الله وأعدمه شيئاً وهو معدوم .

(٢) وكان « أبو الحسين الصالحى »[1] يقول : إن الله لم يزل عالماً بالأشياء

---

(١) لعله يريد بأبى الحسين الصالحى أبا الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان

فى أوقاتها ، ولم يزل عالماً أنها ستكون فى أوقاتها ، ولم يزل عالماً بالأجسام فى أوقاتها ، وبالمخلوقات فى أوقاتها .

ويقول : لا معلوم إلا موجودٌ ، ولا يسمِّى المعدومات معلومات ، ولا يسمِّى ما لم يكن مقدوراً ، ولا يسمِّى الأشياء أشياء إلا إذا وجدت ، ولا يسميها أشياء إذا عُدِمت .

(٣) وقال « عباد بن سليمان »[١] : لم يزل الله عالماً بالمعلومات ، ولم يزل عالماً بالأشياء ، ولم يزل عالماً بالجواهر والأعراض ، ولم يزل عالماً بالأفعال ، ولم يزل عالماً بالخلق ؛ ولم يقل إنه لم يزل عالماً بالأجسام ، ولم يقل إنه لم يزل عالماً بالمفعولات ولم يقل إنه لم يزل عالماً بالمخلوقات ، وقال فى أجناس الأعراض كالألوان والحركات والطعوم : إنه لم يزل عالماً بألوان وحركات وطعوم ، وأجرى هذا القول فى سائر أجناس الأعراض .

وكان يقول : المعلومات معلومات لله قبل كونها ، وإن المقدورات مقدورات قبل كونها ، وإن الأشياء أشياء قبل أن تكون ، وكذلك الجواهر جواهر قبل أن تكون ، وكذلك الأعراض أعراض قبل أن تكون ، والأفعال أفعال قبل

الخياط أحد أعيان المعتزلة ، ذكره أحمد بن يحيى بن المرتضى فى الطبقة الثامنة ، وهو أستاذ أبى القاسم البلخى عبد الله بن أحمد ، وقال عنه : كان الخياط عالما فاضلا من أصحاب جعفر بن مبشر ، وله كتب كثيرة فى النقوض على ابن الراوندى ، وكان فقيها صاحب حديث واسع الحفظ لمذاهب المتكلمين ، ولما أراد أبو القاسم البلخى الانصراف عن أبى الحسين إلى خراسان أراد أن يمر على أبى على الجبائى ، فسأله أبو الحسين بحق الصحبة ألا يفعل ؛ لأنه خاف أن ينسب إلى أبى على ، وهو من أحفظ الناس لاختلاف المعتزلة فى الكلام وأعرفهم بأقوالهم ، وكان أبو القاسم يكاتبه بعد العود إلى خراسان حالا بعد حال ليعرف من جهته ما خفى عليه » اهـ .

(١) تقدمت لنا كلمة عن عباد بن سليمان .

أن تكون ، ويحيل أن تكون الأجسام أجساماً قبل كونها ، والمخلوقات مخلوقات قبل أن تكون ، والمفعولات مفعولات قبل أن تكون ، وفعلُ الشيء عنده غيرُه ، وكذلك خَلْقه غيره ، وكان إذا قيل له : أتقول : إن هذا الشيء الموجود هو الذي لم يكن موجوداً ؟ قال : لا أقول ذلك ، وإذا قيل له : أتقول إنه غيره ؟ قال : لا أقول ذلك .

(٤) وقال قائلون منهم « ابن الراوندي »(١) : إن الله سبحانه لم يزل عالماً

---

(٢) ابن الراوندي : هو أبو الحسين أحمد بن يحيي بن إسحاق ، من أهل مروالروذ ، وسكن بغداد ، وكان من متكلمي المعتزلة ثم فارقهم وصار ملحدا زنديقا (انظر معاهد التنصيص للعباسي ١ / ١٥٥ بتحقيقنا) وله كتاب في الرد على أهل الاعتزال سماه « فضيحة المعتزلة » وهو الذي ألف أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي كتابه « الانتصار » في الرد عليه ، وله مجالس ومناظرات مع جماعة من علماء الكلام ، وتوفي في سنة خمس وأربعين ومائتين برحبة مالك بن طوق التغلبي ، وقيل : ببغداد ، وتقدير عمره أربعون سنة ، ونسبته إلى راوند ، بفتح الراء والواو وبينهما ألف وسكون النون وبعدها دال مهملة . وهي قرية من قرى قاسان بنواحي أصبهان ، (وانظر الترجمة رقم ٣٤ في وفيات الأعيان ١/٧٨ بتحقيقنا)

وابن الراوندي هو صاحب البيتين المشهورين اللذين ينشدهما علماء المعاني :

كم عالم عالم أعيت مـــذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

قال العباسي في معاهد التنصيص : « وذكر أبو العباس الطبري أن ابن الراوندي كان لا يستقر على مذهب ولا يثبت على حال ، حتى إنه صنف لليهود كتاب البصيرة ردا على الإسلام لأربعمائة درهم أخذها فيما بلغني من يهود سامرا ، فلما قبض المال رام نقضها حتى أعطوه مائة درهم أخرى فأمسك عن النقض وحكى البلخي في كتاب محاسن خراسان أن ابن الراوندي هذا كان من المتكلمين ، ولم يكن في زمانه أحذق منه بالكلام ، ولا أعرف بدقيقه وجليله ، وكان في أول أمره حسن السيرة حميد المذهب كثير الحياء ، ثم انسلخ من هذا كله لأسباب عرضت له ، وكان علمه أكثر

بالأشياء ، على معنى أنه لم يزل عالما أن ستكون أشياء ، وكذلك القول عنده فى الأجسام والجواهر المخلوقات إن الله لم يزل عالما بأن ستكون الأجسام والجواهر المخلوقات ، وكان يقول : إن المعلومات معلوماتٌ لله قبل كونها [و] إن إثباتها معلوماتٍ لله قبل كونها رجوعٌ إلى أن الله يعلمها قبل كونها ، وإثباتُ المعلوم معلوما لزيدٍ قبل كونه رجوعٌ إلى علم زيد به قبل كونه ، وإن المقدورات مقدوراتٌ لله قبل كونها على سبيل ما حكينا عنه أنه قاله فى المعلومات ، وكذلك كل ما تعلق بغيره كالمأمور به إنما هو مأمور به لوجود الأمر ، والمنهى عنه لوجود النهى كان منهيّا عنه ، وكذلك المراد لوجود إرادته كان مراداً ، فهو مراد قبل كونه ، ويرجع فى ذلك إلى إثبات الإرادة قبل كونه ، وكذلك القول فى المأمور والمنهىّ وسائر ما يتعلق بغيره ، وكان يزعم أن الأشياء إنما هى أشياء إذا وجدت ، ومعنى أنها أشياء أنها موجودات ، وكذلك كل اسم لأشياء لا تتعلق بغيرها ، وهو رجوع إليها وخبر عنها ، فلا يجوز أن تسمى به قبل وجودها ولا فى حال عدمها .

(٥) وقال قائلون من البغداديين : نقول إن المعلومات معلوماتٌ قبل كونها ، وكذلك المقدورات مقدورات قبل كونها ، وكذلك الأشياء أشياء قبل كونها ، ومنعوا أن يقال : أعراض .

(٦) وقال « محمد بن عبد الوهاب الجبائى[1] » أقول : إن الله سبحانه لم يزل

من عقله ، قال : وقد حكى جماعة أنه تاب عند موته مما كان منه ، وأظهر الندم ، واعترف بأنه إنما صار إليه حمية وأنفة من جفاء أصحابه له ، وتنحيتهم إياه من مجالسهم » اهـ .

(١) قد ذكرنا كلمة عنه وعن ابنه أبى هاشم عبد السلام بن محمد الجبائى فيما مضى عن قريب .

عالمًا بالأشياء والجواهر والأعراض ، وكان يقول : إن الأشياء تعلم أشياء قبل كونها ، وتسمى أشياء قبل كونها ، وإن الجواهر تسمى جواهر قبل كونها ، وكذلك الحركات والسكون والألوان والطعوم والأرابيح والإرادات ، وكان يقول : إن الطاعة تسمى طاعة قبل كونها ، وكذلك المعصية تسمى معصية قبل كونها ، وكان يقسم الأسماء على وجوه ، فما سمى به الشيء لنفسه فواجب أن يسمى به قبل كونه كالقول سوادٌ إنما سمى سوادا لنفسه ، وكذلك البياض ، وكذلك الجوهر إنما سمى جوهرا لنفسه ، وما سمى به الشيء لأنه يمكن أن يُذكر ويُخبر عنه ، فهو مسمى بذلك قبل كونه ، كالقول شيء ، فإن أهل اللغة سموا بالقول شيء كلّ ما أمكنهم أن يذكروه ويخبروا عنه ، وما سمى به الشيء للتفرقة بينه وبين أجناس أخر ، كالقول لونٌ وما أشبه ذلك ، فهو مسمى بذلك قبل كونه، وما سمى به الشيء لعلة فوجدت العلة قبل وجوده فواجب أن يسمَّى بذلك قبل وجوده ، كالقول مأمورٌ به ، إنما قبل مأمور به لوجود الأمر به ، فواجبٌ أن يسمى مأموراً به فى حال وجود الأمر ، وإن كان غير موجود فى حال وجود الأمر ، وكذلك ما سمى به الشيء لوجود علة يجوز وجودها قبله ، وما سمى به الشيء لحدوثه ولأنه فعل ، فلا يجوز أن يسمى بذلك قبل أن يحدث ، كالقول مفعولٌ ومُحْدَثٌ ، وما سمى به الشيء لوجود علة فيه ، فلا يجوز أن يسمى به قبل وجود العلة فيه ، كالقول جسمٌ ، وكالقول متحركٌ ، وما أشبه ذلك ، وكان ينكر قول من قال الأشياء أشياء قبل كونها ، ويقول : هذه عبارة فاسدة لأن كونها هو وجودها ، ليس غيرها ، فإذا قال القائل : الأشياء أشياء قبل كونها، فكأنه قال : أشياء قبل أنفسها .

(٧) وقال قائلون : لم يزل الله يعلم عوالم وأجساما لم يخلقها ، وكذلك لم يزل يعلم أشياء وجواهر وأعراضا لم تكن ولا تكون ، ولا نقول : لم يزل يعلم مؤمنين وكافرين وفاعلين ، ولكن نقول : إن كل شيء يقدر الله أن يبتدئه بصفة

من الصفات فهو يعلمه بتلك الصفة إذا كانت تلك الصفة مقدورة له إذ كان لم يزل مقدورا له ، قالوا : ويستحيل أن يقال للانسان مؤمن فى حال كونه أو كافر، فلما استحال أن يوصف به فى حال كونه فستحيل أن يوصف به قبل كونه ، ولما كان الله سبحانه قد يبتدئه جسما طويلا قيل: جسمٌ طويلٌ مقدورٌ ، وهذا قول « الشحّام »[١] وقد ناقض هؤلاء لأن الجسم فى حال كونه موجودٌ مخلوق ، وهم لا يقولون إنه موجود مخلوق قبل كونه .

وقال قائلون[٢] : لم يزل الله يعلم أجساماً لم تسكن ولا تسكون ، ويعلم مؤمنين لم يكونوا وكافرين لم يخلقوا ، ومتحركين وساكنين مؤمنين وكافرين ، ومتحركين وساكنين فى الصفات قبل أن يخلقوا ، وقاسوا قولهم حتى قالوا : معذّبون بين أطباق النيران فى الصفات ، وإن المؤمنين مثابون ممدوحون منعّمون فى الجنان فى الصفات ، لا فى الوجود ، إذ كان الله قادرا أن يخلق من يطيعه فيثيبه ومن يعصيه فيعاقبه مقدورٌ معلومٌ ، وبلغنى عن « أنيب بن سهل الخراز » أنه كان يقول : مخلوقٌ فى الصفات قبل الوجود ، ويقول : موجودٌ فى الصفات .

قولهم فى معلومات الله

واختلفوا فى معلومات الله عز وجل ومقدوراته ، هل لها كل أو لا كُلّ لها ؟ على مقالتين :

(١) فقال « أبو الهذيل » : إن لمعلومات الله كلا وجميعاً ، ولما يقدر الله عليه كل وجميعٌ ، وإن أهل الجنة تنقطع حركاتهم ، يسكنون سكوناً دائما .

---

(١) الشحام : هو أبو يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام شيخ أبى على محمد بن عبد الوهاب الجبائى ، وقد تقدم لنا ذكره فى ثنايا الكلام عن تلميذه .

(٢) هذا القول زيادة عن المقالات السبع التى ذكر عدتها .

(٢) وقال أكثر أهل الإسلام : ليس لمعلومات الله ولا لما يقدر عليه كل ولا غاية .

قولهم فى أفعال الله

واختلفوا أيضاً ، هل لأفعال الله سبحانه آخر أم لا آخر لها ؟ على مقالتين :

(١) فقال « جهمُ بن صفوان[١] » : لمقدورات الله تعالى ومعلوماته غاية ونهاية ولأفعاله آخرٌ ، وإن الجنة والنار تفنيان ويفنى أهلهما حتى يكون الله سبحانه آخراً لا شيء معه كما كان أولا لا شيء معه .

(٢) وقال أهل الإسلام جميعاً : ليس للجنة والنار آخرٌ ، وإنهما لا تزالان باقيتين ، وكذلك أهل الجنة لا يزالون فى الجنة يتنعمون، وأهل النار لا يزالون فى النار يُعذبون ، وليس لذلك آخر ، ولا لمعلوماته ومقدوراته غاية ولا نهاية .

قولهم فى صفات الله الأزلية

واختلف الذين قالوا : لم يزل الله عالماً قادراً حياً من المعتزلة فيه ، أهو عالم قادر حيٌّ بنفسه أم بعلم وقدرة وحياة ؟ وما معنى القول عالم قادر حيٌّ ؟

(١) فقال أكثر المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وبعض الزيدية : إن الله عالم قادر حيٌّ بنفسه ، لا بعلم وقدرة وحياة ، وأطلقوا أن لله علماً بمعنى أنه عالم ، وله

---

(١) هو جهم بن صفوان الراسبى ، يكثر ذكره فى كتب التاريخ والفرق ، وقال الطبرى : إنه كان كاتبا للحارث بن سريج الذى خرج فى خراسان فى آخر دولة بنى أمية (انظره فى حوادث سنة ١٢٨ من الهجرة) وجهم من الجبرية الخالصة ، وقد ظهرت بدعته بترمذ ، وقتله سلم بن أحوز بمرو فى أواخر ملك بنى أمية ، ووافق المعتزلة فى نفى الصفات الأزلية ، وزاد عليهم بأشياء (انظر الانتصار ١٨٠ والملل والنحل للشهرستانى ١/١١٣) .

قدرة بمعنى أنه قادر ، ولم يطلقوا ذلك على الحياة ولم يقولوا : له حياة ، ولا قالوا سمع ولا بصر ، وإنما قالوا : قوة وعلم ، لأن الله سبحانه أطلق ذلك .

(٢) ومنهم من قال : له علم بمعنى معلوم ، وله قدرة بمعنى مقدور ، ولم يطلقوا غير ذلك .

(٣) وقال «أبو الهذيل»[1]: هو عالم بعلمٍ هو هو ، وهو قادر بقدرة هي هو ، وهو حي بحياة هي هو ، وكذلك قال في سمعه وبصره وقدمه وعزّته وعظمته وجلاله وكبريائه ، وفي سائر صفاته لذاته ، وكان يقول : إذا قلتُ إن الله عالمٌ ثبّتُ له علما هو الله ونفيت عن الله جهلا ودَلَلْتُ على معلوم كان أو يكون ، وإذا قلت قادرٌ نفيت عن الله عجزاً وأثبتُّ له قدرةً هي الله سبحانه ودللت على مقدور ، وإذا قلت لله حياةٌ أثبت [له] حياةً وهي الله ونفيت عن الله موتاً ، وكان يقول : لله وجهٌ هو هو ، فوجهه هو هو ، ونفسه هي هو ، ويتأول ماذكره الله سبحانه من اليد أنها نعمة ، ويتأول قول الله عز وجل (٢٠ : ٣٩) (ولتُصْنَعَ على عَيْني) أي بعلمي .

(٤) وقال «عبّاد»[2] هو عالم قادر حيٌّ ، ولا أثبتُ له علما ولا قدرة ولا حياة ولا أثبت سمعاً ولا أثبت بصرًا ، وأقول: هو عالم لا بعلم، وقادر لا بقدرة ، وحيٌّ لا بحياة ، وسميع لا بسمع ، وكذلك سائر ما يسمى به من الأسماء التي يسمى بها لا لفعله ولا لفعل غيره .

وكان ينكر قول من قال إنه عالم قادر حيٌّ لنفسه أو لذاته ، وينكر ذكر النفس وذكر الذات ، وينكر أن يقال : إن لله علما أو قدرة أو سمعاً أو بصراً أو حياة أوقِدَماً ، وكان يقول : قولي عالمٌ إثباتُ اسمٍ لله ، ومعه علم بمعلوم ،

(١) سبق التعريف به .

(٢) سبق التعريف به .

وقولى قادر إثبات اسم لله ومعه علم بمقدور ، وقولى حىٌّ إثبات اسم لله ، وكان ينـكر أن يقال : إن للبارىء وجهاً ويدين وعينين وجَنْباً[١] . وكان يقول : أقرأ القرآن وما قال الله من ذلك فيه ، ولا أُطلق ذلك بغير قراءة ، وينـكر أن يكون معنى القول فى البارى « إنه عالم » معنى القول فيه إنه قادر ، وأن يكون معنى القول فيه « إنه قادر » معنى القول إنه حىّ ، وكذلك صفات الله التى يوصف بها لا لفعله كالقول « سميع » ليس معناه أنه بصير ولا معناه عالمٌ .

(٥) وقال « ضِرار »[٢] معنى أن الله عالم أنه ليس بجاهل ، ومعنى أنه قادرٌ [أنه] ليس بعاجز ، ومعنى أنه حى أنه ليس بميت.

---

(١) يشير إلى قول الله عز وجل (٣٩ / ٥٦ أن تقول نفس : ياحسرتا على مافرطت فى جنب الله ، وإن كنت لمن الساخرين) .

(٢) ضرار ـ بكسر الضاد ـ هو ضرار بن عمرو الذى تنسب إليه فرقة من المجبرة تسمى « الضرارية » وقد ظهر ضرار هذا فى أيام واصل بن عطاء . وذكر ابن النديم فى الفهرس أن بشر بن المعتمر وضع كتابا فى الرد عليه سماه « الرد على ضرار » وروى ابن المرتضى عن ضرار أنه أنكر عذاب القبر ، ويذكر أبو الحسين الخياط فى الانتصار نقلا عن ابن الراوندى أن لضرار كتابا سماه « كتاب التحريش » يذكر فيه رواية كل فرقة لما هى عليه عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ويرد على هذا الكلام (انظره فى ص ١٣٦ وما بعدها) ويذكر أبو المظفر الإسفراييني أن ضرارا موافق لأهل السنة فى القول بخلق الأفعال ، وفى نفى التولد ، وأنه موافق لأهل القدر فى قولهم : إن الاستطاعة قبل الفعل ، لـكنه زاد عليهم بأن قال : يجب أن تـكون مع الفعل أيضاً ، وفارقهم أيضاً فى قولهم: إن الاستطاعة بعض من المطيع ، ووافق النجار فى قوله : إن الجسم أعراض مجتمعة ، وزاد على الجميع بأن قال : إن الله يرى بحاسة سادسة خلاف الحواس الخمس التى هى مستعملة للخلق فيما بينهم ، وكان يقول : إن لله ماهية يرى هو فى تلك الماهية ، وذكر بعد ذلك ما ذكره المؤلف ههنا من أن معنى حياة الله تعالى أنه ليس بميت ومعنى علمه أنه ليس بجاهل ومعنى قدرته أنه ليس بعاجز ،

(٦) وقال « النظام »[1] : معنى قولى عالمٌ إثبات ذاته ونفى الجهل عنه، ومعنى قولى قادرٌ إثبات ذاته ونفى العجز عنه ، ومعنى قولى حىٌّ إثبات ذاته ونفى الموت عنه ، وكذلك قوله فى سائر صفات الذات على هذا الترتيب .

ثم قال : وهذا الكلام منه يوجب أن يكون العرض حيا عالما قادرا لأنه ليس بميت ولا جاهل ولا عاجز (وانظر التبصير فى الدين ٦٣) ثم انظر بعد ذلك الفرق بين الفرق (١٢٩) واعتقادات فرق المسلمين (٦٩) والتنبيه لأبى الحسين الملطى (٤٣) .

(١) النظام : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار ، المعروف بالنظام ، وهو ابن أخت أبى الهذيل العلاف ، وعنه أخذ الاعتزال ، وهو شيخ أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ يعد من أذكياء المعتزلة وذوى النباهة فيهم ، يذكرون أنه ظهر فى سنة ٢٢٠ من الهجرة وقرر مذهب الفلاسفة فى القدر فتبعه خلق (النجوم الزاهرة ٢/٢٣٤) وهو من الطبقة السادسة عند ابن المرتضى ، وكان قد اطلع على كثير من كتب الفلاسفة ، ومال فى كلامه إلى الطبيعيين منهم والإلهيين ، فاستنبط من كلامهم مسائل وخلطها بكلام المعتزلة وانفرد بها عنهم ، وكان من صغره يتوقد ذكاء ويتدفق فصاحة ، يحكى أن أباه جاء به وهو صغير إلى الخليل بن أحمد ليعلمه ، فأراد الخليل أن يختبره ، وكان فى يد الخليل قدح زجاج ، فقال له : يا بنى ، صف لى هذه الزجاجة ، فقال : بمدح أم بذم ؟ فقال : بمدح ، فقال : تريك القذى ، ولا تقبل الأذى ، ولا تستر ماوراءها ، قال : فذمها ، قال : يسرع إليها الكسر ، ولا تقبل الجبر ، قال الخليل : فصف لى هذه النخلة — وأومأ إلى نخلة فى داره — فقال : بمدح أم بذم ؟ قال : بمدح ، فقال : حلو جناها ، باسق منتهاها ، ناضر أعلاها ؛ قال : فذمها ، قال : صعبة المرتقى ، بعيدة المجتنى ، محفوفة بالأذى ، فقال الخليل : يا بنى ، نحن إلى التعلم منك أحوج منك إلى التعلم منا ، ثم اشتغل على خاله أبى الهذيل العلاف بالكلام إلى أن برع ، ثم ناظر أبا الهذيل وظهر عليه مرارا ، وقد أداه ذكاؤه المتوقد ، وبيانه المتدفق ، واطلاعه الكثير ، إلى المذاهب التى استنكرت عليه واستبشعت منه ، وسبحان الذى يهدى من يشاء إلى سواء السبيل ! وقد توفى فيما بين سنة ٢٢١ وسنة ٢٣١ (وانظر الفرق بين الفرق ٧٩ والتبصير ٤٣ والانتصار ١٨٢ واعتقادات فرق المسلمين ٤١ والتنبيه ٤٣ و ٤٤ ثم انظر دائرة المعارف للبستانى ١ / ٢٦٨) .

وكان يقول : إن الصفات للذات إنما اختلفت لاختلاف ما يُنْفَى عنه من العجز والموت ، وسائر المتضادّات من العمى والصَّمَمِ ، وغير ذلك ، لا لاختلاف ذلك فى نفسه .

وقال غيره من المعتزلة : إنما اختلفت الأسماء والصفات لاختلاف المعلوم والمقدور ، لا لاختلاف فيه .

وكان يقول : ذكر الله سبحانه الوجه على التوسع ، لا لأن له وجهاً فى الحقيقة ، وإنما معنى (٥٥ : ٢٧) (ويبقى وجه ربك) ويبقى ربك ، ومعنى اليد : النعمة .

وقال آخرون من المعتزلة : إنما اختلفت الأسماء والصفات لاختلاف الفوائد التى تقع عندها ، وذلك أنا إذا قلنا « إن الله عالم » أفدناك علماً به ، وبأنه خلاف مالا يجوز أن يعلم ، وأفدناك إكذابَ مَنْ زعم أنه جاهل ، ودللنا[ك] على أن له معلوماتٍ ، هذا معنى قولنا « إن الله عالم » ، فإذا قلنا « إن الله قادر » أفدناك علماً بأنه خلاف ما لا يجوز أن يقدر ، وإكذابَ من زعم أنه عاجز ، ودللناك على أن له مقدوراتٍ ، وإذا قلنا « إنه حىٌّ » أفدناك علماً بأنه بخلاف ما لايجوز أن يكون حياً ، وأكذبنا مَنْ زعم أنه ميت ، وهذا معنى القول إنه حى ، وهذا قول « الجُبَّائى »[1] قاله لى .

(٧) وقالى «أبو الحسين الصالحى»: معنى قولى «إن الله عالم لا كالعلماء ، قادر لا كالقادرين ، حى لا كالأحياء » أنه شىء لا كالأشياء ، وكذلك كان قوله فى سائر صفات النفس .

وكان إذا قيل له : أفتقول : إن معنى أنه عالم لا كالعلماء معنى أنه قادر

---

(١) سبق التعريف به .

لا كالقادرين ؟ قال : نعم ، ومعنى ذلك أنه شيء لا كالأشياء ، وكذلك قوله في سائر صفات النفس .

وكان يقول : إن معنى شيء لا كالأشياء معنى عالم لا كالعلماء .

(٨) وحُكي عن « معمر »[1] أنه كان يقول : إن الباري عالم بعلم ، وإن علمه كان علما له لمعنى ، والمعنى كان لمعنى ، لا إلى غاية ، وكذلك كان قوله في سائر الصفات ، أخبرني بذلك « أبو عمر الفراتي » عن « محمد بن عيسى السيرافي » أن « معمرا » كان يقوله .

(٩) وقال قائلون من البغداديين : ليس معنى أن الباري عالم معنى قادر ، ولا معنى حيّ ، ولكن معنى أن الباري حي معنى أنه قادر ، ومعنى أنه سميع معنى أنه عالم بالمسموعات ، ومعنى أنه بصير [معنى أنه] عالم بالمبصرات ، وليس معنى قديم عند هؤلاء معنى حي ولا معنى عالم قادر ، وكذلك ليس معنى القول في الباري إنه قديم معنى أنه عالم ، ولا معنى أنه حي قادر .

وهذا شرح قول « عبد الله بن كلاب »

في الأسماء والصفات

قال « عبد الله بن كُلّاب »[2] : لم يزل الله عالما حياً سميعاً بصيراً عزيزا عظيما جليلا متكبّرًا جبارا كريمًا جواداً واحداً صَمَدًا فرداً باقياً أوّلاً ربّا إلٰها مريداً كارها ، راضياً عمن يعلم أنه يموت مؤمناً وإن كان أكثر عمره كافرا ،

---

(١) معمر : هو معمر بن عباد السلمي ، وكنيته أبو عمرو ، عاش في أيام أمير المؤمنين هارون الرشيد ، وذكره ابن المرتضى في الطبقة السادسة نظرطه في سلك النظام وأبي الهذيل وأضرابهما ، ولم يحددوا عام وفاته .

(٢) سبق التعريف به .

ساخطاً على من يعلم أنه يموت كافراً وإن كان أكثر عمره مؤمناً ، محباً مبغضاً موالياً معادياً قائلا متكلما رحماناً ، بعلم وقدرة وحياة وسمع وبصر وعزة وعظمة وجلال وكبرياء وجود وكرم وبقاء ، وإرادة وكراهة ورضًى وسخط وحب وبغض وموالاة ومعاداة وقول وكلام ورحمة ، وأنه قديم لم يزل بأسمائه وصفاته .

وكان يقول : معنى أن الله عالم أن له علماً ، ومعنى أنه قادر أن له قدرةً ، ولمعنى أنه حي أن له حياةً ، وكذلك القول فى سائر أسمائه وصفاته .

وكان يقول : إن أسماء الله وصفاته لذاته ، لا هى الله ولا هى غيره ، وإنها قائمة بالله ، ولا يجوز أن تقوم بالصفات صفات .

وكان يقول : إن وجه الله لا هو الله ولا هو غيره ، وهو صفة له ، وكذلك يداه وعينه وبصره صفات له ، لا هى هو ولا غيره ، وإن ذاته هى هو ، ونفسه هى هو ، وإنه موجود لا بوجود ، وشيء لا بمعنًى له كان شيئاً .

وكان يزعم أن صفات البارىء لا تتغاير ، وأن العلم لا هو القدرة ولا غيرها، وكذلك كل صفة من صفات الذات ، لا هى الصفة الأخرى ولا غيرها .

* * *

واختلف أصحاب « عبد الله بن كلاب » فى القول بأن الله قديم بقــــدم أم لا بقدم ؟ على مقالتين :

(١) فمنهم من زعم أن الله قديم لا بقِدَم .

(٢) ومنهم من زعم أنه قديم بقِدَم .

* * *

واختلفوا : هل يطلق فى الصفات أنها لا هى الموصوف ولا غيره أم لا يطلق ذلك ؟

(١) فقال قائلون : ليست الصفات هي الموصوف ولا غيره .

(٢) وقال قائلون : لا يقال للصفات هي الموصوف ولا يقال هي غيره ، وامتنعوا من أن يقولوا : إن الصفات لا هي الموصوف ولا هي غيره .

* * *

واختلف مَنْ يثبت الصفات ولم يقل هي البارىء ولم يقل هي غيره ، هل الصفات تتغاير ؟ وهل كل صفة منها هي غير الصفة الأخرى أم ليست غيرها ؟ على ثلاث مقالات :

(١) فقال بعضهم: الصفات تتغاير، وهي أغيارٌ، وليس هي مع ذلك غير البارىء

(٢) وقال قائلون : كل صفة لا هي البارىء ولا هي غيره .

(٣) وقال قائلون : كل صفة لا يقال هي الأخرى ، ولا يقال هي غيرها ، ولم يقولوا لا هي الأخرى ولا غيرها .

* * *

واختلف المثبتون لعلم البارىء سبحانه ووجهه ، أهو هو أم ليس هو ؟ على مقالتين :

(١) فقال « سليمان بن جرير » : وجه الله هو الله ، وعلمه ليس هو .

(٢) وقال بعضهم : وجه الله صفة لا يقال هي هو ولا يقال غيره ، وامتنعوا أن يقولوا لا هي هو ولا غيره .

* * *

واختلفوا في صفات البارىء سبحانه ، هل يقال : إنها أشياء أولا يقال إنها أشياء ؟ على ثلاث مقالات :

(١) فقال « سليمان بن جرير »[1]: علم الباريء شيء ، وقدرته شيء ، وحياته ، ولا أقول : صفاته أشياء .

(٢) وقال بعض أصحاب الصفات : صفات الباريء أشياء .

(٣) وقال بعضهم: لا أقول العلم شيء ، ولا أقول الصفات أشياء ، لأنى إذا قلت « الباريء شيء بصفاته » استغنيت عن أن أقول صفاته أشياء .

* * *

واختلف أصحاب الصفات من صفات الباريء ، هل هى قديمة أو محدثة ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : إن صفات الباريء قديمة .

(٢) وقال قائلون : «إذا قلنا إن الباريء قديم بصفاته» استغنينا عن أن نقول: إن الصفات قديمة ، وقالوا : لا يقال إن الصفات قديمة ، ولا يقال إنها محدثة .

* * *

واختلفوا فى اسم الباريء جل وعز ، هل هو الباريء أم غيره ؟ على أربع مقالات :

(١) فقال قائلون: أسماؤه هى هو ، وإلى هذا القول يذهب أكثر أصحاب الحديث

(٢) وقال قائلون من أصحاب «ابن كُلاّب»: إن أسماء الباريء لا هى الباريء ولا غيره .

(٣) وقال قائلون من أصحابه : أسماء الباريء لا يقال هى الباريء ، ولا يقال هى غيره ، وامتنعوا من أن يقولوا : لا هى الباريء ولا غيره .

---

(١) سليمان بن جرير : رئيس فرقة تنسب إليه ، وهى « السليمانية » وهى فرقة من فرق الزيدية (انظر الفرق بين الفرق ٢٤ و ١٤٨ واعتقادات فرق المسلمين ٥٢ والتبصير ١٧ ثم انظر ما مضى من كتابنا هذا) .

(٤) وقال قائلون : أسماء البارىء هى غيره ، وكذلك صفاته ، وهذا قول المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية .

* * *

واختلف الذين لم يقولوا الأسماء والصفات هى البارىء فى الأسماء والصفات ، ما هى ؟ على مقالتين :

(١) فقالت المعتزلة والخوارج : الأسماء والصفات هى الأقوال ، وهى قولنا : الله عالم ، الله قادر ، وما أشبه ذلك .

(٢) وقال عبد الله بن كُلاَّب : أسماء الله هى صفاته ، وهى العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر وسائر صفاته .

* * *

واختلف الناس فى القول إن الله لم يزل سميعًا بصيراً ، على أربع مقالات :

(١) فحكى «جعفر بن حرب» عن «أبى الهذيل» أنه قال : لا أقول إن الله لم يزل سميعاً بصيراً ، لا (؟) على أن يسمع ويبصر ، لأن ذلك يقتضى وجود المسموع والمبصر ، وأظن الحاكى هذا عن «أبى الهذيل» كان غالطاً .

(٢) وقال «عباد بن سليمان» : لا أقول إن البارىء لم يزل سميعاً بصيراً ، لأن ذلك يقتضى وجود المسموع والمبصر (!) لأن قولى «إن الله سميع» إثبات اسم لله و [معه] علم بمسموع ، والقول بصير إثبات اسم لله ومعه علم بمبصر ، وكان يقول : السميع لم يزل وسميع لم يزل ، قال ولا أقول : لم يزل السميع ولا أقول لم يزل سميعاً .

(٣) وقال «النظام» وأكثر المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية و «عبد الله بن كلاب» وأصحابه : إن الله لم يزل سميعاً بصيراً .

(٤) ومن ثبت من المعتزلة علم البارىء هو البارىء وأن معنى قولى عالم إثبات علم (!) هو الله وأنفى عن الله جهلا ، فكذلك يقول فى سمعه وبصره ، وأن معنى قولى سميع أنى أثبتُ سمعاً هو الله وأنفى عن الله الصَّمَّ ، وأن معنى قولى بصير [أنى أثبت بصراً] هو الله ، وأنفى عن الله العمى .

ومن قال إن البارىء عالم بنفسه فكذلك يقول سميع بصير لا بسمع وبصر

و [من قال] إن القول عالم إثبات اسم لله ومعه علم بمعلوم ، فكذلك يقول: قولى سميع إثبات اسم لله ومعه علم بمسموع ، وقولى بصير إثبات أسم لله ومعه علم بمُبصر .

ومن قال : معنى عالم إثبات ذات البارىء ، ونفى الجهل عنها ، فكذلك يقول : معنى سميع بصير إثبات ذات البارىء ، ونفى الصم والعمى عنها .

ومن قال : معنى عالم أنه ليس بجاهل ، فكذلك يقول : معنى سميع بصير أنه ليس أصَمّ ولا أعمى .

ومن قال : اختلف القول عالم وقادر لاختلاف ما نفينا عن الله من الجهل والعجز ، فكذلك يقول : اختلف القول سميع وبصير لاختلاف ما نفينا عن الله من الصمم والعمى .

ومن قال : اختلف القول عالم قادر لاختلاف المعلوم والمقدور ، لا لاختلاف القول به (!) فكذلك يقول : اختلف القول سميع بصير لاختلاف المسموع والمبصر ، أو لاختلاف الفوائد التى تقع عند قولنا سميع بصير .

* * *

واختلف الذين قالوا إن الله لم يزل سميعاً بصيراً ، هل يقال : لم يزل سامعاً مبصراً أم لا يقال ذلك ؟ على مقالتين :

(١) فقال «الإسكافى»[(١)] والبغداديون من المعتزلة : إن الله لم يزل سميعاً بصيراً سامعاً مبصراً يسمع الأصوات والكلام ، ومعنى ذلك أنه يعلم الأصوات والكلام وأن ذلك لا يخفى عليه ، لأن معنى سميع وبصير عنده وعند مَنْ وافقه أنه لا تخفى عليه المسموعات والمبصرات .

(٢) وقال « الجُبّائى »[(٢)] : لم يزل الله سميعاً بصيراً ، وامتنع من أن يكون لم يزل سامعاً مبصراً ، ومن أن يكون لم يزل يسمع ، لأن سامعاً مبصراً يقتضى إلى مسموع ومبصر ، فلما لم يجز أن تكون المسموعات والمبصرات لم تزل موجودات لم يجز أن يكون لم يزل سامعاً مبصراً ، وسميع بصير لا يقتضى زَعَمَ إلى مسموع ومبصر لأنه يقال للنائم سميع بصير وإن لم يكن بحضرته مايسمعه ويبصره وَلا يقال للنائم إنه سامع مبصر

وكان يقول : معنى قولى إن الله سميع إثبات لله ، وأنه بخلاف مالا يجوز أن يسمع ، ودلالة على أن المسموعات إذا كانت سمعها ، وإكذاب لمن زعم أنه أصم .

وكان يقول : القول فى الله إنه بصير على وجهين : يقال : بصير بمعنى عليم كما يقال رجل بصير بصناعته أى عالم بها ، وبصير بمعنى أنّا نثبت ذاته ونوجب أنه بخلاف ما لا يجوز أن يبصر ، وندل على أن المبصرات إذا كانت أبصرها ، ونكذب من زعم أنه أعمى .

* * *

---

(١) سبق التعريف به .

(٢) سبق التعريف به .

واختلف الناس فى معنى القول فى الله سبحانه إنه حىٌّ ، هل هو معنى أنه قادر أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقالت المعتزلة من البصريين وأكثر الناس : ليس معنى القول إن الله حى معنى القول إن الله قادر .

(٢) وقالت طوائف من معتزلة البغداديين منهم « الإسكافى » وغيره : معنى القول فيه [أنه حى] أنه قادر .

* * *

واختلف الذين قالوا لم يزل الله غنياً عزيزاً عظيما جليلا كبيراً سيدا مالكا قاهراً عالياً ، فى القول إن الله غنى عزيز عظيم جليل كبير سيد مالك رب قاهر عال ، هل قيل ذلك لعزة وعظمة وجلال وكبرياء وسؤدد وملك وربوبية وقهر وعلو أم لم يقل ذلك ؟ على خمس مقالات :

(١) فقالت المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية : إن الله غنى عزيز عظيم جليل كبير سيد جبار مبصر رب مالك قاهر عالٍ ، لا لعزة وعظمة وجلال وكبرياء وسؤدد وربوبية وقهر ، وكذلك قالوا فى القول إنه واحد فرد موجود باقٍ رفيع : إنه لم يوصف بذلك لالهية وبقاء ووحدانية ووجود ، وكذلك سائر الصفات التى ليست صفاته (!) ولم يوصف بها لمعان .

(٢) وأما « أبو الهذيل » من المعتزلة فإنه أثبت العزة والعظمة والجلال والكبرياء وكذلك فى سائر الصفات التى يوصف بها لنفسه ، وقال : هى البارىء كما قال فى العلم والقدرة ، فإذا قيل له : العلم هو القدرة ؟ قال : خطأ أن يقال هو القدرة ، وخطأ أن يقال هو غير القدرة ، وهذا نحو ما أنكر من قول « عبد الله بن كُلاَّب » .

(٣) وأما « النظّام » فإنه رجع من إثباته أن البارىء عزيز إلى إثبات ذاته

ونفى الذلة عنه ، وكذلك قوله فى سائر ما يوصف به البارىء لذاته على هذا الترتيب .

(٤) وأما « عباد » فكان إذا سئل عن القول عزيز قال : إثبات اسم لله ، ولم يقل أكثر من هذا ، وكذلك جوابه فى عظيم مالك سيد .

(٥) وقال « ابن كلاب » ما حكيناه عنه قبل هذا الموضع .

واختلف عنه فى الالهية فمن أصحابه من يثبت الالهية معنى ، ومنهم من لا يثبتها معنى .

* * *

واختلفوا فى القول « إن الله كريم » هل هو من صفاته لنفسه أم لا ؟ على أربع مقالات :

(١) فقال « عيسى الصوفى » فى الوصف لله بأنه كريم : إنه من صفات الفعل ، والكرم هو الجود ، وكان إذا قيل له : أفتقول إنه لم يزل غير كريم ! امتنع من ذلك ، وكذلك كان يقول فى الإحسان : إنه من صفات الفعل ، ويمتنع من القول إنه [لم يزل] غير محسن ، وكذلك جوابه فى العدل والحلم .

(٢) وقال « الإسكافى » : الوصف [لله] بأنه كريم يحتمل وجهين ، أحدهما صفة [فعل] إذا كان الكرم بمعنى الجود ، والآخر صفة نفس إذا أريد به الرفيع العالى على الأشياء لنفسه .

(٣) وقال « محمد بن عبد الوهاب الجبائى » : الوصف لله بأنه كريم على وجهين : فالوصف له بأنه كريم بمعنى عزيز من صفات الله لنفسه ، والوصف له بأنه كريم بمعنى أنه جوّاد مُعْطٍ من صفات الفعل .

(٤) وقال « ابن كلاب » : الوصف لله بأنه كريم ليس من صفات الفعل .

* * *

واختلفوا فى صفات الفعل عندهم من الإحسان والعدل وما أشبه ذلك ، هل يقال : لم يزل الله غير محسن إذ كان للإحسان فاعلا ، غير عادل إذ كان للعدل فاعلا ؟ على مقالتين :

(١) فمنهم من كان إذا قيل له: إذا قلت إن الإحسان فعل وقلت إن العدل فعل فقل إن الله لم يزل غير محسن ولا عادل ، قال : نقول إنه لم يزل غير محسن ولا مسىء ، وغير عادل ولا جائر ، حتى يزول الإبهام ، ولم يزل غير صادق ولا كاذب وهو قول « الجبائى » .

(٢) وكان « عباد » إذا قيل له : أتقول إن الله لم يزل محسناً عادلا ؟ قال : لا أقول ذلك ، فإن قيل له : فلم يزل غير محسن ولا عادل ؟ قال : لا أقول ذلك، وكذلك إذا قيل له : لم يزل خالقاً ؟ أنكر ذلك ، وإذا قيل له : لم يزل غير خالق ؟ أنكر ذلك .

وجميع المعتزلة لا ينكر أن يكون الله لم يزل غير خالق ولا رازق ولا فاعل ، وكذلك كل ما ليس فى نعته إبهام من صفات الفعل ، لا يمتنعون منه ، كالقول محيي مميت باعث وارث ، وما أشبه ذلك .

* * *

واختلف المتكلمون فى معنى القول فى الله إنه قديم :

[فقال بعضهم : معنى القول إن الله قديم] أنه لم يزل كائناً لا إلى أول ، وأنه المتقدم لجميع المحدَثاتِ لا إلى غاية .

وقال « عبّاد بن سليمان » معنى قولنا فى الله إنه قديم أنه لم يزل [ومعنى لم يزل] هو أنه قديم ، وأنكر « عبّاد » القول بأنّ الله كائن متقدم للمحدَثاتِ ، وقال : لا يجوز أن يقال ذلك .

وقال بعض البغداديين : معنى قديم أنه إله .

وقال « عبد الله بن كُلاّب »[1] : معنى قديم أن له قِدَماً .

وقال « أبو الهذيل »[2] : معنى أن الله قديم إثباتُ قدمٍ لله هو الله .

وحُكِيَ عن « مُعَمّرٍ »[3] أنه قال : لا أقول إن البارىء قديم إلا إذا حدث المُحْدَثُ .

وحكى عن بعض المتقدمين أنه قال : لا أقول إن البارىء قديم على وجه من الوجوه .

* * *

واختلف المتكلمون ، هل يسمى البارىء شيئاً أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال « جهم »[4] وبعض الزيدية : إن البارىء لا يقال إنه شيء ؛ لأن الشيء هو المخلوق الذى له مِثْلٌ .

(٢) وقال المسلمون كلهم : إن البارىء شيء لا كالأشياء .

* * *

واختلفت المعتزلة فى القول إن الله غير الأشياء على أربع مقالات :

(١) فقال قائلون : إن البارىء غير الأشياء ، وزعموا أن معنى القول فى الله إنه شيء أنه غير الأشياء بنفسه ، ولا يقال إنه غيرها لغيرية ، والقائل بهذا القول « عبّاد بن سليمان » .

(٢)وقال قائلون : البارىء غير الأشياء ، والأشياء غيره ، فهو غير الأشياء لنفسه وأنفسها ، والقائل بهذا القول « الجبائى »[5] .

(١-٥) تقدم التعريف بهؤلاء جميعا .

(٣) وقال قائلون : إن البارىء غير الأشياء لغيريّة ، لا لنفسه ، وزعم صاحب هذا القول أن الغيريّة صفة للبارىء ، لاهى البارىء ولا هى غيره ، والقائل بهذا القول هو « الحلقانى » ، وكان يزعم أن الجواهر تتغاير بغيريّة يجوز ارتفاعها فلا تتغاير ، وأن الأعراض لا تتغاير ، وكان يقول فى صفات الإنسان : إنها ليست هى الإنسان ولا هى غيره ، كما يقول ذلك فى صفات البارىء .

(٤) وقال قائلون : البارىء غير الأشياء إنما معناه أنه ليس هو الأشياء .

* * *

واختلفوا فى معنى القول « إن الله جوَاد » وهل الوصف له بذلك من صفات النفس أو من صفات الفعل ؟ على ثلاث مقالات :

(١) فقال قائلون — وهم المعتزلة وطوائف من غيرهم — : إن الوصف لله بالجود من صفات الفعل ، وإن الله فاعل لجوده ، وقد كان غير فاعل له .

(٢) وقال «الحسين بن محمد النجار» : الله تعالى لم يزل جواداً بنَفْىِ البخل عنه ، ولم يُثبت لله جوداً كان به جواداً .

(٣) وقال «عبد الله بن كُلاّب» : لم يزل الله جواداً ، وأثبت الجود صفةً لله ، لا هى هو ولا هى غيره .

* * *

واختلف المتكلمون أن يكون (؟) علم الله على شرطٍ ، على مقالتين :

(١) فقال كثير من المتكلمين من معتزلة البصريين والبغداديين إلا « هشاماً » و « عبّاداً » : إن الله يعلم أنه يعذب الكافر إن لم يَتُب من كفره وأنه لا يعذبه إن تاب من كفره ومات تائباً غير مُتجانِفٍ لإثم[1]

---

(١) أخذ هذه الكلمة من قوله تعالى (٥/٣ فمن اضطر فى مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم) .

(٢) وقال «هشام الفُوَطِي» و «عبّاد» : لا يجوز ذلك ، لما فيه من الشرط، والله عز وجل لا يجوز أن يوصف بأنه يعلم على شرط ويخبر على شرط .

وجوّز مخالفوهم [أن يوصف الله بأنه يخبر] على شرط، والشرط في المُخْبَر عنه ، ويعلم على شرط ، والشرط في المعلوم .

* * *

واختلفوا فى القول إن الله عالم حىّ قادر سميع بصير ، وهل يقال ذلك فى الله على الحقيقة أم لا ؟ وهل يقال ذلك فى الإنسان فى الحقيقة أم لا ؟ على ست مقالات :

(١) فقال أكثر المعتزلة : إن الله عالم قادر سميع بصير فى الحقيقة ، ولم يمتنعوا أن يقولوا : إنه موصوف بهذه الصفات فى حقيقة القياس .

(٢) وقال «عبّاد» : لا أقول إن الله عالم فى حقيقة القياس ؛ لأنى لو قلت إنه عالم فى حقيقة القياس لكان لا عالم إلا هو ، وكذلك قوله فى قادر حىّ سميع بصير ، وكان يقول : القديم لم يزل فى حقيقة القياس ؛ لأن القياس ينعكس ؛ لأن القديم لم يزل ، ومن لم يزل فقديم ، فلو كان البارىء عالماً فى حقيقة القياس لكان لا عالم إلا هو .

(٣) وحكى عن بعض الفلاسفة أنه لا يشرك بين البارىء وغيره فى هذه الأسماء ، ولا يُسَمّى البارىء عالماً ، ولا يسمّيه قادراً ولا حيّاً ولا سميعاً ولا بصيراً ، ويقول : إنه لم يزل .

(٤) وقال بعض أهل زماننا ، وهو رجل يعرف «بابن الإيادى» : إن البارىء عالم قادر حىّ سميع بصير فى المجاز ، والإنسان عالم قادر حىّ سميع بصير فى الحقيقة ، وكذلك فى سائر الصفات .

(٥) وقال «الناشىء» : البارىء عالم قادر حىّ سميع بصير قديم عزيز عظيم جليل كبير فاعل فى الحقيقة ، والإنسان عالم قادر حىّ سميع بصير فاعل فى المجاز ،

وكان يقول : إن البارىء شىء موجود فى الحقيقة ، والإنسان شىء موجود فى المجاز ، وكان يزعم أن البارىء غير الأشياء ، والأشياء غيره فى الحقيقة ، ويزعم أن النبى صلى الله عليه وسلم صادق فى الحقيقة فاعل فى المجاز ، وكان يقول : إن الاسم إذا وقع على المُسَمَّيْن ، فلا يخلو أن يكون وقَعَ عليهما لاشتباههما كقولنا : جوهرٌ وجوهرٌ وماء وماء ، أو لاشتباه ما احتملته ذاتاهما من المعنى كقولنا : متحركٌ ومتحركٌ وأسودٌ وأسودٌ ، أو لمضاف أضيفا [إليه] وميزا منه لولاه ما كانا كذلك نحو محسوس ومحسوس ومحدث [ومحدث] ، أو لأنه فى أحدهما بالمجاز وفى الآخر بالحقيقة كقولنا للصندل المجتلب من معدنه صندل وكتسميتنا للإنسان بهذا الاسم ، فإذا قلنا « إن البارىء عالم قادر حىّ سميع بصير » فلا يجوز أن تكون وقعت هذه الأسماء عليه لمشابهته لغيره ، ولا يجوز أن تكون وقعت عليه لمان قامت بذاته ، ولا يجوز أن تكون وقعت عليه لمضاف أضيف البارىء إليه ؛ لأنه لم يزل عالماً قادراً حيا سميعاً بصيراً قبل كون الأشياء ؛ فلم يبق إلا أن الأسماء وقعت عليه وهى فيه بالحقيقة وفى الإنسان بالمجاز .

وكان لا يستدل بالأفعال الحكمية على أن البارىء عالم قادر حىّ سميع بصير لأن الإنسان قد تظهر منه الأفعال الحكمية وليس بعالم قادر حىّ سميع بصير فى الحقيقة .

(٦) وقال أكثر أهل الكلام : إن البارىء عالم قادر حى سميع بصير فى الحقيقة ، والإنسان أيضاً يُسَمَّى بهذه الأسماء فى الحقيقة .

القول فى البارىء إنه متكلم[1]

اختلفت المعتزلة فى ذلك ، فمنهم من أثبت البارىء متكلما ، ومنهم من امتنع أن

(١) هذه الترجمة أخص مما ذكر تحتها .

يثبت الباريء متكلما وقال : لو ثبتُّه متكلما لثبّتُّه متفضِّلاً ، والقائل بهذا « الإسكافي » و « عبّاد بن سليمان » .

* * *

وأنكرت المعتزلة بأسرها أن يكون الله سبحانه لم يزل مريدا للمعاصي ، وأنكروا جميعا أن يكون الله لم يزل مريدا لطاعته .

وأنكرت المعتزلة بأسرها أن يكون الله لم يزل متكلما راضيا ساخطا محبا مبغضا منعما رحيما مواليا معاديا جوادا حليما عادلا محسنا صادقا خالقا رازقا بارئا مصورا مُحْييا مميتا آمرا ناهيا مادحا ذاما .

وزعموا بأجمعهم أن ذلك أجمع من صفات الله التي يوصف بها لفعله ، وزعموا أن ما يوصف به الباريء لنفسه كالقول قادر حيّ وما أشبه ذلك لم يَجُزْ أن يوصف بضدِّه ، ولا بالقدرة على ضده ؛ لأنه لما وصف بأنه عالم لم يَجُزْ أن يوصف بأنه جاهل ولا بالقدرة على أن يَجْهل ، وما وُصف الباريء بضده أو بالقدرة على ضده فهو من صفات الأفعال ، وذلك أنه لما وصف بالإرادة وصف بضدها من الكراهية .

وزعموا أنه لما وصف بالبغض وصف بضده من الحب ، ولما وصف بالعدل وصف بالقدرة على ضده من الجور .

قول المعتزله في صفات الأفعال

واختلفت المعتزلة في صفات الأفعال كالقول خالق رازق محسن جواد وما أشبه ذلك ، هل يقال : إن الباريء لم يزل غير خالق ولا رازق ولا جواد أم لا ؟ على ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أنه لا يقال : إن البارىء لم يزل خالقا ، ولا يقال : لم يزل غير خالق ، ولا يقال : لم يزل رازقا ، ولا يقال : لم يزل غير رازق ، وكذلك قولهم فى سائر صفات الأفعال ، والقائل بهذا « عباد ابن سليمان » .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أن البارىء لم يزل غير خالق ولا رازق ، فإذا قيل لهم : فلم يزل غير عادل ؟ قالوا : لم يزل غير عادل ولا جائر ، ولم يزل غير محسن ولا مسىء ، ولم يزل غير صادق ولا كاذب ، قالوا : لأنا إذا قلنا لم يزل غير صادق وسكتنا أوهمنا أنه كاذب ، وكذلك إذا قلنا : لم يزل غير حليم وسكتنا أوهم أنه سفيه ، ولكن نقيد فيما يقع عنده الإيهام ، فنقول : لم يزل لا حليما ولا سفيها ، فأمّا مالا يقع عنده الإيهام كالقول خالق رازق فإنّا نقول : لم يزل غير خالق ولا رازق ، والقائل بهذا « الجُبّائى » .

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أن البارىء عز وجل لم يزل غير خالق ولا رازق ، ولا يقولون : لم يزل غير عادل ولا محسن ولا جواد ولا صادق ولا حليم ، لا على تقييد ولا على إطلاق ؛ لما فى ذلك ـ زعموا ـ من الإيهام ، وهذا قول معتزلة البغداديين وطوائف من معتزلة البصريين .

* * *

قول المعتزلة فى صفات الذات

واختلفت المعتزلة ، هل يقال : لله علم وقدرة أم لا ؟ وهم أربع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أنّا نقول : للبارىء علم ونرجع إلى أنه عالم ، ونقول : لهُ قدرةٌ ، ونرجع إلى أنه قادر ؛ لأن الله سبحانه أطلق العلم فقال :

(٦ : ١٦٦) (أنزله بعلمه) وأطلق القدرة فقال : (٤١ : ١٥) (أو لم يروا أن الله الذى خلقهم هو أشد منهم قوة) ولم يطلقوا هذا فى شىء من صفات الذات، ولم يقولوا حياةٌ بمعنى حىّ ولا سمعٌ بمعنى سميع ، وإنما أطلقوا ذلك فى العلم والقدرة من صفات الذات فقط ، والقائل بهذا « النظّام » وأكثر معتزلة البصريين ، وأكثر معتزلة البغداديين .

(٢) والفرقة الثانية منهم يقولون : لله علم بمعنى معلوم ، وله قدرة بمعنى مقدور ، وذلك أن الله قال : (٢:٢٥٥) (ولا يحيطون بشىء من علمه) أراد : من معلومه ، والمسلمون إذا رأوا المطر قالوا « هذه قُدْرَةُ الله » أى مَقْدُوره ، ولم يقولوا ذلك فى شىء من صفات الذات إلا فى العلم والقدرة .

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أن لله علماً هوهو ، وقدرةً هى هو ، وحياةً هى هو ، وسمعا هوهو ، وكذلك قالوا فى سائر صفات الذات ، والقائل بهذا القول « أبو الهذَيل » وأصحابه .

(٤) والفرقة الرابعة منهم يزعمون أنه لا يقال لله علم ، ولا يقال قدرة ، ولا يقال سمع ولا بصر ، ولا يقال لا علم له و [لا] لا قدرة له ، وكذلك قالوا فى سائر صفات الذات ، والقائل بهذه المقالة « العَبّادية » أصحاب « عَبّاد ابن سليمان » .

* * *

قول المعتزلة فى « وجه الله »

واختلفوا ، هل يقال : لله وجه أم لا ؟ وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن لله وجها هوهو ، والقائل بهذا القول « أبو الهذَيل » .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أنّا نقول وجهٌ توسّعاً ، ونرجع إلى إثبات الله ؛ لأنّا نُثبت وجها هوهو ، وذلكَ أن العرب تقيم الوجه مقام الشىء ، فيقول

القائل : لولا وجهك لم أفعل ، أى لولا أنت لم أفعل ، وهذا قول : « النّظام » وأ كثر معتزلة البصريين ، وقول معتزلة البغداديين .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ينكرون ذكر الوجه أن يقولوا لله وجه ، فإذا قيل لهم : أليس قد قال الله سبحانه : (٢٨ : ٨٨) (كل شيء هالك إلا وجهه)؟ قالوا : نحن نقرأ القرآن ، فأما أن نقول من غير أن نقرأ القرآن إن الله وجها فلا نقول ذلك ، والقائلون بهذه المقالة « العبّادية » أصحاب « عبّاد » .

* * *

القول فى أن الله مريد

اختلفت المعتزلة فى ذلك على خمسة أقاويل :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « أبى الهُذَيل » .

يزعمون أن إرادة الله غير مراده وغير أمره ، وأن إرادته لمفعولاته ليست بمخلوقة على الحقيقة ، بل هى مع قوله لها « كونى » خلقٌ لها ، وإرادته للايمان ليست بخلق له ، وهى غير الأمر به ، وإرادة الله قائمة به لافى مكان .

وقال بعض أصحاب « أبى الهذيل » : بل إرادةُ الله موجودة لا فى مكان ، ولم يقل : هى قائمة بالله تعالى .

(٢) والفرقة الثانية منهم أصحاب « بشر بن المعتمر » .

يزعمون أن إرادة الله على ضربين : إرادة وُصِفَ بها الله فى ذاته ، وإرادة وُصِفَ بها وهى فِعلٌ من أفعاله ، وأن إرادته التى وصف بها فى ذاته غيرُ لاحقة بمعاصى العباد .

(٣) والفرقة الثالثة منهم أصحاب « أبي موسى المردار » فيما حكى «أبو الهذيل» عن أبي موسى أنه كان يزعم أن الله أراد معاصيَ العباد بمعنى أنه خَلّى بينهم وبينها ، وكان « أبو موسى » يقول : خَلْقُ الشيء غَيْرُه ، والخلق مخلوق لا بخلق .

(٤) والفرقة الرابعة منهم أصحاب « النظام » .

يزعمون أن الوصف لله بأنه مريد لتكوين الأشياء معناه أنه كوّنها ، وإرادته للتكوين هي التكوين ، والوصف له بأنه مريد لأفعال عباده معناه أنه آمر بها ، والأمر بها غيرها .

قال : وقد نقول : إنه مريدٌ الساعة أن يُقيم القيامة ، ومعنى ذلك أنه حاكم بذلك مُخْبِر به ، وإلى هذا القول يميل البغداديون من المعتزلة .

(٥) والفرقة الخامسة منهم أصحاب « جعفر بن حرب » .

يزعمون أن الله أراد أن يكون الكفر مخالفا للايمان ، وأراد أن يكون قبيحا غير حَسَنٍ ، والمعنى أنه حَكَمَ أن ذلك كذلك .

القول في كلام الله عز وجل

هل الكلام جسم ؟ وهل هو مخلوق ؟

اختلفت المعتزلة في كلام الله سبحانه ، هل هو جسم أم ليس بجسم ؟ وفي خلقه ، على ستة أقاويل :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن كلام الله جسم ، وأنه مخلوق ، وأنه لا شيء إلا جسم .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أن كلام الخالق عَرَض ، وهو حركة ؛ لأنه لا عرض عندهم إلا الحركة ، وأن كلام الخالق جسم ، وأن ذلك الجسم

صوت مُقَطّع مؤلف مسموع ، وهو فعل الله وخلقه ، وإنما يفعل الإنسان القراءةَ والقراءةُ الحركة ، وهى غير القرآن ، وهذا قول « النظّام » وأصحابه .

وأحَال « النظّامُ » أن يكون كلام الله فى أماكن كثيرة أو فى مكانين فى وقت واحد ، وزعم أنه فى المكان الذى خَلَقه الله فيه .

(٣) والفرقة الثالثة من المعتزلة : يزعمون أن القرآن مخلوق لله ، وهو عرض ، وأبوا أن يكون جسما ، وزعموا أنه يوجد فى أماكن كثيرة فى وقت واحد ، إذا تلاه تالٍ فهو يوجد مع تلاوته ، وكذلك إذا كتبه كاتب وُجد مع كتابته ، وكذلك إذا حفظهُ حافظ وجد مع حفظه ، فهو يوجد فى الأماكن بالتلاوة والحفظ والكتابة ، ولا يجوز عليه الانتقال والزوال ، وهذا قول « أبى الهذيل » وأصحابه ، وكذلك قوله فى كلام الخلقِ إنه جائز وجوده فى أماكِنَ كثيرة فى وقت واحد .

(٤) والفرقة الرابعة منهم يزعمون أن كلام الله عَرَض ، وأنه مخلوق ، وأحالوا أن يوجد فى مكانين فى وقت واحد ، وزعموا أن المكان الذى خلقه الله فيه محالٌ انتقالُه وزواله منه ووجودُه فى غيره ، وهذا قول « جعفر بن حرب » وأكثر البغداديين .

(٥) والفرقة الخامسة منهم أصحاب « معمّر » .

يزعمون أن القرآن عَرَض ، والأعراض عندهم قسمان : قسم منها يفعله الأحياء ، وقسم منها يفعله الأموات ، ومحال أن يكون ما يفعله الأموات فعلا للأحياء ، والقرآن مفعول ، وهو عرَض ، ومحال أن يكون الله فَعَلَهُ فى الحقيقة ، لأنهم يحيلون أن تكون الأعراض فعلاً لله ، وزعموا أن القرآن فعل للمكان الذى يُسْمع منه ، إن سُمع من شجرة فهو فعل لها ، وحيثما سُمع فهو فعل للمحلّ الذى حَلّ فيه .

(٦) والفرقة السادسة : يزعمون أن كلام الله عَرَض مخلوق ، وأنه يوجد فى أماكن كثيرة فى وقت واحد ، وهذا قول « الإسكافى » .

هل يبقى الكلام ؟

واختلف المعتزلة فى كلام الله ، هل يبقى أم لا يبقى ؟

(١) فمنهم من قال : هو جِسْمٌ باقٍ ، والأجسام يجوز عليها البقاء ، وكلام المخلوقين لا يبقى .

(٢) وقالت طائفة أخرى : كلام الله تعالى عَرَض ، وهو باقٍ ، وكلام غيره يبقى .

(٣) وقالت طائفة أخرى : كلام الله عَرَض غيرُ باقٍ ، وكلام غيره لا يبقى ، وقالت فى كلامه تعالى : إنه لا يبقى ، وإنه إنما يوجد فى وقت ما خلقه الله ، ثم عُدِم بعد ذلك .

هل مع القراءة كلام آخر ؟

واختلفت المعتزلة ، هل مع قراءة القارىء لكلامِ غيره وكلامِ نفسِه كلامٌ غيرهما ؟ على مقالتين .

(١) فزعمت فرقة منهم : أن مع قراءة القارىء لكلام غيرهِ وكلامِ نفسه كلامًا غيره .

(٢) وزعمت فرقة أخرى منهم أن القراءة هى الكلام .

هل الكلام هو القراءة

واختلف الذين زعموا أن مع القراءة كلاماً على مقالتين :

(١) فزعمت الفرقة الأولى منهم أن القراءة كلام ، لأن القارىء يَلْحَنُ فى قراءته وليس يجوز اللَّحْنُ إلا فى كلام ، وهو أيضاً متكلم ، وإن قرأ كلام

غيره ، ومحال أن يكون متكلماً بكلام غيره ، فلابد من أن تكون قراءته هي كلامه .

(٢) وقالت الفرقة الثانية : القراءة صوت ، والكلام حروف ، والصوت غير الحروف :

هل الكلام حروف ؟

واختلفت المعتزلة في الكلام ، هل هو حروف أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فزعمت فرقة منهم أن كلام الله سبحانه حروف .

(٢) وزعم آخرون منهم أن كلام الله سبحانه ليس بحروف .

هل الكلام موجود مع كتابته ؟

واختلفت المعتزلة في الكلام ، هل هو موجود مع كتابته أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فزعمت فرقة منهم أن الكلام يوجد مع كتابته في مكانها ، كما يجامع القراءة في موضعها .

(٢) وزعمت فرقة أخرى منهم ، أن الكتابة رسوم تدل عليه ، وليس بموجود معها .

هل يسمى الله فاعلا لما خلقه

واختلفت المعتزلة ، هل يقال : إن البارىء مُحْبِل أم لا ؟ وهم فرقتان :

(١) فزعمت فرقة منهم أن البارىء بخَلْق الحَبَل مُحْبِلٌ ، والقائل بهذا القول « الجبائى » ومن قال بقوله :

(٢) وزعمت فرقة أخرى منهم أن البارىء لا يجوز أن يكون مُحبلاً بخلق الحَبَلِ ، كما لا يكون والداً بخلق الولد .

معنى « إن الله خالق » عندهم

واختلفت المعتزلة في معنى القول « إن الله خالق » ، وهم فرقتان :

(٥) فزعمت فرقة منهم أن معنى القول فى الله إنه خالق ، أنه فعل الأشياء مقدرة ، وأن الإنسان إذا فعل أفعالا مقدرة فهو خالق ، وهذا قول « الجبائى » وأصحابه .

(٢) وزعمت الفرقة الثانية منهم أن معنى القول فى الله سبحانه « إنه خالق » أنه فَعَلَ ، لا بآلة ، ولا بقوة مخترعة ، فمن فَعَل لا بآلة ولا بقوة مخترعة فهو خالق لفعله ، ومن فعل بقوة مخترعة فليس بخالق لفعله .

قولهم فى العين واليد

وأجمعت المعتزلة بأسرها على إنكار العين واليد ، وافترقوا فى ذلك على مقالتين :

(١) فنهم من أنكر أن يقال : لله يَدَانِ ، وأنكر أن يقال : إنه ذو عَيْنٍ ، وإن له عينين .

(٢) ومنهم من زعم أن لله يداً ، وأن له يدين ، وذهب فى معنى ذلك إلى أن اليد نعمة ، وذهب فى معنى العين إلى أنه أراد العلم ، وأنه عالم ، وتأول قول الله عز وجل (٢٠ : ٣٩) : (ولتُصْنَعَ على عينى) أى بعلمى .

هل يقال : إن الله وكيل أو لطيف ؟

واختلفت المعتزلة فى البارىء ، هل يقال : إنه وكيل ، وإنه لطيف ؟ على مقالتين :

(١) فنهم من زعم أن البارىء لا يقال : إنه وكيل ، وأنكر قائلُ هذا [القول] أن يقول : حسبنا الله ونعم الوكيل ، من غير أن يقرأ القرآن[1] وأنكر أيضاً أن يقال : لطيف ، دون أن يُوصَلَ ذلك ، فيقالُ : لطيف بالعباد ، والقائل بهذا القول « عَبّاد بن سليمان » .

(١) فى الآية ١٧٣ من سورة آل عمران (وقالوا : حسبنا الله ونعم الوكيل) .

(٢) ومنهم من أطلق «وكيل» وأطلق «لطيف» وإن لم يقيد .

هل يقال : الله قبل الأشياء ؟

واختلفت المعتزلة ، هل يقال : إن الباريء قبل الأشياء ، أو يقال « قبل » ويُسكت على ذلك ؟ على ثلاث مقالات :

(١) فزعمت الفرقة الأولى منهم — وهم «العبّادية» أصحاب «عبّاد بن سليمان» — أن الباريء يقال : إنه قبل ، ولا يقال : إنه قبل الأشياء ، ولا يقال : بعد الأشياء ، كما لا يقال : إنه أول الأشياء .

(٢) وزعمت الفرقة الثانية منهم - وهم أصحاب «أبي الحسين الصالحي» - أن الباريء لم يزل قبلُ الأشياء ، برفع اللام ، قالوا : ولا نقول : لم يزل قبلَ الأشياء ، بنصب اللام .

(٣) وزعمت الفرقة الثالثة منهم - وهم الأكثرون عدداً - أن الباريء لم يزل قبلَ الأشياء ، وأن ذلك يطلق بنصب اللام من « قبل » .

هل تسمى الله عالما إذا استدللت عليه ؟

واختلفت المعتزله ، هل يجوز أن يُسَمِّيه بهذا الاسم أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فزعمت الفرقة الأولى منهم أنه جائز أن يُسَمي الله سبحانه عالما قادراً حياً سميعاً بصيراً مَنِ استدلَّ على معنى ذلك أنه يليق بالله ، وإن لم يأت به رسول .

(٢) وزعمت الفرقة الثانية منهم أنه لا يجوز أن يسميَ الله سبحانه بهذه الأسماء مَنْ دَلّه العقلُ على معناها ، إلا أن يأتيه بذلك رسولٌ من قبل الله سبحانه يأمره بتسميته بهذه الأسماء .

هل يجوز أن يقلب الله الأسماء ؟

واختلفت المعتزلة ، هل كان يجوز أن يقلبَ اللهُ الأسماء فيسمى العالم جاهلا والجاهل عالما أم لم يكن ذلك جائزاً ؟ على مقالتين:

(١) فزعمت الفرقة الأولى منهم أن ذلك لم يكن جائزاً ، ولا يجوز على وجه من الوجوه ، وهذا قول « عبّاد » :

(٢) وزعم آخرون أن ذلك جائز ، ولو قلب الله سبحانه الأسماء لم يكن ذلك مُسْتَنْكرا .

* * *

واختلفت المعتزلة ، هل يجوز اليومَ قلبُ الأسماء واللغةُ على ما هى عليه أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فمنهم من أجاز ذلك . (٢) ومنهم من أنكره .

هل يجوز أن يسمى الله نفسه بضدّ أسمائه ؟

واختلف المعتزلة ، هل كان يجوز أن يسمى الله سبحانه نفسه جاهلا ميتاً عاجزاً على طريق التقليب واللغة على ما هى عليه ؟ وهم فرقتان :

(١) فزعمت الفرقة الأولى منهم أن ذلك لا يجوز ، وأنه لا يجوز أن يسمىَ نفسه على طريق التقليب .

(٢) وزعمت الفرقة الثانية منهم أن ذلك جائز ، ولو فعل ذلك لم يكن مستنكراً ، وهو قول « الصالحى » .

صفات الذات أقوال عندهم

وأجمعت المعتزلة على أن صفات الله سبحانه وأسماءه هى أقوال وكلام ، فقول الله إنه عالم قادر حى أسماء لله وصفات له ، وكذلك أقوال الخلق ، ولم يثبتوا له صفة علماً ولا صفةَ قدرةَ ، وكذلك قولهم فى سائر صفات النفس .

هل يقدر الله على خلق العَرَض ؟

واختلفت المعتزلة ، هل البارىء قادر على خلق الأعراض ؟ وهم فرقتان :

(١) فزعم فريق منهم أن الله يقدر على خلق الأعراض وإنشائها .

(٢) وزعمت فرقة أخرى منهم ـ وهم أصحاب « معمر » ـ أنه لا يجوز أن يخلق الله عرَضاً ، ولا يوصف بالقدرة على خلق الأعراض .

هل يوصف بالقدرة على ما أقدر عليه عباده ؟

واختلفت المعتزلة فى البارىء ، هل يُوصَفُ بالقدرة على ما أَقْدَرَ عليه عِبَاده أم لا ؟ وهم فرقتان :

(١) فزعم أكثرهم أن البارىء لا يوصف بالقدرة على ما أقدر عليه عباده ، على وجه من الوجوه .

(٢) وزعم بعضهم ـ وهو « الشّحّام » ـ أن الله يقدر على ما أقدر عليه عباده ، وأن حركة واحدة تكون مقدورة لله وللإنسان ، فإن فعلها الله كانت ضرورة ، وإن فعلها الإنسان كانت كَسْباً .

هل الله قادر على جنس ما أقدر عليه عباده ؟

واختلفت المعتزلة ، هل يوصف الله بالقدرة على جنس ما أقدر عليه عباده أم لا ؟ وهم فرقتان :

(١) فزعمت فرقة منهم أنه إذا أَقْدَرَ عباده على حركة أو سكون أو فعل من الأفعال لم يوصف بالقدرة على ذلك ، ولا على ما كان من جنس ذلك ، وأن الحركات التى يقدر البارىء عليها ليست من جنس الحركات التى أقدر عليها غيره من العباد .

(٢) وزعمت فرقة أخرى منهم أن الله إذا أقدر عباده على حركة أو سكون أو فعل من الأفعال فهو قادر على ما هو من جنس ما أقدر عليه عباده ، وهذا قول « الجُبّائى » وطوائف من المعتزلة .

هل يوصف بالقدرة على الظلم ؟

واختلفت المعتزلة فى البارى سبحانه ، هل يوصف بالقدرة على الجور والظلم أم لا يوصف بالقدرة على ذلك ؟ وهم فرقتان :

(١) فزعم أكثر الزاعمين أن البارىء قادر على الظلم والجور أنه قادر على أن[1] يظلم ويجور .

(٢) وزعمت فرقة منهم ـ وهم أصحاب « عَبَّاد بن سليمان » ـ أن البارىء قادر على الظلم ، ولا نقول : على أن يظلم ، وهو قادر على الجور ، ولا نقول : على أن يجور .

جوابهم على من سأل عن قدرة الله على الظلم ؟

واختلفت المعتزلة في الجواب عمن سأل عن البارىء سبحانه لو فعل ما يقدر عليه من الظلم والجور ، على سبعة أقاويل :

(١) فقال « أبو الهذيل » في جواب مَنْ سأله : إن فَعَلَ البارىء ما يقدر عليه من الجور والظلم كيف كان يكون الأمر؟ فقال : محال أن يفعل البارىء ذلك؛ لأن ذلك لا يكون إلا عن نقص ، ولا يجوز النقص على البارىء .

(٢) وقال «أبو موسى المردار» في الجواب عن ذلك: إطلاقُ هذا الكلام على البارىء عز وجل قبيحٌ ، لا يستحسن إطلاقه في رجل من المسلمين ، فكيف يطلق في الله ؟ فمنع أن يُقال : لو فعل البارىء الظلم ، لقُبح ذلك [لا] لاستحالته .

وكان « أبو موسى » إذا جدد الكلام عليه قال : لو فعل الله الظلم لكان ظالما إلٰها ربا قادراً ، ولو ظلم مع وجود الدلائل على أنه لا يظلم لكان يدل بدلائل على أنه يظلم .

---

(١) قوله « أن البارىء قادر على الظلم والجور » مفعول لقوله « الزاعمين » وقوله « أنه قادر على أن يظلم ويجور » مفعول لزعم ، والمراد أن فريقا زعم أن الله قادر على الظلم والجور ، وهذا الفريق مختلف في تفسير هذه العبارة فأكثرهم يفسرها بأنه قادر على أن يظلم ويجور .

(٣) وكان «بشر بن المعتمر» يقول: إن الله يقدر أن يعذب الأطفال، فإذا قيل له: فلو عذب الطفل؟ قال: لو عذّبه لـكان يكون بالغاً كافراً مستحقاً للعذاب.

(٤) وكان «محمد بن شبيب» يزعم أن الله يقدر أن يظلم، ولـكن الظلم لا يكون إلا ممن به آفة، فعلمت أنه لا يكون من الله سبحانه، فلا معنى لقول من قال لو فعله.

(٥) وكان بعضهم يزعم أن الله يقدر أن يفعل العدل وخِلَافه، والصدق وخلافه، ولا يقول: يقدر أن يظلم ويكذب، قال صاحب هذا الجواب: إن قال قائل: هل معـكم أمان من أن يفعله؟ قال: نعم هو ما أظهر من أدلته على أنه لا يفعله، فإذا قيل له: أفيقدر أن يفعله مع الدليل على أن لا يفعله؟ أجاب بأنه قادر على أن يفعله مع الدليل مفرداً من الدليل؛ لئلا يتوهم الدليل دليلا والظلم واقعاً، وكذلك إذا قيل له: لو فعله مع الدليل على أنه لا يفعله وفعل الظلم، وزعم أن الظلم لو وقع لـكانت العقول بحالها، وكانت الأشياء التى يستدل بها أهل العقول غير هذه الأشياء الدالة فى يومنا هذا، وكانت تـكون هى هى، ولـكن على خلاف هيئاتها ونُظُمِها واتساقها التى هى اليوم عليه، وهذا قول «جعفر بن حرب».

(٦) وكان «الإسكافى» يقول: يقدر الله على الظلم، إلا أن الأجسام تدل بما فيها من العقول والنِّعَم التى أنعم بها على خلقه على ان الله لا يظلم، والعقول تدل بأنفسها على أن الله ليس بظالم، وليس يجوز أن يجامع الظلم ما دل لنفسه على أن الظلم لا يقع من الله.

وكان إذا قيل له: فلو وقع الظلم منه كيف كانت تـكون القصة؟ قال: يقع [و] الأجسام مُعَرّاة من العقول التى دلت بأنفسها وأعينها على أن الله لا يظلم.

(٧) وكان « هشام الفُوَطِى » و « عَبَّاد بن سليمان » إذا قيل لهما : لو فعل الله سبحانه الظلم ، كيف كانت تكون القصة ؟ أحالا هذا القول ، وقالا : إن أراد القائل بقوله « لو » الشكَّ ، فليس عندنا شك فى أن الله لا يظلم ، وإن أراد بقوله « لو » النفى ، فقد قال : إن الله لا يجورُ ولا يظلم ، فليس يسوغ أن يقال : لو ظلم البارىء جل جلاله .

* * *

القول فى أن الله قادر على ما علم أنه لا يكون

اختلفت المعتزلة فى ذلك على أربعة أقاويل :

(١) فقال « أبو الهذيل » ومَنِ اتبعه ، و « جعفر بن حرب » ومن وافقه : البارىء قادر على ما علم أنه لا يكون ، وأخبر أنه لا يكون ، ولو كان ما علم أنه لا يكون مما يكون كان عالما أنه يفعله لكان الخبر بأنه يكون سابقا .

(٢) وكان « على الأسوارى » يحيل أن يُقْرَنَ القول « إن الله يقدر على الشىء أن يفعله » بالقول « إنه عالم أنه لا يكون ، وإنه قد أخبر أنه لا يكون » وإذا أفرد أحد القولين من الآخر كان الكلامُ صحيحا ، وقيل : إن الله سبحانه قادر على ذلك الشىء أن يفعله .

(٣) وقال « عباد بن سليمان » : ما عَلمَ أنه لا يكون لا أقول : إنه قادر [على] أن يكون ، ولكن أقول : قادر عليه ، كما أقول : الله عالم به ، ولا أقول : إنه عالم بأنه يكون ، لأن إخبارى بأن الله قادر على أن يكون ما علم أنه لا يكون إخبار أنه يقدر ، وأنه يكون ، وكان إذا قيل له : فهل يفعل الله ما علم أنه لا يفعله؟ أحال القول .

(٤) وكان « الجبائى » إذا قيل له : لو فعل القديمُ ما عَلِمَ أنه لا يكون

وأخبر أنه لا يكون ، كيف كان يكون العلم والخبر ؟ أحال ذلك ، وكان يقول مع هذا : إنه لو آمن مَنْ عَلِمَ الله أنه لا يؤمن لأدخله الجنة ، وكان يزعم أنه إذا وُصِلَ مَقدورٌ بمقدورٍ صح الكلام ، كقوله . لو آمن الإنسان لأدخله الله الجنة ، وإنما الإيمان خير له : (٦ : ٢٨) (ولو رُدُّوا لَعَادُوا) فالرَّدُّ مقدورٌ عليه ، فقال : لو كان الرد مقدوراً منهم ، لكان عود مقدور .

وكان يزعم أنه إذا وُصلَ [محال] بمحال صح الكلام ، كقول القائل : لو كان الجسم متحركاً ساكناً في حال لجاز أن يكون حيا ميتاً في حال، وما أشبه ذلك

وكان يزعم أنه إذا وصل مقدورٌ بما هو مستحيل استحال الكلام ، كقول القائل : لو آمن مَنْ علم الله وأخبر أنه لا يؤمن كيف كان [يكون] العلم والخبر ؟ وذلك انه [إنْ] قال : كان لا يكون الخبر عن أنه يؤمن سابقا بأن لا يكون كان الخبر الذى قد كان بأنه لا يؤمن وبأن لا يكون لم يزل عالماً، استحال الكلام ، لأنه يستحيل أن لا يكون ما قد كان بأن لا يكون كان . ويستحيل أن لا يكون البارىء عالما بما لم يزل عالما به ، بأن لا يكون لم يزل عالما ، وإن قال : كان يكون الخبر عن أنه لا يكون ، والعلم بأنه لا يكون ثابتا صحيحا ، وإن كان الشيء الذى علم وأخبر أنه لا يكون ، استحال الكلام . وإن قال : كان الصدق ينقلب كذباً ، والعلم ينقلب جهلا ، استحال الكلام . فلما كان المجيب على هذه الوجوه على أىّ وجه أجابَ عن السؤال استحال كلامُه ؛ لم يكن الوجه فى الجواب إلا نفس إحالة سؤال السائل .

* * *

قولهم فى وجود ما علم الله أنه لا يكون

واختلفت المعتزلة فى جواز كون ما علم الله أنه لا يكون ، على أربعة أقاويل:

(١) فقال أكثر المعتزلة : ما علم الله سبحانه أنه لا يكون لاستحالته أو العجز

عنه فلا يجوز كونه مع استحالته ولا مع العجز عنه ، ومن قال : يجوز أن يكون المعجوز عنه ، بأن يرتفع العجز عنه وتحدث القدرة عليه ، فيكون الله عالما بأنه يكون ، يذهب هذا القائل بقوله « يجوز » إلى أن الله قادر على ذلك ؛ فقدصدق وما علم الله سبحانه أنه لا يكون لترك فاعله له ، فمن قال : يجوز أن يكون بأن لا يتركه فاعله ويفعل أخذه بدلا من تركه ، ويكون الله عالما بأنه يفعله ، يريد بقوله « يجوز » يقدر ؛ فذلك صحيح .

(٢) وقال « على الأسوارى » : ما علم الله سبحانه أنه لا يكون لم نقل : إنه يجوز أن يكون ، إذا قرنّا ذلك بالعلم بأنه لايكون .

(٣) وقال« عباد » : قول من قال يجوز أن يكون ما علم سبحانه أنه لا يكون، فهو كقوله : يكونُ ما علم اللهُ أنه لايكون ، أو من قال : يجوز أن يكون ما علم الله أنه لا يكون ، لأن معنى يجوز عنده معنى الجواز .

(٤) وقال « الجُبّائى » : ما علم الله سبحانه أنه لا يكون وأخبر أنه لايكون فلا يجوز أن يكون عند من صدّق بإخبار الله ، وما علم أنه لا يكون ولم يخبر بأنه لايكون فجائز عندنا أن يكون ، وتجويزنا لذلك هو الشك فى أن يكون أولا يكون ؛ لأن « يجوز » عنده فى اللغة على وجهين : بمعنى الشك ، وبمعنى يحلّ .

اتفقوا على أنه ليس لله علم حادث

واتفقت المعتزلة على أن البارىء سبحانه ليس بذى علم مُحْدَث يعلم به ، ولا يجوز أن تبدوَ له البَدَوات[1] ، ولا يجوز على أخباره النسخ ؛ لأن النسخ لو جاز

---

(١) البدوات : جمع بداة ـ بفتح الباء والدال جميعاً ، بزنة قناة وقنوات ـ وهى ما بدا من الرأى ، وورد فى الحديث « السلطان ذو بدوات » يقال فى الذم بمعنى البداء وهو ظهور الرأى بعد أن لم يكن ظاهرا ، قال الشماخ ، وقيل : محمد بن بشير :

لعلك والموعود حق لقاؤه بدالك فى تلك القلوص بداء

على الأخبار لكان إذا أخْبَرَنا أن شيئا يكون ، ثم نَسَخَ ذلك بأن أخبر أنه لا يكون ؛ لكان لا بدّ من أن يكون أحد الخبرين كذبا ، قالوا : وإنما الناسخ والمنسوخ فى الأمر والنهى .

اتفقوا على إنكار القول بالماهية

وأجمعت المعتزلة على إنكار القول بالماهيّة ، وأن لله ماهيّةً لا يعلمها العباد، وقالوا : اعتقاد ذلك فى الله ـ سبحانه ! ـ خطأ وباطلٌ .

* * *

هذا شرح اختلاف الناس فى التجسيم

قد أخبرنا عن المُنكِرين للتجسيم أنهم يقولون : إن البارىء - جل ثناؤه - ليس بجسم ، ولا محدود ، ولا ذى نهاية ، ونحن الآن نخبر [عن] أقاويل المجسمة واختلافهم فى التجسيم .

أقوال المجسمة

اختلفت المجسمة فيما بينهم فى التجسيم ، وهل للبارىء تعالى قَدْرٌ من الأقدار؟ وفى مقداره ، على ست عشرة مقالةً :(١)

فقال « هشام بن الحكم » : إن الله جسم محدود عريض عميق طويل ، طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه ، نور ساطع ، له قدر من الأقدار ، بمعنى أن له مقداراً فى طوله وعرضه وعمقه لا يتجاوزه فى مكان دون مكان ، كالسبيكة الصافية يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ، ذو لون وطعم ورائحة ومَجَسّة لونه هو طعمه ، وهو رائحته ، وهو مجسته ، وهو نفسه ، لون ولم يثبت لوناً غيره ، وإنه يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد .

وحكى عنه «أبو الهذيل» أنه أجابه إلى أن جَبَل أبى قُبَيس أعظم من معبوده

وحكى عنه « ابن الراوندى » أنه زعم أن الله سبحانه يشبه الأجسام التى خلقها من جهة من الجهات ، ولولا ذلك ما دلّتْ عليه.

وحكى عنه أنه قال : هو جسم لا كالأجسام ، ومعنى ذلك أنه شىء موجود .

وقد ذكر عن بعض المَجَسِّمَة أنه كان يثبت البارىء ملوناً ، ويأبى أن يكون

(١) المؤلف - هنا ، وفيما يلى - لا يستوعب أعداد المقالات التى يجملها فى أول كلامه .

ذا طعم ورائحة وَمجَسّة ، وأن يكون طويلا وعريضاً وعميقاً ، وزعم أنه فى مكان دون مكان ، متحركٌ من وقت خَلْقِ الخلق .

وقال قائلون : إن البارىء جسم ، وأنكروا أن يكون موصوفا بلون أو طعم أو رائحة أو مجسة أو شىء مما وصفَ به « هشام » غير أنه على العرش مُمَاسٌّ له دون ما سواه .

اختلاف المجسمة فى مقدار البارىء ، تعالى عن ذلك

واختلفوا فى مقدار البارى بعد أن جعلوه جسما .

فقال قائلون : هو جسم ، وهو فى كل مكان ، وفاضل عن جميع الأماكن ، وهو مع ذلك مُتَنَاه ، غير أن مساحته أكثر من مساحة العالم ، لأنه أكبر من كل شىء .

وقال بعضهم : مِسَاحَتُه على قدر العالم .

وقال بعضهم : إن البارىء جسم له مقدار فى المساحة ولا ندرى كم ذلك القدر

وقال بعضهم : هو فى أحسن الأقدار ، وأحْسَنُ الأقدار أن يكون ليس بالعظيم الجافى ، ولا القليل القَمِىء .

وحكى عن « هشام بن الحكم » أن أحْسَنَ الأقدار : أن يكون سبعة أشبار بشبر نفسه .

وقال بعضهم : ليس لمساحة البارىء نهاية ولا غاية ، وإنه ذاهب فى الجهات الست : اليمين ، والشمال ، والأمام ، والخلف ، والفوق ، والتحت .

قالوا : وما كان كذلك لا يقع عليه اسمُ جسم ، ولا طويل ، ولا عريض ، ولا عميق ، وليس بذى حُدود ، ولا هيئة ، ولا قُطْب .

وقال قوم : إن معبودهم هو الفضاء ، وهو جسم تحلُّ فيه الأشياء ، ليس بذى غاية ولا نهاية .

وقال بعضهم : هو الفضاء ، وليس بجسم ، والأشياء قائمة به .

وقال « داود الجواربى[1] » و « مُقَاتل بن سليمان[2] » : إن الله جسم ، وإنه جُثّة على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم ، له جوارح وأعضاء من يد ورجل ولسان ورأس وعينين ، وهو – مع هذا – لا يشبه غيره ولا يشبهه .

وحكى عن « الجواربى » أنه كان يقول : أجْوَفُ مِنْ فِيهِ إلى صدره ، وَمُصْمَت ما سوى ذلك .

وكثير من الناس يقولون : هو مُصْمَتٌ ، ويتأوَّلون قول الله (١١٢ : ٢) : (الصمد) المصمت الذى ليس بأجوف .

وقال « هشام بن سالم الجواليق » : إن الله على صورة الإنسان ، وأنكر أن يكون لحماً ودماً ، وإنه نور ساطع يتلألأ بَيَاضاً ، وإنه ذو حواسٍّ خمسٍ ، كحواس الإنسان ، سمعُه غير بصره ، وكذلك سائر حواسه ، له يد ورجل وأذن وعين وأنف وفم ، وإن له وَفْرَةً[3] سوداء .

وممن قال بالصورة من ينكر أن يكون البارىء جسماً .

وممن قال بالتجسيم من ينكر أن يكون البارىء صورة .

* * *

(١) داود الجواربى : ذكره السمعانى فى الأنساب عند الكلام على « الهشامى » فقال بعد ذكر هشام بن سالم الجواليق ، ما نصه : « وعنه أخذ داود الجواربى قوله إن معبوده له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية » .

(٢) مقاتل بن سليمان ، البلخى ، المحدث المشهور . توفى سنة ١٥٠ من الهجرة وقيل : قبل ذلك (انظر ميزان الاعتدال للذهبى ٣/١٩٦) .

(٣) الوفرة – بفتح الواو وسكون الفاء – الشعر المجتمع على الرأس ، أو ما سال على الأذنين منه ، أو ما جاوز شحمة الأذن ، فإن زاد على ذلك فهو جمة – بضم الجيم – ثم لمة ، تعس هشام ومن شايعه على حماقاته ! !

باب

اختلافهم في الباريء هل هو في مكان دون مكان أم لا في مكان ؟ أم في كل مكان ؟ وهل تحمله الحَمَلَةُ ، أم يحمله العرش ؟ وهل هم ثمانية أملاك ، أم ثمانية أصناف من الملائكة ؟

قول منكري أنه في مكان

اختلفوا في ذلك على سَبْعَ عَشْرَةَ مقالَةً :

قد ذكرنا قول من امتنع من ذلك ، وقال : إنه في كل مكان حالٌّ ، وقول من قال : لا نهاية له ، وأن هاتين الفرقتين أنكرتا القول : إنه في مكان دون مكان .

أقوال مثبتي أنه في مكان

(١) وقال قائلون : هو جسم خارج من جميع صفات الجسم ، ليس بطويل ولا عريض ولا عميق ، ولا يوصف بلون ولا طعم ولا مَجَسَّة ، ولا شيء من صفات الأجسام ، وأنه ليس في الأشياء ، ولا على العرش ، إلا على معنى أنه فوقه غير مماس له ، وأنه فوق الأشياء وفوق العرش ، ليس بينه وبين الأشياء أكثر من أنه فوقها .

(٢) وقال « هشام بن الحكم » : إن ربه في مكان دون مكان ، وإن مكانه هو العرشُ ، وإنه مماسٌّ للعرش ، وإن العرش قد حَوَاه وحَدَّه .

(٣) وقال بعض أصحابه : إن الباريء قد ملأ العرش ، وإنه مماسٌّ له .

(٤) وقال بعض من يَنْتَحِل الحديثَ : إن العرش لم يمتليء به ، وإنه يُقْعِدُ نبيه — عليه الصلاة والسلام ! — معه على العرش .

(٥) وقال أهل السنة وأصحابُ الحديث : ليس بجسم ، ولا يشبه الأشياء ، وإنه على العرش ، كما قال عز وجل : (٢٠ : ٥) (الرحمن على العرش استوى) ولا نُقَدِّمُ بين يدى الله فى القول ، بل نقول : استوى بلا كَيْفٍ ، وإنه نور كما قال تعالى : (٢٤ : ٣٥) (الله نور السموات والأرض) وإن له وجهاً كما قال : (٥٥ : ٢٧) (ويبقى وجه ربك) وإن له يدين كما قال : (٣٨ : ٧٥) (خلقت بيدىّ) وإن له عينين كما قال : (٥٤ : ١٤) (تجرى بأعيننا) وإنه يجىء يوم القيامة هو وملائكته كما قال : (٨٩ : ٢٢) (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) وإنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء فى الحديث[1] ، ولم يقولوا شيئاً إلا ما وجدوه فى الكتاب أو ما جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ! .

(٦) وقالت المعتزلة : إن الله استوى على عرشه بمعنى اسْتَوْلى .

(٧) وقال بعض الناس : الاستواء القعود والتمكن .

* * *

اختلافهم فى العرش

واختلف الناس فى حملة العرش ، ما الذى تحمل ؟

(١) فقال قائلون : الحملة تحمل البارىء ، وإنه إذا غضب ثقل على كواهلهم ، وإذا رضى خفّ ، فيتبينون غضبه من رضاه ، وإن العرش له أطيطٌ إذا ثقل

---

(١) أخرج البخارى ومسلم والترمذى وأبو داود وابن ماجة ، من حديث أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول : من يدعونى فأستجيب له ؟ من يسألنى فأعطيه ؟ من يستغفرنى فأغفر له » انظر الحديث رقم ١٣١٥ فى الجزء الثانى ص ٤٧ من سنن أبى داود بتحقيقنا ، وانظر أيضاً موافقة صريح المعقول لابن تيمية (٢ / ١٦ وما بعدها بتحقيقنا) .

عليه كأطيط الرّحْلِ [1] .

(٢) وقال بعضهم: ليس يَثْقُل البارىء ، ولا يَخِفُّ ، ولا تحمله الحملة ، ولكن العرش هو الذى يخف ويثقل وتحمله الحملة .

(٣) وقال بعضهم : الحملة ثمانية أملاك .

(٤) وقال بعضهم : ثمانية أصناف .

(٥) وقال قائلون : إنه على العرش ، وإنه بائن منه ، لا بِعُزْلة وإشغال لمكانٍ غيره ، بل ببينونة ليس على العزلة ، والبينونةُ من صفات الذات .

القول فى المكان

اختلافهم فى المكان

واختلفت المعتزلة فى ذلك .

(١) فقال قائلون : إن الله بكل مكان ، بمعنى أنه مُدَبِّر لكل مكان .

(٢) وقال قائلون : البارىء لا فى مكان ، بل هو على ما لم يَزَلْ عليه .

(٣) وقال قائلون : البارىء فى كل مكان ، بمعنى أنه حافظ للأماكن ، وذاتُه مع ذلك موجودة بكل مكان .

اختلافهم فى أنه تعالى لم يزل عالماً قادراً

واختلفوا هل يقال : إن البارىء لم يزل عالماً قادراً حياً أم لا يقال ذلك ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : لم يزل الله عالماً [قادراً] حياً .

(٢) وزعم كثير من المجسّمة أن البارىء كان قبل أن يخلق الخلق ليس بعالم

---

(١) الأطيط : الصوت .

ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا مريد ، ثم أراد ، وإرادته عندهم حركته ، فإذا أراد كَوْنَ شيء تحرك فسكان الشيء ، لأن معنى أراد تحرك ؛ وليست الحركة غيره ، وكذلك قالوا فى قدرته وعلمه وسمعه وبصره : إنها مَعَانٍ ، وليست غيره ، وليست بشيء لأن الشيء هو الجسم .

وقال قائلون . حركة البارىء غيره .

اختلافهم فى معنى « يتحرك »

واختلف القائلون « إن البارىء يتحرك » على مقالتين :

(١) فزعم « هشام » أن حركة البارىء هى فِعْلُه الشيء ، وكان يأبى أن يكون البارىء يزول مع قوله يتحرك .

وأجاز عليه « السكاك » الزوالَ[1] ، وقال : لا يجوز عليه الطفر .

وحكى عن رَجُل كان يعرف « بأبى شعيب » أن البارىء يُسَرُّ بطاعة أوليائه ، وينتفع بها ، وبإنابتهم ، ويلحقه العجز بمعاصيهم إياه ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً !.

اختلافهم فى جواز رؤية الله تعالى

واختلفوا فى رؤية البارىء بالأبصار ، على تسع عشرة مقالة :

(١) فقال قائلون : يجوز أن نَرَى الله بالأبصار فى الدنيا ، ولسنا ننكر أن يكون بعضَ مَنْ نلقاه فى الطُّرُقات .

(٢) وأجاز عليه بعضهم الحُلُولَ فى الأجسام ، وأصحابُ الحلول إذا رأوا إنساناً يستحسنونه لم يدروا لعل إلههم فيه .

(٣) وأجاز كثير ممن أجاز رؤيته فى الدنيا مُصَافحته ومَلاَمسته ومُزَاورته إياهم ، وقالوا : إن المخلصين يعانقونه فى الدنيا والآخرة إذا أرادوا ذلك ، حكى ذلك عن بعض أصحاب « مُضَر » و « كَهْمس » .

---

(١) الزوال ههنا بمعنى الحركة ، وليس بمعنى الفناء ، تمس السكاك ومن نحا نحوه !

(٤) وحكى عن أصحاب « عبد الواحد بن زيد » أنهم كانوا يقولون : إن الله سبحانه يُرَى على قدر الأعمال ، فمن كان عملُه أفضلَ رآه أحسن .

(٥) وقد قال قائلون : إنا نرى الله فى الدنيا فى النوم ، فأما فى اليقظة فلا .

ورُوى [عن] « رَقَبة بن مَصْقلة » أنه قال : رأيت رب العزة فى النوم فقال : لأكرمَنّ مثواه ، يعنى سليمان التيمى ، صلى الفجر بطُهر العشاء أربعين سنة .

(٦) وامتنع كثير من القول « إنه يُرَى فى الدنيا » ومن سائر ما أطلقوه ، وقالوا : إنه يُرَى فى الآخرة .

اختلافهم فى كيفية الرؤية

واختلفوا أيضاً فى ضرب آخر :

(١) فقال قائلون : نرى جسما محدوداً مقابلا لنا فى مكان دون مكان .

(٢) وقال « زهير الأثرى »: ذاتُ الله عز وجل فى كل مكان ، وهو مُسْتَوٍ على عرشه ، ونحن نراه فى الآخرة على عرشه بلا كَيْفٍ .

وكان يقول : إن الله يجيء يوم القيامة إلى مكان لم يكن خالياً منه ، وإنه ينزل إلى السماء الدنيا ولم تكن خالية منه .

اختلافهم فى رؤية الله تعالى بالأبصار

واختلفوا فى رؤية الله عز وجل بالأبصار ، هى هل إدراك له بالأبصار أم لا ؟

(١) فقال قائلون : هى إدراك له بالأبصار ، وهو يُدْرَك بالأبصار .

(٢) وقال قائلون : يُرَى الله سبحانه بالأبصار ، ولا يُدْرَك بالأبصار .

اختلافهم فى آلة الرؤية

واختلفوا فى ضرب آخر :

(١) فقال قائلون : نرى الله جَهْرَةً ومُعَاينة .

(٢) وقال قائلون : لا نرى الله جهرة ولا معايَنَة .

(٣) ومنهم من يقول : أُحَدِّقُ إليه إذا رأيته .

(٤) ومنهم من يقول : لا يجوز التحديق إليه.

(٥) وقال قائلون — منهم « ضرار » و « حفص الفرد » — : إن الله لا يُرَى بالأبصار ، ولكن يخلق لنا يوم القيامة حاسة سادسة غير حواسنا هذه ؛ فندركه بها ، وندرك ما هو بتلك الحاسة .

(٦) وقالت « البكرية »: إن الله يخلق صورةً يوم القيامة يُرَى فيها ، ويكلم خلقه منها .

(٧) وقال « الحسين النجار » : إنه يجوز أن يحول الله العينَ إلى القلبِ ، ويجعل لها قوة العلم : فيعلم بها ، ويكون ذلك العلم رؤية له : أى علما له .

الاختلاف فى رؤية الله تعالى بالقلوب

وأجمعت المعتزلة على أن الله لا يرى بالأبصار ، واختلفت هل يرى بالقلوب ؟

(١) فقال « أبو الهذيل » وأكثر المعتزلة : إن الله يُرَى بقلوبنا ، بمعنى أنا نعلمه بها ، وأنكر ذلك « الفُوَطى » و « عبّاد » .

(٢) وقالت المعتزلة والخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الزيدية : إن الله لا يُرَى بالأبصار فى الدنيا والآخرة ، ولا يجوز ذلك عليه .

الاختلاف فى جواز رؤيته تعالى بالأبصار

واختلفوا فى الرؤية لله بالأبصار ، هل يجوز أن تكون أو هى كائنة لامحالة ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : يجوز أن يُرَى الله سبحانه فى الآخرة بالأبصار ، وقال : نقول إنه بتاتاً ، وقال : نقول : إنه يُرَى بالأبصار .

(٢) وقال قائلون : نقول بالأخبار المروية ، وبما فى القرآن ، إنه يرى بالأبصار فى الآخرة بتاتاً ، يراه المؤمنون .

وكل المجسمة إلا نفراً يسيرا يقول بإثبات الرؤية ، وقد يُثبِتُ الرؤية مَنْ لا يقول بالتجسيم .

الاختلاف فى العين والوجه واليد ونحوها

واختلفوا فى العين واليد والوجه ، على أربع مقالات :

(١) فقالت المجسمة : له يدان ورجلان ووجه وعينان وجنب ، يذهبون إلى الجوارح والأعضاء .

(٢) وقال «أصحاب الحديث» : لسنا نقول فى ذلك إلا ما قاله الله عز وجل أو جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنقول : وجه بلا كيف ، ويدان وعينان بلا كيف .

(٣) وقال «عبدالله بن كُلاَّب» : أُطلِقُ اليد والعين والوجه خبرا ؛ لأن الله أطلق ذلك ، ولا أطلق غيره فأقول : هى صفات لله عز وجل ، كما قال فى العلم والقدرة والحياة إنها صفات .

(٤) وقالت «المعتزلة» بإنكار ذلك ، إلا الوجه ، وتأولت اليد بمعنى النعمة ، وقوله : (٥٤ : ١٤) (تجرى بأعيننا) أى بعلمنا ، والجنب بمعنى الأمر ، وقالوا فى قوله (٣٩ : ٥٦) (أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرَّطْتُ فى جَنْبِ الله) : أى فى أمر الله ، وقالوا : نفسُ البارىء هى هو ، وكذلك ذاته هى هو ، وتأولوا قوله (١١٢ : ٢) (الصمد) على وجهين : أحدهما أنه السيد ، والآخر أنه المقصود إليه فى الحوائج .

* * *

وأما الوجه فإن المعتزلة قالت فيه قولين :

(١) قال بعضهم ـ وهو « أبو الهذيل » ـ : وجه الله هو الله .

(٢) وقال غيره : معنى قوله : (٥٥ : ٢٧) (ويبقى وجه ربك) ويبقى ربك من غير أن يكون يثبت وجها يقال إنه هو الله [أ] ولا يقال ذلك فيه .

* * *

حكايات اختلاف الناس فى الأسماء والصفات

قد ذكرنا قول من قال : إن الله لم يزل لا عالما ولا قادرا ولا سميعاً ولا بصيراً وقول من قال : لم يزل الله عالماً قادراً حياً .

فأما الذين أنكروا أن يكون الله [لم يزل] عالماً ، وقالوا : لا يعلم ما يكون قبل أن يكون ، فإنهم افترقوا فى القول « لم يزل الله حياً » فرقتين :

(١) فرقة قالت : لم يزل الله حياً ؟

(٢) وفرقة أنكرت ذلك أيضاً ، وأنكرت أن يكون الله سبحانه لم يزل رباً إلهاً .

اختلاف الذين قالوا : لا يعلم الله الشيء حتى يكون

وافترق الذين قالوا إن الله لا يعلم الشيء حتى يكون، على خَمْسَ عَشْرَةَ مقالة[1] :

(١) فقالت « السكاكية » : إن الله عالم فى نفسه ، وإن الوصف له بالعلم من صفات ذاته ، غير أنه لا يوصف بأنه عالم حتى يكون الشيء ، فإذا كان قيل عالم به ، وما لم يكن الشيء لم يوصف بأنه عالم به ، لأن الشيء ليس ، وليس يصح العلم بما ليس

(٢) وقال فريق آخر: إن الله لم يزل عالماً ، والعلم صفة له فى ذاته ، ولا يوصف بأنه عالم بالشيء حتى يكون الشيء ، كما أن الإنسان موصوف بالبصر والسمع ، ولا يقال إنه بصير بالشيء حتى يلاقيه ، ولا سميع له حتى يرد على سمعه ، كما يقال : الإنسان عاقل ، ولا يقال : « عَقَلَ الشيء » ما لم يرد عليه .

(٣) وقال « شيطان الطاق » : إن الله لا يعلم شيئاً حتى يؤثر أثره ويقدره ، والتأثير عندهم [التقدير] والتقدير الإرادة ، فإذا أراد الشيء فقد علمه ، وإذا لم يرده فلم يعلمه ، ومعنى أراده عندهم أنه تحرك حركة هى إرادة ، فإذا تحرك تلك

(١) لم يذكر غير تسع مقالات .

الحركة علم الشيء، وإلا لم يجز الوصف له بأنه عالم به ، وزعموا أنه لا يوصف بالعلم بما لا يكون .

(٤) وقال قائلون : لا يعلم الشيء حتى يحدث الإرادة ، فإن أحْدَثَ الإرادة لأن يكون كان عالما بأنه يكون ، وإن أحدث الإرادة لأن لا يكون كان عالماً بأنه لا يكون ، وإن لم يحدث إرادة لأن يكون ولا إرادة لأن لا يكون لم يكن عالماً بأنه يكون ولا عالماً بأنه لا يكون .

(٥) ومن الروافض من يقول : معنى أن الله يعلم معنى أنه يفعل ، فإن قيل لهم : فلم يزل عالماً بنفسه ؟ قال بعضهم : لم يكن يعلم نفسه حتى فعل العلم ؛ لأنه قد كان ولما يفعل ، وقال بعضهم : لم يزل يعلم نفسه ، فإن قيل لهم : فلم يزل يفعل ؟ قالوا : نعم ، ولم يقولوا بقدم الفعل .

(٦) ومن الروافض من يقول : إن الله تبدو له البَدَوات[(١)] ، وإنه يريد أن يفعل ثم لا يفعل ؛ لما يحدث له من البَدَاء .

(٧) وقال بعض الروافض : ما علمه الله سبحانه [أنه يكون] وأطلع عليه أحداً من خلقه فلا يجوز أن يَبْدُوَ له فيه ، وما علمه ولم يُطْلِع عليه أحداً من خلقه فجائز أن يبدو له فيه .

(٨) وقال بعضهم : جائز عليه البَدَاء فيما علم أنه يكون وأخبر أنه يكون حتى لا يكون ما أخبر أنه يكون .

(٩) وقالت طائفة من أهل التشبيه : إن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ، إلا أعمال العباد ، فإنه لا يعلمها إلا في حال كونها ، لأنه لو علم مَنْ يطيع ممن يعصى حَالَ بين العاصي وبين المعصية .

---

(١) انظر في شرح كلة « البدوات » الهامشة رقم ١ في ص ٢٧٩ .

هل يعلم الشيء من غير أن يلابسه ؟

واختلفوا أيضاً فى باب آخر : هل يعلم الشيء من غير أن يلابسه أم لا ؟

(١) فقال «هشام بن الحكم الرافضى» : إن الله سبحانه علم ما تحت الأرض بالشعاع المتصل الذاهب فى عُمْقِ الأرض ، ولولا ملابسته لما هنالك بشعاعه ما دَرَى ما هناك .

(٢) وقال قائلون : إن الله يعلم الأشياء على المماسّة ، وقد يعلم ما لا يماسه .

(٣) وحكى عن «هشام بن الحكم» أنه قال : إن العلم صفة لله ، وليس هى هو ولا غيره ولا بعضه ، وإنه لا يجوز أن يقال [له] محدث ولا يقال له قديم ؛ لأن الصفة لا توصف عنده ، وكذلك قوله فى سائر صفاته من القدرة والإرادة والحياة ، وسائر ذلك : إنها لا هى الله ولا هى غيره ولا هى قديمة ولا محدثة .

(٤) وقال «الجهم» : إن علم الله محدث ، هو أحدثه فعلم به ، وإنه غير الله ، وقد يجوز عنده أن يكون الله عز وجل عالما بالأشياء كلها قبل وجودها بعلم محدث بها .

وحكى عن الجهم خلاف ذلك ، وأنه كان لا يقول إن الله يعلم الأشياء قبل أن تكون لأنها قبل أن تكون ليست بأشياء فتعلَم أو تجهل ، وألزمه مخالفوه أن لله سبحانه علماً محدثا .

* * *

وهذه حكاية أقاويل الناس فى المحكم والمتشابه

قول المعتزلة فى المحكم والمتشابه

اختلفت المعتزلة فى محكم القرآن ومتشابهه :

(١) فقال « واصل بن عطاء » و«عمرو بن عُبَيْد» : المحكَمَاتُ ما أعلم الله

سبحانه من عقابه للفساق كقوله : (٤ : ٩٣) (ومن يقتل مؤمناً متعمدا) وما أشبه ذلك من آى الوعيد . وقوله : (٣ : ٧) (وأُخَرُ متشابهات) نقول : أخفى الله عن العباد عقابه عليها ، ولم يبين أنه يعذب عليها ، كما بين فى المحكم منه .

(٢) وقال «أبو بكر الأصم» : محكمات يعنى حججاً واضحة لاحاجة لمن يتعمد إلى طلب معانيها كنحو ما أخبر الله سبحانه عن الأمم التى مضَتْ ممن عاقبها ،وما يثبت عقابها ، وكنحو ما أخبر عن مشركى العرب أنه خلقهم من النطفة ، وأنه أخرج لهم من الماء فاكهة وأبا[1] ، وما أشبه ذلك ؛ فهذا محكم كله ، فقال : قال الله سبحانه : (٣ : ٧) (آيات محكمات هُنّ أم الكتاب) أى الأصل الذى لو فكرتم فيه عرفتم أن كل شىء جاءكم به محمد صلى الله عليه وسلم حق من عند الله سبحانه (وأخر متشابهات) وهو كنحو ما أنزل الله من أنه يبعث الأموات ويأتى بالساعة ، وينتقم ممن عصاه ، أو ترك آية أو نسخها مما لا يدركونه إلا بالنظر ، فيتركون هذا ويقولون : ائتنا بعذاب الله ، فى كل هذا عليهم شبهة حتى يكون منهم النظر فيعلمون أن لله أن يعذبهم متى شاء ، وينقلهم إلى ما شاء .

(٣) وقال «الإسكافى» فى قول الله تعالى (آيات محكمات) قال : هى التى لا تأويل لها غير تنزيلها ، ولا يحتمل ظاهرُهاَ الوجوهَ المختلفةَ (وأخر متشابهات) وهى الآيات التى يحتمل ظاهرها فى السمع المعانى المختلفة .

(٤) وذهب بعض الناس فى قوله (وأخر متشابهات) إلى ما اشتبه على اليهود من قول الله عز وجل الٓمٓ والمرٓ والرٓ والمصٓ .

(٥) وذهب بعضهم إلى اشتباه القصص التى فى القرآن .

---

(١) فى سورة عبس فى الآية ٣١ (فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضباً وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا ، متاعا لكم ولأنعامكم) .

الاختلاف فى علم المتشابه

واختلفوا فى تأويل قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به)(١) .

(١) فقال قائلون : ليس يعلم تأويل المتشابه إلا الله ، ولم يُطْلِعْ عليه أحداً.

(٢) وقال قائلون : قد يعلمه الراسخون فى العلم ، وإن هذا القول عَطف ، واحتجوا بقول الشاعر :

الريح يبكى شَجْوَهُ والبرقُ يلمع فى غمامه

قالوا : فالبرق معطوف على الريح .

قول المعتزلة فى القراءة

وأجمعت المعتزلة على أن قراءة القرآن غير المقروء ، واختلفوا : هل القراءة حكاية للقرآن أم لا ؟

(١) فمنهم من قال : هى حكاية (٢) ومنهم من قال : لا

اختلافهم فى جواز اللفظ بالقرآن

واختلفت المعتزلة : هل يجوز أن يلفظ بالقرآن أم لا ؟

(١) فقال قائلون : يلفظ به كما يقرأ .

(٢) وقال « الإسكافى » : لا يجوز ذلك ، بل يقرأ القرآن ولا يلفظ به .

---

(١) هذا الاختلاف مبنى على اختلافهم فى مكان الوقف فى الآية الكريمة ، فقال بعضهم – وهو الفريق الأول – : الوقف على لفظ الجلالة ، والواو فى قوله : (والراسخون فى العلم يقولون) للاستئناف ، وقال آخرون – وهم الفريق الثانى – الواو للعطف ، و (الراسخون) معطوف على لفظ الجلالة .

اختلافهم فى وجه الإعجاز

واختلفوا فى نظم القرآن : هل هو معجز أم لا ؟ على ثلاثة أقاويل :

(١) فقالت المعتزلة إلا «النظام» و«هشاما الفُوَطى» و« عبّاد بن سليمان » : تأليف القرآن ونظمه معجز ، محالٌ وقوعُه منهم ، كاستحالة إحياء الموتى منهم ، وإنه عَلَمٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) وقال «النظام» : الآية والأعجوبة فى القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب ، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد ، لولا أن الله منعهم بمنع وعَجْزٍ أحدثهما فيهم .

(٣) وقال « هشام » و «عباد» : لا نقول إن شيئا من الأعراض يدلُّ على الله سبحانه ، ولا نقول أيضاً إن عرضا يدل على نبوة النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم يجعلا القرآن علماً للنبى صلى الله عليه وسلم ، وزَعَمَا أن القرآن أعراض .

* * *

وأجمعت المعتزلة بأجمعها أنه لا يجوز قول النبى إلا بحجة وبرهان ، وأنه لا تلزم شرائعه إلا مَنْ شاهد أعلامَهُ ، وانقطع عذره ممن بلّغه شرائع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأجمعوا جميعاً أن الناس محجوجون بعقولهم : مَنْ بلغه خبر الرسول ، ومن لم يبلغه .

هل يرتكب النبى كبيرة ؟

وأجمعت المعتزلة على أنه لا يجوز أن يبعث الله نبيًّا يكفر ويرتكب كبيرة ، ولا يجوز أن يبعث نبيا كان كافراً أو فاسقا .

هل تكون بعثة النبى خاصة ؟

وأجمعت المعتزلة على أنه جائز أن يبعث الله نبيا إلى قوم دون قوم ، وأجمعت أن الملائكة أفضل من الأنبياء .

قولهم فى معاصى الأنبياء

وأجمعت أن معاصى الأنبياء لا تكون إلا صِغاراً ، واختلفوا : هل يجوز أن يأتى النبى المعاصى ؟ وهل يعلم أنها مَعاصٍ فى حال ارتكابها أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : لا يجوز أن يعلم فى حال ارتكابه المعاصىَ أن ما يأتيه معصية ، ويتعمد ذلك .

(٢) وقال قائلون : جائز أن يتعمد ويركبها ، وهو يعلم أنها معاصٍ ، إلا أنها لا تكون إلا صغائر .

قولهم فى دلالة الأعراض

واختلفوا فى دلالة الأعراض وأفعال العباد ، على مقالتين :

(١) فنهم من زعم أنها تدل على حدوث الجسم .

(٢) وأبى « هشام » و « عبّاد » أن يكون ذلك يدلُّ على الله عز وجل .

هل النبوة جزاء أم لا ؟

واختلفت المعتزلة : هل النبوة جزاء أم لا ؟

(١) فقال قائلون : هى ثواب وجزاء .

(٢) وقال قائلون : ليست بجزاء ولا ثواب .

* * *

وهذا شرح قول المعتزلة فى القدر

هل خلق الله المعاصى ؟

أجمعت المعتزلة على أن الله ـ سبحانه ؟ ـ لم يخلق الكفر والمعاصى ، ولا شيئاً من أفعال غيره ، إلا رجلا منهم ، فإنه زعم أن الله خلقها ، بأن خلق أسماءها وأحكامها ، حكى ذلك عن « صالح قُبَّة » .

حسن الإيمان وقبح الكفر

وأجمعت المعتزلة إلا « عبَّاداً » أن الله جعل الإيمان حسناً ، والكفر قبيحاً ، ومعنى ذلك أنه جعل التسمية للإيمان والحكم بأنه حسن ، والتسمية للكفر والحكم بأنه قبيح ، وأن الله خلق الكافر لا كافراً ، ثم إنه كفر ، وكذلك المؤمن .

وأنكر « عبَّاد » أن يكون الله جعل الكفر على وجه من الوجوه ، أو خلق الكافر والمؤمن .

هل يقال الإنسان خالق لفعل نفسه ؟

واختلفت المعتزلة : هل يقال إن الإنسان يخلق فعله أم لا ، على ثلاث مقالات :

(١) فزعم بعضهم : أن معنى فاعل وخالق واحد ، وأنا لا نطلق ذلك فى الإنسان لأنا مُنعنا منه .

(٢) وقال بعضهم : هو الفعل لا بآلة ولا بجارحة ، وهذا يستحيل منه .

(٣) وقال بعضهم : معنى « خالق » أنه وقع منه الفعل مُقَدَّراً ، فكل من وقع فعله مقدراً فهو خالق له ، قديماً كان أو محدثاً .

هل يريد الله المعاصى ؟

وأجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه لم يرد المعاصى، إلا «المردار» فإنه حُكى عنه أنه قال : إن الله أرادها ، بأن خلّى بين العباد وبينها ، وقد ذكرنا اختلافهم فى الإرادة فيما تقدم من وَصْفنا لأقاويل المعتزلة .

* * *

وهذا شرح اختلاف المعتزلة فى الاستطاعة

هل الإنسان حى مستطيع بنفسه ؟

اختلفوا : هل الإنسان حَىٌّ مستطيع بنفسه أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فزعم « النظام » و « على الإسوارى » أن الإنسان حىٌّ مستطيع بنفسه ، لا بحياة واستطاعة هما غيره ، والإنسان عند « النظام » هو الروح ، وهو جسم لطيف مُدَاخل لهذا الجسم الكثيف .

وزعم أن الإنسان لا (؟) يجوز أن يكون مستطيعاً لنفسه ، لما من شأنه أن يفعله حتى تحدث به آفة ، والآفة : هى العجز ، وهى غير الإنسان .

وكان «النظام» يزعم أن الإنسان قادر على الشىء قبل كونه ، وأنه لا يوصف بأنه قادر عليه فى حال وجوده .

(٢) وقال قائلون : إن الإنسان حىٌّ مستطيع ، والحياة والاستطاعة هما غيره ، وهذا قول « أبى الهذيل » و «مُعَمّر» و «هشام الفوطى» وأكثر المعتزلة.

هل الاستطاعة هى السلامة ؟

واختلفت المعتزلة : هل الاستطاعة هى الصحة والسلامة ، أم غير الصحة والسلامة ؟ على مقالتين :

(١) فقال «أبو الهذيل» و «معمر» و «المردار» : هى عرض ، وهى غير الصحة والسلامة .

(٢) وقال « بشر بن المعتمر » و « ثُمَامة بن أشرس » و « غَيْلان » : إن الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتخلّيها من الآفات .

هل تبقى الاستطاعة؟

واختلفت المعتزلة في الاستطاعة : هل تبقى أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال أكثر المعتزلة : إنها تبقى ، وهذا قول « أبي الهذيل » و « هشام » و « عباد » و « جعفر بن حرب » و « جعفر بن مبشر » و « الإسكافي » ، وأكثر المعتزلة .

(٢) وقال قائلون : لا تبقى وقتين ، وإنه يستحيل بقاؤها ، وإن الفعل يوجد في الوقت الثاني بالقدرة المتقدمة المعدومة ، ولكن لا يجوز حدوثه مع العجز ، بل يخلق الله في الوقت الثاني قدرةً ؛ فيكون الفعل واقعاً بالقدرة المتقدمة ، وهذا قول « أبي القاسم البَلْخِي » وغيره من المعتزلة .

وهذا قولهم في الفعل المباشر ؛ فأما المتولد فقد يجوز عندهم أن يحدث بقدرة معدومة وأسباب معدومه ، ويكون الإنسان في حال حدوثه ميتاً أو عاجزاً .

* * *

القدرة قبل الفعل أو معه

وأجمعت المعتزلة على أن الاستطاعة قبل الفعل ، وهي قدرة عليه وعلى ضده ، وهي غير مُوجِبَةٍ للفعل ، وأنكروا بأجمعهم أن يكلف الله عبداً مالا يقدر عليه .

وقال بعض المتأخرين ممن كان ينتحل المعتزلة : القدرة مع الفعل ، وهي تصلح للشيء وتركِهِ في حال حدوثه ، وجائز كون الشيء في حال وجود تركه بأن لا يكون كان ، فتركه (؟) ، وهذا قول « ابن الراوندي » .

هل الاستطاعة قدرة على الفعل في حاله ؟

واختلفوا : هل هي قدرة عليه فى حاله ؟

(١) فزعم بعضهم أنها قدرة عليه فى حاله لا على تركه ، وأنها قبله قدرة عليه وعلى تركه ، وهذا قول « أبى الحسين الصالحى » .

(٢) وأحال أكثر المعتزلة أن تكون قدرة عليه فى حاله على وَجْهٍ من الوجوه .

هل للانسان قدرة على ضد ما فعله ؟

واختلفوا إذا فعل الإنسان أحد الضدين اللذين كان يقدر عليهما قبل كون أحدهما ، هل يوصف بالقدرة على الضد الذى لم يفعله أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال أكثر المعتزلة : إذا وجد أحد الضدين استحال أن يوصف الإنسان بالقدرة عليه أو على الضد الآخر .

(٢) وقال رجل منهم وهو « الإسكافى » : إذا وجد أحد الضدين لم يوصف الإنسان بالقدرة عليه ، ولكن يوصف بالقدرة على ضده الآخر .

هل يجوز فناء الاستطاعة فى الوقت الثانى ؟

واختلفوا فى الاستطاعة : هل يجوز فناؤها فى الوقت الثانى ؟ فيكون الفعل المباشر الذى يفعله الإنسان فى نفسه وأنه بقدرة معدومة ؟ على أربعة أقاويل :

(١) فقال أبو « الهذيل » : الاستطاعة يحتاج إليها قبل الفعل ؛ فإذا وجد الفعل لم يكن بالإنسان إليها حاجة بوجه من الوجوه ، وقد يجوز وقوع العجز فى الوقت الثانى فيكون مجامعاً للفعل ، ويكون عجزاً عن فعل ؛ لأن العجز عنك لا يكون عجزاً على موجود ، فيكون الفعل واقعاً بقدرة معدومة ، وجوّز وجود أقل قليل الكلام مع الخرس ، وجوّز الفعل مع الموت بالاستطاعة المتقدمة ، ولم يجوز وجود العلم مع الموت ، ولا وجود الإرادة مع الموت .

(٢) وقال أكثر المعتزلة : ليس يحتاج إلى الاستطاعة للفعل فى حال وجوده

ليفعل بها ما قد فعل ، ولكن يحتاج إليها لأنه محال وجود الفعل فى جارحة ميتة عاجزة .

وقال هؤلاء : محال وقوع الفعل المباشر بقوة معدومة ، وأجازوا وقوع الأفعال المتولدة كنحو ذهاب الحجر بعد الدَّفْعة وانحدار الحجر بعد الزَّجّة بقدرة معدومة ، وهذا قول « جعفر بن حرب » و « الإسكافى » .

(٣) وقال قائلون : جائز وقوع الفعل المباشر بقوة معدومة ، لأن القدرة لا تبقى ، ولكن لا توجد فى جارحة ميتة ولا عاجزة ، وهذا قول « أبى القاسم البلخى » وغيره .

(٤) وقال قائلون : لا يجوز وقوع الفعل بقوة معدومة ، وإن القوة يحتاج إليها فى حال الفعل للفعل ، وإنها إن كانت قوة عليه قبله وعلى تركه فهى قوة عليه فى حال كون تركه ، وأنكر قائلُ هذا أن يكون الإنسان يفعل فعلا على طريق التولد ، وهذا قول أبى « الحسين الصالحى » .

وقال بعضُ مَنْ مال إلى هذا القول : إن الإنسان قادر عليه فى حاله ، وعلى تركه بَدَلاً منه .

هل الإنسان قادر فى الأول ؟

واختلفت المعتزلة هل يقال : الإنسان قادر فى الأول أن يفعل فيه أو أن يفعل فى الثانى ؟ على سبعة أقاويل :

(١) فقال « أبو الهذيل » : الإنسان قادر أن يفعل فى الأول ، وهو يفعل فى الأول والفعل واقع فى الثانى ، لأن الوقت الأول وقتُ يفعلُ والوقت الثانى وقتُ فَعَلَ .

(٢) وحُكى عن « بشر بن المعتمر » أنه كان يقول : لا أقول يفعل فى الأول ولا أقول يفعل فى الثانى ، ولا أقول قادر أن يفعل فى الأول ، ولا أقول قادر

أن يفعل فى الثانى ، وذكرُ القدرة مضمر مقدور (؟) عليه يستحيل (؟) كونه مع القدرة عليه ، وذكر العجز مضمر معجوز (؟) عنه يستحيل كونه مع العجز عنه ، ولسنا نقول أيضاً : عاجز فى الأول أن يفعل فى الأول ، أو أن يفعل فى الثانى .

(٣) وقال « النظام » وأكثر المعتزلة : إن الإنسان قادر فى الوقت الأول أن يفعل فى الوقت الثانى ، وإنه يقال قبل كون الوقت الثانى : إن الفعل يُفْعَل فى الوقت الثانى ؛ فإذا كان الوقت الثانى قد (؟) فعل فالذى قيل يفعل فى الثانى قبل الثانى هو الذى [قيل] فُعِل فى الثانى إذا حدث الوقت الثانى .

(٤) واختلف هؤلاء ، فقال قائلون منهم : إن الإنسان يقدر فى الحال الأولى أن يفعل فى الحال الثانية ، فإذا حَلّ العجز فى الحال الثانية علمنا أنه لم يكن قادراً فى الحال الأولى أن يفعل فى الحال الثانية .

(٥) وقال أكثرهم : إن الإنسان قادر أن يفعل فى الحال الثانية حَلّ فيها العجز أو لم يحل ، وخَلْقُ (؟) العجز فى الوقت الثانى لا يُخرج القدرة أن تكون قدرة عليه إن لم يعجز ؛ فهو قادر أن يفعل فى الحال الثانية وإن حل العجز فيها على شرط ، والشرط هو أنه قادر عليه إن لم يعجز .

(٦) وقال قائلون : هو قادر فى الحال الأولى أن يفعل فى الحال الثانية ، وإن عجز فى الحال الثانية فالفعلُ واقعٌ مع العجز ، وليس بعجز عنه ، ولم يقل هؤلاء على الشرط الذى قاله الذين حكينا قولهم قبلُ .

(٧) وحكى « برغوث » أن قوما منهم يقولون : إن الآفة إن كانت تحلّ فى الحال الثانية كان الإنسان فى الأولى عاجزاً عن الفعل فى الثانية بسببه ، وإن كانت فيه استطاعة .

(٨) وقال « عباد »[1] : أقول : إن الإنسان قادر أن يفعل فى الثانى .

---

(١) هذا زائد عن العدد الذى أجمله أولا .

هل الفعل واقع بالاستطاعة ؟

واختلفت المعتزلة : هل الفعل واقع بالاستطاعة ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال « عباد » : القدرة لا أقول إنى أفعل بها أو أستعملها .

(٢) وقال أكثر المعتزلة الذين ثبّتوا قدرة الإنسان غيره : بل الفعل واقع بها

هل تستعمل القوة فى الفعل ؟

واختلفت المعتزلة : هل تستعمل القوة فى الفعل ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فأنكر « الجبائى » أن تكون تُستعمل فى الفعل ؛ لأن استعمال زَعَمَ يحلّ فى الشىء المستعمل ، وكان مع هذا يزعم أن الفعل واقع بها .

وأنكر « عباد » الاستعمال .

(٢) وقال كثير من المعتزلة : إنها تُستعمل فى الفعل ، بمعنى أنه يُعمل بها الفعل .

هل يوصف الإنسان بالقدرة على ما يكون فى الثالث ؟

واختلفوا : هل يوصف الإنسان بالقدرة على ما يكون فى الوقت الثالث ، أو إنما يوصف بالقدرة على ما يكون فى الثانى ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : الإنسان قادر بقدرته على أن يفعل فى الثانى ، ولا يوصف بالقدرة فى حال حدوثها أنه قادر بها على ما يكون فى الثالث .

(٢) وقال قائلون : هو قادر بقدرته على الفعل فى الثانى والثالث ، وعلى ما لا يتناهى من الأفعال أن يأتى به فى أوقات لا تتناهى إن بقيت قدرته .

وأحال هؤلاء أن يكون ما يقدر عليه فى الثالث يفعله فى الثانى ، وما يقدر عليه فى الرابع يفعله فى الثالث .

هل يقدر فى الأول أن يفعل فى الثانى الضدين ؟

واختلفوا : هل يقدر الإنسان فى الوقت الأول أن يفعل فى الثانى أشياء متضادة أو شيئين ؟

(١) فقال بعضهم : إنما يقدر أن يفعل فى الثانى شيئاً ؛ إن يُرِدْ ذلك الشىء ، فهو قادر على شيئين فى الثانى متضادين على البدل فقط .

(٢) وقال بعضهم : هو قادر حال حدوث القدرة أن يفعل أشياء متضادة فى الوقت الثانى على البدل .

هل يقدر على حركة فى الثانى أو أكثر ؟

واختلفت المعتزلة : هل يقدر الإنسان على حركة فى الثانى أو على حركات ؟

(١) فزعم «أبو الهذيل» أنه يقدر على حركة فى الثانى وسكون ، على البدل ، فإن فعل الحركة فى الثانى وفَعَلَ معها كونا يمنة كانت حركة يمنة ، وكذلك إن فعل معها كونا يَسْرة كانت حركة يسرة ، وكذلك القول فى سائر الأكوان .

(٢) وقال غيره : الإنسان يقدر على حركات فى الثانى متضادّات وسكون ، على البدل ، وزعم صاحب هذا القول أن الحركة ضرب من الأكوان ، وهى يمنة ضد الحركة يَسْرة .

هل القدرة التى بها الكلام هى التى بها المشى ؟

واختلفت المعتزلة : هل القدرة التى يكون بها الكلام باللسان هى التى يكون بها المشى بالرجل ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قوم : القدرة التى يكون بها الكلام باللسان هى التى بها يكون المشى بالرجل ، ومحلهما واحد ، وإنما امتنع الكلام بالرجل لاختلاف الموانع .

(٢) وقال قوم : القدرة على الكلام غير القدرة على المشى ، ومحل كل قدرة غير محل القدرة الأخرى ؛ فقدرة المشى فى الرجل ، وقدرة الإرادة فى القلب ، وقدرة النظر فى العين .

هل القدرة جنس واحد ؟

واختلف الذين قالوا بتغاير القدرة على الإرادة والمشى والكلام : هل القدرة على ذلك جنس واحد ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : كلها من جنس واحد ، وقد يجوز أن تكون قدرة الكلام من جنس قدرة المشى ، وإن لم يتجانس المقدور عليه .

(٢) وقال قائلون : لا يجوز أن تكون قدرة الكلام من جنس قدرة المشى

وحكى « برغوث » أن قوما ممن زعم أن الاستطاعة قبل الفعل وأنها تُفنى وتحدث لكل فعل قبله قالوا: إنه تحدث فى الإنسان قبل كل فعل استطاعات بعدد هذا الفعل وعدد كل ترك له ، فإذا فعل الفعل الواحد بطلت كلها ، وحدثت استطاعات لفعل آخر ولتركه أو عجز ينفيها .

فى أى وقت يحدث فعل الجوارح ؟

واختلفوا فى فعل الجوارح : فى أى وقت يحدث بعد حدوث الاستطاعة؟على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قوم : الإنسان يقدر على الحركة فى حال حدوث القدرة ، والحركة تقع فى الحال الثانية .

(٢) وقال بعضهم : هو يقدر عليها فى حال حدوث الاستطاعة ، وهى لا تقع إلا فى الحال الثالثة ؛ لأنه لا بد من توسط الإرادة .

(٣) وقال قوم : هو يقدر عليها فى حال حدوث الاستطاعة ولم (؟) تقع إلا فى الحال الرابعة ؛ لأنه لا بد بعد حال الاستطاعة من حال الإرادة وحال التمثيل ، ثم توجد الحركة .

هل الإنسان قادر على ما لا يخطر بباله ؟

واختلفت المعتزلة : هل الإنسان قادر على ما [لا] يخطر بباله ، أم لا ؟ على مقالتين:

(١) فزعم « إبراهيم النظّام » أن الإنسان لا يقدر على مالا يخطر بباله .

(٢) وقال سائر المعتزلة : الإنسان قادر على ما تصلح قدرته له ، خَطَرَ بباله شيء من ذلك أم لم يخطر .

هل يقال : إن الله قوّى الكافر على الكفر ؟

واختلفت المعتزلة : هل يقال إن الله ـ سبحانه ! ـ قوّى الكافر على الكفر ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال أكثر المعتزلة : لا يجوز أن يقال إن الله قوّى أحدا على الكفر وأقدره عليه .

(٢) وقال « عباد » : إن الله قد قوّى الكافر على الكفر ، وأقدره عليه .

هل يحس ما لاقدرة فيه ؟

واختلفوا : هل يجوز أن يألم ويحس ما لا قدرة فيه ؟

(١) فأنكر ذلك قوم . (٢) وأجازه آخرون .

هل يكون حيا مع عدم قدرته ؟

واختلفوا فى الحى : هل يجوز أن يكون حيا مع عدم قدرته ؟

(١) فأجاز ذلك بعضهم . (٢) وأنكره بعضهم.

هل يعجز القادر ؟

واختلفوا : هل يجوز أن يكون القادر يعجز ؟ على مقالتين :

(١) فأنكر ذلك « عباد » وقال : العاجز ميت .

(٢) وقال أكثر المعتزلة: قد يكون الإنسان قادرا على أشياء ، عاجزا عن أشياء

هل تكون فى الإنسان قدرة ولا يقال قادر ؟

واختلفت المعتزلة : هل تكون القدرةُ فى الإنسان ولا يقال « إنه قادر » ؟

(١) فزعم عباد أنه حال المعاينة فيه قدرة ، ولا يقال « إنه قادر » .

(٢) وأنكر أكثر المعتزلة أن توجد قدرة لا بقادر .

هل الممنوع قادر؟

واختلفت المعتزلة فى الممنوع : هل هو قادر أم لا ؟ على أربعة أقاويل :

(١) فقال قائلون : إذا مُنِعَ الإنسانُ من المشى بالقَيْد ، ومن الخروج من البيت بِغَلْقِ الباب ، فهو قادر على ذلك مع المنع بالقَيْد وغلق الباب ؛ فالمَنْعُ لا يضادُّ القدرةَ .

(٢) وقال آخرون : القدرة فيه ، ولكن لا نُسَمِّيه قادرا على ما مُنِعَ منه

(٣) وقال قائلون : بل نقول : إنه قادرٌ إذا حُلَّ وأُطْلِقَ .

(٤) وقال جعفر بن حَرْبٍ : الممنوع قادر ، وليس يقدر على شىء ، كما أن المُنْطَبِقَ جفنُه بصير ولا يُبْصِر .

هل القادر على شىء يقدر على الأكثر منه ؟

واختلفوا فى الذى يقدر على حَمْل خمسين رطلاً ، ولا يقدر على حمل مائةِ رطل ، على مقالتين :

(١) فقال قائلون : لا بد من أن يكون فيه عجز عن حَمْل الخمسين الفاضلةِ على ما يقدر على حمله .

(٢) وقال قائلون : لا عجز فيه ، وإنما عدمُ القدرة على ذلك فقط .

هل يقدر على حمل جزءين بجزء من القوة ؟

واختلفوا : هل يجوز أن يقوى الإنسانُ على حَمْل جزءيْن بجزء من القُوَّة أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : قد يقدر بجزء من القدرة أن يحمل جزءين وأكثرَ من جزءين .

(٢) وقال قائلون : لا يقدر على حَمْل جزء إلا بجزء واحد من القوة ،

ولو جاز أن يَقْوَى على جزءين بجزء من القوة لجاز أن يَقْوَى على حمل السّموات والأرَضِينَ بجزء من القوة ، والقائلُ بهذا القول الجُبّائىُّ .

وزعم أن الإنسانَ يحمل جزءين من الأجزاء بجزءين من القوة ، وأنه إذا حمل جزءين من الأجزاء بجزءين من القوة ففيه أربعة أجزاء من الحمل

اختلافهم فى العجز ؟

واختلفت المعتزلة فى العجز ، على ثلاثِ مقالاتٍ :

(١) فقال الأصمُّ : إنما هو العاجز ، وليس له عجز غيره يعجز به .

(٢) وقال أكثر المعتزلة : العجز غير العاجز .

(٣) وقال « عَبّاد » : العجز غير الإنسان ، ولا أقول : غير العاجز ؛ لأن قولى « عاجز » خَبَر عن إنسان وعجز .

هل العجز عجز عن شىء ؟

واختلفوا : هل العجز عجز عن شىء ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فزعم «عَبّاد» أن العجز لا يقال : إنه عجز عن شىء ، وإن القوة لا تكون قوةً لا على شىء .

(٢) وقال أكثر المعتزلة: العجز عجزٌ عن الفعل .

هل العجز عن الفعل عجز عنه فى حاله ؟

واختلف الذين أثبتوا العجز عجزا عن الفعل ، هل هو عجز عنه فى حاله ، أو فى حال ثانية ؟ على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قائلون : الإنسانُ يعجز عن الفعل فى الثانى ، والعجز لا ينفى الفعل فى حال حدوثه ، بل قد يكون مُجامِعاً له وهو عجز عن غيره .

(٢) وقال آخرون : العجز - وإن كان عجزاً عن الفعل فى الثانية - فإن الفعل ينتفى فى حال العجز ، لا للعجز ، ولكن للضرورة الجامعة .

(٣) وقال آخرون : العجز ينفى الفعل فى حاله ، ومُحَالٌ وُجُودُ الفعل مع العجز .

وأجمع النافون « إن العجز عجز عن شيء » من المعتزلة أن العجز يكون عجزاً عن أفعال كثيرة .

* * *

وأجمع أكثر المعتزلة على أن الأمر بالفعل قبله ، وأنه لا معنى للأمر به في حاله ؛ لأنه موجود .

هل يبقى الأمر إلى حال الفعل؟

واختلفوا : هل يبقى الأمر إلى حال الفعل ؟ على مقالتين :

(١) فقال بعضهم : إنه يبقى إلى أجَل الفعل ، وإنه يكون في حال الفعل ، ولا يكون أمراً به .

(٢) وأحال بعضهم أن يبقى الأمر .

هل يجوز أن يؤمر بالصلاة قبل وقتها ؟

واختلفوا : هل يجوز أن يؤمر بالصلاة قبل دخول وقتها ، أم لا؟ على مقالتين:

(١) فأجاز ذلك بعضهم .

(٢) وأنكره بعضهم .

هل يأمر الله من يعلم أنه يحول بينه وبين الفعل؟

واختلفوا : هل يجوز أن يأمر الله ـ سبحانه ! ـ بالفعل في الوقت الثاني ، وهو يعلم أنه يَحُولُ بين الإنسان وبين الفعل ؟ على ثلاثة أقاويل(١) :

(١) فقال بعضهم : يجوز أن يأمر الله بذلك ، وإن كان يعلم أنه يَحُولُ بين العبّاد وبينه في الثاني ؛ لأنه إنما يقول له افعَل إن لم نحل بينك وبين الفعل ، ويجوز أن يقدر على الفعل في الثاني وإن كان يحَال بينه وبينه في الثاني .

---

(١) لم يذكر غير مقالتين

(٢) وقال بعضهم ، لن يجوز ذلك فى الأمر ولا فى القدرة .

اختلافهم فى قدرة من علم الله أنه لا يؤمن

واختلفوا فيمن علم الله أنه لا يؤمن :

(١) فقالت المعتزلة إلا علياً الإسوارىَّ : إنه مأمور بالإيمان قادرٌ عليه .

(٢) وقال على الإسوارى : إذا قُرِن الإيمانُ إلى العلم بأنه لا يكون أحلتُ القولَ بأن الإنسان مأمور به أو قادر عليه ، وإذا أفرِدَ كلُّ قولٍ من صاحبه فقلتَ : هل أمرَ الله — سبحانه ! — الكافرَ بالإيمان وأقدره عليه ونهى المؤمنَ عن الكفر ؟ قلتُ : نعم .

* * *

وأجمعت المعتزلة على أن الشىء إذا وُجد فوجودُ ضده فى تلك الحالِ محالٌ .

وقال أكثرهم : إن الكافر تاركٌ للإيمان فى حال ما هو كافر .

وأحالوا جميعاً البدلَ فى الموجود .

هل يقال « لو كان الشىء » فى حال وجود ضده ؟

واختلفوا : هل يقال « لو كان الشىء » فى حالِ كَوْنِ ضِدِّهِ ، أم لا يُقَال ؟

(١) فقال جعفر بن حَرْبٍ والإسكافى : قد يقال « لو كان الكفار آمنوا » فى حال كفرهم « بدلاً من كفرهم الواقع لكان خيراً لهم » ولا نقول : إنه يجوز أن يؤمنوا فى حال كفرهم على وَجْه من الوجوه ، كما نقول فى الكفر الماضى : لو كان هذا الكافر آمَنَ أمْسِ بدلا من كفره لكان خيراً له ، ولا يجوز الإيمانُ بدلا من الكفر الماضى .

(٢) وأحالَ غيرهم من المعتزلة أن يقال « لو كان الشىء » على معنى لو كان وقد كان ضِدُّهُ .

فقالوا جميعاً إلا الجبائى : إنه قد يجوز أن يكون الشىء فى الوقت الثانى بدلا

من ضده ، وإن كان ضده مما يكون فى الثانى ، وإذا أجزنا ذلك فإنما نجيز البدل مما لم يكن .

وقالوا : جائز أن يترك فى الوقت الثانى قبل مجىء الوقت ما علم الله ـ سبحانه ! ـ أنه يكون فى الوقت ، ولو كان ذلك مما يترك لم يكن كان سابقا فى العلم أنه يكون ، ولم يكن تاركا لما يكون ، وهذا قول « الجبَّائى » و « عباد » .

وقال « الجبائى » : ما علم الله أنه يكون فى الوقت الثانى ، أو فى وقت من الأوقات ، وجاءنا الخبر بأنه يكون ؛ فلسنا نجيز تركه على وجه من الوجوه ، لأن التجويز لذلك هو الشكُّ ، والشكُّ فى أخبار الله كفر .

وقال : ما علم الله ـ سبحانه ! ـ أنه يكون فمستحيل قولُ القائل لو كان مما يُتْرَك لم يكن العلم سابقا بأنه يكون .

وقد شرحنا قوله فى ذلك قبل هذا الموضع .

وأجاز أكثر المعتزلة أن لا يكون ما أخبر الله أنه يكون وعلم أنه يكون بأن لا يكون كان علم وأخبر أنه يكون .

هل يقال : خلق الله الشر ؟

واختلفت المعتزلة : هل يقال « إن الله خلق الشر والسيئات » أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقالت المعتزلة كلها إلا عبادا : إن الله يخلق الشر الذى هو مَرَضٌ ، والسيئات التى هى عقوبات ، وهو شر فى المجاز ، وسيئات فى المجاز .

(٢) وأنكر عباد أن يخلق الله شيئاً نسميه شرا أو سيئة ، فى الحقيقة .

أقوالهم فى اللطف

واختلفوا فى اللطف ، على أربعة أقاويل :

(١) فقال « بشر بن المعتمر » ومن قال بقوله : عند الله — سبحانه ! — لُطفٌ لو فَعَله بمن يعلم أنه لا يؤمن لآمَنَ ، وليس يجب على الله — سبحانه ! — فِعْلُ ذلك ، ولو فَعَلَ اللهُ — سبحانه ! — ذلك اللطفَ فآمنوا عنده لكانوا يستحقون من الثواب على الإيمان الذى يفعلونه عند وجوده ما يستحقونه لو فعَلوه مع عدمه ، وليس على الله — سبحانه ! — أن يفعل بعباده أصْلَحَ الأشياء ، بل ذلك محال ، لأنه لا غاية ولا نهاية لما يقدر عليه من الصلاح ، وإنما عليه أن يفعل بهم ما هو أصلح لهم فى دينهم ، وأن يُزيح عللهم فيما يحتاجون إليه لأداء ما كلَّفهم ، وما تيسَّرَ عليهم مع وجوده العملُ بما أمرهم به ، وقد فَعَلَ ذلك بهم ، وقطع منهم .

(٢) وكان « جعفر بن حرب » يقول : إن عند الله لطفا لو أتى به الكافرين لآمنوا اختياراً إيماناً لا يستحقون عليه من الثواب ما يستحقونه مع عدم اللطف إذا آمنوا ، والأصْلحُ لهم ما فعل الله بهم ، لأن الله لا يُعَرض عباده إلا لأعلى المنازل وأشرفها ، وأفضَلِ الثوابِ وأكثرِه .

وذُكِرَ عنه أنه رجع عن هذا القول إلى قول أكثر أصحابه .

(٣) وقال جمهور المعتزلة : ليس فى مقدور الله — سبحانه ! — لطف لو فعله بمن علم أنه لا يؤمن آمن عنده ، وأنه لا لطف عنده لو فعله بهم لآمنوا ، فيقال : يقدر على ذلك ولا يقدر عليه ، وإنه لا يفعل بالعباد كلهم إلا ما هو أصلح لهم فى دينهم ، وأدعى لهم إلى العمل بما أمرهم به ، وإنه لا يَدَّخر عنهم شيئاً يعلم أنهم يحتاجون إليه فى أداء ما كلفهم أداءه إذا فُعِلَ بهم أتوا بالطاعة التى يستحقون عليها ثوابه الذى وعدهم .

وقالوا فى الجواب عن مسألة من سألهم « هل يقدر الله ـ سبحانه ! ـ أن يفعل بعباده أصلح مما فعله بهم ؟ » : إن أردت أنه يقدر على أمثال الذى هو أصلح ، فالله يقدر على أمثاله ، على مالا غاية له ولا نهاية ، وإن أردت يقدر على شىء أصلح من هذا : أى يفوقه فى الصَّلاح قد اذَّخره عن عباده ، فلم يفعله بهم ، مع علمه بحاجتهم إليه فى أداء ما كلفهم ، فإن أصلح الأشياء هو الغاية ، ولا شىء يتوهم وراء الغاية فيقدر عليه أو يعجز عنه .

(٤) وقال « محمد بن عبد الوهاب الجبائى » : لا لطف عند الله ـ سبحانه ! ـ يوصف بالقدرة على أن يفعله بمن علم أنه لا يؤمن فيؤمن عنده ، وقد فعل الله بعباده ما هو أصلح لهم فى دينهم ، ولو كان فى معلومه شىء يؤمنون عنده أو يصلحون به ثم لم يفعله بهم لكان مريداً لفسادهم ، غير أنه يقدر أن يفعل بالعباد ما لو فعله بهم ازدادوا طاعة فيزيدهم ثواباً ، وليس فعل ذلك واجباً عليه ، ولا إذا تركه كان عابثاً فى الاستدعاء لهم إلى الإيمان .

أقوالهم فى اللذة والألم

واختلفوا فى الألم واللذة ، على مقالتين :

(١) فقال قوم : لن يجوز أن يؤلم الله ـ سبحانه ! ـ أحداً بألم تقوم اللذة فى الصلاح مقامه .

(٢) وقال قوم : يجوز ذلك .

هل كان يجوز أن يبتدىء الله الخلق فى الجنة ولا يكلفهم ؟

واختلفوا : هل كان يجوز أن يبتدىء الله الخلق فى الجنة ، ويتفضل عليهم باللذات دون الأذَوَات ، ولا يكلفهم شيئاً ، على مقالتين :

(١) فقال أكثر المعتزلة : لن يجوز ذلك ، لأن الله ـ سبحانه ! ـ لا يجوز عليه فى حكمته أن يُعرّض عباده إلا لأعلى المنازل ، وأعلى المنازل منزلةُ الثواب .

وقالوا : لا يجوز أن لا يكلفهم الله المعرفة ، ويستحيل أن يكونوا إليها مضطَرين ، فلو لم يكونوا بها مأمورين لكان الله قد أباح لهم الجهلَ به ، وذلك خروج من الحكمة .

(٢) وقال قائلون : كان جائزاً أن يبتدىء الله ـ سبحانه ! ـ الخلق فى الجنة ، ويبتدئهم بالتفضل ، ولا يعرضهم لمنزلة الثواب ، ولا يكلفهم شيئاً من المعرفة ، ويضطرهم إلى معرفته ، وهذا قولُ « الجبائىّ » وغيره .

اختلافهم فى لعن الله للكفار فى الدنيا

واختلفت المعتزلة فى لعن الله الكفارَ فى الدنيا ، على مقالتين :

(١) فقال أكثرهم : ذلك عدل وحكمة وخير وصلاح للكفار ، لأن فيه زجراً لهم عن المعصية ، وغَلَوْا فى ذلك ، حتى زعموا أن عذاب جهنم فى الآخرة نظرٌ للكافرين فى الدنيا ورحمة لهم ، بمعنى أن ذلك نظرٌ لهم إذ كان قد زَجَرَهم بكَوْن ذلك فى الآخرة عن معاصيه فى الدنيا ، واستدعاء لهم إلى طاعته ، وهذا قولُ « الإسكافى » .

(٢) وقال قائلون منهم : ذلك عَدْل وحكمة ، ولا نقول : هو خير وصلاح ونعمة ورحمة .

هل للصلاح كل أم لا ؟

واختلفت المعتزلة فى الصلاح الذى يقدرُ اللهُ عليه ، هل له كُلٌّ أم لا كُلَّ له ؟ على ثلاثةِ أقاويلَ :

(١) فقال « أبو الهُذَيل » : لِماَ يقدر اللهُ [عليه] من الصلاح

والخيرِ كُلٌّ وجَميعٌ ، وكذلك سائرُ مقدوراته لها كُلٌّ ، ولا صلاح أصلح مما فَعَلَ .

(٢) وقال غيره : لا غايةَ لما يقدر الله عليه من الصلاح ، ولا كلٌّ لذلك ، وقالوا : إن الله يقدر على صلاح لم يفعله ، إلا أنه مثلُ ما فَعَله .

(٣) وقال قائلون : كل ما يفعله يجوز ، ولا يجوز أن يكون صلاح لا يفعله ، وهذا قولُ « عَبّاد » .

وقال قائلون[1] : فيما يقدر الله أن يفعله بعباده شيء أصْلَحُ من شيء ، وقد يجوز أن يترك فعلا هو صلاح إلى فعل آخر وهو صلاح يقوم مقامه .

هل يجوز أن يميت الله من علم أنه يؤمن قبل أن يؤمن ؟

واختلفت المعتزلة فيمن علم الله أنه يؤمن من الأطفال والكفار ، أو يتوب من الفسّاق ، هل يجوز أن يميته قبل ذلك ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : لا يجوز ذلك ، بل واجب في حكمة الله ألا يميتهم حتى يؤمنوا أو يتوبوا .

(٢) وأجاز « بشر بن المعتمر » وغيره أن يميتهم قبل أن يؤمنوا أو يتوبوا .

هل يخترم الله من علم أنه يزداد إيمانًا ؟

واختلفوا فيمن علم الله ـ سبحانه ! ـ أنه يزداد إيمانًا ، هل يجوز أن يخترمه ؟ على مقالتين :

(١) فقال قوم من أصحاب الأصلح : لا يجوز ذلك ، وقالوا في النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله امتحنه قبل موته بما بلغ ثوابه على طاعته إياه قبلُ مبلغَ ثوابه على طاعته إياه لو أبقاه إلى يوم القيامة ، وجعل في هذه المِحْنَةِ إعلامَه أنه يموت في الوقت الذي مات فيه .

---

(١) هذا زائد على ثلاثة الأقاويل .

(٢) وقال قوم منهم : إن ذلك جائز .

خلق الله الخلق لينفعهم

وأجمعت المعتزلة على أن الله — سبحانه ! — خَلَقَ عباده لينفعهم ، لا ليضرهم ، وإن ما كان من الخلق غيرَ مكلف فإنما خلقه لينتفع به المكلفُ ممن خلق ، وليكون عبرة لمن يخلقه ودليلا .

خلق الشيء لا ليعتبر به

واختلفوا في خلق الشيء لا ليعتبر به ، على مقالتين :

(١) فقال أكثرهم : لن يجوز أن يخلق الله — سبحانه ! — الأشياء إلا ليعتبر بها العبادُ وينتفعوا بها ، ولا يجوز أن يخلق شيئاً لا يراهُ أحد ولا يحسُّ به أحد من المكلفين .

(٢) وقال بعضهم ممن يذهب إلى أن الله عز وجل لم يأمر بالمعرفة : إن جميع ما خلقه الله فلم يخلقه ليعتبر به أحد ويستدل به أحد ، وهذا قول « ثمامة بن أشرس » فيما أظن .

اختلافهم فيمن قطعت يده وهو كافر ثم آمَنَ ، أو عكسه

واختلفوا فيمن قُطِعت يده وهو مؤمن ثم كفر ، ومن قطعت يده وهو كافر ثم آمن ، على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قوم : إنه يُبَدَّلُ يداً أخرى ، لا يجوز غير ذلك .

(٢) وقال قائلون : لو أن مؤمناً قطعت يده فأدخل النار ابُدِّلت يَدُهُ المقطوعة في حال إيمانه ، وكذلك الكافر إذا قطعت يدهُ ثم آمن ؛ لأن الكافر والمؤمن ليس هما اليَدَ والرجل .

(٣) وقال قائلون : تُوصَل يد المؤمن الذي كفر ومات على الكفر بكافر

قطعت يده وهو كافر ثم آمن ثم مات على إيمانه ، وتوصَلُ يد الكافر الذى قطعت يده وهو كافر ثم آمن ثم مات على إيمانه بالمؤمن الذى قطعت يده وهو مؤمن ثم مات على الكفر .

هل خلق الله الخلق لعلة أم لا ؟

واختلفت المعتزلة : هَلْ خلق الله - عز وجل ! - خَلْقَه لعلةٍ أم لا ؟ على أربعة أقاويل :

(١) فقال « أبو الهذيل » : خلق الله عز وجل ! - خَلْقَه لعلةٍ ، والعلة هى الخلق ، والخلق هو الإرادة والقول ، وإنما خلق الخلق لمنفعتهم ، ولولا ذلك كان لا وَجْهَ لخلقهم ؛ لأن مَنْ خلق مالا ينتفع به ولا يزيل بخلقه عنه ضرراً ، ولا ينتفع به غيره ، ولا يضر به غيره ؛ فهو عابث .

(٢) وقال « النظام » : خلق الله الخلق لعلة تكون ، وهى المنفعة ، العلة هى الغرض فى خلقه لهم وما أراد من منفعتهم ، ولم يثبت علة معه لها كان مخلوقا كما قال أبو الهذيل ، بل قال : هى علة تكون وهى الغرض .

(٣) وقال « معمر » : خلق الله الخَلْقَ لعلة ، والعلة لعلة ، وليس للعِلَلِ غاية ولا كلٌّ .

(٤) وقال « عباد » : خلق الله - سبحانه ! - الخلق لا لعلة .

اختلافهم فى إيلام الأطفال

واختلفت المعتزلة فى إيلام الأطفال ، على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قائلون : الله يؤلمهم لا لعلة ، ولم يقولوا إنه يعوضهم من إيلامه إياهم ، وأنكروا ذلك ، وأنكروا أن يعذبهم فى الآخرة .

(٢) وقال أكثر المعتزلة : إن الله ـ سبحانه ! ـ يؤلمهم عبرة للبالغين ، ثم يعوضهم ، ولولا أنه يعوضهم لـكان إيلامه إياهم ظلماً .

(٣) وقال أصحاب اللطف : إنه آلمهم ليعوضهم ، وقد يجوز أن يكون إعطاؤه إياهم ذلك العوض من غير ألم أصْلَحَ ، وليس عليه أن يفعل الأصلح .

هل يجوز أن يبتدى الأطفال بالعوض عن الألم ؟

واختلفوا : هل يجوز أن يبتدىء الله ـ سبحانه ! ـ الأطفال بمثل العوض من غير ألم ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فأجاز ذلك بعض المعتزلة .

(٢) وأنـكره بعضهم .

هل العوض الذى للأطفال دائم أم لا ؟

واختلفوا فى العوض الذى يستحقه الأطفال : هل هو عوض دائم ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : الذى يستحقونه من العوض دائم .

(٢) وقال قائلون : إدامة العوض تَفَضل وليس باستحقاق .

لا يؤلم الله الأطفال فى الآخرة

وأجمعت المعتزلة على أنه لا يجوز أن يؤلم الله ـ سبحانه ! ـ الأطفال فى الآخرة ، ولا يجوز أن يعذبهم .

اختلافهم فى عوض البهائم

واختلفوا فى عوض البهائم على خمسة أقاويل :

(١) فقال قوم : إن الله سبحانه يعوضها فى المَعَادِ ، وإنها تُنَعَّمُ فى الجنة ، وتصور فى أحسن الصُّوَر فيـكون نعيمها لا انقطاع له .

(٢) وقال قوم : يجوز أن يعوضها الله سبحانه فى دار الدنيا ، ويجوز أن يعوضها الله فى الموقف ، ويجوز أن يكون فى الجنة على ما حكينا عن المتقدمين .

(٣) وقال « جعفر بن حرب » و « الإسكافى » : قد يجوز أن تكون الحيّاتُ والعقاربُ وما أشبهها من الهَوَامِّ والسِّباع تعوض فى الدنيا أو فى الموقف ثم تُدْخَلُ جهنم فتكون عذاباً على الكافرين والفجار ، ولا ينالها من ألم جهنم شىء ، كما لا ينال خَزَنَةَ جهنم .

(٤) وقال قوم : قد نعلم أن لها عوضاً ، ولا ندرى كيف هو .

(٥) وقال « عباد » : إنها تحشر وتبطل .

هل يكمل الله عقولها أم تبقى على حالها فى الدنيا ؟

واختلف الذين قالوا بإدامة عوضها ، على مقالتين :

(١) فقال قوم : إن الله يكمل عقولهم حتى يُعْطَوْا دوامَ عوضهم ، لا يؤلم بعضهم بعضاً .

(٢) وقال قوم : بل تكون على حالها فى الدنيا .

هل يقتص من بعضها لبعض ؟

واختلفوا فى الاقتصاص لبعضها من بعض ، على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قائلون : يُقْتَصُّ لبعضها من بعض فى الموقف ، وإنه لا يجوز إلا ذلك ، وليس يجوز الاقتصاص والعقوبة بالنار ولا بالتخليد فى العذاب ؛ لأنهم ليسوا بمكلفين .

(٢) وقال قوم : لاقصاص بينهم .

(٣) وقال قوم : إن الله ـ سبحانه ! ـ يعوض البهيمة ، لتمكينه البهيمة التى جَنَتْ عليها ؛ ليكون ذلك العوض عوضاً لتمكينه إياها منها ، وهذا قول « الجبائى »

اختلافهم فيمن دخل زرعا لغيره

واختلفوا فيمن دخل زرعا لغيره ، على مقالتين :

(١) فقال « أبو شمر » وهو يوافقهم فى التوحيد والقَدَر : إذا دخل الرجل زرعا لغيره فحرام عليه أن يقف فيه أو يتقدم أو يتأخر ، فإن تاب وندم فليس يمكنه إلا أن يكون عاصيا لله تعالى ، وإنَّه مَلُومٌ على ذلك .

(٢) وقال غيره : الواجب عليه إذا ندم أن يخرج منه ، ويُضَمَّنُ جميعَ ما استهلك .

نعيم الجنة تَفَضُّلٌ أو ثواب ؟

واختلفوا فى نعيم الجنة : هل هو تفضل أو ثواب ؟ على مقالتين :

(١) قال قائلون : كل ما فى الجنة ثواب ليس بتفضل .

(٢) وقال بعضهم : بل ما فيها تفضل ليس بثواب .

القول فى الآجال

اختلافهم فى الأجـــل

اختلفت المعتزلة فى ذلك على قولين :

(١) فقال أكثر المعتزلة : الأجل هو الوقت الذى فى معلوم الله ـ سبحانه! ـ أن الإنسان يموت فيه أو يقتل ؛ فإذا قتل قتل بأجله ، وإذا مات مات بأجله .

(٢) وشَذَّ قوم من جُهّالهم ؛ فزعموا أن الوقت الذى فى معلوم الله ـ سبحانه! ـ أن الإنسان لو لم يقتل لبقى إليه هو أجله ، دون الوقت الذى قتل فيه .

لو لم يقتل المقتول ، هل كان يموت ؟

واختلف الذين زعموا أن الأجل هو الوقت الذى فى معلوم الله ـ سبحانه ! ـ أن الإنسان يموت فيه أو يقتل ، فى المقتول : لو لم يقتل هل كان يموت أم لا ؟ على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال بعضهم : إن الرجل لو لم يقتل مات فى ذلك الوقت ، وهذا قول « أبى الهذيل » .

(٢) وقال بعضهم : يجوز لو لم يقتله القاتلُ أن يموت ، ويجوز أن يعيش .

(٣) وأحال منهم محيلون هذا القول .

القول فى الأرزاق

الرزق ، وهل الحرام رزق ؟

قالت المعتزلة : إن الأجسامَ اللهُ خالقُها ، وكذلك الأرزاق ، وهى أرزاق الله ـ سبحانه ! ـ فمن غصب إنسانا مالاً أو طعاما فأكله أكل ما رزق الله غيره ولم يرزقه إياه .

وزعموا بأجمعهم أن الله ـ سبحانه ! ـ لا يرزق الحرام ، كما لا يُمَلِّكُ الله الحرام ، وأن الله ـ سبحانه ! ـ إنما رزق الذى مَلّـكه إياه ، دون الذى غَصَبه .

وقال أهل الإثبات : الأرزاق على ضربين : منها ما مَلَّـكه الله الإنسان ، ومنها ما جعله غذاء له وقواماً لجسمه ، وإن كان حراما عليه فهو رزقه ؛ إذ جعله الله ـ سبحانه ! ـ غذاء له ؛ لأنه قوام لجسمه .

القول فى الشهادة

المراد بالشهادة

اختلفت المعتزلة [فى ذلك] على أربعة أقاويل :

(١) فقال قائلون : هو الصبر على ما ينال الإنسان من ألم الجراح المؤدى إلى القتل والعَزْمُ على ذلك وعلى التقدم إلى الحرب وعلى الصبر على ما يصيبه ، وكذلك قالوا فى المَبْطُون[1] والغريق ومن مات تحت الهَدْمِ .

---

(١) المبطون : العليل البطن ، أو الذى به إسهال يمتد أشهرا لضعف المعدة .

قالوا : وإن غوفص[1] إنسانٌ من المسلمين بشيء مما ذكرنا فكان عزمه على التسليم والصبر قد كان تقدم ودخل فى جملة اعتقاده .

(٢) وقال قائلون : الشهادة هى الحكم من الله ـ سبحانه ! ـ لمن قُتل من المؤمنين فى المعركة بأنه شهيد ، وتسميته بذلك .

(٣) وقال قائلون : الشهادة هى الحضور لقتال العدو ، إذا قتل سمى شهادة.

(٤) وقال قائلون : الشهدَاء هم العدُول ، قُتِلوا أو لم يُقتَلوا .

وزعموا أن الله[2] ـ سبحانه ! ـ قال (٢ : ١٤٣) : (وكذلك جعلناكم أمة وَسَطًا لتكونوا شُهَدَاء على الناس) فالشهداء هم الشاهدون لهم ولأعمالهم ، وهم العدول المَرْضيون .

القول فى الختم والطّبع

المراد بالختم والطبع عندهم

اختلفت المعتزلة فى ذلك على مقالتين :

(١) فزعم بعضهم أن الختم من الله ـ سبحانه ! ـ والطّبْع على قلوب الكفار هو الشهادة والحكم أنهم لا يؤمنون ، وليس ذلك بمانع لهم من الإيمان .

(٢) وقال قائلون : الختم والطبع هو السّواد فى القلب ، كما يقال « طَبِعَ السيفُ » إذا صدىء ، من غير أن يكون ذلك ما نعالهم عما أمرهم به .

وقالوا : جَعَل الله ذلك سِمَةً[3] لم تعرف الملائكة بتلك السِّمَة فى القلب أهْل ولاية الله ـ سبحانه ! ـ من أهل عداوته .

وقال أهل الإثبات[4] : قوة الكفر طَبع .

---

(١) غوفص : أخذ على غرة مع القهر والغلبة .

(٢) لم يفرقوا بين الشهداء فى جمع شاهد وبين الشهداء فى جمع شهيد ، وجعلوا لشهادة واحدة ، واللغة تفرق بينهما .

(٣) السمة ـ بكسر السين ـ العلامة ، ومثله الوسم .

(٤) هذا وما بعده زائد على المقالتين اللتين أجملهما أولا .

وقال بعضهم : معنى أن الله طَبعَ على قلوب الكافرين أى خلَقَ فيها الكفر.
وقالت « البكرية » ما سنذكره بعد هذا الموضع ، إن شاء الله .

القول فى الهُدَى

هل يقال : هدى الله الكافرين أم لا ؟

اختلفت المعتزلة : هل يُقال إن الله ـ سبحانه ! ـ هَدَى الكافرين أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال أكثر المعتزلة : إن الله هَدَى الكافرين فلم يهتدوا ، ونفعَهم بأنْ قوّاهم على الطاعة فلم ينتفعوا ، وأصلحهم فلم يصلحوا .

(٢) وقال قائلون : لا نقول : إن الله هدَى الكافرين على وجه من الوجوه ، بأن بين لهم ودلهُم ؛ لأن بيان الله ودُعاءه هُدًى لمن قَبِلَ ، دون مَنْ لم يقبل ، كما أن دعاء إبليس إضلال لمن قبل دون من لم يقبل .

(٣) وقال أهل الإثبات[1] : لو هدَى الله الكافرين لاهتدوا ، فلما لم يهْدِهم لم يهتدوا ، وقد يهديهم بأن يُقوّيهم على الهُدَى ، فتُسَمّى القدرة على الهُدَى هُدًى ، وقد يهديهم بأن يخلق هداهم .

ما الهدى الذى يفعله الله بالمؤمنين ؟

واختلف الذين قالوا « إن الله هدَى الكافرين بأن بَيّن لهم ودَلّهم » و« إن هذا هو الهدى العام » فى الهدى الذى يفعله بالمؤمنين دون الكافرين ، على مقالتين:

(١) فقال قائلون : قد نقول : إن الله هَدَى المؤمنين بأن سمّاهم مهتدين ، وحكم لهم بذلك .

وقالوا : ما يزيد الله المؤمنين بإيمانهم من الفوائد والألطاف هو هُدًى ، كما قال الله (٤٧ : ١٧) : (والذين اهْتَدَوْا زادهم هدى) .

(٢) وقال قائلون : لا نقول : إن الله هَدَى بأن سَمّى وحَكَمَ ؛ ولكن

(١) هذه المقالة زيادة على ما أجمله أولا .

نقول : هدى الخلق أجمعين بأن دَلّهم وبَيّن لهم ، وأنه هَدَى المؤمنين بما يزيدهم من ألطافه ، وذلك ثواب يفعله بهم فى الدنيا ، وأنه يهديهم فى الآخرة إلى الجنة وذلك ثواب من الله ـ سبحانه ! ـ لهم ، كما قال : (١٠ : ٩) : (يهديهم ربهم بإيمانهم تجرى من تحتهم الأنهار فى جنات النعيم) وهذا قول « الجبائى » .

وزعم « إبراهيم النظام[١] » أنه قد يجوز أن يسمى طاعة المؤمنين وإيمانهم بالهدى وبأنه هدى الله ، فيقال « هذا هُدَى الله » أى دينه .

القول فى الإضلال

المراد بالإضلال عندهم

واختلفوا فى ذلك على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال أكثر المعتزلة : معنى الإضلال من الله يحتمل أن يكون التسمية لهم والحكم بأنهم ضالون ، ويحتمل أن يكون لما ضلوا عن أمر الله ـ سبحانه ! ـ أخبر أنه أضلهم : أى أنهم ضلوا عن دينه . ويحتمل أن يكون الإضلال هو تَرْكَ إحداث اللطف والتسديد والتأييد الذى يفعله الله بالمؤمنين ، فيكون ترك ذلك إضلالا ، ويكون الإضلال فعلا حادثا ، ويحتمل أن يكون لما وجدهم ضلالا أخبر أنه أضَلّهم ، كما يقال « أجْبَنَ فلانٌ فلاناً » إذا وَجَدَه جبانا .

(٢) وقال بعضهم : إضلال الله الكافرين هو إهلاكه إياهم ، وهو عقوبة منه لهم ، واعتلّ بقول الله عز وجل (٥٤ : ٤٧) : (فى ضلالٍ وسُعُر)والسُّعُرُ : سُعُر النار ، وبقوله سبحانه (٣٢ : ١٠) : (أئذا ضللنا فى الأرض) أى هلكنا وتفرقت أجزاؤنا .

(٣) وقال أهل الإثبات أقاويل ؛ قال بعضهم : الإضلال عن الدين قوة على الكفر ، وقال بعضهم : الإضلال عن الدين هو الترك ، هذا قول « الكومانى » وقال بعضهم : معنى أضلهم أى خلق ضلالهم .

(١) هذا زيادة على القالتين .

وامتنعت المعتزلة أن تقول : إن الله — سبحانه ! — أضلّ عن الدين أحداً من خلقه .

القول فى التوفيق والتسديد

المراد بالتوفيق والتسديد عندهم

اختلفوا فى التوفيق والتسديد ، على أربعة أقاويل :

(١) فقال قائلون : التوفيق من الله — سبحانه ! — ثوابٌ يفعله مع إيمان العبد ، ولا يقال للكافر : موَفّق ، وكذلك التسديد .

(٢) وقال قائلون : التوفيق هو الحكم من الله أن الإنسان مُوَفق ، وكذلك التسديد .

(٣) وقال « جعفر بن حرب » : التوفيق والتسديد لطفان من ألطاف الله — سبحانه ! — لا يُوجِبَانِ الطاعةَ فى العبد ، ولا يضطرانِهِ إليها ، فإذا أتى الإنسانُ بالطاعة كان موفقا مُسَدّدا .

(٤) وقال « الجُبّائى » : التوفيق هو اللطف الذى فى معلوم الله — سبحانه ! — أنه إذا فعله وُفِّق الإنسانُ للايمان فى الوقت ؛ فيكون ذلك اللطف توفيقا لأن يؤمنَ ، وإن الكافر إذا فعل به اللطف الذى يوفق للايمان فى الوقت الثانى فهو مُوَفق لأن يؤمن فى الثانى ، ولو كان فى هذا الوقت كافرا ، وكذلك العصمة عنده لطف من ألطاف الله .

وقال أهل الإثبات[١] : التوفيقُ هو قوة الإيمان . وكذلك العصمة .

(١) هذا زيادة على أربع المقالات ، وهولم يعتبر قول أهل الإثبات من عدة ما يحمل من المقالات فى مبحثى الختم والهدى ؛ فى حين أنه اعتبر قول أهل الإثبات من المقالات فى مبحث الإضلال .

القول فى العصمة

المراد بالعصمة عندهم

اختلفوا فى العصمة :

(١) فقال بعضهم:العصمة من الله ـ سبحانه !ـ ثواب للمتعصمين .

(٢) وقال بعضهم : العصمة لطف من الله يفعله بالعبد ، فيكون به معتصما .

(٣) وقال بعضهم : العصمة على وجهين : أحدهما هو الدعاء والبَيَانُ والزَّجْر والوَعْد والوعيد ، وقد فعله بالكافرين ، ولكن لا يُطلَق أنه معصوم ، ويقال : إن الله عصمهُ فلم يعتصم ؛ والوجه الآخر ما يزيد الله المؤمنين بإيمانهم من الألطاف والأحكام والتأييد ، وقد يتفاضل الناسُ فى العصمة ، ويكون ضرب من العصمة إذا آتاه بعضَ عباده آمَنَ طوْعاً ، وإذا أعطاه غيره ازداد كفرا ، وإذا منعه إياه أتى بكفر دون ذلك ، فيتفضل به على مَنْ يعلم أنه ينتفع ، ويمنعه مَنْ يعلم أنه يزداد كفراً .

قالوا : وقد يجوز أن يكون شيء صلاحاً لواحدٍ ضررا على غيره .

قالوا : وقد يعصم الله — سبحانه ! — من الشيء باضطرار ، كالعصمة من قَتْل نبيه ، صلى الله عليه وسلم !

القول فى النُّصْرَةِ والخِذْلان

معنى النصرة عندهم

(١) قالت المعتزلة : إن نَصْرَ الله المؤمنين قد يكون على معنى نصرهم بالُحجّة ، كما قال سبحانه (٤٠ : ٥١) : (إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا فى الحياة الدنيا)، وقد تكون النصرة بمعنى أن يزلزل أقدام الكافرين ويُرْعِب قلوبَهم فينهزموا ، فيكون ناصراً للمؤمنين عليهم وخاذلا لهم بما طرَحَهُ من الرُّعْب فى قلوبهم ، فإن انهزم المؤمنون لم يكن ذلك بخذلان من الله — سبحانه ! — لهم ، بل هم منصورون بالحجة على الكافرين وإن كانوا منهزمين .

(٢) وقال أهل الإثبات : النصر من الله ما يفعله ويقذفه فى قلوب المؤمنين : من الجرءة على الكافرين ، وقد تسمى القوة على الإيمان نَصْراً .

معنى الخذلان عندهم

فأما الخذلان فإنهم اختلفوا فيه على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال بعضهم : الخذلان هو ترك الله — سبحانه ! — أن يحدث من الألطاف والزيادات مايفعله بالمؤمنين ، كنحو قوله (٤٧ : ١٧) : (والذين اهتَدَوْا زادهم هُدًى) فترْكُ الله ـ سبحانه ! ـ أن يفعل هو الخذلان من الله للكافرين .

(٢) وقال بعضهم : الخذلان من الله — سبحانه — ! — هو تسميته إياهم والحكم بأنهم مخذولون .

(٣) وقال بعضهم : الخذلان عقوبة من الله ـ سبحانه ! ـ وهو ما يفعله بهم من العقوبات .

وقال أهل الإثبات قولين : قال بعضهم : الخذلانُ قوة الكفر ، وقال بعضهم: خَذَلهم : أى خَلَق كفرهم .

* * *

القول فى الولاية والعداوة

اختلفت المعتزلة فى ذلك على مقالتين .

(١) فقالت المعتزلة إلا « بشر بن المعتمر » وطوائف منهم : إنّ الولاية من الله ـ سبحانه ! — للمؤمنين مع إيمانهم ، وكذلك عداوته للكافرين مع كفرهم ، والولاية -- عندهم ـ الأحكام الشرعية والمَدْحُ ، وإحداثُ الألطاف . والعداوة ضد ذلك ، وكذلك قالوا فى الرّضا والسخط .

(٢) وقال « بشر بن المعتمر » : الولاية والعداوة تكونان بعد حال الإيمان والكفر .

(٣) وقال قائلون عنهم[1] : الولاية مع الإيمان ، والعداوة مع الكفر ، وهما غير الأحكام والأسماء ، وكذلك الرضا والسخط غير الأحكام والأسماء .

(٤) وقال غير المعتزلة : الولاية والعداوة من صفات الذات وكذلك الرضا والسخط

القول فى الثواب فى الدنيا

اختلفت المعتزلة فى ذلك على مقالتين :

(١) فقال « إبراهيم النظام » : لا يكون الثواب إلا فى الآخرة ، وإن مايفعله الله — سبحانه ! — بالمؤمنين فى الدنيا من المحبة والولاية ليس بثوابٍ ، لأنه إنما يفعله بهم ليزدادوا إيمانا وليمتحنهم بالشكر عليه .

(٢) وقال سائر المعتزلة : إن الثواب قد يكون فى الدنيا ، وإن ما يفعله الله — سبحانه ! — من الولاية والرضا على المؤمنين فهو ثواب .

* * *

الإيمان ما هو عند المعتزلة

واختلفت المعتزلة فى الإيمان ، ما هو ؟ على ستة أقاويلَ :

(١) فقال قائلون : الإيمان هو جميعُ الطاعات فرضُها ونَفْلُها ، وإن المعاصى على ضربين : منها صغائر ، ومنها كبائر ، وإن الكبائر على ضربين : منها ما هو كفر ، ومنها ما ليس بكفر ، وإن الناس يكفرون من ثلاثة أوجهٍ : رجل شبَّه الله بخلقه ، ورجل جَوَّره فى حكمه أو كَذَّبه فى خبره ، ورجل ردَّ ماأجمع المسلمون عليه عن نبيهم صلى الله عليه وسلم نصاً وتوقيفاً ، فأكفرُ هؤلاء مَنْ زعم أن البارىء جسم مؤلف محدود ، ولم يكفِّرُوا مَن سماه جسما ولم يُعْطِهِ معانى الأجسام ، وأَكْفَرُوا مَنْ زعم أن الله — سبحانه ! — يُرَى كما ترى المرئياتُ بالمقابلة أو المحاذاة أو فى مكان حالاًّ فيه دون مكانٍ ، ولم يزعموا أنه يُرَى لا كالمرئيات ،

---

(١) هذا وما بعده زيادة على المقالتين .

وأ كفروا من زعم الله خلق الجورَ ، وأراد السَّفَه ، وكلف الزَّمْنَى[1] والعَجَزَةَ الذين فيهم العجز ثابت ؛ لأن هؤلاء — بزعمهم — سفَّهوا الله وجوَّروه ، ولم يكفروا من قصد إلى قادرٍ على الفعل فقال : قد كلفه الله — سبحانه ! وليس بقادر ؛ لأنه قد كذب على القادر عندهم فأخبر أنه ليس بقادر ، ولم يكذب على الله في تكليفه إياه ولا وصفه بالعَبَث عندهم ، والقائل بهذا القول هم أصحابُ « أبي الهُذَيْل » وإلى هذا القول كان يذهب أبو الهذيل .

وحكى عنه أن الصغائر تُغْفَر لمن اجتنب الكبائر ، على طريق التَّفضل ، لا على طريق الاستحقاق .

وزعم أن الإيمان كله إيمان بالله ، منه ما تركُهُ كفر ، ومنه ما تركه فِسْق ليس بكفر : كالصلاة وصيام شهر رمضان ، ومنه ما تركه صغير ليس بفِسْق ولا كفر ، ومنه ما تركه ليس بكفر ولا بعصيان : كالنوافل .

(٢) وقال «هشام الفُوَطيّ» الإيمانُ جميعُ الطاعات فرضها ونفلُها ، والإيمان على ضربين : إيمانٌ بالله ، وإيمان لله ، ولا يقال : إنه إيمان بالله ، فالإيمان بالله ما كان تركُهُ كفراً بالله ، والإيمان لله يكون تركه كفرا ، ويكون تركه فسقاً ليس بكفر ، نحو الصلاة والزكاة ؛ فذلك إيمان لله ، فمن تركه على الاستحلال كَفَرَ ، ومن تركه على التحريم كان تركه فسقاً ليس بكفر ، ومما هو إيمان لله عند هشام ما يكون تركه صغيراً ليس بفسق .

(٣) وقال « عباد بن سليمان » : الإيمان هو جميع ما أمر الله — سبحانه ! — به من الفَرْض ، وما رغَّبَ فيه من النفل ، والإيمان على وجهين : إيمان بالله وهو ما كان تاركه أو تارك شيء منه كافرا كالملَّة والتوحيد ، والإيمان لله إذا تركه تارك

(١) الزمنى — بفتح الزاى وسكون الميم — جمع زمن — بفتح بكسر — أو زمين كمريض ، وهو من أصابته الزمانة ، وهى العاهة أو فقد بعض الأعضاء .

لم يكفر ، ومن ذلك ما يكون تركه ضلالا وفسقاً ، ومنه ما يكون تركه صغيرا ، وكل أفعال الجاهل بالله عنده كفر بالله .

(٤) وقال « إبراهيم النظام » : الإيمان اجتناب الكبائر ، والكبائر : ما جاء فيه الوعيد ، وقد يجوز أن يكون فيما لم يجىء فيه الوعيد كبير [ة] عند الله ، ويجوز ألا يكونَ فيه كبير [ة] وإن لم يكن فيه كبير [ة] فالإيمانُ اجتنابُ ما فيه الوعيد عندنا وعند الله سبحانه ، وإن كان فيما لم يجىء فيه الوعيد كبير [ة] فالتسمية له بالإيمان وبأنه مؤمن يلزم باجتناب ما فيه الوعيد عندنا ، فأما عند الله — سبحانه ! — فاجتناب كل كبير .

(٥) وقال آخرون : الإيمان اجتنابُ ما فيه الوعيد عندنا وعند الله ، وهو ما يلزم به الاسم ، وما سوى ذلك فصغير ، مغفور باجتناب الكبير .

(٦) وكان « محمد بن عبد الوهاب الجبائى » يزعم أن الإيمان لله هو جميع ما افترضه الله — سبحانه! — على عباده ، وأن النوافل ليس بإيمان ، وأن كل خصلة من الخصال التى افترضها الله سبحانه فهى بعض إيمان لله ، وهى أيضاً إيمان بالله ، وأن الفاسق الملىّ مؤمن من أسماء اللغة بما فعله من الإيمان .

وكان يزعم أن الأسماء على ضربين : منها أسماء اللغة ، ومنها أسماء الدين ، فأسماء اللغة المشتقة من الأفعال تتقضى مع تَقَضِّى الأفعال . وأسماء الدين يسمى بها الإنسان بعد تَقَضِّى فعله وفى حالة فعله ، فالفاسق الملى مؤمن من أسماء اللغة يتقضى الاسمُ عنه مع تقضى فعلِهِ للإيمان ، وليس يسمى بالإيمان من أسماء الدين .

وكان يزعم أن فى اليهودى إيمانا نسميه به مؤمناً مسلما من أسماء اللغة .

وكانت المعتزلة بأسرها قبله إلا « الأصم » تنكر أن يكون الفاسق مؤمنا ، وتقول : إن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر ، وتسميه منزلة بين المنزلتين ، وتقول: فى الفاسق إيمان لا نسميه به مؤمنا ، وفى اليهودى إيمان لا نسميه به مؤمنا .

وكان الجبائى يزعم أن من الذنوب صغائر وكبائر ، وأن الصغائر يستحق

غفرانها باجتناب الكبائر ، وأن الكبائر تُحْبِطُ الثواب على الإيمان ، واجتناب الكبائر يحبط عقاب الصغائر .

وكان يزعم أن العزم على الكبير[ة] كبير [ة] ، والعزم على الصغير[ة] صغير[ة] ، والعزم على الكفر كفر .

وكذلك قول « أبى الهذيل » كان يقول فى العازم : إنه كالمُقْدِمِ عليه .

وقال « أبو بكر الأصم » : الإيمانُ جميعُ الطاعات ، ومَنْ عمل كبيراً ليس بكفر من أهل الملة فهو فاسق بفعله للكبير ، لا كافر ولا منافق ، مؤمن بتوحيده وما فعل من طاعته .

وزعمت المعتزلة أن الله سَمَّى إيماناً ما لم يكن فى اللغة إيماناً .

اختلافهم فى تحديد الصغيرة والكبيرة

واختلفت المعتزلة — مع إقرارها بالصغائر والكبائر — فى الصغائر والكبائر ، على ثلاثة أقاويلَ :

(١) فقال قائلون منهم : كلُّ ما أتى فيه الوعيدُ فهو كبير ، وكلُّ ما لم يأت فيه الوعيدُ فهو صغير .

(٢) وقال قائلون : كلُّ ما أتى فيه الوعيدُ فكبير ، وكلُّ ما كان مثله فى فى العظم فهو كبير ، وكلُّ ما لم يأت فيه الوعيدُ أو فى مثله فقد يجوز أن يكون كله صغيراً ، ويجوز أن يكون بعضه كبيراً وبعضه صغيراً ، وليس يجوز ألا يكون صغيراً ولا شيئاً منه .

(٣) وقال « جعفر بن مبشر » : كلُّ عمد كبير ، وكلُّ مرتكب لمعصية متعمداً لها فهو مرتكب لكبيرة .

اختلافهم فى غفران الصغائر

واختلفت المعتزلة فى غفران الصغائر ، على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قائلون : إن الله — سبحانه ! — يغفر الصغائر إذا اجتنبت الكبائر ، تفضلا .

(٢) وقال قائلون : يغفر الصغائر إذا اجتنبت الكبائر ، باستحقاق .

(٣) وقال قائلون : لا يغفر الصغائر إلا بالتوبة .

هل تجتمع الصغائر فتكون كبيرة ؟

واختلفت المعتزلة : هل يجوز أن يجتمع ما ليس بكبير وما ليس بكبير فيكون كبيراً ؟ على مقالتين :

(١) فقال كثير من المعتزلة : لا يجوز أن يجتمع ماليس بكبير وما ليس بكبير فيكون كبيراً ، وليس يجوز أن يجتمع ما ليس بكفر وما ليس بكفر فيكون كفرا.

(٢) وقال « الجبائى » : الصغائر تقع من مجتنبي الكبائر مغفورة ، ويجوز أن يجتمع ماليس بكبير وماليس بكبير من مجتنبي الكبائر فيكون ذلك كبيراً، كالرجل يسرق درهما ثم درهما حتى يكون سارقاً لخمسة دراهم يسرقها درهماً درهماً ، قد يجوز أن يكون سَرِقَةُ كل درهم على انفراد صغيراً . فإذا اجتمع ذلك كان كبيراً .

وقال غيره من المعتزلة : إن لم يكن سَرِقة كل درهم على انفرادِهِ كبيراً فليس ذلك إذا اجتمع كبيراً ، ولكن الذنب الكبير منعه خمسة الدراهم .

من تاب ثم عاد ، هل يؤاخذ بما قبل التوبة ؟

واختلفت المعتزلة فى التائب يتوب من الذنب ثم يعود إليه : هل يؤخذ به ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : يؤخذ بالذنب الذى تاب منه إذا عاد إليه .

(٢) وقال قائلون : لا يؤخذ بما سلف ؛ لأنه قد تاب منه .

سارق الدرهم من حِرز ، هل يفسق أم لا ؟

واختلفوا فى أخذ الدرهم وسارقه من حِرْزٍ : هل يفسق أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فزعم «أبوالهذيل» أنه فاسق ؛ لأنه قد أباح يده فقهاء من فقهاء المسلمين .

(٢) ولم يفسقه غيره من المعتزلة ، إلا « جعفر بن مبشر » إذا اعتمد ذلك .

اختلافهم في مرتكب المعصية عامداً

واختلفوا في خائن درهم فصاعداً ، على خمسة أقاويل :

(١) فزعم « جعفر بن مبشر » أن مرتكب معصية متعمداً لها فاسق ، وإن كانت سرقةَ درهم أو أقل أو أكثر ، وأى معصية كانت .

(٢) وقال « الجبائى » : من عزم أن يخون في درهم وثلثين في الوقت الثانى من حال عَزْمه ثم جاء الوقت الثانى فأراد ذلك وفعله فَسَقَ ، لأن العزم على ذلك كفعل المعزوم عليه ، والإرادة لأخذ الدرهم وثلثين كأخذ الدرهم وثلثين ، فإذا اجتمع ذلك فهو كخائن خمسة دراهم .

(٣) وقال « أبو الهذيل » : لا يُفسق إلا بأخذ خمسة دراهم من غير حِلّها ، أو بمنعها ، ولا يفسق في أقل من ذلك إلا سارق الدرهم بإباحة يده فقهاء من فقهاء الأمة .

(٤) وقال قائلون : لا يفسق السارق لأقلّ من عشرة دراهم ، والخائن لأقلّ منها ، وإنما يفسق مَنْ سرق عشرة دراهم فصاعداً أو خانها .

(٥) وقال قائلون : لا يفسق الخائن إلا في مائتَىْ درهم ، وهذا قول « النظام »

اختلافهم فيمن لم يؤد زكاته

واختلفت المعتزلة فيمن لم يُؤدِّ زكاته ، على مقالتين :

(١) فزعم « هشام الفوَطى » أنه لا يكون مانعاً للزكاة إلا إذا عزم ألا يؤديها أبداً ، فمن عزم ألا يؤديها وقتاً ما فليس بضالّ .

(٢) وقال غيره من المعتزلة : من منعها أهل الحاجة وقد وجبت عليه لزمه الفسق إذا منع خمسة دراهم على قول أصحاب الخمسة ، أو عشرة على قول أصحاب العشرة ، أو مائتين على قول أصحاب المائتين .

* * *

وأجمع أصحاب الوعيد من المعتزلة أن مَنْ أدخله الله النار خلَّده فيها .

هل يقال للفاسق : مؤمن أم لا ؟

واختلفت المعتزلة : هل يقال للفاسق « مؤمن » أم لا ؟ على ثلاث مقالات :

(١) فزعم بعضهم أنه يقال له « آمن » ولا يقال له : « مؤمن » وهذا قول « عَبّاد » .

(٢) وقال قائلون : لا يقال آمن ولا يقال مؤمن .

(٣) وقال « الجبائى » : يقال « آمن» من أوصاف اللغة ، ويقال « مؤمن» من أسماء اللغة .

هل يعلم وعيد الكفار بالعقل أم لا ؟

واختلفت المعتزلة : هل يعلم وعيد الكفار بالعقل ، أو بالخبر دون العقل ؟ على ستة أقاويل :

(١) فقال بعضهم : العذاب على الكبائر كلها الكفرِ منها وغير الكفرِ واجبٌ فى العقول ، وإن إدامته كذلك .

(٢) وقال بعضهم : ليس يجب هذا فى كل الذنوب ، ولكن فى الكفر خاصة .

(٣) وقال بعضهم : ليس يجب فى العقول إلا التفريق بين المحسن والمسيء والولى والعدو ، والتفرقة تكون بضروب شتى : منها تعذيب المذنب بعذاب لا ينقطع وسلامة المطيع من ذلك ، ومنها إفناؤه وإبقاء المطيع ، ومنها تفضيل المطيع فى النعيم ، ولله عندهم أن يعفو عن جميع المذنبين ويديم نعيمهم تفضلا .

(٤) وقال بعض مَنْ يميل إلى هذا القول : مظالم العباد لا يجوز العفو عنها إلا بعد عفو أهلها ، وإن لم يقع العفو منهم فالقصاص واجب فيها .

(٥) وقال «عباد بن سليمان » : إن أهل العفو يعلمون أن الله ـ سبحانه ! ـ يجازى على كل ذنب ، كائناً ما كان ، حتى يفرق بين الفاعل وغيره ، ولا يعلمون ما ذلك الجزاء ، والله يعلم ما هو ، ولا يكون [العلم به] إلا من قبل السمع .

(٦) وقال قائلون : ليس يعلم عقاب الكفار إلا من جهة الخبر .

هل يجوز أن يعذب الله عبداً بذنب ، ويغفره لغيره ؟

واختلفوا : هل كان يجوز فى العقل أن يغفر الله لعبده ذنباً ويعذب غيره على مثله ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فأجاز ذلك بعضهم ، وهو « الجبائى » .

(٢) وأنكره أكثرهم .

الأخبار العامة تبقى على عمومها

وأجمعت المعتزلة القائلون بالوعيد أن الأخبار إذا جاءت من عند الله ومَخْرَجها عام كقوله (٨٢ : ١٤) : (وإن الفجار لفى جحيم) وقوله (٩٩ : ٧و٨) (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) فليس بجائز إلا أن تكون عامة فى جميع أهل الصفة الذين جاء فيهم الخبر من مُسْتَحِلِّيهم ومحرميهم .

وزعموا جميعاً أنه لا يجوز أن يكون الخبر خاصاً أو مستثنى منه والخبر ظاهر الإخبار ، والاستثناء والخصوصية ليسا بظاهرين .

وليس يجوز عندهم أن يكون الخبر خاصاً وقد جاء مجيئاً عاماً إلا ومع الخبر ما يخصصه أو تكون خصوصيته فى العقل ، ولا يجوز أن يكون خاصاً ثم تجىء الخصوصيةُ بعد الخبر .

* * *

ما الذى يجب على من سمع الخبر العام إذا لم يكن فى العقل ما يخصصه ؟

واختلفوا إذا سمع السامع الخبر الذى ظاهره العموم ، ولم يكن فى العقل ما يخصصه ، ما الذى عليه فى ذلك ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : عليه أن يقف فى عمومه حتى يتصفح القرآن والإجماع والأخبار ، فإذا لم يجد للخبر تخصيصاً فى القرآن ولا فى الإجماع ولا فى الأخبار ولا فى السنن قَضَى على عمومه ، وهذا قول « النظام » .

(٢) وقال قائلون : إذا جاء الخبر ومخرجه العموم فعلى السامع لذلك أن يجعله

فى جميع مَنْ لزمه الاسمُ الذى سُمِّىَ به أهلُ تلك الصفة الذين جاء فيهم الخبر ، ولا يعرف من يلزمه ذلك الاسم حتى يلقى أهل اللغة فيعرفونه مَنِ الذى يلزمه ذلك الاسمُ ، فإذا علم ذلك من قِبَلِ أهل اللغة سمى به أهلها ، وقضى بعموم الخبر لمن لزمه الاسم .

وزعم قائلُ هذا أنه لو كان فى معلوم الله — سبحانه ! — أنه يُسْمِعُ الآية التى ظاهرها العموم مَنْ لا يسمع ما يخصصها لم يجز أن ينزلها إلا ومعها تخصيصها ، فلما كان فى معلومه أنه لا يسمع الآية التى ظاهرها العموم والمراد بها الخصوص إلا مَنْ يسمع تخصيصها إذا نزلها أوجب على كل من سمع آيةً ظاهرها العموم ولم يسمع لها تخصيصاً أن يقضى على عمومها ، وهذا قول « أبى الهذيل » و « الشحام » .

بأى شىء يعلم وعيد أهل الكبائر ؟

واختلفوا : بأى شىء يعلم وعيد أهل الكبائر ؟ على ثلاثة أقاويل :

(١) فزعم زاعمون أن ذلك يعلم من جهة التنزيل ، وهذا قول «أبى الهذيل» .

(٢) وقال بعضهم : ليس يعلم ذلك من قبل التنزيل ، ولكن من قبل التأويل ، وهذا قول « الفُوطى » .

(٣) وقال « الأصم » : إنه ليس من قبل التنزيل علم ذلك ، ولا من قبل التأويل ، ولكن من قبل أن أهل الفسق مشتومون عند أهل الصلاة ، ولا يكون أحد مشتوماً إلا وهو عدو لله ، ومن كان عدواً لله كان من أهل النار .

رأيهم فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

وأجمعت المعتزلة إلا «الأصم» على وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مع الإمكان والقدرة : باللسان ، واليد ، والسيف ، كيف قَدَرُوا على ذلك .

فهذه أصول المعتزلة الخمس التى يبنون عليها أمرهم قد أخبرنا عن اختلافهم

فيها ، وهى : التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، وإثبات الوعيد ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

ذكر قول الجهمية[1]

ما تفرد به جهم

الذى تفرد به «جَهْمٌ» القولُ بأن الجنة والنار تبيدان وتَفْنَيَانِ ، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط ، والكُفر هو الجهل بالله فقط ، وأنه لا فعل لأحد فى الحقيقة إلا الله وحده ، وأنه هو الفاعل ، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالُهم على المجاز ، كما يقال : تحركت الشجرة ، ودَارَ الفلك ، وزالت الشمس ، وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس اللهُ — سبحانه ! — إلا أنه خلق للإنسان قوةً كان بها الفعلُ ، وخَلَقَ له إرادة للفعل واختياراً له منفرداً بذلك ، كما خلق له طولا كان به طويلا ، ولوناً كان به متلوناً .

وكان « جهم » ينتحل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وقتل « جَهْم » بمرو ، قتله سَلْم بن أحْوَزَ المازنى فى آخر ملك بنى أمية .

ويحكى عنه أنه كان يقول : لا أقول إن الله — سبحانه ! — شىء ؛ لأن ذلك تشبيه له بالأشياء .

وكان يقول : إنَّ علم الله — سبحانه ! — مُحْدَثٌ ، فيما يحكى عنه ، ويقول بخلق القرآن ، وإنه لا يقال : إن الله لم يزل عالماً بالأشياء قبل أن تكون .

---

(١) تقدمت لنا كلمة عن جهم بن صفوان وهو أبو محرز ، مولى بنى راسب ، ينسبه قوم إلى ترمذ ، وينسبه آخرون إلى سمرقند ، انضم إلى الحارث بن سريج إبان الفتن التى نشبت فى خراسان أواخر ملك بنى أمية ، ومن ثم قتل على يد سلم بن أحوز (ووقع خطأ فى دائرة المعارف الإسلامية « سالم بن أحوز ») وقال فى دائرة المعارف : « وأتباعه يعرفون بالجهمية نسبة إليه ، وظلوا إلى القرن الحادى عشر حول ترمذ ، ثم اعتنقوا مذهب الأشاعرة » اهـ .

ذكر قول الضرارية أصحاب « ضِرَارِ بن عمرو »

ما فارق به المعتزلة

والذى فارق « ضِرَارُ بن عمرو »[١] به المعتزلةَ قولُه : إن أعمال العباد مخلوقة ، وإن فعلا واحداً لفاعلين ، أحدهما خلَقه ، وهو الله ، والآخر اكتسبه ، وهو العبد ، وإن الله — عز وجل ! — فاعل لأفعال العباد فى الحقيقة ، وهم فاعلون لها فى الحقيقة .

وكان يزعم أن الاستطاعة قبل الفعل ومع الفعل ، وأنها بعض المستطيع ، وأن الإنسان أعراض مجتمعة ، وكذلك الجسم أعراض مجتمعة : من لون ، وطعم ، ورائحة ، وحرارة ، وبرودة ، ومجسّة ، وغير ذلك ، وأن الأعراض قد يجوز أن تنقلب أجساماً ، وأبى ذلك أكثر الناس ، وأن الإنسان قد يفعل الطول والعرض والعُمقَ ، وإن كان ذلك أبعاضا للجسم .

وكان يزعم أن كل ماتولّد عن فعله ، كالألم الحادث عن الضَّرْبة ، وذهاب الحجر الحادث عن الدفعة ، فعل لله — سبحانه ! — وللإنسان .

وكان يزعم أن معنى أن الله عالم قادر أنه ليس بجاهل ولا عاجز ، وكذلك كان يقول فى سائر صفات البارى لنفسه .

إنكاره حرف ابن مسعود

وحكى عنه أنه كان ينكر حرفَ ابن مسعود ، ويشهد أن الله — سبحانه ! — لم يُنزِلْهُ ، وكذلك حرف أُبيّ بن كعب .

---

(١) ظهر ضرار بن عمرو فى أيام واصل بن عطاء ، وقد وضع بشر بن المعتمر كتابا فى الرد على ضرار سماه « كتاب الرد على ضرار » وذكر صاحب الانتصار نقلا عن ابن الراوندى كتابا سماه « التحريش » ذكر فيه مستند كل فرقة فيما هى عليه من كلام الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، ولا بد أنه قد اختلق فيه ووضع ، وخب فى الباطل ووضع .

رأيه في سرائر الناس

وأنه كان يزعم أنه لا يدرى لعل سرائر العامة كلها كفر وتكذيب .

قال : ولو عرضوا عَلَيّ إنساناً لوسعني أن أقول : لعله يضمر الكفر .

قال : وكذلك إذا سئلت عنهم جميعا ، قلت : لاأدرى لعلهم يُسِرُّون الكفر.

قوله في رؤية الله في الآخرة

وكان يزعم أن الله ـ سبحانه ! ـ يخلق حاسة سادسة يوم القيامة للمؤمنين ، يرون بها ماهيته ـ أى ما هو ـ وقد تابعه على ذلك « حفص الفرد » ، وغيره .

* * *

ذكر قول « الحسين بن محمد النجار »

قوله في أفعال العباد

زعم « الحسين بن محمد النجار »[١] وأصحابه ـ وهم « الحسينية » أن أعمال العباد مخلوقة لله ، وهم فاعلون لها ، وأنه لا يكون في ملك الله ـ سبحانه ! ـ إلا ما يريده ، وأن الله ـ سبحانه ! ـ لم يزل مريداً أن يكون في وقته ما علم أنه يكون في وقته ، مريدا أن لا يكون ما علم أنه لا يكون .

قوله في الاستطاعة

وأن الاستطاعة لا يجوز أن تتقدم الفعل ، وأن العون من الله ـ سبحانه ! ـ يحدث في حال الفعل مع الفعل ، وهو الاستطاعة ، وأن الاستطاعة الواحدة لا يفعل بها فعلان ، وأن لكل فعل استطاعة تحدث معه إذا حدث ، وأن

(١) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار ، كان حائكا في طراز العباس بن محمد الهاشمي ، وهو من متكلمي المجبرة ، وقد قيل : إنه كان يعمل الموازين من أهل بم ، وكان إذا تكلم سمع له صوت كصوت الخفاش ، وله مع النظام مجالس ومناظرات ، وسبب موته أنه تناظر مع النظام فأخجله النظام فقام محموما ومات عقب ذلك

الاستطاعة لا تبقى ، وأن فى وجودها وجود الفعل ، وفى عدمها عدم الفعل ، وأن استطاعة الإيمان توفيق وتسديد وفضل ونعمة وإحسان وهُدًى ، وأن استطاعة الكفر ضلال وخذلان وبلاء وشر ، وأنه جائز كون الطاعة فى حال المعصية التى هى تركها ، بألا تكون كانت المعصية التى هى تركها فى ذلك الوقت ، وبألا يكون كان الوقت وقتاً للمعصية التى هى تركها .

وأن المؤمن مؤمنٌ مهتدٍ ، وفَّقَه الله — سبحانه! — وهداهُ ، وأن الكافر مخذول ، خَذَله الله — سبحانه ! — وأضَلَّه ، وطَبَعَ على قلبه ، ولم يهده ، ولم ينظر له ، وخلق كفره ، ولم يصلحه ، ولو نظر له وأصلحه لكان صالحاً .

قوله فى إيلام الأطفال

وأنه جائز أن يؤلم الله - سبحانه ! - الأطفال فى الآخرة ، وجائز أن يتفضل عليهم فلا يؤلمهم .

وأن الله ـ سبحانه !ـ لو لطف بجميع الكافرين لآمنوا ، وهو قادر أن يفعل بهم من الألطاف ما لو فعله بهم لآمنوا ، وأن الله — سبحانه ! - كلَّفَ الكفار مالا يقدرون عليه ، لتركهم له لا لعجز حلّ فيهم ، ولا لآفة نزلت بهم .

وأن الإنسان لا يفعل فى غيره ، وأنه لا يفعل الأفعال إلا فى نفسه ، كنحو الحركات والسكون والإرادات والعلوم والكفر والإيمان ، وأن الإنسان لا يفعل ألما ، ولا إدراكاً ، ولا رؤية ، ولا يفعل شيئاً على طريق التولُّدِ .

وكان « برغوث » يميل إلى قوله ، ويزعم أن الأشياء المتولدة فعلُ الله بإيجاب الطبع ، وذلك أن الله - سبحانه ! — طبع الحجر طَبْعًا يذهب إذا دُفِع وطبع الحيوان طبعاً يألم إذا ضرب وقطع .

وكان يزعم أن الله — سبحانه ! — لم يزل جواداً بنفى البخل عنه ، وأنه لم يزل متكلما ، بمعنى أنه لم يزل غير عاجز عن الكلام ، وأن كلام الله ـ سبحانه!ـ مُحْدَث مخلوق .

وكان يقول فى التوحيد بقول المعتزلة ، إلا فى باب الإرادة والجود ، وكان يخالفهم فى القَدَر ، ويقول بالإرجاء .

وكان يزعم أنه جائز أن يُحَوِّلَ الله — سبحانه ! — العين إلى القلب ، ويجعل فى العين قوة القلب ، فيَرَى اللهَ — سبحانه ! — الإنسانُ بعينه : أى يعلمه بها ، وكان ينكر الرؤية لله عز وجل بالأبصار على غير هذا الوجه .

وكان يقول : إن الميت يموت بأجله ، وكذلك المقتول يُقتَلُ بأجله .

وإن الله — سبحانه ! — يرزق الحلال ، ويرزق الحرام ، وإن الرزق على ضربين : رزق غذاء ، ورزق مِلْكٍ .

* * *

ذكر قول البكرية

وهم أصحاب « بكر[1] بن أخت عبد الواحد بن زيد » .

والذى كان يذهب إليه فى الكبائر التى تكون من أهل القبلة ، أنها نفاق كلها ، وأن مرتكب الكبيرة من أهل الصلاة عابد للشيطان ، مكذب لله — سبحانه ! — جاحد له ، منافق ، فى الدرك الأسفل من النار ، مخلد فيها أبداً ، إن مات مُصِرًّا ، وأنه ليس فى قلبه لله — عز وجل ! — إجلال ولا تعظيم ، وهو — مع ذلك — مؤمن مسلم ، وأن فى الذنوب ماهو صغير ، وأن الإصرار على الصغائر كبائر .

رأيه فيمن طبع الله على قلبه

وكان يزعم أن الإنسان إذا طبع الله — سبحانه ! — على قلبه ، لم يكن مخلصاً أبداً .

---

(١) سماه صاحب الميزان بكر بن زياد الباهلى ، وذكر عن ابن حبان أنه قال عنه « دجال ، واضع للحديث ، وكان يحدث عن ابن المبارك » وقال البغدادى « وظهر خلاف البكرية من بكر ابن أخت عبد الواحد بن زياد ، وخلاف الضرارية من ضرار ابن عمرو ، وخلاف الجهمية من جهم بن صفوان ، وكان ظهور جهم وبكر وضرار فى أيام ظهور واصل بن عطاء فى ضلالته » اهـ

وحكى عنه « زرقان » أن الإنسان مأمور بالإخلاص مع الطبع ، وأن الطبع الحائل بينه وبين الإخلاص عقوبة له ، وأنه مأمور بالإيمان مع الطبع الحائل بينه وبين الإيمان .

* * *

رأى عبد الواحد بن زيد

وحكى « زرقان» عن « عبد الواحد بن زيد » أنه كان يقول : إنه غير مأمور بالإخلاص ، وحكى بعض أصحابه عنه : أنه كان ينكر الأمر بما قد حِيل بينه وبينه.

وكان يزعم أن القاتل لاتَوْبة له ، وكان يزعم أن الأطفال الذين فى المهد لا يألمون ، ولو قطعوا وفصلوا ، ويجوز أن يكون الله — سبحانه ! — لَذَّذَهم عند ما يضربون ويقطعون .

رأيه فى على وطلحة والزبير

وكان يقول فى علىّ ، وطلحة ، والزبير : إنهم مغفور لهم قتالُهم ، وإنه كفر وشرك ، وزعم أن الله — سبحانه ! — اطلع إلى أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم ، فقد غفرت لكم .

وكان يزعم أن الله يُرَى يومَ القيامة فى صورة يخلقها ، وأنه يكلم عباده منها

وكان يزعم أن الإنسان هو الروح ، وكذلك جميع الحيوان ، ولم يكن يُجَوِّزُ أن يُحْدِث الله فى جماد شيئاً من الحياة ، والعلم ، والقدرة

وكان يزعم أن الله هو المخترع للألم عند الضربة ، وقد يجوز عنده أن يحدث الضربة ، ولا يحدث الله ألما ، وكذلك قوله فى باب التولُّدِ .

وحكى عنه : أن الله بكل مكان .

وكان يقول : إن الاستطاعة قبل الفعل ، فيما حكى عنه « زرقان » .

وكان يحرّمُ أكْلَ الثوم والبصل ، لأنه حرام على الإنسان أن يقرب المسجد إذا أكلهما ، وكان يرى الوضوء من قرقرة البطن .

هذه حكاية قول قوم من النساك

وفى الأمة قوم ينتحلون النسك ، يزعمون أنه جائز على الله ـ سبحانه ! ـ الحلولُ فى الأجسام ، وإذا رأوا شيئا يستحسنونه قالوا : لا ندرى لعله ربنا .

ومنهم من يقول : إنه يُرَى الله ــ سبحانه ! ــ فى الدنيا على قدر الأعمال، فمن كان عمله أحسن رأى معبوده أحسن .

ومنهم من يجوز على الله ــ سبحانه ! ــ المعانقة والملامسة والمجالسة فى الدنيا ، وجوزوا مع ذلك على الله ــ تعالى عن قولهم ! ــ أن نلمسه .

ومنهم من يزعم أن الله ــ سبحانه ! ــ ذو أعضاء وجوارح وأبعاض لحم ودم على صورة الإنسان ، له ما للانسان من الجوارح ، تعالى ربنا عن ذلك علوا كبيراً !

وكان فى الصوفية رجل يعرف بأبى شعيب ، يزعم أن الله يُسَرُّ ويفرح بطاعة أوليائه ، ويغتمّ ويحزن إذا عَصَوْهُ .

وفى النساك قوم يزعمون أن العبادة تبلغ بهم إلى منزلة تزول عنهم العبادات وتكون الأشياء المحظورات على غيرهم من الزنا وغيره مباحاتٍ لهم .

وفيهم من يزعم أن العبادة تبلغ بهم أن يروا الله ــ سبحانه ! ــ ويأكلوا من ثمار الجنة ، ويعانقوا الحورَ العينَ فى الدنيا ، ويحاربوا الشياطين .

ومنهم من يزعم أن العبادة تبلغ بهم إلى أن يكونوا أفضل من النبيين ، والملائكة المقرَّبين .

* * *

هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة

جملةُ ما عليه أهلُ الحديث والسنة : الإقرارُ بالله وملائكته وكتبه ورُسُله، وما جاء من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يردُّون من ذلك شيئا ، وأن الله ـ سبحانه ! ـ إله واحدٌ فردٌ صمدٌ ، لا إله غيره ، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، وأن محمداً عبدُه ورسوله ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعثُ مَنْ في القُبُور.

وأن الله ـ سبحانه ! ـ عَلَى عرشه ، كما قال (٢٠ : ٥) : (الرحمنُ على العرش استوى) ، وأن له يدين بلا كيفٍ ، كما قال (٣٨ : ٧٥) : (خلقتُ بيديّ) ، وكما قال (٥ : ٦٤) : (بَلْ يَدَاهُ مَبسوطتَانِ) ، وأن له عينين بلا كيفٍ ، كما قال (٥٤ : ١٤) : (تجرى بأعيننا) ، وأن له وجها ، كما قال (٥٥ : ٢٧) : (ويبقى وَجْهُ ربك ذو الجلال والإكرام) .

وأن أسماء الله لا يقال : إنها غير الله ، كما قالت المعتزلة والخوارج ، وأقرُّوا أن لله ـ سبحانه ! ـ علماً كما قال (٤ : ١٦٦) : (أنزله بعلمه) ، وكما قال : (٣٥ : ١١) : (وما تحمل من أنثى ، ولا تضع إلا بعلمه) .

وأثبتوا السمع والبصر ، ولم ينفوا ذلك عن الله ، كما نفته المعتزلة ، وأثبتوا لله القوة ، كما قال (٤١ : ١٥) : (أو لم يروا أن الله الذى خلقهم هو أشدُّ منهم قوّةً) .

وقالوا : إنه لا يكون فى الأرض من خير ولا شر ، إلا ما شاء الله ، وإن الأشياء تكون بمشيئة الله ، كما قال عز وجل ، (٨١ . ٢٩) : (وما تشاءون إلا أن يشاء الله) ، وكما قال المسلمون : ما شاء الله كان ، وما لا يشاء لا يكون .

وقالوا : إن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله ، أو يكون أحد يقدر أن يخرج عن علم الله ، أو أن يفعل شيئا علم الله أنه لا يفعله .

وأقرّوا أنه لا خالق إلا الله ، وأن سيئات العباد يخلقها الله ، وأن أعمال العباد يخلقها الله عز وجل ، وأن العباد لا يقدرون أن يخلقوا [منها] شيئاً .

وأن الله وفّق المؤمنين لطاعته ، وخَذَلَ الكافرين ، ولطف بالمؤمنين ، ونَظَرَ لهم ، وأصلحهم ، وهَدَاهم ، ولم يلطف بالكافرين ، ولا أصلحهم ، ولا هداهم ، ولو أصلحهم لكانوا صالحين ، ولو هداهم لكانوا مهتدين .

وأن الله - سبحانه ! - يقدر أن يصلح الكافرين ، ويلطف بهم ، حتى يكونوا مؤمنين ، ولكنه أراد أن لا يصلح الكافرين ، ويلطف بهم ، حتى يكونوا مؤمنين ، ولكنه أراد أن يكونوا كافرين كما علم ، وخذلهم ، وأضلّهم ، وطبع على قلوبهم .

وأن الخير والشر بقضاء الله وقَدَرِه ، ويؤمنون بقضاء الله وقدره ، خيره وشره ، حلوه ومرّه ، ويؤمنون أنهم لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرا ، إلا ما شاء الله ، كما قال ، ويلجئون أمرهم إلى الله — سبحانه ! — ويثبتون الحاجة إلى الله فى كل وقت ، والفقر إلى الله فى كل حال .

ويقولون : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، والكلام فى الوقف واللفظ مَنْ قال باللفظ أو بالوقف فهو مبتدع عندهم ، لا يقال : اللفظ بالقرآن مخلوق ، ولا يقال : غير مخلوق .

ويقولون : إن الله - سبحانه ! - يُرَى بالأبصار يوم القيامة، كما يُرَى القمر ليلة البدر ، يَرَاه المؤمنون ، ولا يراه الكافرون ؛ لأنهم عن الله محجوبون ، قال الله عز وجل (٨٣ ، ١٥) : (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) وإن موسى — عليه السلام ! — سأل الله سبحانه الرؤية فى الدنيا ، وإن الله

ـ سبحانه ! ـ تجلّى للجبل ، فجعله دكاً ، فأعلمه بذلك أنه لا يراه فى الدنيا ، بل يراه فى الآخرة .

ولا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه ، كنحو الزنا والسرقة ، وما أشبه ذلك من الكبائر ، وهم بما معهم من الإيمان مؤمنون ، وإن ارتكبوا الكبائر .

والإيمان ـ عندهم ـ هو الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله، وبالقدر خيره وشرّه ، حُلوه ومُرّه ، وأنّ ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم ،و[أن] ما أصابهم لم يكن ليخطئهم . والإسلام هو : أن يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسولُ الله ، على ما جاء فى الحديث ، والإسلام عندهم غير الإيمان .

ويُقِرُّون بأن الله ـ سبحانه ! ـ مُقَلِّب القلوب .

ويُقرون بشفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنها لأهل الكبائر من أمته ، وبعذاب القبر ، وأن الحوض حق ، والصراط حق ، والبعث بعد الموت حق ، والمحاسبة من الله عز وجل للعباد حق ، والوقوف بين يدى الله حق .

ويُقِرون بأن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص، ولا يقولون: مخلوق ولا غير مخلوق ، ويقولون : أسماء الله هى الله ، ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار ، ولا يحكمون بالجنة لأحد من الموحِّدِينَ حتى يكون الله ـ سبحانه ! ـ ينزلهم حيثُ شاء ، ويقولون :أمرهم إلى الله ، إن شاء عذبهم ، وإن شاء غَفَرَ لهم، ويؤمنون بأن الله ـ سبحانه ! ـ يخرج قوما من الموحدين من النار ، على ما جاءت به الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وينكرون الجدَلَ ، والمراء فى الدين ، والخصومة فى القدر ، والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدَلِ ، ويتنازعون فيه من دينهم ، بالتسليم للروايات الصحيحة ، ولما جاءت به الآثار التى رواها الثقاتُ ، عَدْلاَ عن عدل ، حتى ينتهى ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يقولون : كيف ؟ ولا لِمَ ؟ لأن ذلك بدعة .

ويقولون : إن الله لم يأمر بالشر ، بل نهى عنه ، وأمر بالخير ، ولم يرض بالشر ، وإن كان مُريداً له

ويعرفون حق السلف الذين اختارهم الله ـ سبحانه ! ـ لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ، ويأخذون بفضائلهم ، ويُمسِكون عما شَجَرَ بينهم صغيرهم وكبيرهم ، ويقدمون أبا بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم عليا ، رضوان الله عليهم !

ويقرون أنهم الخلفاء الراشدون المهديُّون أفضلُ الناسِ كلهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن الله ـ سبحانه ! ـ ينزل إلى السماء الدنيا فيقول : هل من مستغفر ؟ كما جاء في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويأخذون بالكتاب والسنة كما قال الله عز وجل (٤ : ٥٩) : (فإن تنازعتم في شيء فرُدُّوه إلى الله والرسول) ويَرَوْن اتِّبَاعَ مَنْ سَلَفَ مِنْ أئمة الدين ، وألا يبتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله .

ويُقِرُّون أن الله ـ سبحانه ! ـ يجيء يوم القيامة كما قال (٨٩ : ٢٢) : (وجاء رَبُّكَ والملك صفاً صفا) ، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال (٥٠ : ١٦) : (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد) .

ويَرَوْن العيد والجمعة والجماعة خلف كل إمام ، بَرّ وفاجر ، ويثبتون المَسْحَ على الخفين سُنَّة ، ويَرَوْنه في الحضَر والسَّفَر .

ويُثبِتُون فرضَ الجهاد للمشركين منذ بعث الله نبيه ـ صلى الله عليه وسلم! ـ إلى آخر عصابة تقاتل الدجال ، وبعد ذلك .

ويَرَوْن الدعاء لأئمة المسلمين بالصَّلاح ، وألا يخرجوا عليهم بالسيف ، وألا يقاتلوا في الفتنة ، ويصدقون بخروج الدَّجَّال ، وأن عيسى بن مريم يقتله .

ويؤمنون بمنكر ونكير ، والمعراج ، والرؤيا في المنام ، وأن الدعاء لموتى المسلمين والصَّدَقة عنهم بعد موتهم تَصِلُ إليهم .

ويُصَدِّقُون بأن فى الدنيا سَحَرَةً ، وأن الساحر كافر ، كما قال الله تعالى ، وأن السحر كائن موجود فى الدنيا .

ويَرَوْن الصلاة على كلٍّ مَنْ مات منْ أهل القِبْـلَةِ بَرِّهم وفاجرهم وَمُوَارَثَتَهم .

وَيُقِرُّون أن الجنة والنار مخلوقتان .

وأن مَنْ مات مات بأجَله ، وكذلك من قُتِلَ قتل بأجَله .

وأن الأرزاق من قِبَل الله — سبحانه ! — يرزقها عباده ، حلالا كانت أم حراماً .

وأن الشيطان يُوَسْوِس للإنسان ويُشَكِّكه ويتخبَّطه .

وأن الصالحين قد يجوز أن يخصهم الله بآيات تظهر عليهم .

وأن السنة لا تُنْسَخُ بالقرآن .

وأن الأطفال أمرهم إلى الله : إن شاء عذبهم ، وإن شاء فعل بهم ما أراد .

وأن الله عالم ما العباد عاملون ، وكتب أن ذلك يكون ، وأن الأمور بيد الله .

وَيَرَوْنَ الصبرَ على حكم الله ، والأخذ بما أمر الله به ، والانتهاء عما نهى الله عنه ، وإخلاص العمل ، والنصيحة للمسلمين ، ويَدِينون بعبادة الله فى العابدين ، والنصيحة لجماعة المسلمين ، واجتناب الكبائر والزنا وَقَوْل الزور والعَصَبية والفخر والكبر والإزراء على الناس والعُجْب[1] .

---

(١) فى كل مسألة من هذه المسائل يوجد فى أهل الفرق من يخالف فيها أهل السنة والحديث ، وكل ذلك قد مضى منفصلا فى كلام المخالفين .

وَيَرَوْنَ مُجانبة كل داع إلى بِدْعة ، والتشاغل بقراءة القرآن وكتابة الآثار ، والنظر في الفقه مع التواضع والاستكانة وَحُسْنِ الخلق وبذل المعروف وَكَفٍّ الأذى وترك الغيبة والنميمة والسِّعاية وتفقُّد المأكل والمشرب .

فهذه جملة ما يأمرون به ، ويستعملونه ، وَيَرَوْنَه .

وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول ، وإليه نذهب ، وما توفيقنا إلا بالله، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، وبه نستعين ، وعليه نتوكل ، وإليه المصير .

* * *

ذكر قول أصحاب عبد الله بن سعيد القَطّان

فأما أصحاب « عبد الله بن سعيد القطان » فإنهم يقولون بأكثر ما ذكرناه عن أهل السنة ، ويثبتون أن البارىء — تعالى ! — لم يزل حيًّا عالماً قادراً سميعاً بصيراً عزيزاً عظيماً جليلاً كبيراً كريماً مريداً متكلماً جَواداً .

ويثبتون العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والعظمة والجلال والكبرياء والإرادة والكلام صفاتٍ لله تعالى سبحانه .

ويقولون : إن أسماء الله — سبحانه ! — وصفاته لا يقال : هى غيره ، ولا يقال : إن علمه غيره كما قالت الجهمية ، ولا يقال : إن علمه هو هو كما قال بعضُ المعتزلة ، وكذلك قولهم في سائر الصفات ، ولا يقولون : العلم هو القدرة ، ولا يقولون : غير القدرة .

ويزعمون أن الصفات قائمة بالله ، وأن الله لم يزل راضياً عمن يعلم أنه يموت مؤمناً ، ساخطاً على من يعلم أنه يموت كافراً ، وكذلك قوله في الولاية والعداوة والمحبة .

وكان يزعم أن القرآن كلامُ الله غير مخلوق ، وقوله في القَدَر كما حكينا

عن أهل السنة والحديث ، وكذلك قوله فى أهل الكبائر ، وكذلك قوله فى رؤية الله — سبحانه ! — بالأبصار .

وكان يزعم أن البارىء لم يَزَلْ ، ولا مكان ولا زمان قبل الخلق ، وأنه على مالم يزل عليه ، وأنه مُسْتَوٍ على عرشه كما قال ، وأنه فوق كل شىء .

ذكر قول زهير الأثرىّ

فأما أصحاب « زهير الأثرى » فإن زهيراً كان يقول : إن الله ـ سبحانه ! ـ بكل مكان ، وإنه ـ مع ذلك ـ مُسْتَوٍ على عرشه ، وإنه يُرَى بالأبصار بلا كيف ، وإنه موجود الذات بكل مكان ، وإنه ليس بجسمٍ ، ولا محدودٍ ، ولا يجوز عليه الحلولُ والمماسّة ، ويزعم أنه يجىء يوم القيامة كما قال تعالى (٨٩ : ٢٢) : (وجاء ربك) بلا كيف .

ويزعم أن القرآن كلامُ الله مُحْدَث ، غيرُ مخلوق ، وأن القرآن يُوجَدُ فى أماكنَ كثيرة فى وقتٍ واحدٍ ، وأن إرادة الله - سبحانه ! — ومحبته قائمتان بالله .

ويقول بالاستثناء كما يقول أصحاب الاستثناء من المرجئة الذين حكينا قولهم فى الوعيد ، ويقول فى القَدَر بقول المعتزلة .

ويزعم هو وسائر المرجئة أن الفُسَّاقَ من أهل القبلة مؤمنون بما معهم من الإيمان ، فاسقون بارتكاب الكبائر ، وأمرهم إلى الله — سبحانه ! — إن شاء عذّبهم ، وإن شاء عفا عنهم .

ذكر قول أبى مُعاذٍ التُومَنِىّ

وأما « أبو معاذٍ التُومَنِىُّ » فإنه يوافق زهيراً فى أكثر أقواله ، ويخالفه فى القرآن ، ويزعم أن كلام الله حَدَث غير محدث ، ولا مخلوق ، وهو قائم بالله لا فى مكان ، وكذلك قوله فى إرادته ومحبته .

قد تم ـ بحَمْدِ الله تعالى ، وتوفيقه ، ومعونته ـ مُراجعة الجزء الأول من كتاب « مقالات الإسلاميين » لأبى الحسن الأشعرى شيخ أهل السنة والجماعة ، رضى الله تعالى عنه ! ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ الجزء الثانى من الكتاب ، مفتتحاً باختلاف الناس فى الدقيق «ذكر اختلاف المتكلمين فى الجسم» نسأل الذى بيده ملكوت كل شىء أن يُيَسِّر لنا إتمامه ، وأن يوفقنا وَ يُسَدِّد خطانا ويرشدنا إلى الصراط المستقيم ، آمين .

فهرس كتاب

« مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين »
لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري

فهرس الموضوعات الواردة في الجزء الأول

تمت فهرس الجزء الأول من كتاب « مقالات الإسلاميين » لشيخ أهل السنة والجماعة أبى الحسن الأشعرى، والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على إمام المتقين، وعلى آله وصحبه أجمعين.